بسم الله الرحمن الرحيم

".. وقل ربى زدنى علماً "

صدق الله العظيم

(من الآية 114 سورة طه)

جامعة قناة السويس
كلية التجارة ببورسعيد
قسم العلوم السياسية والقانون

التوجهات الإيرانية تجاه القوى الكبرى فى ضوء أزمتى الخليج الأولى والثانية

1979 - 1991م

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

فى العلوم السياسية

إعداد

الطالب / محمد السيد محمد فايد

تحت إشراف

أ. د. / أحمد أمين عامر
أستاذ العلوم السياسية و نائب
رئيس الجامعة لشئون
فرع بورسعيد

أ.د. / جمال على زهران
أستاذ م. ورئيس قسم العلوم السياسية
ووكيل الكلية لتنمية البيئة وخدمة المجتمع

1996

إهداء

إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / **أحمد أمين عامر**

حباً وعرفاناً وتقديراً

وإلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / **جمال على زهران**

إمتناناً وتقديراً وإجلالاً

إلى أمى وأبى الجليلين

إعزازاً وتقديراً وتبجيلاً

إلى النبع الطيب زوجتى

وثمارها الطيبة ريهام و محمد

منهم كان هذا العمل وإليهم أقدمه ساجداً لله شكراً .

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

يسجد الباحث لله شاكراً على نعمة الله التى أتمها عليه بمنحه العزيمة والصبر لإتمام هذا البحث ويطيب له أن يتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور / أحمد أمين عامر أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجامعة لشئون فرع بورسعيد على تفضله الكريم بالموافقة على الإشراف والتوجيه والإرشاد لهذا البحث .

وأتوجه بعظيم الشكر ، وفائق الإمتنان للأستاذ الدكتور / جمال على زهران أستاذ العلوم السياسية بالكلية لمتابعته وحرصه الشديد لى فى إنجاز هذا العمل والذى كان لى خير العون .

وأتوجه بعظيم الشكر وفائق الإمتنان أيضاً للأستاذة الدكتورة / درية شفيق بسيونى أستاذة العلوم السياسية بجامعة حلوان لتوجيهها وعطائها الدائم لى .

وأتوجه بأوفر وعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الإنسان والعالم الدكتور / أحمد يوسف أحمد عميد معهد الدراسات والبحوث العربية على تفضله الكريم بالقبول والمشاركة فى لجنة الحكم والمناقشة لهذا البحث رغم إهتمامات سيادته العديدة التى لاتدع له وقتاً لغيرها .

كما يتشرف الباحث أن يتقدم بعظيم شكره وتقديره وإعتزازه للأستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين الغمرى أستاذ العلوم السياسية بمركز بحوث التنمية برئاسة الجمهورية .

ويتقدم الباحث بالشكر لكل من عاونه فى إتمام هذا البحث ويخص بالشكر السادة الزملاء والباحثين بالكلية والعاملين بمكتبات كلية التجارة جامعة قناة السويس – كلية التجارة جامعة الأسكندرية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة – مكتبة الأهرام – مكتبة الجامعة الأمريكية .

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد أمين عامر	أستاذالعلوم السياسية ونائب رئيس الجامعة لشئون فرع بورسعيد (مشرفا ورئيسـا)
الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد	أستاذ العلوم السياسية وعميد معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية (عضـوا)
الأستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين الغمرى	أستاذ العلوم السياسية ونائب مدير مركز تنمية البحوث بالقاهرة (عضـوا)
الأستاذ الدكتور / جمال على زهران	أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية (مشرفا وعضـوا)

محتويات الرسالة

الموضـــــوع

رقم الصفحة

الموضـــوع

رقم الصفحة

المقدمة :

من الأهمية بمكان دراسة وشرح وتحليل علاقة إيران بالقوى الكبرى منذ قيام الثورة عام 1979 وحتى عام 1991 ، وهى الفترة التى شهدت تغيرات عالمية وصراعات إقليمية لها أهمية قصوى بالنسبة لدولة إيران . فمنذ اعتلاء رجال الدين الشيعة بزعامة الإمام الخومينى السلطة فى البلاد ، وإقصاء أكبر حليف للغرب وهو الشاه إيران ، طرأ تغير جوهرى فى توجه النظام السياسى الإيرانى تجاه كل من : الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى سابقاً والذى تفكك إلى 15 جمهورية مستقلة وارتبطت فيما بينها بشكل تنسيقى يسمى بالكومنولث . لذلك كان من الأهمية بمكان دراسة العلاقات الإيرانية بالقوى الكبرى بعد الثورة ، ولا سيما علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (المتميزة قبل الثورة والمتباعدة بعدها) باعتبارها كانت حليفاً فى عهد الشاه ، وأصبحت بمثابة الشيطان الأعظم فى نظر الثورة الإسلامية ، وذلك لمحاولة أمريكا بسط نفوذها فى منطقة الخليج لضمان تدفق البترول إلى الغرب ، وهذا ما حدث بعد أزمة الخليج الثانية .

أيضاً وجب الشرح والتحليل سياسة إيران الخارجية تجاه الإتحاد السوفيتى نظراً لموقعها الجغرافى الملاصق من ناحية ولأهمية منطقة الخليج (الحياه الدافئة) للإتحاد السوفيتى من ناحية أخرى . هذا فضلاً عن اشتراك الإتحاد السوفيتى فى حدود مترامية الأطراف تقع عليها جمهوريات إسلامية هى : (أذربيجان ، أوزبكستان ، كاجيستان ، تركمانستان ، طاجيكستان ، قيرغيزيا) وليس بخاف سعى إيران لاستقطاب هذه الجمهوريات ، على أساس أن العوامل الجغرافية والتاريخية تخلق بينها وبين تلك الجمهوريات روابط عرقية ودينية وقومية ، فالبعض يشترك فى الجذور والبعض الأخر يشترك فى اللغة والمتتبع لهذه الفترة يلحظ توجهاً للنظام السياسى الإيرانى تجاه القوتين ، بما يتفق مع توجهات النظام السياسى الإيرانى بعد الثورة . حيث أن هذه التوجهات قد تبلورت فى ضوء أهمية الأمن القومى الإيرانى الذى يشتمل على ثلاثة مستويات مركبة ومتداخلة وهى :

أولهما : الأمن القومى المباشر بمعنى حدود إيران مع جيرانها بشكل مباشر.

ثانيهما : الأمن القومى الحيوى ، وهو الذى يمتد إلى الحدود الدولية للجيران.

ثالثهما : الأمن القومى الإستراتيجى ، وهو خط وهمى يحيط بالحدود الدولية التى تشترك بحدودها مع الأمن القومى الحيوى لإيران.

لذا فأن منطقة الخليج ومحاولة التدخل من قبل القوى الأجنبية كانت وستظل مجالاً أساسياً وحيوياً للأمن القومى الإيرانى . فإيران تحتل موقعاً إستراتيجياً على طول الخليج ، فلها حدود تمتد ما بين الإتحاد السوفيتى السابق والخليج ، وما بين جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط ، ففى الشمال يقع الإتحاد السوفيتى ، والخليج العربى والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب ، والعراق فى الغرب وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وأفغانستان فى الشرق . فمساحة إيران 1.65مليون كم2 ولها 1690كم2 من الحدود مع الإتحاد السوفيتى ، 499كم2 مع تركيا ، 1448كم2 مع العراق ، 909كم2 مع باكستان([1]) .

ويزداد موقع إيران أهمية لكون إيران تتحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ، ويعتبر هذا المضيق المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان .

ويتعاظم دور إيران أهمية لكونها تقع على الخليج العربى بما له من أهمية استراتيجية كونه يقع عند ملتقى الطرق البحرية والبرية والعالمية ، وكون منطقة الخليج مركزاً حيوياً فى خطوط المواصلات التجارية بين قارتى آسيا وأفريقيا . ولامتلاك منطقة الخليج ثروة نفطية هائلة سواء فى المجال البترولى من حيث الإنتاج أو المخزون الإحتياطى . لذا يتعاظم الدور الإقليمى لإيران لمنطقة الخليج حيث أنها منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية .

وتعاظم الدور الإقليمى الإيرانى منذ عهد الشاه ولا سيما إبان إنسحاب القوات البريطانية من شرق السويس بيوم واحد بإحتلاله للجزر الثلاث فى 1971/11/30 وهى طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، جزيرة أبوموسى . وأيضاً تعاظم الدور الإقليمى لإيران فى عهد الخمينى ورافسنجانى بإصرارهما على استمرار إحتلال الجزر الثلاث ، وإثارة المشاكل والاضطرابات فى المنطقة لإشغال الأمة العربية فى جناحها الشرقى وتحجيمها عن أداء دورها ، وسعيها إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة لما يحدث فى البحرين . غير أن الحرب مع العراق ، حال دون ذلك بل أدت إلى عزلة إيران وتدهور علاقاتها مع الدول الغربية والعربية .

لذلك جاءت أزمة الخليج الثانية بمثابة طوق النجاة أو الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح على الدول الغربية والعربية ، تمهيداً لإستعادة إيران دورها ووزنها الإقليمى

([1]) أنتونى هـ . كوردسمان ، بعد العاصفة ، التغيرات فى التوازن العسكرى بالشرق الأوسط، ترجمة : محمد عبدالحليم أبوغزالة (القاهرة ، دار الهلال ،1994) ص. 410.

والدولى. وتعتبر إيران دولة إسلامية كبرى ، لذلك تولى إهتماماً خاصاً بالصراع العربى الإسرائيلى ، والعمل على مواجهة العدو الإسرائيلى فنجدها تقدم دعماً ملموساً لقيادات حزب الله فى لبنان فى إطار المقاومة المشروعة للإحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان . وأيضاً فى ظل التطورات العالمية الأخيرة ، وبزوغ ما يسمى بالنظام العالمى الجديد وفى أعقاب أحداث عاصفة الصحراء ، أدركت إيران أن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن الخليج ، وبالتالى يتوجب عليها أن يكون لها دور مؤثر وفعال .

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع بصفة عامة فى :

1 – تناول السياسة الخارجية الإيرانية ذات الطبيعة الديناميكية والتى تتمحور حول الأمن القومى والمصالح القومية وهو موضوع يتسم فى عمومه بالأهمية الحيوية خاصة مع تغير النظام السياسى الإيرانى من عهد الشاه إلى عهد الثورة الإيرانية .

2 – تدور الدراسة حول منطقة ذات أهمية بالغة فى العالم وهى منطقة الخليج العربى وما شهدته المنطقة من صراعات دولية وإقليمية .

3 – دراسة حقبة هامة من حيث :

الفترة من عام **1979** حتى عام **1991** وهى فترة مليئة بالمتغيرات العالمية وحدوث صراعات إقليمية كالحرب العراقية الإيرانية **1988 – 1980** وحرب الخليج الثانية **1991 – 1990** . وشهدت هذه الفترة أيضاً التغير فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية مع إيران بعد قيام الثورة الإسلامية ، وتفكك الإتحاد السوفيتى كقوة عظمى ، مما أدى إلى تعزيز دور إيران الإقليمى فى المنطقة .

هدف الرسالة :

1 – الكشف عن المصالح العسكرية والاقتصادية للدولتين ودراسة الجوانب الأيديولوجية لكليهما مع إيران قبل وبعد الثورة . فالإهتمام العسكرى الأمريكى بإيران بدأ منذ أوائل السبعينات وحتى قيام الثورة الإيرانية وللأن.

2 – محاولة الكشف عن طبيعة النظام السياسى الإيرانى وتوجهاته المختلفة من خلال علاقته بالدول الكبرى (أمريكا والإتحاد السوفيتى حتى تفككه فى **1991**) . وأثر المتغيرات

العالمية ، وحرب الخليج الأولى والثانية ، وتأثير مخاطر وجود القوة الأمريكية والغربية فى المنطقة فى تحديد مسار السياسة الخارجية لأيران مع تلك القوى .

3 – دراسة الدور الإقليمى لإيران المتميز من خلال موقعها الحساس والهام والصراعات الإقليمية التى واجهتها ولا سيما (حربها مع العراق) ودورها فى أزمة الخليج الثانية مع دراسة الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها القومية .

ويرتبط بهذه الأهداف الرئيسية أهداف أخرى وثيقة الصلة والتى لا يمكن إغفالها :

أ – إختيار البعد الإسلامى للثورة الإيرانية فى علاقاتها مع الدول الكبرى وذلك من خلال :

دراسة الأيديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه باعتبار أن النموذج الإيرانى للدولة يرفض علاقات التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات ، فالخطاب الإيرانى فى رفعه لشعار (لاشرقية ولاغربية) [No Est, No West, Islam is the Best] فى التعامل مع القوى الفاعلة فى النظام الدولى يقدم مجموعة من التصورات فى مواجهة مظاهر الاختراق الاستعمارى بأشكاله المختلفة ، ويؤكد على مفاهيم بناء الأمة والوحدة الإسلامية وتحقيق أعلى مستويات الإرادة المستقلة انطلاقاً من المنهج الإسلامى . كما أعلنت الثورة دعمها لحركات التحرر والتغيير ضد الأنظمة السياسية وقيادتها المتعاونة مع القوى الاستعمارية . فالخومينى يرى فى الغرب بأنه استعمارى بطبعه ، وهو الذى يبث الفرقة بين المسلمين ، والغرب لدى الخومينى تجسده الولايات المتحدة .

وبالنسبة للأيديولوجية الإيرانية فى علاقاتها بالإتحاد السوفيتى . فإن اليسار الإيرانى والشيوعيون (المتمثل فى حزب تودة) فى المقدمة له رصيد سلبى فى الأعماق الإسلامية فقد كان هؤلاء قبل الثورة فى موقف العداء المستمر للإسلام والإسلاميين ، وكانوا يوجهون إليهم الإهانات دائماً ، ولايترددون فى ذم الإسلام والنبى عليه الصلاة والسلام والقرآن الكريم .

ب – الكشف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى فى صراعها مع العراق من حيث عدم ترجيح كفة أحد طرفى الصراع . نرى أن الموقف الأمريكى من الحرب العراقية الإيرانية تميز برد فعل سلبى فى صورته الأساسية ، بالرغم من المضاعفات السلبية التى كان من المحتمل أن تجلبها هذه الحرب على مصالح الولايات المتحدة وعلى استراتيجيتها الخليجية .

جـ – دراسة الدوافع الأمريكية والسوفيتية من خلال علاقاتهما بإيران والكشف عن حدود التلاقى والاختلاف معهما ، سأتناول الموقف الأمريكى والسوفيتى من أحداث إيران خلال أيام الشاه الأخيرة وقيام الجمهورية الإسلامية وأيضا الرؤية الإيرانية للدور الأمريكى والسوفيتى تجاه منطقة الخليج .

ء – دراسة الأحداث الأخيرة بالنسبة للإتحاد السوفيتى وتأثيراتها على إيران ولاسيما وجود الجمهوريات الإسلامية داخل الإتحاد السوفيتى ، من خلال العامل الإسلامى والدور الإيرانى فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة .

هـ – محاولة الكشف عن وجود توجهات القيادة الإيرانية الحالية (رافسنجانى) المستقبلية فى علاقاتها مع الدول الكبرى وسياسة إيران الجديدة وتوجهاتها البرجماتية ولاسيما أثناء حرب الخليج الثانية ، وذلك من خلال الموقف الإيرانى من الأزمة ومدى الاستفادة من تلك الحرب ، والموقف الأمريكى والسوفيتى من الأزمة .

تساؤلات الدراسة :

هناك تساؤلان للدراسة نسعى للإجابة عليهما وهما :-

1 – ما الذى يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى ، هل هى مصالح اقتصادية أم عسكرية أم سياسية أو كلها مجتمعة ، وهذا يقود إلى الوقوف على طبيعة الدور الإقليمى لإيران والذى يحكم طبيعة العلاقة مع الدولتين العظمتين ؟

2 – هل للتوجه الإسلامى الإيرانى (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير فى تحديد مسار علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الكبرى ؟

وهناك مجموعه من الأسئلة الفرعية المتعدده نشير إلى بعضها فيما لى :-

أ – كيف تخطط السلطة الدينية فى رسم سياستها الخارجية تجاه الدول الكبرى من عام 1979 – 1991 ؟

ب– كيفية إدراك السلطة الإيرانية للتغيرات العالمية الجديدة وأثرها على المنطقة وإمكانية التفاعل معها ؟

جـ– هل استطاعت القيادة الإيرانية تحقيق طموحها الثورى والقومى من خلال حربها مع العراق أم لا ؟ وهل نجحت فى تصدير الثورة الإسلامية للبلاد المجاورة لها ؟

ء- هل ايران فى ظل قيادة رفسنجانى الجديدة بعد الخومينى ستكون إمتداداً لمفهوم وفكر السلطة الدينية فى وجود الخومينى ام هناك تطوراً فى مفهوم الثورة بحيث تصبح اكثر اعتدلاً وفهما للعبة التوازن الدولية والإقليمية والنظام العالمى الجديد وفقا لمصالحها وتحقيقا لأهدافها المرجوة ؟

المنهج والأدوات :

حيث اعتمدت الدارسة على اطار منهج متعدد الجوانب وكذا الأدوات كما يلى:-

(١) المنهج :

أ - منهج المصلحة القومية : من خلاله يمكن التعرف على طبيعة المصلحة القومية لإيران كمحدد لسياستها الخارجية وتوجهاتها تجاه الدول الكبرى .

ب - المنهج المقارن : وذلك للمقارنة بين طبيعة العلاقات الخارجية لإيران مع كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى (قبل تفككه).

(٢) الأدوات :

تلتزم الدراسة فى استخلاص الإطار الأدراكى للنخبة الحاكمة فى ايران خاصة الخومينى ثم رفسنجانى بعد توليه رئاسة الدولة الإيرانية و ذلك بالالتزام بتحليل المضمون لخطبهم وافكارهم الأساسية وذلك باستخدام هذه الأداة بصوره كيفية فقط بما يتلائم مع طبيعة الدراسة .

اقسام الدراسة :

حيث تنقسم الى ثلاثة أبواب وكل باب يحتوى على أربعة فصول وذلك كما يلى.

الباب الأول :محددات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبريين .

الباب الثانى : تصورات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبريين .

الباب الثالث : السلوك الإيرانى فى عهد الثورة .

الباب الأول

محددات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبيرتين

الباب الأول

محددات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبيرتين

مقدمة :

عندما تفجرت أحداث الثورة الإيرانية ، وأطيح بنظام الشاه ، وما أثارته من دوى كبير ولا سيما لدى القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة ، التى ظلت حتى عشية الثورة تؤمن بأن إيران تحت حكم الشاه هى إحدى الجزر المستقرة فى مياه السياسة الدولية المضطربة ، وأيضاً ما أثارته الثورة تجاه الإتحاد السوفيتى بما لها من حدود مجاورة له ، ولاختلاف الأيديولوجية بين البلدين .

لذا ففى هذا الباب لابد من دراسة الأسس والمحددات التى توجه إيران نحو الدولتين الكبيرتين .

ينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : القدرات الجيوبوليتكية لإيران .

الفصل الثانى : القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران .

الفصل الثالث : طبيعة المكون الأيديولوجى فى التوجه الإيرانى الخارجى .

الفصل الرابع : دوافع الإهتمام الإيرانى بمنطقة الخليج .

الفصل الأول

القدرات الجيوبوليتيكية لإيران نحو الدولتين الكبيرتين

من الأهمية بمكان دراسة هذا الفصل الذى يتناول أهمية موقع إيران الجيوبوليتيكى لدى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ، من خلال تميزه بوقوعه على الخليج العربى بما يمتاز من حلقه وصل بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط وأوربا ، ولقربه من منطقة الخليج العربى ذو الاستراتيجية الهامة بالنسبة للمصالح الأمريكية والسوفيتية ، وأيضا لوجود البترول بمنطقة الخليج وتواجد احتياطى كبير فى المنطقة مما أكسب موقع إيران أهمية قصوى باعتباره موقعا استراتيجيا وهدفا عسكريا .

الأمر الذى كان من الأهمية دراسة القدرات الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

لذلك ينقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : مفهوم الجيوبولتيكا وعلاقتها بالجغرافيا السياسية.
المبحث الثانى : الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية .
المبحث الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الاتحاد السوفيتى .

المبحث الاول

مفهوم الجيوبوليتيكا وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

تعبير او مصطلح الجيوبولتيك GEOPOLITIC هو العلم الذى يجمع بين الجغرافيا والسياسة والذى يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية ، وهو العلم الذى يبحث فيما بين السياسى والرقعة الارضية من علاقات(1). وتؤدى الى معرفة طريق العمل السياسى فى المستقبل وتعمل على تشكيل أغراض العمل السياسى واقتراح الوسائل التى يمكن بها تنفيذ هذا العمل وهى طبقا لتعريف أتومول احدكتاب معهد ميونخ وأحد اتباع هاونهوفر الالمانى تعنى الجيوبولتيك بالدولية ككائن حى ، فهى تبحث الدولة من حيث علاقتها ببيئتها وبمجالها وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الارضى ، أى انها تعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة (2).

وأيضا عرفت المدرسة الألمانية بقيادة هاوسهوفر وأتباعه فى معهد ميونخ الجيوبولتيكا بأنها:-

أ - هى الاساس العلمى الذى يقوم عليه العمل السياسى للدولة فى كفاحها من أجل حصولها على المجال الحيوى.

ب- هى النظرية التى تبحث فى قوة الدولة للأرض.

ج- هى نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض.

د - هى نظرية السلوك الدولى من وجهه النظرالوطنية.

هـ- دراسة جغرافية للدولة من حيث توجيه سياستها الخارجية.

و - توظيف المعلومات الجغرافية لخدمة الأهداف السياسية ومصالح القوى العظمى بما يمكنها من زيادة مساحة الرقعة الجغرافية التى تستقطبها(3).

---

(1) د. محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات الدولية (بيروت : دار النهضة العربية ، ط 1،1968)ص2.

(2) المرجع السابق ، ص 4.

(3) د. صباح محمود حمد ، الصراع الجيوبولتيكى فى الخليج العربى (بغداد : الجامعة المصرية للنشر ، ط 2 ، 1986) ، ص 8.

ومن الناحية التاريخية برز مصطلح الجيوبولتيكا إلى الوجود قليلاً قبل الحرب العالمية الأولى وامتد خلال كل أوروبا فيما بين الحربين ، ليشمل العالم تقريباً مع الحرب العالمية الثانية ([1]). وكان من رواد علم الجيوبولتيكا رودلف كيلين ، رانزل ، هاوسهوفر الألمانيون ، فرودلف كيلين هو أول من ابتدع مصطلح الجيوبولتيكا وإعتبرها فى البداية صنواً للجغرافيا السياسية ووصل إلى أن جغرافية الدولة أهم لفهمها أكثر مما يوضح شكل الحكومة ([2]).

أما رانزل فهو أول من ساهم فى ظهور الجيوبولتيكا العضوية واعتقد بأن الدولة كائن حى وركز فى تحليله على ثلاث موضوعات هى : المساحة – والموقع – وطبيعة الحدود السياسية . واعتقد بأن المجال الإقليمى يؤثر فى قوة الدولة كما أنه يعتمد فى حجمه على هذه القوة ([3]).

أما كارل هاوسهوفر وضح بأن الجيوبولتيكا تعطى الحق للدولة الكبيرة فى أن تنمو على حساب الدول الضعيفة وبهذه الصورة تؤدى الجيوبولتيكا إلى الحرب . وقرر بأن الجيوبولتيكا إذا ما فهمت فهماً صحيحاً ودرست على منهج متعقل فيمكن أن تعتبر إمتداداً أو تطبيقاً للجغرافية السياسية على العلاقات الخارجية بين الدول وبذلك تعمل على تحقيق السلام ([4]). وفى إطار تحليله أيضاً للجيوبولتيكا أوضح كارل هاوسهوفر نوعين من الأقاليم السياسية وهى الأقاليم ذات الإمتداد العالى ، الأقاليم ذات الإمتداد الإقليمى ويطلق على الأول من الأقاليم إسم الإقليم الجيوستراتيجى أما الثانى فيسمى الإقليم الجيوبولتيكى فمن الضرورى أن يكون الإقليم الجيوستراتيجى كبير بدرجة كافية ليستطيع أن يؤدى وظيفته ويؤثر بخصائصه تأثيراً عالمياً لأن الإستراتيجية اليوم لابد وأن تكون على مستوى عالمى ، وأن يشمل الإقليم الجيوستراتيجى منطقة كبيرة من العالم وله خصائص معينه من حيث الموقع ووسائل الحركة وإتجاه التجارة ويتصف بميزات حضارية وأيديولوجية خاصة به .

أما الإقليم الجيوبولتيكى فيعبر عن وحدة الظروف الجغرافية فى المنطقة التى يشملها ومعنى هذا بأنه مشتق أساساً من الأقاليم الجغرافية ، ومن ثم فإنه يمكن أن يقدم إطاراً للتفاعل الاقتصادى والسياسى ، ولذا يمكن القول بأن الإقليم الإستراتيجى له دور إستراتيجى يؤديه أما

([1]) د. عاطف غلبى ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1989)، ص 311 .

([2]) د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1978)، ص 23 .

([3]) المرجع السابق ، ص 335 .

([4]) المرجع السابق ، ص 24 .

الإقليم الجيوبولتيكى فله دور تكتيكى ، يعنى ذلك أيضاً بـأن الإقليم الجيوستراتيجى عبـارة عـن كل أما الإقليم الجيوبولتيكى إنما هو جزء من هذا الكل ([1]).

وجدير بالذكر ظهر مفهوم الآن هو الجوار الإستراتيجى الذى ازداد أهميـة عـن الجـوار الجغرافى ففى الماضى كان الجوار الجغرافى هـو العنصر الحاسـم فـى العلاقـات الإقليميـة التـى تجمع دولاً يضمها إقليماً واحداً أو تجمعها مصالح متشابكة ومتعارضـة فـى بعض الأحيـان أمـا الآن مع الثورة التكنولوجية ووسائل الإتصالات والمواصلات ، وتقدم وسـائل الرصد والمتابعـة عن بعد أو الإستشعار عن بعد بوسائل تكنولوجية معقدة بواسطة الشبكات الهائلـة مـن الأقمـار الصناعية ونظم الأسلحة التى توجه عن بعد لم يعد للجوار الجغرافى نفس أهميته السـابقة وإن ظل على درجة عالية من الأهميـة ، فهنـاك شـواهد الآن تـبرز أهميـة الجـوار الإسـتراتيجى مـن خلال عدة عوامل وأحداث رئيسية فى عالمنا اليوم أدت إلى ظهوره منها :

أ – التقـدم الواضـح فـى العلـم والتكنولوجيـا والـذى انعكس علـى وسـائل المراقبـة الإلكترونيـة والفنية وعلى نظم التسليح المتقدمة تكنولوجيا وإمتداد تأثير مثل هذه النظم ليقطع مسافات جغرافية جديدة تتعدى الدول ذات الجـوار الجغرافـى مثـال ذلـك استخدام الولايـات المتحـدة لمثل هذه النظم خلال حرب الخليج الثانية ضد أهداف إستراتيجية عراقية ، دون أن تتمكـن العراق من التدخل بفاعلية تجاه هذا النوع الجديد من الأسـلحة المتقدمـة تكنولوجيـاً والتـى كـانت تخـرج عـن مـدى الأسـلحة التقليديـة التـى كـانت متـــوافرة لـدى القـوات المسـلحة العراقية ([2]).

ب – الثورة التكنولوجية ومـا صاحبهـا مـن ثـورة ضخمـة فـى الإتصـالات والمواصـلات ، التـى قربت المسافات بين الدول والأقطار وجعلت من العالم قريـة صغيرة وقـد ترتـب علـى هـذه الثورة زيادة الاستخدامات العسكرية والمدنية للفضاء لصالح الأمن القومى للدولة وتوسيع رقعة أبعاد الإستراتيجية لتضم إلى جانب البعد البرى والبحرى والجوى بعداً رابعـاً جديـداً هو البعد الفضائى .

ج – عبور إسرائيل لمجال الجوار الجغرافى لها حيث استطاعت ضرب المفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وأيضاً استطاعت العراق

([1]) المرجع السابق ، ص 369 .

([2]) جريدة الأهرام ، 9 ديسمبر 1994 ، ص 7 .

بضرب تل أبيب عاصمة إسرائيل بالصواريخ خلال حرب الخليج الثانية متجاوزة ذلك فكرة الجوار الجغرافى لها مع إسرائيل .

د – مطالبة إسرائيل خلال مفاوضات السلام الحالية فى الشرق الأوسط بإدخال بعض الدول بعيدة جغرافياً عنها أى بعيدة عن (دول الطوق) فى إطار عملية التفاوض مثل دول الخليج العربى .

هـ- إصرار إسرائيل على موقفها النووى مع طلب التأجيل فى بحث هذا الموضوع وعدم توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حجتها فى ذلك بأن هناك دولاً خارج النطاق الجغرافى يمكن لها امتلاك أسلحة نووية مثل إيران والجزائر والعراق وليبيا وتتعدى أيضاً فى مفهومها تجاه الأسلحة النووية دولاً أخرى كباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى وهى الدول التى لا يجمعها معها جوار جغرافى مباشر .

لذا فإن الجوار الإستراتيجى قد يشمل أو يزيد عن الجوار الجغرافى ولكن لايمكن أن نستبعد أهمية الجوار الجغرافى نظراً لاستمرار مصداقيته وتأثيره المباشر على العلاقات بين الدول ([1]).

الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا .

تختلف الجغرافية السياسية عن الجيوبولتيكا على الرغم من أن كل منهما علم يدرس الوحدة السياسية فى ضوء البيئة الطبيعية ، فالأولى تأخذ فى الاعتبار الوحدة السياسية وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلا موضوعيا لتكتشف أثر ذلك على الوحدات السياسية والسلوك السياسى للدولة ، أما الثانية فتقوم بنفس الدراسة ولكن من وجهة النظر الخاصة للدولة ومطالبها فى مجال السياسة الخارجية . ([2]) والجيوبولتيكا متطورة ومتحركة بينما الجغرافية السياسية أميل الى أن تكون ثابتة ، والجيوبولتيكا فى خدمة الدولة بينما الجغرافية السياسية تعتبر صورة للدولة . ([3])

([1]) المرجع السابق ، ص 7 .

([2]) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، صـ 25 .

([3]) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1961م) ، صـ 17 .

وتدرس الجغرافيا السياسية المقومات الجغرافية للدولة حاليا فى ضوء الماضى أما الجيوبولتيكا فتحاول رسم سياسة للدولة فى المستقبل استنادا الى المعلومات التى تستقيها من الجغرافيا السياسية . ([1])

وهناك مناهج متعددة يمكن إتباعها فى دراسة الجغرافية السياسية منها :-

أ - المنهج الإقليمى   ب- منهج تحليل القوة

جـ- المنهج التاريخى   ء - المنهج المورفولوجى

أولا : المنهج الإقليمى

يقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية والتاريخ السياسى للدولة وتحليل حدودها السياسية وتحليل العلاقات السياسية للدولة مع العالم الخارجى ([2])

ثانيا : منهج تحليل القوة

يتناول هذا المنهج دراسة الوحدات السياسية أو الدول من حيث شكلها وموقعها وحدودها من حيث إنها تمثل وحدات ثم يدرس أقاليمها الطبيعية والاقتصادية والثقافية والإدارية وعواصمها . ([3]) ويعتمد هذا المنهج فى تحليله على تقدير قيمة الدولة من الناحية السياسية ، فقيمة الدولة من الناحية السياسية تعتمد على عناصر عديدة يمكن إيجازها فى الأتى :-

1- عناصر طبيعية

أ - *الموقع :* من حيث خطوط الطول والعرض وبالنسبة لليابس والماء وأيضا بالنسبة للدول المجاورة ومن هنا يبرز أهمية دولة إيران من خلال موقعها المتميز والإستراتيجى من خلال مجاورتها للإتحاد السوفيتى ومتاخمتها فى الحدود معها ولاسيما مع جمهورية أذربيجان وأيضا من خلال مجاورتها لدولة العراق وحدوث نزاع حرب الخليج الأولى على الحدود بينهما . فالموقع ذات أهمية بالغة عند تحليل قوة الدولة . ([4])

([1]) Michael peciome , progress in political Geography (London : Croom helen , 1985) p. 419

([2]) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

([3]) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

([4]) د. محمد متولى و د. محمود أبو العلا ، الجغرافيه السياسية (القاهرة ، الإنجلو المصرية) 1977، ص 62 .

ب- *حجم الدولة*

تتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التى تشغلها ، ولاتستطيع الدولة أن تكون عظيمة إلا إذا كانت مساحتها كبيرة ، ذلك لأن الدول الصغيرة مهما علا مستواها الثقافى تشعر دائما بأنها مقيدة فى مساحتها الضيقة وإيران تعتبر من الدول المتوسطة الحجم فى المساحة .

جـ- *شكل الدولة*

من صالح الدول أن تكون ذات شكل منتظم ، فكلما كانت الدولة منتظمة كلما كانت حدودها مقيدة بالنسبة لمساحتها وكانت النقط التى تتعرض منها للغزو الخارجى قليلة ، والشكل المثالى للدولة ما كان دائرة أو قريبا من الدائرة . ([1])

2- العناصر الاقتصادية

من حيث أ - القوى المحركة كالفحم والبترول والكهرباء فنحن نعلم أهمية البترول بالنسبة لدولة إيران وتعتمد عليه كمصدر رئيسى من مصادر التمويل بالنسبة لها وأيضا لقرب موقع بترول إيران من منطقة الخليج العربى بما يمتلكه من ثروة نفطيه هائلة ، مما يبرز أهمية إيران من حيث امتلاكها للبترول .

فمما لاشك فيه بأن موارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة فى السلوك السياسى للدول كأقوال وأفعال وقرارات فكثير من السلوك السياسى للدول نابع من خلفيتها الاقتصادية ومن ثم يصبح فى الإمكان إتخاذ القرار السياسى فمثلا إيران جازفت بالاستمرار بخوض غمار الحرب مع العراق فى ظل توفر حد معين من الموارد الاقتصادية وأيضا قبلت وقف إطلاق النار سنة **1988** عندما شعرت بتدهور مواردها الاقتصادية . ([2])

3- العناصر البشرية

من حيث أ - الشعوب التى تدخل فى بناء الدولة هل هى شعوب أساسية أم أقليات .

ب- من حيث اللغة .

([1]) د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

([2]) د. محمد محمود إبراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

جـ – من حيث الدين : فنرى أن دولة إيران يعتنق أكثر من 90 ٪ من سكانها ديناً واحداً هو الدين الإسلامى ، مما يعد عاملا من عوامل قوتها وأيضا لإتخاذ مجموع الشعب الإيرانى مذهب الشيعه مذهبا دينيا لهم . ([1])

ثالثا : المنهج التاريخى

يتناول هذا المنهج الظروف السياسية السائده فى الدولة بالدراسة أى يلقى الضوء على سير التاريخ وتطور الدول السياسى ، وإن كان هذا المنهج يعيبه بأنه يخرج بقواعد أو مبادئ عامه تخضع لها الدولة فى توسعها ونموها على سطح الأرض كالاختلاف على الحدود من حيث النشأة التاريخية ومن تغير الظروف الجغرافية التى تملى التوسع والنمو على نحو خاص وفى إتجاه معين . ([2])

رابعا : المنهج المورفولوجى

يقوم بتحليل الظاهرات السياسية بالدولة من حيث أنماطها وتركيبها ويقصد بالأنماط جميع التنظيمات التى يرجع تكوينها الى اتفاق الوحدات السياسية سواء أكان هذا على مستوى وطنى (أقسام إدارية داخلية) أو إقليمى (كتل إقليمية) أو عالمى (إتحادات دولية) أى أن هذا المنهج يركز على وصف وتفسير تحليلى للعلاقات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية لمنطقة الدولة ، وتشمل الخصائص المورفولوجية الخارجية على المساحة والشكل والموقع والحدود . ([3])

([1]) د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

([2]) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

([3]) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

المبحث الثانى

الأهمية الجيوبوليتكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية

ارتكزت النظرة الجيوبولتيكية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية على نظرية " جون سبيكمان " الذى حدد قلب الأرض بأنه يمتد من نهر الفولجا الى مرتفعات سيبريا الشرقية ومن المحيط المتجمد الشمالى الى جبال الهيمالايا ويضم بذلك قلب الأرض جزءا كبيرا من روسيا وإيران وهضبة التبت ومنغوليا .

ويرى أن إيران نفسها جزء من قلب الأرض الذى يظل بعيدا عن سيطرة الإتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى انتهت لا بسيطرة الإتحاد السوفيتى على قلب الأرض فحسب ، بل بسيطرته على الحيز الأرضى أو الحصن الطبيعى الذى يحمى قلب الأرض فى أوربا الشرقية حتى حدود برلين وإذا كانت أوربا الشرقية كما يرى " سبيكمان " هى المكان الطبيعى الذى يمكن منه تهديد قلب الأرض ، فإن الشرق الأوسط وبالتالى إيران كما يبدو فى الوقت الحاضر هو الحصن الطبيعى فى الجنوب لقلب الأرض فى جنوبه الأوسط . ([1])

وتتأثر الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنظريات " سبيكمان " عن أهمية المحيط الأرضى للسيطرة على قلب الأرض ، وتقوم هذه الإستراتيجية على تقوية دفاعات المحيط الأرضى وإقامة سلسلة من القواعد العسكرية على إمتداد تصلح كنقط وثوب لمهاجمة قلب الأرض والسيطرة على طرق وممرات الغزو البرية والبحرية فيه حتى تمنع القوات السوفيتية من إستخدامها فى الهجوم عند الضرورة ، وقد عرفت التحركات الأمريكية المؤسسة على هذه الإستراتيجية بسياسة الإحاطة أو الإلتفاف ولازالت الإدارات الأمريكية واحدة تلو الأخرى تؤكد على هذه السياسة بالرغم من إنتهاء الحرب الباردة بينهما . ([2])

وازدادت الأهمية الجيوبوليتكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى النقاط المتقدمة على خط إستراتيجية الإحتواء الأمريكية ضد الإتحاد السوفيتى ، وأيضا كانت إيران سوقا رائجة لتسويق المصنوعات الغربية والأمريكية وخاصة من الأسلحة والمعدات

([1]) د. حسين فوزى النجار ، السياسة والإستراتيجية فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : النهضة المصرية ، ط1 ، 1953) ص 55

([2]) بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ط1 ، 1986) ص 69 .

العسكرية ، واستمرت إيران فى القيام بأدوار دفاعية هامة بالوقوف بين الإتحاد السوفيتى وبين موانئ المياة الدافئة وموارد البترول فى الشرق الأوسط . ([1]) ونظرا لوقوع إيران بمنطقة الخليج فكان الإهتمام الأمريكى الجوهرى بقضية أمن الخليج مطلبا هاما وأساسيا لدى مخططى الإستراتيجية الأمريكية ونظرتها الجيوبوليتكية نحو المنطقة ، فهذا الإهتمام كان يعود تحديدا منذ بداية السبعينات مع الإنسحاب البريطانى من شرق السويس وما تركز من فراغ فى منطقة يشتد التنافس الدولى عليها ، ويتزايد الصراع الإقليميى فيها .

فمنذ ذلك الوقت أخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة يتسع ، وتطورت إستراتيجيتها وفقا للظروف المتغيرة ، وبدأت تعد للتدخل السريع فيها عند الحاجة وتمكنت من الحفاظ على مصالحها خلال عقد الثمانينات المضطرب الذى بدأ وقد انهار أهم وكيل لها وقيام نظام معاد فى إيران ، ثم نشوب الحرب الأولى الطويلة فى الخليج ، وتعاملت مع وضع غير مستقر بفعل ثورية إيران وبوادر عدوانه على العراق وضعف السعودية ، وكان هدفها الإستراتيجى الأول حينئذ هو ضمان إمدادات النفط ومن ثم أمن الطاقة . وسعت الى تحقيقه بالعمل كقوة موازنة إزاء تأرجح التوازن الإيرانى – العراقى فى إتجاه ثم فى الآخر ، وقد فعلت ذلك بأقل قدر من التورط مباشرة حتى كان الغزو العراقى للكويت الذى فرض وصول هذا التورط الى ذروته . ([2])

وترجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج لدى الولايات المتحدة الأمريكية فى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الجيوبوليتكية أو الاقتصادية أو السياسية . فمن الناحية الجيوبوليتكية ، يعتبر الخليج إحدى ذراعى المحيط الممتدتين فى اليابسة وتشكل طبيعته ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربى وتشكل شواطئ الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق ، ويمر بالخليج 50٪ من ناقلات البترول فى العالم ، أى ما يقرب من 100 ناقلة يوميا ، ويمكن بالتحكم فى المضيق التحكم فى الإمدادات عبر المضيق ولاشك أن البترول يعتبر السلعة الإستراتيجية الرئيسية التى تمر عبر المضيق . ([3])

وتطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات

([1]) المرجع السابق ، ص 70 .

([2]) د. وحيد عبد المجيد ،" التصور الأمريكى لأمن الخليج بعد الحرب " فى مصر وأمن الخيج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، (91–113) ، ص 91 .

([3]) د. محمد رضا فوده ، العلاقات الإيرانية الخليجية (باريس : المكتب العربى للمعارف ، ط1 1994) ، ص 15 – 16 .

العربية من الجنوب الغربى ، ويبلغ إتساع المضيق 200 ميلا بحريا ، ويقع الجزء الصالح للملاحة البحرية فى المياة الإقليمية لسلطنة عمان ، حيث يتميز الساحل العمانى فى هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وإنتشار الجزر الصغيرة ، وتتحكم جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى فى الملاحة فى الخليج ، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبو موسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها ، بالإضافة الى وجود الأراضى لهبوط الطائرات . فقد أضفى ذلك أهمية إستراتيجية عليها وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى إستيلاء إيران عليها .

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربى قربها من قلب العالم ومناطق الصراعات وتحكمها فى التجارة العالمية والتواجد العسكرى للأساطيل البحرية ، ووجودها كجناح واحد شرقى للقارة الإفريقية ، بالإضافة الى انها تعتبر البوابة الجنوبية للهلال الخصيب وهذا أدخلها فى دائرة الصراع الإقليمى والعالمى . ([1]) وكان أيضا من أهم ما يشغل فكر مخططى الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج هو الإبقاء على مضيق هرمز بعيد عن اى تهديد خارجى لضمان وتأمين سلامة مرور ناقلات البترول فى الخليج . ([2]) وستظل الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية فى الخليج هى :

أ – تأمين الطريق الى نفط الخليج ليتدفق بالسعر المناسب .

ب– ضمان علاقات سياسية عسكرية مع دول الخليج تؤازر السياسة الغربية لتحقيقه فى النهاية أهداف أمريكا فى المنطقة .

جـ– تبنى الإدارة الأمريكية فى السعى لتحقيق توافق إستراتيجى لإقامة تحالف إقليمى يضم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج بمن فيهم إسرائيل تمهيدا الى قيام نظام إقليمى شرق أوسطى يحل محل النظام الإقليمى العربى الراهن .

ء – الاحتفاظ بوجود أمريكى فاعل ومرئى فى المنطقة .

هـ– مساعدة الدول الصديقة على تحسين إمكاناتها الدفاعية .

و – منع انهيار النظم الصديقة .

ز – ردع أو مواجهة أى عدوان ضد المصالح الأمريكية .

([1]) المرجع السابق ، ص 17 .

([2]) د. محمود وهيب السيد عوض ، أزمة الخليج العربى الثابتة وإنعكاساتها العالمية والمحلية (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس 1993 م) ص 380 .

ويرجع إهتمام أمريكا البالغ بالمنطقة أيضا هو الدفـاع عن الكيانـات الخليجيـة المفككـة التـى قـد تسـتفاد منهـا إيـران والعـراق مـن خـلال عمليـة التسـليح الموسـعة مـن قبـل الدولتيـن للإستفادة من المواقع الجيوبوليتكية المفككة بالنسـبة لـدول الخليـج الأمـر الـذى وضـح لنـا مـن خلال استيلاء إيران على الجزر الثلاث وغزو العراق على الكويت. ([1])

([1]) زهير كتبى ، حرب الخليج : تهشيم معادلات القوة (القاهرة : الأهرام ، ط1 ، 1993) ص 542 .

المبحث الثالث

الأهمية الجيوبوليتكية لإيران لدى الإتحاد السوفيتي

ظلت النظرة الجيوبوليتكية السوفيتية لإيران هى كسر سياسة الاحتواء الأمريكى والتغلغل داخل منطقة الخليج ولاسيما إيران إبان حكم الشاه . فقد كانت للسياسة السوفيتية منذ وقت مضى رغبة شديدة فى التغلغل عبر المناطق المحيطة بالبحر الأسود ومنطقة البحر المتوسط وفى الشرق الأوسط ، وكانت وراء ذلك دوافع جيوبوليتكية وتوسعية أملتها طبيعة كونها إحدى الإمبراطوريات الهامة فى أوائل القرن العشرين وأيضا خلال الحرب العالمية الثانية كانت مطامع السوفيت تنسحب إلى مناطق هامة فى الخليج مثل إيران . ([1])

وبما أن إيران تقع فى منطقة الخليج العربى ، فالإتحاد السوفيتى لم يغفل عن أن منطقة الخليج هى منطقة حيوية للغاية بالنسبة لإستراتيجيته فى المنطقة ويرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها ما يعرف بعامل القرب الجغرافى ، فلوجود حدود مشتركة مع دول تنتمى الى الشرق الأوسط كإيران ولوجود قوميات غير روسية كأذربيجان متاخمة للحدود الإيرانية وتربط بينهما أواصر اللغة والعرق والتاريخ والدين كان ذلك مبعث عدم شعور بالأمان بالنسبة للإتحاد السوفيتى ، الأمر الذى كان يجعله يسعى دائما الى تحقيق التوازن العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية لإدراكه بأنه محاصر بدول معادية له . ([2])

فظل الهدف الإستراتيجى السوفيتى تجاه منطقة الخليج ولاسيما فى المرحلة التى أعقبت إنسحاب بريطانيا من شرق السويس هو الحد من السيطرة الغربية . ([3]) وكسر احتكاراتها العسكرية فيها . فوقوع منطقة الخليج تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية يعنى تهديدا لأمن الإتحاد السوفيتى ، وذلك لواقع الصلة المكانية بينهما مما يتطلب ردع تلك المحاولات الأمريكية وإتخاذ الإجراءات الضرورية للحيلولة دون السماح للغرب بالانفراد بمنطقة الخليج .

([1]) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

([2]) المرجع السابق ، ص 71 .

([3]) George W.Breslauer , Soviet Strategy in the Middle East , (Poston : unwin hyman , 1990) P. 125 .

وتزداد أيضا الأهمية الجيوبوليتكية لإيران لدى الإتحاد السوفيتى هو ضمان حصة من إمدادت النفط فى حالة الحاجة اليه وذلك لاحتواء إيران على مخزون من الإحتياطى العالمى للنفط وذلك على الرغم من أن الإتحاد السوفيتى يعتبر أكبر منتج للنفط فى العالم إلا أنه فى ذلك الوقت يهتم بإنتاج الخليج لسد حاجة الكتلة الشرقية من النفط التى يقوم الإتحاد السوفيتى بتزويدها معظم إحتياجاتها منه . ([1]) ومع نمو الأهمية الجيوبوليتكية للخليج من منظور الأمن السوفيتى وبخاصة مع التطورات الجذرية التى حدثت فى مضمون وأهداف الإستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة بعد حرب 73 تزايدت بالمقابل أهمية إيران بالنسبة للسوفيت .

وتركزت الإستراتيجية السوفيتية فى الخليج بالتركيز على أسلوب الاقتراب الغير مباشر فى هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية نفطيا واقتصاديا . فالإتحاد السوفيتى لم يغفل عن أن منطقة الخليج هى منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية لذا لم يعمد لفترة طويلة الى تصعيد صراعاته فيها ضد الغرب أبعد من الحدود الضرورية التى يقتضيها الدفاع عن أمنه ، لذا فإن أغلب الإجراءات السياسية والعسكرية التى نفذها السوفيت فى هذه المنطقة كانت ملائمة لمصالحه الأمنية دون الإنزلاق فى مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية . ([2]) لذا فنرى الإتحاد السوفيتى اتخذ الحذر وضبط النفس دون التصعيد لمواقف الصراع ومنع تحولها الى مواجهات ساخنة ضد الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا المسلك الحذر انطبق حتى على المناطق التى تقع الى جوار الإتحاد السوفيتى وفى مقدمتها الشرق الأوسط والخليج . ([3])

وعمل أيضا على تجنب تحريك الأوضاع أو دفعها فى أى إتجاه يحمل معنى استثارة المصالح الأمريكية فى المنطقة أو استفزازها حتى لايتسبب هذا التحريك فى تفجير المواقف التى قد تنتهى بوقوع صدام نووى بين القوتين العظميين ، كذلك عمل الإتحاد السوفيتى على تأكيد الطبيعة السلمية لنواياه تجاه دول منطقة الخليج ، والتأكيد على الحاجة الى تحسين هذه المنطقة فى صراعات القوى الدولية تاركين لدول الخليج أن تقارن ما بين المبادرات السلمية

([1]) د. مبارك كليفنج الهاجرى ، التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج العربى ، دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجى (رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة قناة السويس ، 1990) ، ص 136 .

([2]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ط1 ، 1984) ، ص 242 .

([3]) Gordon Murroy , Conflict in the persian Gulf (New York : Dover , 1981) PP. 54 - 55

السوفيتية وبين ما تدعو اليه السياسة الأمريكية من مشاريع التدخل والانتشار السريع والحاجة إلى الاستحواذ على التسهيلات الإستراتيجية ، أيضـا التـأكيد المستمر علـى عدم وجـود أطمـاع سوفيتية فى نفط الخليج سـواء فـى الحـاضر أو المسـتقبل وبالتـالى فهـى تحـاول انـتزاع فكـرة التهديد السوفيتى لثروات الخليج النفطية ، وإظهار التحفظ فـى تـأمين بعض الأنظمـة الخليجيـة المرتبطة مع الإتحـاد السـوفيتى سـواء بروابـط أيديولوجيـة وأمنيـة وثيقـة كـاليمن الجنوبـى أو بمعاهدات صداقة مع العراق ، ويهدف السوفييت من وراء هذا التحفظ هو تجنب إثارة مخـاوف النظم المعتدلة ولاسيما إيران .

كذلك التعويل على تأثير التطورات الذاتية فى منطقة الخليج من أجل إحداث تحـول فـى ميزان القوى السوفيتى الأمريكى فيها لصالح الإتحاد السوفيتى .([1])

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

الفصل الثانى

القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران

تتحدد مصالح وإهتمامات كلاً من الدولتين الكبيرتين لدى إيران على أكثر من مستوى وفى أكثر من شكل وأن المصالح والإرتباطات والإهتمامات تؤثر بشكل أو بآخر فى صياغة وتشكيل سلوك الدولتين تجاه إيران . ويمكن القول بأن مصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين بايران ترتبط إرتباطاً عضوياً بمصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربى بصفة خاصة .

وحيث أن إيران تقع فى منطقة الشرق الأوسط وأيضاً بالجوار من منطقة الخليج العربى ، فلذا قام الباحث بدراسة مصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين بايران من خلال القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران نحو الدولتين الكبيرتين .

لذلك سيقسم الباحث هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين :

المبحث الاول : علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثانى : علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الإتحاد السوفيتى .

المبحث الاول

علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الولايات المتحدة الامريكية .

اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بحالة من التصعيد والرتابة إبان حكم الشاه وحققت أنماطاً من التلاقى بين البلدين بما يخدم مصالحها المشتركة . وبرزت الحاجة لإقامة علاقات متينة بين البلدين لضرورات يتطلبها مصالح البلدين *وأولها* : حاجة إيران إلى الأسلحة الأمريكية المتطورة لتصبح بلداً قوياً يحقق المطامح الاستعمارية فى المنطقة من جانب ، وتحقيق الاحلام التوسعية الفارسية خارج الحدود وعلى حساب العرب فى منطقة الخليج .
وثانيهما : حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عميل قوى يشاغل المنطقة حسب متطلبات المرحلة السياسية المنسجمة مع الإستراتيجية الإمبريالية فى العالم ، ويحقق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية فى العالم ([1]).
لذا تطابقت المصالح العسكرية والاقتصادية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة .
وسنتكلم أولاً :-
عن المصالح العسكرية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

([1]) حسن محمد طوالبة ، مناقشات فى النزاع العراقى الإيرانى (بيروت : مكتبة مدبولى ، ط1 ، 1984) ص14 .

أولاً :- المصالح العسكرية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

بدأ الإهتمام العسكرى الأمريكى بإيران منذ أوائل السبعينات وحتى قيام الثورة الإيرانية وللآن . فموقع إيران فى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية كان من مخططى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وأصبحت إيران تؤدى مهام الإستراتيجية الأمريكية تحديداً من السبعينات. فهى فى ذلك الوقت كانت عضواً مؤسساً داخل حلف السنتو الذى يضم باكستان وتركيا وإيران ، وكانت تقوم بدور رجل الشرطى أو الحارس للمصالح الأمريكية والغربية فى منطقة الخليج العربى . وكانت إيران تعد من ممولى غرب أوروبا والولايات المتحدة بالنفط . أيضاً تعد إيران إحدى النقاط المتقدمة على خط إستراتيجية الإحتواء الأمريكى ضد الإتحاد السوفيتى ([1]) . وهى أيضاً سوق رائجة لتسويق المصنوعات الغربية والأمريكية .

من منطلق كل هذا :- كان موقع إيران هام جداً داخل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية. ففى الحزام الشمالى استمرت إيران وكلاً من تركيا واليونان فى القيام بأدوار دفاعية أمامية هامة بالوقوف بين الإتحاد السوفيتى وبين موانى المياه الدافئة وموارد البترول فى الشرق الأوسط . ومما لاشك فيه أن المساعدات العسكرية الكبيرة التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإيران كانت عاملاً هاماً فى عدم تشجيع المغامرات العسكرية السوفياتية فى منطقة الشرق الأوسط . وقد تم استبدال المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران التى كانت قائمة على الهبات بالمشتريات العسكرية . ويتضح لنا بأن الدعم والوجود العسكريان الأمريكيان لإيران قد رشح وجودها العسكرى فى إيران إبتداءاً من عام **1970 - 1979** (عام قيام الثورة الإيرانية) ([2]).

ففى خلال تلك الفترة تم تدعيم موقع إيران داخل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وذلك عن طريق جعل إيران ترسانة أسلحة كبيرة متطورة تحتوى على قواعد أمريكية متقدمة وتمتلك أحدث ما أنتجته أمريكا من أسلحة ذات تكنولوجيا عالية . وبدأت العلاقات العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبحت أمريكا طرفاً معترفاً به على قدم المساواة مع بريطانيا والاتحاد السوفيتى عندما صدر عنهم جميعاً الإتفاق الثلاثى الذى تعهدوا فيه بتقديم المعونة الاقتصادية لإيران .

([1]) بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

([2]) المرجع السابق ، ص 71 .

ويمكن القول بأن قصة التسليح الإيرانى من الغرب بدأت مع بدايات تأسيس العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الإنقلاب الذى نظمته وكالة المخابرات الأمريكية عام 1953 ضد حكومة مصدق رئيس وزراء إيران الذى بدأ أول خطوة لتأمين النفط فى إيران . وقد وضعت خطة للسنوات 1953 - 1960 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها مساعدات لبناء جيش قوى وبناء عدد من القواعد العسكرية والموانى والمطارات وتدريب الضباط والفنيين فى معاهد وكليات الولايات المتحدة العسكرية . ولقد اعتبرت الولايات المتحدة النظام فى إيران والذى سبق أن دخل حلف بغداد لسد الفراغ فى المنطقة وفق مشروع ايزنهاور خير نظام يمكن الاعتماد عليه لتنفيذ الأهداف الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ([1]).

ولقد كان لابد من بناء قوة إيران العسكرية أولاً . وقد تولدت فكرة بناء قاعدة عسكرية إيرانية عام 1965 عندما دخلت عصر الطائرات النفاثة التى تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وإمتلاكها طائرات اف 5 وصواريخ هوك وعدة قاذفات فانتوم بعيدة المدى . إلا أنه فى عام 1968 شهد البداية الجدية لطلب السلاح الحديث والمتطور ، ومنذ ذلك التاريخ شهدت أرقام ميزانيات الدفاع الإيرانى تصاعداً كبيراً وفى نفس الوقت تزايدت طلبات المشتريات الإيرانية للأسلحة من عدة دول غربية . إلا أنه فى عام 1973 شهد ذلك العام توقيع صفقة كبيرة ومتنوعه رصد لها مبلغ 2096 مليون دولار ([2]). وقد اعترف مسؤلوا وزارة الدفاع الأمريكية بأن إيران وقعت أكبر صفقة سلاح مع أمريكا فى ذلك العام وقد جاء ذلك ترجمة لقرار الرئيس الأمريكى نيكسون القاضى ببيع إيران أسلحة غير خاضعة لرقابة وزارة الدفاع الأمريكية . وقد بلغت أرقام ميزانيات الدفاع الإيرانى حسب ما جاء فى الميزان العسكرى الصادر عن المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية فى لندن 1975 - 1976 التالى :

عام 1967 - 1968	500 مليون دولار
عام 1972 - 1973	2098 مليون دولار
عام 1973 - 1974	5550 مليون دولار
عام 1974 - 1975	8800 مليون دولار
عام 1975 - 1976	9500 مليون دولار

([1]) حسن محمد طوالبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

([2]) Hooshang Amirahmadi and nader Entessar, Iran and Arab warld (New work : st Martins , 1993) p. 250 .

ولم تكشف ضخامة هذه الأرصدة إلا في مناقشات مجلس الشيوخ الأمريكى لفضيحة ووترجيت وقد كشفت المناقشات أسرار الصفقة التى عقدتها إيران مع أمريكا عام 1973 وأوضحت أن الصفقة التى تقدر بثلاثة آلاف مليون دولار تهدف إلى السيطرة على منطقة الخليج العربى ومنع العراق من أخذ دوره العربى ، وقد تضمنت الصفقة صواريخ موجهه بأشعة ليزر مماثلة للصواريخ التى يمتلكها الكيان الصهيونى وصواريخ أرض أرض وطائرات نفاثة وناقلات للنفط وطائرات فانتوم وناقلات بترول جوية لتموين الطائرات وطائرات هليوكبتر ومدمرات وزوارق طوربيد وسفن حربية متوسطة وطائرات هونركرافت لنقل البحارة وبناء قاعدتين جويتين فى البحر .

دوافع الصفقة :-

1 – جاءت الصفقة بعد نجاح إيران فى إحتلال الجزر العربية الثلاثة أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى عام 1971 أو اثبات مقدرة النظام الإيرانى على تنفيذ المخطط الأمريكى فى الخليج العربى .

2 – جاءت بعد نجاح التأميم العراقى عام 1972 ورضوخ الشركات الاحتكارية فى الأول من مارس عام 1973 لشروط العراق الذى إستعاد حق الشعب العراقى فى ثورته النفطية.

3 – جاء بعد توقيع إتفاقية التعاون المشتركة بين العراق والإتحاد السوفيتى .

4 – جاءت بعد تحرك العراق عام 1972 باتجاه سوريا ومصر لإقامة وحدة عسكرية مقاتلة ضد الكيان الصهيونى والدعوة لاستخدام النفط سلاحاً فى المقدمة ([1]).

5 – جاءت الصفقة بعد أن أعلنت إيران إلغاء الإتفاقية الموقعة مع العراق عام 1937 حول الحدود وهى الإتفاقية التى إستندت على برتوكول القسطنطينية عام 1913 .

6 – جاءت الصفقة كذلك بهدف إستيعاب الأيدى العاملة الإيرانية غير الماهرة داخل الجيش.

إلا أنه بعد ذلك فى عام 1976 عقدت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية صفقة من الأسلحة لاقت ردود فعل كبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها واستحوذت على

([1]) حسن محمد طوالبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

إهتمام المعلقين والخبراء العسكرين فى العالم . وقد نشرت الصحف الأمريكية أخباراً متفرقة حول الصفقة نسبتها إلى لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى ([1]).

وقد كشف تقرير اللجنة إن إيران طلبت أسلحة تعادل بناء الجيش البريطانى مرتين عند حلول عام 1978 ، ووصفت اللجنة التسليح الإيرانى بأنه توريط لأمريكا كما حدث فى فيتنام ، لاسيما أن الأمريكان يشكون فى مقدرة وكفاءة الإيرانيين على إستيعاب هذه الكمية الكبيرة من الأسلحة ، كما أن مبيعات الأسلحة الأمريكية أصبحت خارج سيطرة الولايات المتحدة ، وأبدت اللجنة تخوفها من إرتفاع عدد المستشارين الأمريكان فى إيران من 24000 إلى 50000 ولاسيما إذا تورط شاه إيران فى حرب إقليمية قد تفرض مهمات على الأمريكان . وقدرت لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ حسب ما ذكرته مجلة نيوزويك الأمريكية فى عام 1979 طلبات إيران خلال الفترة ما بين 1972 - 1976 بـ400 مدفع ذاتى الحركة وشبكة دفاع جوى لصواريخ هوك قوامها 1800 صاروخ ، 15 ألف صاروخ من طراز تو مضاد للدبابات وثلاث غواصات ، وأربع مدمرات و209 قاذفات فانتوم و240 اف 5 و500 طائرة هليوكبتر و250 طائرة من طراز إف 16 ، إف 18 و 80 طائرة إعتراضية اف 14 .

وقدرت اللجنة قيمة الصفقة بـ2,2 مليار دولار وقد سبب هذا الهوس فى شراء الأسلحة تصاعد العجز المالى لإيران حيث بلغ عام 1976 بـ972 مليون دولار وفى عام 1977 يساوى 2400 مليون دولار فى حين كان فائض العملة فى إيران لعام 1974 ، 1975 بـ5250 مليون دولار . إلا أن ذلك الهوس الإيرانى من شراء الأسلحة كان لدوافع عديدة منها :-

دوافع إيران للتسليح :

1 - تشعر إيران بقلق داخلى عائداً إلى موقعها الجغرافى المتميز والذى يثير مخاوف الشاه دائماً وسببها :-

أ - وقوع إيران بجانب العراق وبعض دول الخليج والتى تعنى بمسألة الصراع العربى الصهيونى ولما كان الصراع يزداد إلتهاباً بعد أربعة حروب فإن الولايات المتحدة

([1]) ستيفن جرين ، بالسيف ، أمريكا وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، ترجمة د. محمد زايد (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط2 ، 1989 ، ص 257 .

تشارك إيران هذا القلق وتستجيب لمطالبها الدفاعية لتكون الركيزة الثانية إلى جانب الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط .

ب – وقوع إيران بجانب الخليج العربي ، حيث هناك الممر الوحيد للنفط الإيراني ، ويعتقد الشاه أنه يستطيع تأمين مغانم اقتصادية إذ عمل على بناء قدرة إيران العسكرية .

ج – وقوع إيران على الحدود السوفيتية البالغة **1250** ميلاً . الأمر الذي يثير قلق الشاه والولايات المتحدة من إمتداد الخطر الشيوعي إلى إيران .

ولقد جاءت أحداث تبريز في نيسان عام **1976** واشتراك من وصفوا بالماركسيين مع رجال الدين لكي تدق على الوتر الحساس لدى الشاه والولايات المتحدة معاً .

2 – هناك أطماع قديمة للشاه بإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية والسيطرة على مناطق تهيىء له أطماعه ولاسيما في منطقة الخليج العربي . ولم يخفِ شاه إيران هذه الأطماع بل أعلنها في تصريح أدلى به لصحيفة الجمهورية القاهرية في **1977** حيث قال (إن إيران مستعدة للتدخل في أي بلد آسيوي ويطمح الشاه أن يكون إيران أكبر قوة ضاربة حتى نهاية القرن الحالي) ([1])

وبلغ من غروره العسكري وشعوره المتطرف بالقوة بأن قال عبارته المشهورة (أن الجيش الإيراني سيصبح من القوة إلى الحد الذي لن يصبح موضع إهتمام دول المنطقة فحسب وإنما سيضطر العالم كله لإدخال قوة الجيش الإيراني في حسابه) ([2])

3 – النظام الإيراني يخشى تطور الثورة في العراق وتنامي قدرة العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية .

4 – يعتقد شاه إيران أنه بواسطة التقدم العسكري يمكن أن يتم التقدم الصناعي في البلاد .

5 – يعتقد شاه إيران أن بإمكانه تحقيق الأمن والاستقرار وقمع أي تمرد داخل البلاد بالقوة العسكرية فقط .

([1]) المرجع السابق ، ط1 ، ص 20 .

([2]) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة : دار الحرية ، ط1 ، 1989) ص 91 .

دوافع أمريكا من تسليم إيران

تريد أمريكا من وراء تزويد إيران بهذا القدر من السلاح :

1 – تريد الولايات المتحدة الإقلال من تدخلها المباشر فى العالم والاعتماد على حلفاء وعملاء يقومون بما تريده بالنيابه عنها ولاسيما فى المناطق التى لا تشكل نقاط خطر بالنسبة لواشنطن وهذا الهدف ووجه بإنتقاد من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ونقدهم ينصب على مقولة :

أن الإيرانيين لا يستوعبون الأسلحة الحديثة ولابد من إرسال خبراء أمريكيين وربما يصبحون فيما بعد رهائن بين الشاه إذا تورط فى حرب تضطره لاستخدام الأسلحة المعقدة التى يشرفون عليها وعندها تكون الولايات المتحدة قد ورطت نفسها فى الحرب تدريجياً.

2 – إيران تعتبر الركيزة القوية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة الحيوية إزاء الإتحاد السوفينى والعراق والخليج العربى والمحيط الهندى .

3 – تحرص الولايات المتحدة على إستنزاف إيران اقتصادياً حتى لا تخلق يابان جديدة فى الشرق الأوسط والسبيل إلى ذلك الموافقة على طلبات الشاه العسكرية وتشجيعه على هذا الهوس العسكرى ليبقى الاقتصاد الإيرانى مرتهناً بالإدارة الأمريكية ([1]).

ورأى البعض الآخر المعارضين داخل أوساط وزارة الخارجية الأمريكية وعلى مستوى الرأى العام الأمريكى لاستمرار العلاقة الوثيقة بين أمريكا وإيران فى أن المبالغة فى تسليح إيران من شأنه يخلق مضاعفات سلبية تضر باستقرار منطقة الخليج ، بل وتنال من الإستقرار داخل إيران نفسها حيث أن مخصصات التسليح الباهظة كانت تذهب دوماً على حساب التنمية الاقتصادية وعلى حساب الإصلاحات الإجتماعية الداخلية ([2]).

4 – الولايات المتحدة تقع فى بعض الأحيان تحت ضغوط الشركات التى تصنع السلاح لزيادة مبيعاتها .

5– تريد الولايات المتحدة أن تجعل من إيران مركزاً لتوصيل السلاح إلى أقطار دول المنطقة وذلك تلافياً لأى إحراج . كما أستخدمت الكيان الصهيونى مركزاً لإيصال الأسلحة إلى

([1]) حسن طوالبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

([2]) Sharhrom chubin, security in the persian Gulf' The Role of out side powers (London The international institute for strateyic studies 1982) P. 10

جنوب أفريقيا ونتيجة لدوافع إيران فى تسليحها من الولايات المتحدة أصبحت إيران أكبر ترسانة عسكرية فى منطقة الخليج وتأتى فى المرتبة الثانية بعد إسرائيل فى مجال استيراد الأسلحة وهذا ما خدم إيران فى حربها مع العراق لوجود ترسانة من الأسلحة لديها .

المصالح الاقتصادية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية .

تمثلت المصالح الاقتصادية الأمريكية فى إيران فيما يلى :

كانت إيران قبل قيام الثورة الإسلامية من أهم ممولى الولايات المتحدة وغرب أوروبا من البترول ، فتعتبر إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسية ولديها نسبة إحتياطى عالية من البترول ، ولديها حوالى 497 تريليون قدم مكعب من الغز الطبيعى . ولقد أنتجت إيران حوالى 39 مليار برميل حتى نهاية 1990 ([1]) . وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية البترول فى أن قوة الاقتصاد تعتمد بشكل رئيسى على البترول وقدرة القوة العسكرية الأمريكية الأمر الذى مكن الولايات المتحدة بأن تكون هى مهندس النظام العالمى الذى ولد بعد الحرب العالميــة الثانية نتيجة لأهتماها ببترول الشرق الأوسط بصفة عامة وبترول إيران بصفة خاصة .([2])

فيرجع إهتمام الولايات المتحدة ببترول الشرق الأوسط إلى عهد روزفلت عندما بعث بلجنة رئاسية خاصة لزيارة الشرق الأوسط وقامت هذه اللجنة بزيارة بلدان إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر وهى الدول المنتجة للبترول . وأوصت اللجنة بأن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعه للتاريخ والتأثير الاقتصادى والسياسى لهذ الكنز سيكون فادحاً . وفى سؤال (لجيمس بيرنز) وزير الخارجية الأمريكى للرئيس روزفلت عن الحصة التى ينبغى أن تسيطر عليها الحكومة الأمريكية من بترول الشرق الأوسط كانت إجابته بأنها لا تقل عن نسبة 100٪ ، وهكذا فأن بترول الشرق الأوسط كان محور إهتمام السياسة الأمريكية منذ أمد بعيد ([3]).

([1]) أنتونى هـ كوردسمان ،مرجع سبق ذكره ، ص 409 .

([2]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر (القاهرة : الأهرام ، ط1 ، 1992) ، ص 74 .

([3]) المرجع السابق ، ص 75 .

فعندما بدأت الولايات المتحدة فى مشروع مارشال لإعادة الحياة لأوروبا المحررة والمدمرة بعد الحرب كان بترول الشرق الأوسط هو البند الرئيسى فى مشروع مارشال ، فقد كان الهدف الرئيسى والإستراتيجى للمشروع هو أن يتحول اقتصاد أوربا الجديد من اقتصاد فحم إلى اقتصاد بترول . ويمكن تقدير أثر بترول الشرق الأوسط فى حقيقته أنه فى بداية مشروع مارشال سنة 1946 كانت أوربا تعتمد على البترول الأمريكى بنسبة 77٪ من إحتياجاتها وبعد خمس سنوات أى فى عام 1951 كانت أوربا تعتمد على بترول الشرق الأوسط بنسبة 80٪ من استهلاكها . ثم إنتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أزمة إيران (1951 - 1953) وتدخلت بتدبير إنقلاب ضد الدكتور محمد مصدق وحققت لنفسها هدف السيطرة على البترول الإيرانى وبذلك أحكمت قبضتها على بترول الشرق الأوسط كله من العراق الى إيران ومن الخليج الى السعودية . وأصبحت الشركات الأمريكية فى المنطقة عمالقة بترول وسياسة فى نفس الوقت وتداخلت السياسة والبترول فى كل عناصر القرار فى الولايات المتحدة . ([1])

وكانت الولايات المتحدة تعتمد اعتمادا رئيسا على بترول إيران بكميات كبيرة وبكميات أقل من الدول العربية الأمر الذى جعل الإدارة الأمريكية تعلن باطمئنان بعد إعلان العرب قطع الإمدادات البترولية الى الولايات المتحدة أنه يمكنه الاستغناء تماما عن الحصة التى تستوردها من الدول العربية من خلال زيادة إنتاج إيران من النفط . ويمكن القول أن حظر تصدير البترول الذى فرضته الثورة الإيرانية على الولايات المتحدة جعل إدارتى كارتر وريجان يبحثان عن مصدر بديل للنفط الإيرانى وكان ذلك بالطبع من السعودية ودول الخليج . أيضا كانت إيران تعتبر قبل الثورة من أهم أسواق تصدير المنتجات الأمريكية بما فى ذلك السلاح والعتاد الحربى.

فقد أعلن شاه إيران فى 9 ديسمبر 1976 أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته 50مليار دولار من الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس التالية إن وافقت الولايات المتحدة على بيع ما تريده لإيران وأوضح الشاه إن حوالى 35 مليار دولار من هذا المبلغ سيخصص لشراء البضائع والمصانع والباقى لشراء المعدات العسكرية . يضاف إلى ما تقدم أهمية إيران الاقتصادية للولايات المتحدة من خلال الاستثمارات الأمريكية فى إيران والتى كان أهمها قبل

([1]) المرجع السابق ، ص 76 .

الثورة الاستثمارات فى مجال البترول ولايخفى ما تدره هذه الاستثمارات على الاقتصاد الأمريكى من عائد لا بأس به .

أيضا تمثلت الأهمية الاقتصادية لإيران بالنسبة للولايات المتحدة فى الأرصدة النقدية التى تمتلكها إيران من عائدات النفط تلك الأرصدة المستوطنة بالبنوك ومؤسسات المال الأمريكية والتى تعود فائدتها على الاقتصاد الأمريكى وقد تم تجميد هذه الأرصدة خلال أزمة الرهائن بين الولايات المتحدة وإيران . ([1])

وجدير بالذكر بأن العلاقات الأمريكية الإيرانية شابها بعض التوتر وذلك فى الفترة التى تلت حرب أكتوبر 1973 حيث ظهر الاختلاف فى مصالح كل من الطرفين حول أسعار النفط التى أخذت تظهر الى أعلى وبصورة لم يسبق لها مثيل وإن كان إتفاقهما قد استمر فى صورته الأساسية حول مشكلات الأمن فى الخليج . فبينما كانت مصلحة إيران زيادة أسعار نفطها والتى حصلت منها على عوائد إستخدمتها فى تمويل مشترياتها من الأسلحة ومساندة طموحاتها الإقليمية ، كانت الولايات المتحدة تقف ضد هذا الإتجاه لإثارة التضخمية ولمضاعفاته السلبية على مصالحها .

وقد أفسح هذا الإختلاف فى مصالح الطرفين المجال أمام تعدد الآراء والاجتهادات التى ظهرت فى الولايات المتحدة حول الكيفية التى يمكن من خلالها لهذه الاجتهادات أن تواجه مضاعفات ذلك الموقف النفطى الذى كان يتطور فى غير صالحها وصالح حلفائها . فهناك من دعا إلى إحتلال منابع النفط لتأمين وصوله إلى مستهلكيه فى العالم الغربى بسعر معقول ، فى حين كان البعض من أنصار تحطيم منظمة الأوبك وتفكيكها من داخلها وذلك لإتهامهم لشاه إيران بأنه أحد الصقور الجارحة فى المنظمة .

أيضا هناك من تصور أن الرد على هذا التحدى لن يكون إلا بتغذية الخلافات بين السعودية وإيران كأكبر دولتين منتجتين للنفط فى الأوبك ، وكان وزير الخزانة " سيمون " والسناتور " فرانك تشيرس " من مخططى هذا الحل الأخير . أما السفير " أكنيز " فقد دعا الى محاباة السعودية وتقديمها على إيران بسبب إتجاهات السعودية الأكثر تفهما وتجاوبا مع المصالح النفطية الغربية . ولكن هذه التوجهات رفضتها كلها إدارة نيكسون – كيسنجر خشية

([1]) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

أن يؤدى هذا الخلاف حول أسعار النفط الى تدمير الوفاق الأمنى الذى كان بسببه إلى التبلور وبروزه فى ملامحه النهائية بين الولايات المتحدة وإيران فى منطقة الخليج . ([1])

كما أنه فى عهد إدارة " جيرالد فورد " أمكن أيضا السيطرة على تلك الخلافات وإحتوائها لتنفيذ بعض الحلول الممكنه والتى لم تصل فى عمقها إلى الجذور . غير أن الحال أخذ يختلف بوضوح مع وصول إدارة الرئيس " جيمى كارتر " إلى السلطة فى مطلع عام 1977 ولذا فمسألة أسعار النفط كانت من أهم مسائل الأمن التى كانت أساس العلاقات الأمريكية الإيرانية الوثيقة قبل القفزة الكبيرة فى أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 . ([2])

وجدير بالذكر بأن المعونات الأمريكية توالت على إيران لكى تقف فى دوامة النفوذ الأمريكى وتوقعها فى شباكه وكان جزء هام من تلك المعونات يتم تحت أسماء مختلفة ومن خلف سواتر متعددة مثل (برنامج المساعدات المتبادلة) وبرنامج (النقطة الرابعة) كما كانت تتم عن طريق (بنكى الاستيراد والتصدير الأمريكين) و (مؤسسة الشرق الأوسط) الأمريكية ، بل إن الولايات المتحدة حرصت على الاستفادة من المنظمات الدولية ذاتها ، لتثبت أقدامها فى إيران مستفيدة من النفوذ الأمريكى داخل تلك المنظمات الدولية المتفرعة عن الأمم المتحدة لا بالنسبة لإيران فحسب وإنما كذلك بالنسبة لبقية الدول الأخرى .

كما قام الأمريكيون بالعديد من المشروعات فى مجال الإسكان ، وإنشاء الطرق ، وإصلاح منطقة (خوزستان) وقاموا بتنفيذ أجزاء من برنامج التنمية التى وضعها شاه إيران . ([3]) ويمكن القول أن تنمية إيران الاقتصادية تحت شاه إيران قد نجحت نجاحا كبيرا ما بين 1946 - 1979 وتحولت من الزراعة الكبيرة كقاعدة وأساس للاقتصاد ، الى مجتمع حديث مر بعدة تغيرات فى التجارة والاقتصاد وجميع أساليب الحياة والمجالات الاقتصادية، وحدثت تحولات كبيرة فى الإستثمارات والصناعة وتنمية القطاع الخاص ومساعدته وأيضا التحكم فى الاستيراد . وفى بيان صدر للبنك الدولى أوضح فيه أن النمو الاقتصادى لإيران وصل لأعلى معدلاته 9.6 ٪ . ([4])

([1]) Shahram Chubin , op. cit. , p. 11 .

([2]) I bid . , p. 12 .

([3]) أحمد مهابه ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

([4]) R.K. Ramazani , " Iran's foreign policy : Both North and South " Middle East Journal , Volume 46 , No. 3 (Autumm 1992) , P. 413-425 . p. 414 .

فكان الشاه كشاب طموح يريد مسايرة التطور وتنمية الارتفاع لشعبه إلى مستوى العصر الذى يعيش فيه سريع الاستجابة للغرب فبدأ يهجر الأساليب القديمة والتقليدية العريقة لأسلافه الأكاسرة ليستبدلها بالنهج الغربى المعاصر وبالنمط الأمريكى الذى أخذ طريقه على حياة الشعب الإيرانى فى أساليب حياتهم وطرق معيشتهم . فشاه إيران كان يرى أن للوجود الأمريكى الضخم فى إيران عسكريا وإقتصاديا وسياسيا ميزة هى نشر أو إشاعة أساليب ومفاهيم الحضارة الغربية والحياة العصرية فى بيئة المجتمع الإيرانى ، الأمر الذى من شأنه أن يسهل للشاه تحقيق الأهداف الرئيسية التى ورثها عن أبيه (رضا خان) الذى تأثر بجاره (كمال أتاتورك) ألا وهو تطوير المجتمع الإيرانى . ولقد كان هناك نخبه من كبار الضباط الإيرانيين استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم قواعد خاصة بهم وذلك لأنهم استطاعوا أن يبرهنوا على ولائهم للشاه ، وهؤلاء كانوا دائما الهدف الرئيسى لعملية الإختراق التى تعمد إليها أجهزة المخابرات العالمية لتنفيذ مخططاتها العسكرية والسياسية . ([1])

وفى نهاية المبحث لابد لنا أن نبين أن علاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية قياسا للتاريخ علاقة قصيرة ومحدده فتباينت بين الحدة والعاطفة والإهتمام المباشر والغير مباشر وكان ينقصها دائما البقاء والدوام وحدوث تصادمات غير عقلانية . وأن شاه إيران دوما كان يحاول التوفيق بين مصالحه الشخصية كإمبراطور للبلاد وبين مصالح أمريكا فى إيران حيث كانت مصالح الطرفين تتطابق أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى .([2])

([1]) أحمد مهابه ن المرجع السابق ذكره ، ص 94 .

([2]) Dilip hiro , Iran Under the ayat allahs (London : croom helen , 1985) p. 295

المبحث الثاني

علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الإتحاد السوفيتي

إتسمت المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية إيران والإتحاد السوفيتي بدرجة من الأهمية البالغة نظرا لعدة إعتبارات منها :-

1- تحتل إيران موقعا إستراتيجيا على طول الخليج وشمال بحر العرب ولها حدود طويلة مع الإتحاد السوفيتي تبلغ 1690 كم . ([1])

2- وقوع إيران فى منطقة الشرق الأوسط ملتقى القارات الذى يشكل جسرا إستراتيجيا يربط ما بين أوربا وآسيا وإفريقيا ومن ثم فهو يمثل المكان الأول فى كل خطة للسيطرة على أى بقعه من هذه القارات ، أو غزوها من أى قارة أخرى وهو بالنسبة للإتحاد السوفيتى يسمح لروسيا بالتنفس بإتجاه الجنوب فى محاولة للوصول الى البحار الدافئة ، والطرق العالمية الكبرى التى تتيح لغواصاتها وأساطيلها بالتجول فى البحر المتوسط والمحيطين الهندى والأطلسى .

3- أيضا انحصرت أهمية إيران بالنسبة للمصالح السوفيتية الى تطلع الإتحاد السوفيتى المتزايد الى التوصل لندية سياسية مع الولايات المتحدة نظرا لعلاقة الشاه الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمر الذى حاول فيه الإتحاد السوفيتى التوصل الى دور عالمى له فى مواجهة التحديات الأمريكية .

4- كانت إيران دائما تخشى من التهديد العسكرى السوفيتى لإيران من الجنوب الأمر الذى حدا بشاه إيران بالدخول والمشاركة فى حلف بغداد لمحاولته بترتيب دفاعى جديد يكون موجها ضد أى محاولة يقوم بها الإتحاد السوفيتى بقوته الى الشرق الأوسط . الأمر الذى جعل تلك المشاركة فى الحلف عاملا رئيسيا فى دفع السوفييت الى إظهار إمتعاضهم من سياسات الشاه خشية من أن يكون لإيران دور وتأثير بالغ فى منطقة الخليج . ([2])

([1]) أنتونى هـ ز. كودسمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 410 .

([2]) إبراهيم شكيب ، الأفاق الإستراتيجية لزلزال الخليج (الكويت : مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 19 ، العدد الثالث / الرابع ، 1991م) ص 135-167) . ص 139 .

لذا كان من الأهمية بمكان تناول المصالح العسكرية والاقتصادية بين الدولتين نظرا لأهمية التعاون بينهما الذى يؤثر بطبعه على تطبيع العلاقات وتهدئة الأوضاع بينهما . وسنبدأ فى هذا المبحث بدراسة المصالح العسكرية لإيران والإتحاد السوفيتى ويتبعها دراسة المصالح الاقتصادية .

المصالح العسكرية لإيران مع الإتحاد السوفيتى

ظل الصراع على الحدود بين روسيا ثم الإتحاد السوفيتى مع إيران لعدة قرون متقطعا بشكل أدى الى دفع الحدود بينهما جنوبا على كلا جانبى بحر قزوين على حساب إيران .
وقد أدى هذا الى تحديد الأوضاع الحالية للحدود بين الدولتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتمتد الحدود بين الدولتين لمسافة 1200 ميل . وبدأ الإهتمام السوفيتى بايران عندما دخلت إيران فى تلك المصالح الغربية . ([1])

فكان الإتحاد السوفيتى دائما ينتقد بشدة إيران وبخاصة حول سياسات التسليح التى توسعت فيها منذ بداية السبعينات والتى اعتبرها تهديدا مباشرا لآمنه . وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى معاهدة 1921 السوفيتية – الإيرانية والتى سميت بمعاهدة الصداقة المتبادلة ، فهذه المعاهدة نصت فى مادتها الخامسة والسادسة على حق الإتحاد السوفيتى فى إرسال قواته الى إيران فى الأحوال التى يتدخل فيها طرف ثالث بالقوة فى إيران ، أو يحاول استخدام أراضيها للهجوم على الإتحاد السوفيتى .

وقد حاول الإتحاد السوفيتى فيما بعد توسيع إطار تفسيره لهاتين المادتين فى الفترة بين 1655 ، 1962 وهى فترة التوتر الشديد فى العلاقات السوفيتية – الإيرانية كانت بسبب إصرار السوفييت على تفسير نصوص هذه المعاهدة بطريقة من شأنها فصم روابط تحالف إيران العسكرى بالغرب وفى عام 1959 أعلنت إيران بقرار منفرد من جانبها إلغاءها لمعاهدة 1921 التى دفعتها بأنها غير متكافئة ومناقضة لميثاق الأمم المتحدة وإن كان السوفيت أصروا من ناحيتهم على مشروعية المعاهدة ورفضوا الاعتراف بقانونية القرار الإيرانى .

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1986 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1987 . ص 148 .

لقد هدف السوفييت من إصرارهم على تنفيذ بنود وأحكام هذه المعاهدة ، وقف هذا البناء العسكرى الضخم الذى أقامته إيران خلال حكم الشاه والذى سبب ضيقا متزايدا للإتحاد السوفيتى . فإعتبارا من عام 1973 أخذ الإتحاد السوفيتى يحذر الحكومة الإيرانية من مغبة التمادى فى هذا الإتجاه . ([1])

وقد صاغ السوفييت اسباب معارضتهم لسياسات إيران التسليحية على النحو التالى :-

أولا : أن هذه الأسلحة كانت تفوق بكثير احتياجات إيران الأمنية والدفاعية وبالتالى فإن الهدف من حيازتها كان هجوميا ، وهو ما كان يلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة الى الحصول على مزايا عسكرية على حساب المصالح الإقليمية الحيوية للإتحاد السوفيتى .

ثانيا : أن كل هذه المشتريات الإيرانية من الأسلحة كانت تزيد من اعتماد إيران على الغرب الذى احتفظ فى يده بسلطة القرار المتعلق بكيفية استخدام هذه الأسلحة التى كانت موجهة فى المقام الأول ضد الإتحاد السوفيتى .

ثالثا : أن هذه الأسلحة كانت تخلق موقفا متفجرا فى المنطقة بأسرها ، وبالتالى فإن هذا التسليح الإيرانى كان يضع عبئا على كل دولها ولم يكن شأنا إيرانيا بحتا كما زعمت الحكومة الإيرانية .

رابعا : الإتحاد السوفيتى لم يكن يشكل تهديدا لأمن إيران إلا أنه لم يكن من الواقعى فى الوقت نفسه أن ينظر الى تسليحها بمعزل عن الخطط الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها الإستفزازية المعادية للسوفييت فى منطقة الخليج .

خامسا : أن كل هذا البناء العسكرى مع الدبلوماسية التى انتهجتها إيران للهيمنة على الخليج ومع استمرار احتفاظها بعضويتها فى حلف السنتو وإتجاهها الى خلق ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج لحسابها وحساب الغرب كلها كانت عناصر متشابكة لايمكن فصلها عن بعضها . ومن هنا قال السوفييت أن ما كان يحدث فى الخليج تم بتحريض من الولايات المتحدة التى دفعت بإيران فى مسار خطر يضر بمصالحها القومية الحقيقة فى الوقت الذى لم يوجد فيه دليل مادى على قيام الإتحاد السوفيتى بتهديد أمن إيران من حدودها الشمالية ، كذلك عبر السوفيت عن شعورهم بالاستياء البالغ من استقلال

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

إيران وتحريكها كأداة فى سياسة الولايات المتحدة الرامية الى حماية مصالحها فى الخليج . ([1]) وقد استعمل السوفييت بعض المؤشرات التى حاولوا أن يبرهنوا من خلالها على إتجاه إيران لاستخدام قوتها العسكرية أبعد مما كانت تقتضيه متطلبات الدفاع عن كيانها الإقليمى وذلك كما حدث فى عام 1972 عندما امتد الدور الدفاعى لإيران الى مداخل الخليج قرب مضيق هرمز ، وتدخلها فى عام 1971 للقضاء على ثورة ظفار فى عمان وما الى غير ذلك من الأعمال العسكرية التى تجاوزت إعتبارات أمنها المباشر ، وقد نظر الإتحاد السوفيتى الى هذه السياسات والممارسات التى نفذها نظام الشاه على أنها كانت تعبيرا عن الدور المرسوم لإيران فى حماية المصالح الغربية .

ولعل أكثر ما أثار الإتحاد السوفيتى فى سياسات إيران التسليحية ، هو تدعيمها المستمر لسلاحها الجوى وتزويدها بالكثير من المقاتلات الأمريكية المتطورة مثل طائرات إف-14 المسلحة بصواريخ فينكس والتى كان مداها يتجاوز المجال الجوى الإيرانى . ويأتى ضمن هذا الإطار أيضا حصول إيران على نظام اواكس AWACS للإنذار أو الإستطلاع المبكر وإقامتها لشبكة معقدة من وسائل الإستطلاع الأليكترونى للتجسس على الإتحاد السوفيتى على طول الحدود التى تربط بين الدولتين التى تمتد لمسافة 1200 ميل . ([2])

وكان يضيف الى ذلك كله ، الحجم الكبير الذى بلغته المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران مع وجود عدة آلاف من الخبراء العسكريين فيها والتطابق الكامل فى السياسات والأهداف التى نفذتها الدولتان حتى عام 1978 مما كان يوفر دليلا عمليا قويا على أن كل هذه التسهيلات العسكرية الإيرانية سوف تكون متاحة للغرب دون قيد أو شرط فى أى مواجهة يخوضها مستقبلا ضد الإتحاد السوفيتى ، وكما يقول الباحثين فإن هذا الحشد المكثف من الأسلحة الغربية على الحدود الإيرانية - السوفيتية كان يخلق جبهة عسكرية أخرى ضد الإتحاد السوفيتى غير تلك الجبهات التى كان عليه أن يواجه الغرب فيها . وكان ذلك يعنى إضافة جديدة لمسئولياته وأعبائه الدفاعية العالمية . ([3])

([1]) **Shahram Chubin Soviet policy towards Iran and the Gulf , (London : The international institute for strategic studies) London , 1979 , p. 12 .**

([2]) **Ibid . , p. 13 .**

([3]) **Di Lip Hiro , op. cit. , p. 280 .**

وبذلك اعتبر الإتحاد السوفيتى إن إيران بمثابة قاعدة عسكرية أمريكية لمواجهة الإتحاد السوفيتى وما يعكس ذلك من تهديدات أمنية مباشرة على أمنه . ([1])

ثانيا : المصالح الاقتصادية بين إيران والإتحاد السوفيتى

ظهر تعاون إيران والإتحاد السوفيتى فى مرحلة تطبيع العلاقات فى هذه وبالتحديد من منتصف الستينات . وأوضح ما يكون فى مجالات الطاقة وبرامج المساعدات الصناعية . ([2]) فمن الناحية الاقتصادية أكد السوفيت حاجة بلادهم لتلك الطاقة الموجوده فى إيران . إذ جاء أن حاجة الإتحاد السوفيتى لهذه الطاقة تفوق احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأهمية النفط الإيرانى ومما يعزز ذلك هو احتواء إيران لإحتياطى عالمى هائل للنفط بالإضافة الى السعودية والعراق ، فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتى يعتبر أكبر منتج للنفط فى العالم ، حيث وصل إنتاجه فى عام 1978 م الى 11.4 مليون برميل يوميا ، إلا أن هذه الحقيقة لاتعنى أنه لم يعن إهتماما للمناطق الأخرى التى تتميز بمخزونات نفطية ضخمة كالخليج العربى. بل بدأ يتطلع الى المنطقة على إثر معدلات استهلاك النفط التى فاقت الإنتاج فيه وسد حاجة الكتلة الشرقية من النفط التى يقوم الإتحاد السوفيتى بتزويدها بمعظم احتياجاتها منه .

منذ عام 1963 عمل السوفيت على الإرتباط بإيران عن طريق مشروعات طاقة كهربية وإنشاء مصايد للسمك على طول النهر وأعطوا إيران منحة قدرها 36 مليون دولار وفى أيضا نفس العام زار إيران الرئيس السوفيتى بريجينيف لتوقيع إتفاقية ترانزيت ونقل بضائع مع إيران وتوثيق عرى التعاون الاقتصادى بين إيران وأوربا الشرقية مما ساعد على نمو الاقتصاد الإيرانى . وأيضا فى عام 1965 زار شاه إيران موسكو لثانى مرة وإتفق مع السوفيت على إمداده بالتكنولوجيا والمعدات الحديثة من الحديد والسيتل فى أصفهان بطاقة قدرها 600000 طن سنويا . وتعاقد على مد خط أنابيب بترول (غاز طبيعى) من كازاخستان بمعدل 7 بليون متر فى 1970 ارتفع فى عام 1976 الى 10 بليون متر وكذلك أعطى السوفيت لإيران 300 مليون دولار كقرض بسيط لها لمساعدتها فى برامج التنمية الاقتصادية ولتقوية الاقتصاد الإيرانى . ([3])

([1]) Ibid . , P. 281 .

([2]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

([3]) Dilip Hiro , op , cit., p. 280-281 .

وفى أكتوبر 1970 كان قد تم الانتهاء من مد ألف ميل من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى من إيران الى الإتحاد السوفيتى ، وهو الخط الذى قام السوفييت ببنائه . كما أنه ومع نهاية عام 1978 كان قد تم شحن أكثر من 70 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى إلى الإتحاد السوفيتى ، حصلت إيران من ورائها (بعد تسديد تكلفة إقامة الخط) على حوالى مليار دولار استخدمت معظمها فى تمويل مشترياتها من السلع السوفيتية . ([1]) ويقول المراقبون أن نجاح هذه العملية القائمة على مبادلة الغاز الطبيعى الإيرانى بالسلع الصناعية السوفيتية شجع الطرفين على تنمية أواصر تعاونهما المتبادل .

ففى ديسمبر 1975 مثلا أمكنهما الإتفاق وبمشاركة كلا من ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا على تنفيذ مشروع مشترك أكثر طموحا . فقد أتفق على انه فى مقابل تصدير 135 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى الإيرانى وهى الكمية التى كان من المقرر أن تصل الى ثلاثة أضعافها فى عام 1985 الى المراكز الصناعية السوفيتية فى القوقاز وشرق أوكرانيا ، يتعهد الإتحاد السوفيتى بأن يعمل على تزويد ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا بالغاز الطبيعى من حقوله فى غرب سيبريا .

وكان من المفروض أن يقوم الإتحاد السوفيتى بدفع رسوم ترانزيت لإيران مقابل 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى بالعملة الصعبة . وفى الوقت الذى تعهد فيه بضمان توريد الغاز الطبيعى لهذه الدول الأوربية لمدة 23 سنة تبدأ من عام 1981 . ([2]) إلا أن هذا التطبيع فى العلاقات وبخاصة فى أمور الطاقة والمبادلات التجارية والمساعدات الصناعية لم يمنع الإتحاد السوفيتى من إنتقاد إيران بشده وبخاصة حول سياسات التسليح التى توسعت فيها إيران منذ بداية السبعينات والتى اعتبرها تهديدا مباشرا لأمنه . ([3])

([1]) Shahrem Chubin , Soviet Towards Iran and Gulf , op. cit. , p. 8 .

([2]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

([3]) Shahram , Soviet towards Iran and Goulf , op. cit., p. 29 .

الفصل الثالث

طبيعة المكون الأيديولوجى فى التوجه الإيرانى الخارجى

لفهم طبيعة الثورة الإيرانية لابد من كشف ماهية الأيديولوجية الإيرانية من حيث دراسة الفكر السياسى الشيعى ونظرية ولاية الفقيه ، ولتبيان التوجه الإيرانى فى سياستها الخارجية تجاه القوتين الأعظم ، وكشف طبيعة الثورة الإسلامية فى تحديد مسار السياسة الإيرانية الخارجية ومفهومها الثورى من خلال دراسة الأيديولوجية الإيرانية ومفهوم الإسلام والثورة فى نظر الخمينى . وهل للتوجه الإسلامى الإيرانى (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير فى تحديد مسار علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الكبرى ؟

لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : الأيديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه .

المبحث الثانى : الأيديولوجية الإيرانية فى توجهها الخارجى .

المبحث الأول

الأيديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه

يتبع حوالى 80٪ من سكان إيران الفرع الإثنى عشرى من الإسلام الشيعى ، الذى أصبح من عام 1502 هو دين الدولة ، ليفصل بين إيران والدول العربية فى الغرب والجنوب ، وبين كل من أفغانستان وباكستان فى الشرق . ويثير مفكرو الشيعة المعاصرون ، فكرة أن الإثنى عشرية هم يسار الإسلام بمعنى الخروج عما تدعو إليه السلطة الحاكمة ، خاصة وأن الشيعة الإثنى عشرية مارسوا العمل السرى طيلة ألف عام حتى قيام الدولة الصفوية ، ثم عادوا اليه بعدها وحتى العصر الحاضر([1]).

وكلمة شيعة تعنى فى المعنى اللغوى العام ، الأحباب والأنصار والأتباع وما فى معنى ذلك مما يفيد الالتفاف حول فكرة أو أحد من الناس كما هو الحال كلمة (حزب) الآن . فأية جماعة متجانسة مجتمعة حول فكرة أو مبدأ أو رجل واحد ، يقال عنها أنها شيعة هذا الفكر أو المبدأ أو الرجل ، أى أنصاره وأحبابه . ولذلك أطلق على المسلمين الذين يخصون علياً رضى الله عنه بالحب ، ويتعصبون له على أنه كان الأولى بالخلافة من أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عن الجميع .

وأن الحكم بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة هو لعلى ولذريته من بعده إلى يوم القيامة واتخذوا لهم فكراً خاصاً ، وتعليمات خاصة مبنيةعلى عقيدتهم فى الإمام على وأحقيته بالخلافة ، فعادوا أبا بكر وعمر وتعدوا عليهما بالالفاظ السيئة ، ووصلت إلى حد لعنهما هما وكل من التف حولهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجاته كالسيدة عائشة والسيدة حفصة ([2]) . وقيل عن هؤلاء : أنهم شيعه ، أى شيعة على وبنيه ، وركزوا فكرهم على الحكم وأحقية على فيه ، هو وذويه إلى يوم القيامة ورووا فى ذلك روايات لم تصح عند أهل السنة وزادوا على أركان الإسلام الخمسة كما وردت فى حديث

([1]) د. عبدالنعيم حسنين ، إيران فى ظل الإسلام فى العصور السنية والشيعية (القاهرة : الوفاء للطباعة والنشر) ط2 ، 1989 ، ص 69 .

([2]) أسامة الغزالى حرب ، "البعد الإسلامى للثورة الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية العدد61 (يوليو 1980) ، (124-129) ص 126 .

رسول الله " بنى الإسلام على خمس" زادوا ركناً سادساً ، هو الايمان بالإمام المعصوم وهو على وبنوه ومن بعده ، على طريقة النص عليه بولاية عهده ، وأن هذا الإمام هو الخليفة والحكم للمسلمين حتى قيام الساعة . ومن لم يؤمن بالركن السادس "فليس بمؤمن" كما تنص على ذلك كتبهم . وكما يتحدث علماؤهم الخواص . لكن هذا سرى إلى عامة الشيعة بأن من لم يؤمن بما يؤمنون به فليس بمسلم ، وهو مخلد فى النار شأن من لم يؤمن بالله ولا بوجوب الصلاة ([1]) .

والشيعة كلهم يرون أن الإمامة تكون فى الإمام على وذريته إلى يوم القيامة .. ويتولون الإمامة فى الدين وفى الدنيا ، بمعنى أن يكونوا هم ختام المسلمين . كما يجمعهم أيضاً القول بعصمة الأئمة من أى خطأ وعصمتهم كعصمة الأنبياء ، فكلام الأئمة كلام معصومين ولا يصح البحث فيه ، وإذا إنتهت إليهم رواية حديث فلا يصح أن تبحث : من الذى روى عنه الإمام ، لأن كلامه معصوم عن الخطأ والتدليس مثل كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، لذلك ترى أغلبية الاحاديث مروية عنهم ، وقفت عندهم سلسلة الاسناد ، فلا ترفع حتى الرسول غالباً ، لأنه يكفى أن تكون مروية عن إمام .

وهذا الإمام المعصوم هو الحاكم الدنيوى على الناس ، وكلامه وأوامره ونواهيه فى أى شأن من شئون الدنيا معصوم فيه من الاخطاء ، وعلى الناس أن يسمعوا ويطيعوا ولايتشككوا ، وهو إذا رضى عن أحد كان رضاؤه علامة على رضا الله وعلامة على أنه داخل الجنة ، وإذا غضب عليه كان غضبه من غضب الله وكان إيذاناً بمصيره إلى النار فمصير المسلم مرهون برضائه أو غضبه ، ومثلهم فى ذلك نوابهم القائمون مقامهم ([2]).

ولعله من هنا خرجت مقولة أن الجنود الإيرانيين ذهبوا الى ميادين القتال وهم يعلقون فى رقبتهم صكاً بدخولهم الجنة ، من الإمام الخمينى كما وجوده فى رقاب الأسرى وهذا غير مستبعد مادام مصير أى واحد من أتباعه معلقاً بكلمات منه ، والجندى يحمل معه ضمان دخول الجنة ، وما عليه أن يقتل بعد ذلك . وهذه الفكرة فى الإمام أو نائبه جعلهم يخضعون خضوعاً لا إرادياً لهم متى كانوا متدينين ويحيون أئمتهم بطأطأة رؤوسهم ، وينحنون حتى يكادوا يلمسوا الارض وهم يمرون أمامهم ولا يصافحونهم أو يلمسونهم .

([1]) د. عبدالمنعم النمر ، الشيعة. المهدى . الدروز تاريخ ووثائق (الحرية ، ط2 ، 1988) ، ص 36

([2]) **Mehardad Haghayeghi " Politics and Ideology in the Islamic Republic of Iran" Middle Eastern studies Vol. 29, January 1993,(P. 36 - 50) , p. 38 .**

ويؤدون لهم ما قرره عليهم من مال بمنتهى الطاعة والاستسلام باسم (الخمس)* أو غيره فالإمام معصوم وهو فى الكمالات دون النبى وفوق البشر([1]). ومن الناحية الفقهية فإن الإمامة تعد عندهم من أركان الإعتقاد وليس من الفروع كما هى عند أهل السنة . بل إن قضية الإمامة هى أهم ما يميز الشيعة الإمامية عن غيرهم من فرق الشيعة الاخرى * أو من أهل السنة . وأن الإمامة أستمدت بالنص حتى الإمام الثانى عشر محمد المهدى المنتظر . وهو الذى تشير إليه كتب تاريخ الشيعة بأنه إختفى فى غيبة صغرى قبل غيبته الكبرى وأنه سيرجع ليملأ الأرض عدلاً وسمى باسم الإمام الغائب ، وله نواب حتى يرجع ([2]).

والشيعة يرون بأن الإمام يوحى إليه وأن إختلفت طريقة الوحى عن النبى والرسول وأن من لا إمام له أصبح ضالاً ، ومن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق . فقد قال الإمام الرضا : " الناس عبيد لنا فى الطاعة " ، وإن الأئمة هم نور الله الذى قال عنه "فآمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا ، وليس المراد بالنور هنا القرآن ، ولكن الأئمة على حد تفسيرهم يرون أيضاً أن الإمام مطهر من الذنوب ، مبرأ من العيوب ، المخصوص بالعلم وأن أعمال الناس ستعرض على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى الأئمة .

وأن الأئمة موضع الرسالة ، وموضع سر الله فى الأرض ووديعته بين عباده ، وعند الأئمة جميع الكتب المنزلة على الرسل من عند الله ،وهم يعرفونها بلغتها وأنهم يعلمون علم ماكان ، وما يكون ، ولا يخفى عليهم شىء . فالله لم يعلم نبيه علماً إلا آمره أن يعلمه علياً ، ثم إنتهى هذا العلم إلى الأئمة من بعده ([3]).

ولقد حملت تقاليد الشيعة وأفكارهم الكثير من عناصر الإستمرارية والكفاح ضد السلطة المغتصبة فإنتظار الإمام الثانى عشر الذى هو فى "الغيبة" لدى الشيعة ، يجعل الوعى الأيديولوجى غير عابىء وغير منبهر بآية سلطة أدنى ، بل يضع ذلك الوعى فى موقع يغلب عليه التعارض مع تلك السلطة ، وهى سمة شيعية لازمة فى مواجهة الظلم والطغيان ،

(*) هى نسبة من المال تفرض لحساب آل البيت من أرباح المسلمين ، تنفق فى تسيير شئون الدولة الإسلامية .

([1]) فهمى هويدى ، إيران الداخل ، (القاهرة : ط3 ، 1988) ص 97

(*) هناك الشيعة الزيدية نسبة إلى أتباع زيد بن على زين العابدين ، والشيعة الاسماعيلية نسبة إلى أتباع اسماعيل بن جعفر الصادق.

([2]) فهمى هويدى ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

([3]) د. عبدالمنعم النمر ، مرجع سابق ، ص 56 .

ويترتب على ذلك أن صورة رجل الدين تنطوى على قدر من السلطة الأخرى ، مستمدة من صلة هذا الرجل بالنظام الأمثل الغائب .

فإذا كان الإمام السنى هو الخطيب الذى يؤم الناس فى مساجدهم ، فالإمام الشيعى حاكم لا يرقى إليه الحكام . أيضاً فإن فكرة إنتظار الإمام كثيراً ما طرحت لتعطى الحركة المسحوقة قوة وأملاً . وكما يرى الدكتور على شريعتى أن هذه الفكرة تلبى حاجة لحركة عانت من هزائم متكررة ، لذلك إحتاجت إلى أمل دائم ، ورمز يوحى بالنضال والتضحية . واعتمد التنظيم الدينى للثورة الإيرانية فى قوته وصلابته على قوة ونفوذ رجال الدين الذين ينتظمهم تنظيم هرمى ينتهى بآية الله أو آية الله العظمى ، والطاعة التى بينها الناس لرجال الدين ترتبط بلا شك بالنظره المقدسة التى ينظر بها للإمام فى العقيدة الشيعية ([1]).

فرجل الدين هو فى الحقيقة نائب الإمام المنتظر ، والإمام فى الشيعة هو ظل الله فى أرضه ونور الله فى الارض ، والوسيلة الأساسية لمعرفة الحق والباطل ، والاعتقاد بذلك جزء ([2]) من الإيمان ، كالإيمان بالله ورسوله ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن تلك الثقة مطلقة على الإطلاق كما فى حالات الزعماء الدينيين الذين تعاونوا مع الشاه مثل آية الله الكاشانى الذى تعرض للنفى وتدهورت شعبيته بعد أن تهاون مع الشاه وتولى رئاسة مجلس النواب الإيرانى .

وجدير بالذكر بأن أهم مصادر القوة التنظيمية لدى الشيعة ، إنما هو على ما يبدو الإستقلال المالى الذى تتمتع به ، فهذه الزعامة تتميز دون سائر الزعامات الدينية فى أى مكان آخر باستقلالها المالى عن الدولة ، فهى تعتمد بشكل كامل على الرسوم الدينية (الاخماس) والتبرعات التى تجمع مباشرة من الأنصار من خلال المساجد وغيرها من عناصر الشبكة الدينية ، وتذهب هذه التبرعات مباشرة إلى الزعماء الدينيين فى مختلف المناطق أى إلى آيات الله ، ويتولى هؤلاء إنفاق مايتجمع لديهم من أموال على إدارة المساجد والمدارس الدينية وفى الأغراض الدينية ، وما إلى ذلك وليس من المستطاع إستثمار هذه الأموال فى أى مكان أخر ومن هنا فأن الزعامة الشيعية ليست مرتبطة مالياً من خلال الطبقة الحاكمة بالدولة ، وبناء عليه فأن الزعامة الشيعية تعد بصفة أساسية هيكلاً مستقلاً ، مرتبطاً مباشرةً

([1]) أسامة الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص 127 .

([2]) خالد زكريا السرجانى ، " وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى إيران " مجلة السياسة الدولية العدد 97 (5 يوليو 1989) 171 - 175 ص 172 .

بأتباعه ومعتمد كلية على دعمهم ، وقد منحها هذا الموقف وضعاً فريداً إزاء الملكية والجماهير ، وهو وضع خلق من جهة مصدراً متجدداً للإحتكاك بالديكتاتورية ، ومن جهة أخرى حساسية خاصة لإهتمامات الجماهير .

ولعبت التقاليد الشيعية فى السرية والطاعة دوراً هاماً فى المحافظة على التماسك التنظيمى وفاعلية الحركة . فالمذهب الشيعى يعرف بين أسسه فكرة "التقية" ([1])أى إظهار الميل لمذهب الحاكم وإخفاء المذهب خشية سطوة الحاكم ، كأحد أسس الحركات ذات الطابع السرى ، ومن هنا جاء ذلك القول الشيعى المأثور "أكتم ذهبك وذهابك ومذهبك" لأن كلمة من هنا أو هناك تصدر من إنسان لا يستطيع أن يكتم ، كانت تعرض الشيعة لمذابح شديدة ولكن فى السنوات الأخيرة من حكم الشاه أخذ الإمام الخمينى على عاتقه فضح النظام الشاهنشاهى وتلاعبه بمقدرات الشعب الإيرانى ومصادر ثرواته ، فأصدر من منفاه فتوى بتحريم التقية فقد خشى أن يتوسع الشعب فى استعمال هذه العقيدة الدينية بشكل يسىء إلى الثورة ويبعث الضعف والخنوع فيه فقال "التقية حرام" وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة ولا ينبغى على فقهاء الإسلام استعمال التقية فى المواقف التى يجب التقية على الآخرين فيها ، إن التقية تتعلق بالفروع ، ولكن حينما تكون كرامة الإسلام فى خطر وأصول الإسلام فى خطر ، فلا مجال للتقية والسكون وحلف بالله قائلاً والله من لا يصرخ لآثم وإن من لا يشكو لمرتكب للكبيرة .

ويعرف المذهب الشعيى أيضاً كأساس من أسس فكرة "التقليد . أى طاعة الإمام ([2]) طاعة تامة ثم طاعة نائب الإمام ، وهذا الاعتقاد فى ضوء الحركات السرية ونظمها عموماً يمكن أن يترجم على أساس أنه "الطاعة الكاملة للنظام" . حيث لا يوجد فى الحركات السرية وقت للسؤال عن فائدة التكليف أو عن منطقيته أو عن نتائجه وليس هناك مجال للإختلاف على التفصيلات أو التردد وهكذا فإن "التقليد الذى يقابل فى التشكيلات السرية المعاصرة "طاعة القائد بلا معارضة" أو محالفته أن أراد فى السر ، ولكن ليس على أن تعلن العصيان .

من هذا المعتقد من معتقدات الشيعة حرك آية الله خمينى الشارع الإيرانى وجماهير الشعب الإيرانى من منفاه فى باريس وعن طريق الشرائط المسجلة بصوته ([3]).

([1]) موسى الموسوى ، الشيعة والتصحيح : الصراع بين الشيعة والتشيع ،(بيروت : ط1 ، 1988) ، ص 52 .

([2]) د .عبد النعيم حسين مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

([3]) أسامة الغزالى حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

وطبعت التقاليد الشيعية أساليب الثـورة الإيرانيـة بطابعهـا ، وبـدا ذلـك واضحـاً مـن اسـتخدام تقليد الأربعين فى حداد الموتى ، وسيادة ما يسمى بـدورة الأربعين فعندما انطلقت المظاهرات فـى أواخـر ينـاير 1978 إحتجاجـاً علـى الإهانـات التـى وجهتهـا الحكومـة للامـام الخمينـى ، استدعى النظام الجيش لفض المظاهرات ، مما أسفر عن مقتـل مئـات القتلـى ، وعندمـا أدان الزعماء الدينيون كلهم تقريباً تلك المذبحة ، ودعوا إلى إعلان يوم 18 فبراير اليوم الأربعين لذكرى ضحايا مجزرة قم ، يوماً للحداد القومى ، بدأت منذ تلك الفترة دورة الأربعين الشهيرة ، وهكذا وعند قيام مظاهرة وتعرضها للقمع من جانب السلطات الحكوميـة ، يسـقط عـدد مـن القتلى ، وفى ذكرى الأربعين لهذه المظاهرة ، تتم مظاهرة أخرى أكبر وتكرر القتل والقمـع ، لتتوفر مناسبة الأربعين ، جديدة تعطى الحركة مزيداً مـن الدفـع والاستمرارية وبذلـك شـكلت لجنة الأربعينات محطات رئيسية على طريق تطور الحركة الثورية وتصاعد هام عام 1978.

وقد اتسمت دورة الأربعين هذه ، بمظاهرات الشوارع التى ضمت قطاعاً عريضاً مـن القـوى الإجتماعيـة : البرجوازيـة الصغيرة الحضريـة ، وإلـى حـد مـا فقـراء الريـف والعمـال والطلاب وكانت الطبيعة السياسية لهذه الإجتماعـات رغـم الإضطرابـات التـى انتابتهـا شـاملة شديدة الوضوح عما كانت عليه ، وتبدى ذلك فى أنهـا كـانت موجهـة نحـو الشـاه وطغيانـه ، وفى خلال تلك الأعمال التعبوية ، أخذ المتظاهرون يهاجمون المبانى الحكومية ومكاتب حـزب الحكومة والبنوك ومؤسسات الرعاية الإجتماعية وبكل ما يرتبط بالوجود الأجنبـى ، وخاصـة الأمريكـى وكـان الجيش والبوليس يقومـان بإخمـاد تلك الإجتماعـات ، وفـى كـل مـرة يسـقط العشرات قتلى وجرحى ولكن الدورة لم تتوقـف ، وكـانت الإجتماعـات الضخمـة تستمر لمـدة أربعين يوماً فى أعقاب كل مذبحـة يرتكبهـا النظـام ، وفـى غيـاب أى تنظيـم ينسق النشـاط ، ووجهـاً لوجـه أمـام الإجـراءات الصارمـة لقـوات القمـع ، فأحسـنت الجمـاهير إسـتخدام تقليـد الأربعين فكانت المظاهرات تتحرك فى نفس الوقت فى كافـة أنحـاء البـلاد القريبـة والبعيـدة ، فمتـى حـل يـوم الأربعيـن لكـل مذبحـة كـان كـل فـرد يعـرف يقينـاً أن الجميـع سيخرجون فــى المظاهرات .

كذلك سيطرت الشعارات والرموز الإسلامية على الدعاية الثورية لآيـة اللـه الخمينـى وجميـع قادة الحركـة الإسلاميـة والآخريـن ، وهـى الدعايـة التـى ظلـت تـدور حـول محـاور ثلاثة : ([1])

([1]) أسامة الغزالى حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

(1) الإمبريالية الأمريكية وبقية الإمبرياليات هى خطر على البلاد .

(2) إسرائيل أخطر على جموع العالم الإسلامى ومن ضمنه إيران بصفتها سلطة عسكرية فى خدمة المصالح الإمبريالية .

(3) نظام الشاه الذى سمح بتطور هذين الخطرين .

ولقد تابع الخمينى الكلام عن هذه المواضيع الثلاثة بإستمرارية سياسية مذهلة وأصبح بفضل طريقته فى طرح الأمور الرئيسية التى تواجه الشعب وبفضل عمله وتصحيحه ، الناطق باسم الشعب كله بل رمزه وفى كافة بياناته وخطبه حرص الخمينى على توضيح عداء هذه العناصر الثلاثة للإسلام وعدم شرعية أى تعاون معهم .

ولقد استند الكفاح الثورى الى قناعات أيديولوجية مستمدة من المثل العليا للإسلام الشيعى ، ولكن مضمون هذا الكفاح كان سياسيا يهدف الى القضاء على النظام الفاسد للشاه ، وقطع كل العلاقات مع الإمبريالية الأمريكية ، كما كان هناك شعور عام بالرفض الأيديولوجى للطريقة التى تم استشعار النفوذ الغربى بها وهى دعم الغرب للقمع الذى كان الشاه يمارسه فالخطر الحديدى الذى فرضه نظام الشاه على كافة أنواع التنظيمات والممارسات السياسية كان سببا رئيسيا فى أن أصبحت المساجد مكانا آمنا لتلقى الدعاية الثورية ، وحدوث الإتصال المباشر بين الجماهير وقيادتها . كما أن مناسبات الجنازات والحداد وذكرى الأربعين كانت مناسبات يصعب على السلطات الحد منها .

يعنى هذا أن البعد الإسلامى لعب بالنسبة للثورة الإيرانية دور الإطار أو القالب الذى استطاعت من خلاله كافة القوى والطبقات المشاركة فى الثورة ، والتقدم نحو تحقيق أهدافها فى القضاء على نظام الشاه ، وقطع العلاقات مع القوى الأجنبية . فأهداف الثورة سياسية واقتصادية قبل أن تكون دينية ، وقوى الثورة تآلفت تحت قيادة رجال الدين ولكنها ضمت قطاعات قومية ويسارية وليبرالية لاشك فى قوتها . ([1])

([1]) المرجع السابق ، ص 130 .

نظرية ولاية الفقيه

ولاية الفقيه تعنى حكومة إسلامية يقوم بتشكيلها ويجلس على عرشها فقيه عالم . وهى أساس نظام الحكم عند العالم والفقيه الشيعى آية الله الخمينى . ([1]) فكتاب ولاية الفقيه أو " الحكومة الإسلامية " الذى نشرته الحركة الإسلامية فى إيران وجعلته دستورا لحركتها ومنهاجا لثورتها ضد نظام الحكم الشاهنشاهى ، هو مجموع المحاضرات الفقهيه التى ألقاها " الخمينى " المرجع الأعلى للشيعة على طلابه فى النجف الأشرف حول موضوع – ولاية الفقيه .

والدستور الإيرانى فى جوهره مبنى على (نظرية ولاية الفقيه) التى ابتدعها الخمينى والتى تستند الى تصور كلى شامل أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذى اجتمعت له وفيه الكفاءة العلمية وصفة العدالة ، والذى عرفته الأمة وشخصته يتمتع (بولاية عامة) وسلطة مطلقة على شئون البلاد والعباد باعتباره الموصى على شئونهم فى غيبة الإمام المنتظر حيث نصت المادتان الأولى والثانية على مايأتى :

" تكون ولاية الأمر والأمة فى غيبة الإمام المهدى للفقيه العادل " ، وإن الإمام المعصوم منزه عن الشك والشبه والظن لأنه دليل فى ذاته وليس مدلولا ، وأن منح الفقيه حق الولاية العامة يرفع منزلته الى مقام الأئمة المعصومين ، وهو ما أدعاه الخمينى لنفسه بدعوى (استمرارية الإمامة والقيادة) العامة فى غيبة المهدى . ([2])

وعليه فإن الدستور فى فلسفته العامة يستمد شرعيته وصلاحيته من (الأراء والمعتقدات الذاتية للخمينى بإعتباره " حجة مطلقة ") ونائبا للإمام الغائب فى الفصل بين الأشياء والأمور مع ما يترتب على هذا من وجهة نظرى إلى الاستبداد والأنانية والديكتاتورية واحتكام السلطة والعلم الدينى واعتبار الأمة حشدا من القصر .

لهذا ففى فهمى للقانون فإن الدستور يقيم الحكومة على (أساس ثيوقراطى ومذهبى خالص) يستند الى حق إلهى مفروض يسوى بين الدين والمذهب كما جاء فى المادة الثانية عشر . وأيضا فى رأيى بأن ما جاء فى الدستور الإيرانى من نظرية الولاية أو الحكم يستند فى النهاية مهما عبر عن نفسه فى صيغ عصرية الى رأى منفرد بذاته وهو رأى (الحاكم

([1]) د. فاروق عبد السلام ، ولاية الفقية فى ميزان الإسلام (القاهرة : ط1 ، 1987) ص 7 .

([2]) د. أحمد مطلوب ، نهج الخمينى فى ميزان الفكر الإسلامى (القاهرة : دار عمار للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1985) ص 17 .

المتأله) الذى يدعى لأرائه وإجتهادته العصمة واليقين ولأحكامه وتقريراته الإطلاق والضرورة .([1])

وقد نص الدستور فى المادة 57 على أن (السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية هى عبارة عن السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية التى تمارس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة) . ([2]) ونصت المادة الثانية عشرة على أن " الدين الرسمى لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفرى الإثنى عشرى " فهو فى ذلك سوى بين الدين والمذهب . ([3]) وهذا النص القائل بأن المذهب الجعفرى الإثنى عشرى هو المذهب الرسمى فى إيران وضعه يوحى بأن الدولة دولة تنحو منحى مذهبيا طائفيا ، بمعنى إنها ليست دولة إسلامية لجميع المسلمين ، فالواجب هو أن تقوم الدولة الإسلامية على الإسلام دون ذكر المذهب سواء شيعى أو سنى . فحين يتبنى رئيس الدولة حكما من هذا المذهب أو ذاك فإنما يتبناه على قوة الدليل ، وليس بناء على الوراثة أو التعصب للمذهب فهذا هو الذى يوحد الأمة ، ويصهرها فى بوتقة الإسلام وينقذها من التعصب المذهبى .

ونظرية ولاية الفقيه كما جاءت فى كتاب الحكومة الإسلامية من خلال الدروس الفقهيه التى ألقاها الفقيه الشيعى آية الله الخمينى على طلابه من الدارسين فى النجف الأشرف تحت عنوان ولاية الفقيه . يقول الخمينى : ([4])

" وإذا نهض بتشكيل الحكومة فقيه عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان يليه النبى صلى الله عليه وسلم منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا " .

" ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وعلى ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع أو يتحكموا فى الناس بعيدا عن أمر الله . " ([5])

([1]) Cheryi Bendard , The Government of God Iran's Islamic republic , New york :Columia University, 1984 , p. 106.

([2]) المرجع السابق ، ص 19 .

([3]) المرجع السابق ، ص 25 .

([4]) المرجع السابق ، صـ 6 .

([5]) د. فاروق عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

فالخمينى فى ذكره أو فى مقام حديثه عن الفقيه شهد بأن الرسول صلى الله عليه وسلم والإمام على رضى الله عنه لديهما من الفضائل والمناقب الخاصة ما يضمن عدم مخالفتهما لتعاليم العرش وعدم التحكم من جانبهما فى الناس بعيدا عن أمر الله . أى أن الفقيه بشر كسائر البشر ، لايميزه عن غيره من البشر إلا " الفقه " و " العلم " ولكنه كغيره من البشر يجرى عليه العجز والكسل ويمرض ويكبر ويجوز عليه السهو والنسيان فيصيب ويخطئ ويحسن ويسئ .

فالخمينى فى ذلك لم يتحدث فى بحثه ودروسه الفقهيه عن ولاية الفقيه عن الحل أو عن العمل إذا ما أصاب الفقيه الحاكم شئ من ذلك . فلم يوضح كيف يتم عزله وما هى الطريقة المثلى لتنفيذ ذلك وما الضمانات التى تضمن العزل حينئذ بأقل قدر من المضاعفات ودون إتساع شقة الخلاف وإندلاع هوة الفرقة بين الأتباع والفقهاء . ولم ينظر الخمينى فى بحثه الى الحديث عن كيفية مساءلة الحاكم وكيفية محاسبته وطريقة عزله ، ويبدو لنا من ذلك فإن الخمينى يحبذ بقاء الحاكم الفقيه على عرش السلطة مدى الحياة وحتى آخر لحظة من عمره .

ويقول الخمينى أيضا :

" الله جعل الرسول صلى الله عليه وسلم وليا للمؤمنين جميعا وتشمل ولايته حتى الفرد الذى سيخلفه ومن بعده كان الإمام على بن أبى طالب وليا ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة فى الجميع وإليهما يرجع تعيين القضاه والولاه ومراقبتهم وعزلهم إذا إقتضى الأمر . نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه " . ([1])

يتضح لنا من ذلك :

أن الخمينى الذى يطالب بحق الفقيه العالم العادل فى تشكيل الحكومة والجلوس على عرش الولايه يؤمن فى الوقت نفسه بأن هذا الفقيه الحاكم إليه يرجع تعيين القضاه ومراقبتهم وعزلهم . والخمينى فى دولته وفى حكومته الإسلامية فى ظل ولاية الفقيه إذا فرض وسلم بوجود سلطات ثلاث (قضائية ، وتشريعية ، وتنفيذية) فإنما يسلم بذلك فقط من باب تقسيم العمل بين ثلاث جهات لتوزيع أعباء العمل والاستفادة من ميزة التخصص ، والفقيه الحاكم فى النهاية لايرأس سلطة أو جهة التنفيذ وحدها ، وإنما يرأس السلطات الثلاث . والواضح

([1]) المرجع السابق ، ص 41 .

لى من كلام الخمينى أنه يرفض مبدأ الفصل بين السلطات من حيث تمكين كل سلطة من مراقبة ومساءلة السلطة الأخرى ومقاضاتها وسحب الثقة منها وإسقاطها إذا لزم الأمر .

فالخمينى يعطى الفقيه الحاكم – فى ظل ولاية الفقيه حق تعيين القضاه وعزلهم ، أى أنه يرفض ما يسمى اليوم حصانة القاضى وعدم قابليته للعزل . والخمينى يرجع فى ذلك الى الفقيه الحاكم حق تعيين جميع الولاة والعمال وعزلهم وتفويض جميع ما فوض الحق تبارك وتعالى لنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام ، أى الخمينى يرفض ما يعرف اليوم بحق السلطة التشريعية فى سحب الثقة من الفقيه الحاكم وإسقاطه مقابل حق حكومته فى حل البرلمان أى (السلطة التشريعية) والإحتكام الى الشعب من جديد . كما يرفض حق ممثلى الشعب فى توجيه الإتهام إلى الفقيه الحاكم وضرورة مثوله أمام سلطة القضاء لمقاضاته والحكم عليه . فالحكمة من وراء مبدأ الفصل بين السلطات والأصل فى الحاجة إليه ، أن السلطة مفسدة وأن للسلطة نشوة تعبث بالرؤوس ولمنع الإستبداد يجب عدم الجمع بين أكثر من سلطة فى يد واحده حتى ولو كانت يد الشعب ذاته .

وكما ذكر " مونتسكيو " الفيلسوف مبدأ الفصل بين السلطات والذى يقول : " يجب أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها ، بحيث لاتستطيع أية سلطة أن تسئ إستعمال سلطتها أو أن تستبد بتلك السلطة " وأشهر شعارات مبدأ الفصل بين السلطات وهو أيضا من تعبير " مونتسكيو " : " يجب أن توقف السلطة السلطة " ([1])

وجدير بالذكر بأن المحاضرات التى كتبها والدروس الفقهيه التى قام بتدريسها آية الله الخمينى حول ولاية الفقيه تشكل بحثا سياسيا شيعيا حول نظام الحكم من وجهة نظر فقيه شيعى هو الخمينى ، وليس من الدقة العلمية ولا من أمانة البحث أن يطلق على ولاية الفقيه إسم الحكومة الإسلامية أو نظام الحكم الإسلامى هكذا على الإطلاق دون تحديد ذلك لأن المسلمين سنه وشيعة وأهل السنه هم الأغلبية : بلادا وتعدادا وفكرا وتراثا وتاريخا وسياسية وفتوحات وبطولات وإنتصارات ورجالات وفتاوى وإجتهادات ، فإقتصار الخومينى فى كتابه عن المسائل الاعتقادية والمذهبية الخاصة والتى هى على خلاف وليس محل إتفاق جميع المسئولين ، فهو فى المقام الأول يكتب بحثا سياسيا بالدرجة الأولى فلكى يخرج بحثه موضوعيا متكاملا معبرا عن الإسلام فى عمومه ، وفى الخطوط الرئيسية والعامة عند كل المسلمين .

([1]) د. احمد كمال شعث ، مع الخمينى فى كشف أسراره ، (القاهرة ، الأهرام ، ط1 ، 1989) ص 197 .

كان لزاما عليه وهو يكتب هذا البحث السياسى المتخصص أن يتحرر قدر المستطاع من تسلط هذه المسائل الإعتقادية والمذهبية الخاصة . (1)

---

(1) David Menashri , The Iranian revolution and the Muslim World (Telaviv university , The Moshe dayane Center for Middle East , 1990) , p. 40 .

المبحث الثانى

الأيديولوجية الإيرانية فى توجهها الخارجى

الاستقلالية :

يأتى النموذج الإيرانى للدولة برفضه لعلاقات التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات ، وموقفها الحركى والعملى المؤيد للتغيير داخل النظام الدولى القائم بتشكيلاته وارتباطاته مسببا الكثير من الإحراج لشرعية نظم سياسية تابعه أخرى . فهذه النظم تعتمد بدرجات متفاوته على مصادر حماية خارجية ، وتتميز بتبعية مرتفعة فى المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية . ([1])

وقد ركزت الثورة الإيرانية بشكل أساسى على الاستقلالية الثقافية والمعنوية كجوهر لعملية التحرر وفك لإسار التبعية للدول الإسلامية والعالم الثالث . ([2]) فالخطاب الإيرانى فى رفعه لشعار " لاشرقية ولاغربية " فى التعامل مع القوى الفاعلة فى النظام الدولى يقدم مجموعة من التصورات فى مواجهة مظاهر الاختراق الإستعمارى بأشكاله المختلفة ، ويؤكد على مفاهيم بناء الأمة والوحدة الإسلامية وتحقيق أعلى مستويات الإرادة المستقلة انطلاقا من المنهج الإسلامى . كما أعلنت الثورة دعمها لحركات التحرر والتعبير ضد الأنظمة السياسية وقياداتها المتعاونة مع القوى الإستعمارية . ([3])

كما يدعو الخطاب الإيرانى لمفهوم الجهاد فى مواجهة إسرائيل والصهيونية باعتبارها بؤرة المسانده الحقيقية للمشروع الإستعمارى تجاه المنطقة العربية الإسلامية . ووليدة التواطؤ والإتفاق بين الدول الإستعمارية فى الشرق والغرب لإضعاف الدول الإسلامية وإستنزافها ، معتبرة أن إحتلال فلسطين هو قمة الخبرة الإستعمارية فى التعامل مع المنطقة

([1]) محمود سريع القلم ، " مستقبل العلاقات العربية الإيرانية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 177 ، نوفمبر 1993 ، (57 – 63) ، ص 60 .

([2]) He Chehabi , Iranian Politics and Religious Modernism , The liberation movement of Iran under Shah and Khomeini (London : 1990) , p. 295 .

([3]) خالد عبد الحميد مسعود العوامله ، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) ، ص 511 .

وأن المواجهة المصيرية ضد الإستعمار والصهيونية تتمثل فى إعلان الجهاد الثورى لتحرير فلسطين بإعتبارها غاية وهدف كل المؤمنين بالعقيدة الإسلامية . ([1])

إن النموذج الإيرانى للاستقلالية يعد نموذجا متقدما فى الممارسة السياسية الفعلية على صعيد العلاقات الدولية ، متجاوزا بذلك الأفكار والنظريات التى قدمتها المدارس الفكرية سواء الغربية منها أو التى ظهرت فى العالم الثالث مثل مدرسة التبعية التى ركزت على الأبعاد الاقتصادية ، وطبيعة العلاقات السائدة داخل النظام الدولى المعاصر وأهملت جوهر عملية التغيير وارتباطها بالعوامل الداخلية فى هذه الأنظمة والدول ، الذى يأتى العامل الخارجى مستغلا ومستفيدا من إمكانيات الضعف والتناقضات بهدف تطويع الإرادة الذاتية لهذه الشعوب والتحكم فى مقدراتها . فهذا النموذج تتجسد خطورته فى أنه ليس نموذجا نظريا أو مثاليا فى الدعوة للتحرر والإستقلالية إنما هو نموذج واقعى فى السعى لبناء وتكوين الإستقلالية معتمدا على ثقافته الذاتية ، ومبدعا لمفاهيمه الخاصة فى التعامل مع النظام الدولى وفى التعبير عن رفضه لنمط العلاقات السائدة فيه .

فعندما جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 كانت كل الدول الإسلامية تصنف إما مؤيدة للشرق أو مؤيدة للغرب واستطاعت الثورة أن تكون دولة أيديولوجية عقيدية لها منظورها الإسلامى الثورى فى التعامل مع الحقائق السياسية الدولية ، مما جعل القوى العظمى منزعجة من ظهور هذا النموذج العقيدى للدولة فى العالم الثالث عموما ، وفى العالم الإسلامى على وجه الخصوص .

فلقد كانت ارتباطات إيران السياسية السابقة تخدم مصالحها فى المنطقة . فهذا التغيير فى طبيعة وشكل النظام السياسى ومواقفه الجديدة جعل القوى العظمى تنظر لإيران باعتبارها عاملا يهدد إستقرار المنطقة وأهدافها فيه . وهى تحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم من خلال النخب الحاكمة المفروضة فى العالم الثالث التى ترى من واجبها الحفاظ على مصالحها لا على مصالح شعوبها ، مما يؤكد مفهوم الدولة العميل التابع (State CLIENT - COLONY) التى خلقتها الخبرة الإستعمارية فى هذه الدول وكرستها من خلال فرض أنماط التنمية الغربية المرتبطة بغاياتها والتى تفتح لها أبواب السيطرة على مقدرات أمورها الداخلية . ([2])

([1]) المرجع السابق ، ص 513 .

([2]) المرجع السابق ، ص 512 .

تقييم السياسة الخارجية الإيرانية

بعد تولى الثوار السلطة فإن المصالح الأيديولوجية تختلط بتلك الخاصة بالدولة أى بسياسة إيران الخارجية ، والحكم القائم على أساس أيديولوجى لابد له من إحراز التوازن ما بين النوعين لتحقيق الحد الأدنى من الإستقرار السياسى ، بل إن الإفتراض السائد أنه فى الوقت الذى مازالت فيه الحركة الأيديولوجية تبحث عن السيطرة الكاملة ، فإن تأثير الأيديولوجية يبدو أقوى من تأثير المصالح ولكن عند تدعيم الأوضاع فإن هذه الحركات غالبا ما تتأثر بشكل قوى بالمصالح القومية أو بالواقعية فالنظام الجديد فى بداياته يملك القدرة والثقه فى إمكانية التعامل مع العالم الخارجى وفق شروطه ، فالمراحل الأولى ما بعد الثورة تتسم بالتفاؤل الناتج عن النجاح الثورى فتظهر التوقعات المتفائلة ليس بتغيير الأمه الإسلامية وحدها فحسب بل العالم أجمع .

وجاء التوتر الأساسى الذى تعانيه الجمهورية الإسلامية عند صياغة سياستها الخارجية ، كنتاج الصراع ما بين عالـــمية هدف الثورة الإيرانية من جانب ، وأهدافها القومية الممزوجة " بالحمى الشيعية " من جانب آخر ، وهو التوتر الذى يعتبر سمه مشتركة لمعظم الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والصينية والروسية فكلاهما وجدتا فى سياق وطنى قومى له خصوصيته بدون نجاح فى توسيع النفوذ لأماكن أخرى فهى ثورات تقدم أيديولوجيات لها أبعاد عالمية وقومية فى نفس الوقت .

وقد إتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالبراجماتية والتى كان لها مظهران اساسيان الأول يرتبط بالتصريحات والمقولات والأيديولوجيات ذاتها والآخر يتم فى سرية وهو يتناقض تناقضا واضحا مع المظهر الأول . أن النمط الأول خاص بالحديث عن الأولوية التى تكون دوما لبقاء النموذج ذاته وعمليات السياسة الإنتقائية لتطبيق مبدأ تصدير الثورة يرتبط بذلك ، أما النمط الثانى فهو الخاص فى الأساس بالتعامل مع الأعداء المباشرين لإيران وفكرها وهذا يرتبط فى الأساس بضرورات الحرب مع العراق ويظهر التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال كأكبر مثال وتليها الإتصالات المعدودة مع الولايات المتحدة . ([1])

([1]) باكينام الشرقاوى ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1993) ص 350 .

ومن ثم فهناك بعدان لقياس البراجماتية : البعد الأول هو تحليل الإلتزام بتصدير الثورة ، والبعد الثانى العلاقة مع الغرب ، ولايعنى ذلك تخلى القاده الإيرانيين عن موقفهم السياسى وتحولهم للبراجماتية ولكنهم مازالوا ملتزمين بعالمية الإسلام ، وضرورة تصدير الثورة ، وحاولوا تحقيق ذلك كلما سنحت الفرصة مهما كانت ضئيلة مما أدى الى بروز صراع لا ضرورة له بين البيئة الدولية والبيئة الإقليمية ولكن عندما يكون بقاء النظام هو المحك فالإختيار يجب أن يكون ما بين تحقيق المثاليات أو الحفاظ على النظام . ومما لاشك فيه فإنه يفضل الإختيار الثانى ، فالحرب قدمت مزيدا من التعقيد أمام الدبلوماسيين الإيرانيين ، فظهرت الحاجة لمزيد من البراجماتية فجاء التقارب السريع مع باكستان وتركيا ، وظهر إتصال مع سوريا البعثية العلمانية بل ولم يتردد فى الإتصال بإسرائيل .

أما العلاقة مع الغرب فإن البراجماتية فيما يخص محاولات التقارب مع الولايات المتحدة تفرضها عوامل إقتصادية وعسكرية ، بل وجيوبوليتكية حيث أن الولايات المتحدة أقل خطرا من الإتحاد السوفيتى الملاصق لها ، كما أن أى تقارب أمريكى يمكن إستغلاله فى أى مفاوضات مع الإتحاد السوفيتى . ([1])

الإسلام والثورة فى نظر الخومينى

يرى الخمينى أن الإسلام يرفض الحكومات الجائرة ، لأن ترك هذه الحكومات يعنى تعطيل نظام الإسلام وأحكامه ومن هنا تقرر مشروعية الثورة فى نظره حيث أنه فى " ظل حكم فرعونى يتحكم فى المجتمع ويفسده ولايصلحه ولا يستطيع مؤمن يتقى الله أن يعيش ملتزما ومحتفظا بإيمانه وهديه ، وأمامه سبيلان لاثالث لهما : إما أن يقر على إرتكاب أعمال فردية أو يتمرد على حكم الطاغوت ويحاربه ، ويحاول إزالته ، أو يقلل من آثاره على الأقل ، ولاسبيل لنا على حد قوله إلا السبيل الثانى ، فلا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة المفسدة ونحطم زمر الخائنين والجائرين من حكام الشعوب . هذا واجب تكليف من المسلمين جميعا أينما كانوا من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة منتصرة " . ([2])

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 351 .

([2]) د. رفعت سيد احمد ، وصية الخمينى ، إيران ما بعد الإمام (القاهرة : الدار الشرقية ، ط1 ، 1989م) ، ص 27 .

ويبرز الخمينى الطابع الثورى للإسلام ويبين مدى قدرته كعقيدة فى تغيير نظم الجور والإستبداد . فيقول : " أن الإسلام هو دين المجاهدين الذين يريدون الحق والعدل ، دين الذين يطالبون بالحرية والاستقلال والذين لايريدون أن يجعلوا للكافرين على المؤمنين سبيلا ". ([1]) ويستدل الخمينى فى تأييد وجهة نظره السابقة بمأثورات الأئمة التى تحث على الثورة ضد الظلم ومناوأة الظالمين كما ورد فى وصية أمير المؤمنين لولديه الحسن والحسين : " كونا للظالم خصما وللمظلوم عونا "

والخمينى عندما يحث الناس على النهوض والثورة ضد نظم الحكم الجائرة ، فأن منطلقه لذلك هو شرعية هذه الثورة ، وما يستتبع ذلك من ضرورة أن يتحمل الناس المشاق والتضحيات فى سبيلها ، فهو يقول : " أننا بمنطق صدر الإسلام نتحرك ، فإذا قتلنا فنحن فى الجنة ، وإذا هزمنا فنحن فى الجنة ، وإذا أوقعنا الهزيمة بأعداء الإسلام فنحن أيضا فى الجنة ومن أجل ذلك لانخاف الهزيمة ، بل أننا لانخاف من شئ ، أن النبى صلى الله عليه وسلم هزم فى بعض الغزوات ، اننا نحارب بسيف الله وستستمر الحركة " . وأيضا عندما يتساءل : لماذا الخوف ؟ فليكن حبسا أو نفيا أو قتلا فإن الأوفياء يشترون أنفسهم إبتغاء مرضات الله .

والخمينى يعتبر حركة الإسلام كنظام أو الثورة الإسلامية بأنها لابد أن تسود العالم الإسلامى ، وأن الحكومات الإسلامية الأخرى تحتاج الى نموذج إسلامى كالنموذج الإيرانى فى ممارسة دورها الإسلامى فى تطبيق الشريعة . ([2]) ولأنها ثورة عقيدية إسلامية فهى تطرح البعد العقيدى للشريعة فى واقع الفكر والحركة والممارسة بالنسبة للنظام السياسى الجديد فى إيران .

إلا أن إيران تبقى مثل الأنظمة الثورية الأخرى تسعى الى جعل البيئة الإقليمية والعالمية تتقبل الأيديولوجية الجديدة بما يتناسب ووضعها فى السلطة ، فالشعوب العربية قد رأت فى الثورة الإيرانية نصرا لها إذا أطاحت بنظام علمانى قوى . واعتبرت النموذج الإيرانى نموذجا قابلا للتكرار داخل النظم السياسية العربية ، فالظروف مشابهه لإيران قبل الثورة وبيئة التأثر والتغيير متوافرة فيها . وأن هذا النموذج فى التغيير صالح للمسلمين

([1]) د. حسن حنفى ، الحكومة الإسلامية للخمينى ، (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1983م) ، ص 8 .

([2]) Dilip Hiro , op. cit., p. 116 .

العرب وغير العرب ، وإن أظهرت الأحداث تأثر الشيعة العرب بدرجة أكبر بالنموذج الإيرانى ، فشجعت الأقليات الشيعة وبعض الجماعات الإسلامية المعارضة وساندت بعض القوى الداخلية وساهمت فى تدريب العناصر المناوئة لهذه النظم السياسية بعمليات تخريبية . ([1])

وجدير بالذكر فإن الخمينى حدد أسلوب تدمير الحكومات الجائرة قبل البدء فى مقاومتها بالقوة إذا إستدعت الظروف ذلك ، وذلك فى النقاط التالية : ([2])

1- مقاومة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة .

2- ترك التعاون معها .

3- الإبتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم .

4- تأسيس مؤسسات قضائية ومالية وإقتصادية وثقافية وسياسية جديدة .

فإذا لم يحقق هذا الأسلوب هدفه ، ولم تخلى السلطات غير العادلة مكانها لمؤسسات الخدمات العامة الإسلامية لتقوم تدريجيا حكومة إسلامية ، فالواجب حينئذ هو محاربة حكم الطاغوت . لأن الله تعالى قد أمر بذاك وهو قد نهى عن طاعة الطاغوت والسير فى ركابه . ([3])

وفى هذا المجال يرى الخمينى أن للعلماء دون غيرهم من الناس دورا هاما فى الثورة على الظلم ومنع إقراره والسكوت عليه ، حيث يرى أن تقاعس العلماء وسكوتهم أشد ضررا من تقاعس من سواهم ، فالمخالفة أو المعصية الصادرة من شخص عادى لايتجاوز ضررها فى الغالب نفسه بينما يكون فيما يصدر عن العالم من مخالفة ومعصية أو سكوت على الظلم ضرر عظيم على الإسلام كله ، وإذا عمل بواجبه على الوجه الأكمل ، حيث ينبغى التكلم ، فإن نفع ذلك يعود على الإسلام كله أيضا ، فالعالم فى مواقفه المتصلبة الشديدة يقود عملية النهى عن المنكر التى تستتبع أن يقتدى الناس به بمجموعهم وجماهيرهم ضد السلطة المنحرفة ، حتى إذا إعتبرها الناس حينذاك فئة باغية يجب على الناس قتالها حتى تفيئ الى

([1]) د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران وجماعات العنف السياسى فى الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ، يوليو 1993 ، (97-107) ، ص 98 .

([2]) د. حسن حنفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 .

([3]) د. أحمد كمال شعث ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

أمر الله . (1) وأخيرا يضع الخمينى برنامجا للثورة ويبين أهمية التخطيط فى هذا المجال ، ويوضح أن هدف إقامة الحكومة الإسلامية وإن كان صعبا بالنظر الى إمكانات السلطة الظالمة ، ويستلزم وقتا طويلا ، فإن ذلك يجب ألا تثبط العزائم أو أن يؤدى الى الإنصراف عن الثورة ، فالمهم هو البدء ، " فنحن نرى كثيرا من العقلاء يضعون حجرا ليبنى عليه الآخرون بناء ولو بعد منتى عام . وكما أعد المستعمرون أنفسهم قبل أكثر من ثلاثة قرون وبدأوا من نقطة الصفر فنالوا ما أرادوا ، لنبدأ نحن الآن من نقطة الصفر " . (2)

ومن ثم فإن علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة الإسلامية ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائى ونتقدم فيه ، ففى كل العالم على مر العصور . كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص ثم يكون تصميم وتخطيط ، ثم بدء العمل ، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً ، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها على النحو الذى تريده تلك الافكار ويريده ذووها أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها (3).

هذه هى آراء آية الله الخمينى عن الثورة وصلتها بالإسلام والتى توضح خطته التى صاغها قبل عشر سنوات من انتصار الثورة الإسلامية فى ايران وقد نفذ هذه الخطة بدقة مرحلة بعد أخرى حتى انتهى الأمر بإيمان الجماهير الإيرانية بضرورة الثورة والقضاء على نظام حكم الشاه الجائر واقامة الحكومة الإسلامية ، وهى النتيجة التى توقعها الخمينى وجاهد فى سبيل تحقيقها .

طبيعة الإلتزام بتصدير الثورة :

عندما بدأت الثورة الإيرانية كحركة ايديولوجية كان هناك الفهم الإيرانى للإسلام

---

(1) Alexander Knysh , IRAN Revisited : KHOMEINI AND the Legacy of Islamic Mystical , Philosophy , Middle East Journal , Volume 46 , No. 4 Autumn 1992 (pp. 631 - 653) , p. 639 .

(2) Homid Algar , Imam Khomeini . Islam and revolution (London : Kpi Limited 1985) p. 184 .

(3) د. أمية أبوالسعود ، دور المعارضة الدينية فى السياية الإيرانية 24 – 1979 .(رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989) ص 92.

ورسالته العالمية ، ومفهومه للنظام الدولى القائم وهو ذلك الفهم الذى يجعل من فكرة تصدير الثورة نتاجاً طبيعياً ، فهذا المبدأ له جذوره الواضحة فى فكر الخمينى فلقد صرح فى أول عيد للثورة "سوف تصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا اسلامية . والصراع سيستمر حتى ينتشر نداء لا إله إلا الله محمد رسول الله فى العالم وأينما توجد صراعات ضد المستكبرين والطغاه سوف نشارك فيها .. فتصدير الثورة هو نتاج منطقى للتصريح بأن الثورة إسلامية وأنها حركة للمستضعفين ضد المستكبرين" .

ولكن بعد ذلك بأسبوعين أعطى لتصدير الثورة أهمية أخرى ودوراً أخر حين يربط تصدير الثورة بمسألة بقاء واستمرار الثورة ذاتها وذلك من خلال تلك المقولة . " إن كل القوى العظمى قد قامت لتحطمنا وإذا ما بقينا فى بيئة منغلقة فسوف نواجه حتماً الهزيمة " ([1]) وفى هذا الإطار فإن الخمينى يعتبر تصدير الثورة ما هو إلا واجب "يجب تصدير ثورتنا " لأن الإسلام لا ينظر بإختلاف الدول الإسلامية ، وهذا ما يخص السبب الأول لتصدير الثورة هو نشر الإسلام والرسالة الإسلامية بشكل عام ([2])، ولكن فى إطار السبب الثانى الخاص بأهمية مبدأ تصدير الثورة لأمن واستقرار الثورة فإنه بالرغم من وجود المعنى العالمى لهذا المبدأ إلا أن دول الخليج تمثل أولوية فى هذا المجال خاصة باعتبارها تمثل أكثر الإحتمالات الكامنة لتهديد النظام الإيرانى ذاته .

فتصدير الثورة يدخل فى إطار نظرية الدفاع النشط حيث تهدف لتحقيق هدفين أساسين :

الأول : حفظ الدولة الوحيدة التى عرفت إنتصار الثورة الإسلامية .

ثانياً : الخروج من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة ورفض الوضع القائم المتحقق من قبل .

وفى إطار البيئة الإقليمية فإن معظم الجهود تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران مع إهتمام واضح بالحركة الأصولية السنية ، ولذا ظهرت كل من لبنان وأفغانستان وباكستان كمناطق الاهتمام الإيرانى خاصة لبنان التى بالإضافة إلى كونها دولة داخل المنطقة وبها

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 340

([2]) Haleh Afshar , IRAN : Arevolution in Turmoil, (Macmillan,1985) P.208

أقلية شيعية قوية جاء الغزو الإسرائيلى بجنـوب لبنـان ممـا زاد مـن درجـة إهتمـام طهـران ، فهى المجال الذى يسمح بالشهادة والحديث عن التصدير .

ويعتبر ذلك أهم محاور رسالة الإمام الخمينى فتصدير الثورة أعتبر أحد وسائل إدارة إيران لصراعها مع العراق وكذا كـانت الجماعـات الثوريـة المعارضـة فـى العراق هـى أهـم الجماعـات التـى تتلقـى المسـاعدات وتليهـا لبنـــان وبعـض دول الخـــليج مثـل السعوديـــة والبحرين ([1]).

وهناك عامل أخر مرتبط بتحديد درجة التزام إيران بتصدير الثورة وهى الخـاص بمـا يسـمى مفهـوم النظريـة الذاتيـة ومحركـات السياسـة الخارجيـة فـى إيـران الثوريـة فالزعمـاء الإيرانيين يميلون إلى تصدير الثورة والتوسع كلما كان تقدير القدرة الذاتية عاليـاً مـع درجـة كبيرة من أمن النظام وهو ما يتضح بإيمان الخمينى بأن الحفاظ على النموذج ذاته هو المحك وهو ما يعد أحد التفسيرات السابقة للسياسة الانتقالية لتصدير الثورة ([2])

فلقد إتسـمت السياسـة الإيرانيـة بسـمات متعددة وثابتـه منـذ نشـوئها وإلـى الوقـت الحـاضر فهـى عندمـا تكـون ضعيفـه تقـاتل مـن أجـل الحفـاظ علـى هويتهـا الثقافيـة واللغويـة والدينية ذات الصفات الخاصـة أمـا حينمـاً تكـون قويـة فإنهـا تحـاول الاسـتيلاء علـى العـراق وبسط هيمنتها على الدول المجاورة لها فهى تشجع بل وتمثل تياراً دينياً جديداً هو تيار الغلو الإسلامى الذى رفضه واقع المجتمعات العربية والإسلامية ([3]) . ولكن مـا المقصـود بتصدير الثورة ؟ وفق تعبير الخمينى فإنه يريد تصدير حماس إيران للإسلام فهو يؤمـن أنـه بتصدير هذا الحماس للجماهير الإسلامية تنهض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة ويتم ذلك من خلال الدعاية حيث دعا إلى أن تكون الأولوية العليـا للدعايـة حيث تحكـم العـالم وهـذا يقودنـا إلـى الوسائل التى بها يتم تصدير الثورة .

فمن المقولات الأساسية للخمينى " أن تصدير الأفكار بالقوة ليس تصديراً ، فلقـد أكـد أن إيران قادرة على تحقيق هدف الثورة بالدور الإلهامى" ([4]).

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ص 341

([2]) أحمد مطلوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

([3]) د. أحمد كمال شعث ، مرجع سبق ذكره ، ص126

([4]) David Menshri, op, Cit., p 53

ولقد اختلف أفراد النخبة الإيرانية حول استخدام النموذج أو المثل كأداة رئيسية لتصدير الثورة ، فرجال مثل "رافسنجانى" و"خامينى" و"موسوى" و"ولاياتى" يؤمنون بأن إيران تستطيع تصدير الثورة بشكل أفضل من خلال تقديم النموذج ذاته أو "المثل" ومن خلال تعليم المستضعفين كيف أن الإيرانين نهضوا ضد الإمبريالية والطغيان ، وآخرين سيجدون الإلهام والشجاعة لبدء حركاتهم الخاصة أى بطريقة أكثر براجماتية ، ومن خلال الدعاية أكثر من الوصاية ولكن على الجانب الاخر هناك جانب من النخبة الإيرانية يرى أن إيران لا تستطيع تصدير الثورة بالبلاغة وحسن البيان فقط .

فقد كان هناك داخل النظام الإيرانى جدل حول وسيلة تصدير الثورة فلقد قاوم المعتدلون ما تبناه المتشددون من تفضيل التصدير العسكرى للثورة فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى وبشكل عام هناك أداتان رئيسيتان لتصدير الثورة ([1]).

أولا :- تقديم النموذج والقدوة كنموذج للسلوك الإسلامى السليم للإيرانيين وبالتالى العمل على تشجيع الذهاب إلى الخارج لتصدير الثورة . ([2])

ثانيا :- خاص باستخدام الدولة ذاتها وأدواتها المختلفة لنشر رسالة الثورة وفى هذا الإطار كانت هناك ثلاث قنوات أولها المؤتمرات التى نظمها طلبة الإمام الخمينى إبان أزمة الرهائن ووجه أساساً للعالم الإسلامى . ثم هناك موسم الحج الذى كان يستغله الإيرانيون لنشر أفكارهم الثورية وأخيراً أهم الأدوات هى السفارة فى الخارج ففى نهاية عام **1982** تم تسريح حوالى **450** دبلوماسى من عدد إجمالى يقدر بحوالى **600** دبلوماسى وذلك ليحل محلهم الثوار الإسلاميون .

فلقد وجه "الخمينى" حديثه للعاملين بالسفارات بقوله " سوف يكون مصدرنا الإسلام([3]) فقط عندما نساعد الإسلام والجماعات الإسلامية فى هذه البلدان ، وهذه مسئولياتكم يجب أن تقوموا بها " كما أن "الخمينى" قد أعطى دوراً دعائياً ثورياً هاماً للفقهاء فى الخارج ففى مايو **1984** فى المؤتمر العالمى الثانى لخطباء الجمعة صرح "يجب أن تنافسوا إيران يجب أن تنادوا الشعب للتمرد كما فعلت إيران" ([4]).

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، 342 .

([2]) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 47 ، 21 ديسمبر 1992 ، ص 26 .

([3]) محمد عبد القادر آزاد ، الفتنة الخمينية ، حقيقة الثورة الإيرانية (القاهرة : عبير للكتاب ، ط1 ، 1986) ص 33 .

([4]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، 343 .

كما أن هناك أجهزة يتعلق عملها بمبدأ الثورة منها القسم الدولى للحرس الثورى الذى يختص بالعلاقات مع الجماعات الإسلامية فى الخارج بالاضافة لعدة مؤتمرات تم عقدها بطهران وهناك مكاتب متخصصة ومستقلة توجد بالقرب من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والثقافة والإعلام والأمن والشئون الخارجية ، هذا بالاضافة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العالمية وله سكرتارية إسلامية لها نشاط عالمى مكثف بمراسلين "للخمينى" فى كافة السفارات للاستدلال على أهمية مبدأ تصدير الثورة . فإنه فى عام 86 - 1987 تم تخصيص حوالى 51 مليار فرنك لخططها فى التوسع الإسلامى فى اوروبا . ([1])

وفى إطار تناول أدوات الدولة فى تصدير الثورة تثور إشكالية تقاطع وإختلاف مضامين المفاهيم لدى القيادة الإيرانية عنها فى خارج حدود الدولة ، فالمفهوم الإيرانى للدفاع عن القدس قد يكون متداخلاً مع مفاهيم الدول الغربية والإسلامية منها مفهوم التدخل بل وأحياناً تصدير الإرهاب ، وأبرز مثال على ذلك ما وصفه "منتظرى" : عملية التفجير فى الكويت بأنها أداة للواجب الإسلامى ، فالسلطات الإيرانية تنظر لمثل هذه الأعمال فى نطاق عملية تصدير الثورة ، وهى عملية لها شرعيتها فى السياق الفكرى الإيرانى .

كما أن الخومينى فى أحاديث به أقر إستخدام القوات المسلحة فى حالات الدفاع عن النفس لأنه بالمنطق الشيعى الحرب الهجومية (الجهاد) هى من حق الإمام المعصوم . ولكن تظهر هنا أيضاً إشكالية تحديد ما هو الدفاع عن النفس حيث أن مفهوم النظام العالمى الإسلامى يرفض فكرة الدولة الإقليمية ولهذا يعتبر الحرب مع العراق تدخل فى سياق الدفاع عن الإسلام أكثر من الدفاع عن إيران .

وهكذا تثور عدة قضايا وإشكاليات فيما يخص التعامل مع السلوك الخارجى الإيرانى نظراً لخصوصية معايير ومفاهيم هذا السلوك لدى القيادة الإيرانية فى إطار سياق متميز للأعمال الشرعية والمشروعية ([2]).

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

([2]) إحسان الهى ظهير ، الشيعة وأهل السبت (القاهرة : دار الاعتصام) 1986 ، ص 31 .

الفصل الرابع

محددات الإهتمام الإيرانى بمنطقة الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربى إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة فى عالمنا المعاصر ، وتزايدت أهميتها بعد حرب الخليج الاخيرة ، ومع زيادة أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية ، بالإضافة ، إلى ما تتميز به من أهمية جيوبولوتيكية ووقوعها بين الشرق والغرب ، وكذلك فهى تضم فى طيات أرضها أضخم إحتياطى من الطاقة البترولية فى العالم . لهذا لم يكن غريباً أن تصبح هذه المنطقة محلاً لصراعات ونفوذ ومصالح دول الغرب الرأسمالية الكبرى ، التى تعتمد على البترول الخليجى . على أن الصراع لا يتوقف عند حدود مصالح القوى الكبرى ، وإنما يمتد ليشمل القوى الاقليمية الرئيسية فى المنطقة مثل العراق وإيران . وكان من الطبيعى أن تتفاعل تلك الصراعات لتصبح المنطقة بعد ذلك واحدة من أكثر المناطق حساسية فى العالم .

كذلك فإن منطقة الخليج العربى هى الجناح الشرقى للوطن العربى ، لذا فإن الصراعات التى تدور على أرض المنطقة تؤثر على الأمن القومى العربى تأثيراً مباشراً ، كذلك فإنها تتأثر بالصراعات التى تدور فى منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر ([1]). وبالرغم من إهتمام الدول الكبرى بالمنطقة منذ فترة طويلة ، إلا أنها فشلت فى تقديم المشروع المناسب الذى يحقق أمن المنطقة ، ويبعدها عن دائرة الصراع والأطماع الإقليمية والدولية ، والذى يمكن من تحقيق التنمية الشاملة لدول المنطقة .

وإنطلاقاً من هذه الحقائق ، نقدم هذا الفصل الذى يتكون من مبحثين .

المبحث الاول :-الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربى .

المبحث الثانى :- ابعاد الإهتمام الإيرانى بالخليج العربى .

([1]) B.R.P Ridham the Arab Gulf and the West, (London croom helen, 1985), p. 125

المبحث الاول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربى .

نبذة عن جغرافية منطقة الخليج العربى

يعتبر الخليج العربى أحد بحار المحيط الهندى الذى يمتد من مضيق هرمز فى الجنوب الشرقى عند خط عرض 26° شمالاً وخط طول 56° شرقاً إلى شط العرب فى الشمال الغربى عند خط عرض 30° شمالاً وخط طول 48° شرقاً وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوى إلى شط العرب إلى حوالى 615 ميلاً أما عرضه فيتراوح بين 21 ميلاً إلى حوالى 22 ميلاً داخل المضيق وعمقه لا يتجاوز 40 متراً وتوجد أعمق أجزائه كلما إتجهنا نحو مدخله عند إلتقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل العربى 1800 كيلو متر تقريباً ، أما الساحل الإيرانى فيبلغ 1200 كيلو متراً([1])

يطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هى : العراق ، دولة الكويت ، المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، أما الساحل الشرقى فتطل عليه جمهوية إيران الإسلامية . ويتصل الخليج العربى بالمحيط الهندى عبر بحر العرب من خلال مضيق هرمز ، الذى يمثل عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحى الدولى ، ومن ثم فإن من يتحكم فى شواطىء هذا المضيق البحرى وفى مجموعة الجزر المتحكمة فيه ، يتحكم بالضرورة فى حركة النقل البحرى إلى دول الخليج العربية ، وبالتالى فإنه سوف يتحكم فى إمدادات النفط الصادر من الخليج وكذلك الإمدادات الواردة إلى دول الخليج العربية .

وبذا فإننا نجد أن أهمية مضيق هرمز تتعاظم بالنسبة للدول التى تطل على سواحل الخليج وليست لها منافذ بحرية أخرى مثل العراق والكويت والبحرين وقطر وإيران ، أما المملكة العربية السعودية فتطل سواحلها الغربية على البحر الأحمر ، وسلطنة عمان تطل أيضاً

([1]) د. محمد عبدالغنى سعودى ، [1]لوطن العربى (القاهرة : المكتبة النموذجية ، 1978)، ص 25

على خليج عمان وبذا فإن عملية قفل الخليج تكون لها آثار كبيرة على هذه الدول ([1]). وتتحكم فى طريق الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز مجموعة من الجزر الهامة ([2]) وهى :

جزيرة الغنم : وهى تقع داخل المضيق موازية لشبه جزيرة سندم الإيرانية وتسيطر عليها إيران منذ عهد الشاه .

مجموعة جزر سلامة : وتقع داخل المضيق ، ولذلك تتحكم فى الطريق الملاحى الدولى .

جزيرة هرمز : تقع داخل المضيق ، وهى تبعد عن إمارة الشارقة بمسافة 50 كيلو متر ، وعن الساحل الإيرانى 76 كيلو كتر ويبلغ عرضها حوالى 3 كيلو متر وقد إحتلتها إيران فى عهد الشاه عام 1971 فور إنسحاب بريطانيا من تلك المنطقة .

جزيرتى طنب الصغرى والكبرى : وتقع بجوار جزيرة أبو موسى ، وتسيطر على طرق الاقتراب البحرية داخل الخليج ويتبعا إمارة رأس الخيمة وقد استولت عليها إيران أيضاً عام 1971 .

ولا شك أن إحتلال إيران لجزر أبو موسى ، طنب الصغرى ، طنب الكبرى يهدف إلى إحكام سيطرتها على الطريق الملاحى الدولى داخل الخليج وعبر مضيق هرمز ، وهو الذى يمر من خلاله من 100 - 90 ناقلة بترول يومياً ([3]).

نبذة تاريخية عن المنطقة :

أطلق على الخليج العربى عدة تسميات عبر التاريخ ، حيث أطلق عليه اليونانيون والرومان إسم "الخليج الفارسى" وكان هدف الاستعمار بتلك التسمية إبعاده عن السيطرة العربية ، ولكى يحقق أهدافه الإستراتيجية والاقتصادية ، وإذا ما دققنا التمحيص فى تسمية الخليج لوجدنا أن جميع الدول المطلة عليه هى دول عربية عدا إيران على الساحل الشرقى

([1]) أحمد مهابة ، " إيران وأمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 ، (96-103) ، ص 99.

([2]) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

([3]) المرجع السابق ، ص 9

وهى أقصر من الساحل الغربى ، بالإضافة إلى أنه يطلق على المنطقة إسم "عربستان" أى أرض العرب وهذا يؤكد عروبة المنطقة ([1]).

كان الكنعانيون أول من سكن سواحل الخليج ، ثم رحلوا عنه إلى سواحل البحر المتوسط حيث استقروا فى سوريا وفلسطين ، ثم تبعهم الفينيقيون حيث أقاموا بالمنطقة حتى نزحوا فى منتصف القرن الثانى الميلادى إلى سوريا ولبنان ([2]).

وقد استوطن الخليج منذ القدم قبائل عربية زحفت من اليمن بعد انهيار سد مأرب ، وفى القرن السادس الميلادى أصبح الساحل الشرقى للجزيرة خاضعاً للحكم الاسلامى ، واستمر كذلك فى عصر الخلافة وفى مختلف العصور الإسلامية حتى أواخر العصر العباسى أى فى نهاية القرن الثالث الهجرى والقرن التاسع الميلادى ، وقد استمرت المنطقة تحكم بهذه الصورة حتى مطلع القرن السادس عشر الذى يعتبر بداية لتغلغل النفوذ والسيطرة الأجنبية فى منطقة الخليج ([3]).

فتم أول غزو أجنبى للخليج من قبل البرتغالين فى بداية القرن السادس عشر بهدف السيطرة على مدخل البحر الأحمر والخليج العربى ، حيث احتلوا جزيرة هرمز فى عام 1506 ومسقط وسواحل عمان والبحرين فى عام 1515 ووصلوا حتى شط العرب ، ثم بدأ نفوذهم فى التدهور من عام 1689 ، ثم جاء الهولنديون إلى المنطقة وأنشأوا لهم الموانى فى شمال الخليج على الساحل الإيرانى ، ثم ما لبث أن شاهدت المنطقة خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر صراعاً بين المطامع الهولندية والفرنسية والبريطانية ([4]).

عمل الإنجليز منذ عام 1666 بالإتفاق مع الفرس على إقصاء النفوذ الهولندى والفرنسى بعد أن تمكنت شركة الهند الشرقية فى عام 1663 من أن تنشىء لها فى ميناء بوشهر مركزاً رسمياً لأول مقيم بريطانى ، وأصبح هذا المقيم يحمل لقب المقيم السياسى البريطانى فى عام 1862 واستمرت بريطانيا فى سياستها الرامية إلى تقليص نفوذ الدول الأجنبية الأخرى فى المنطقة بغرض تثبيت نفوذها السياسى ، وتم لها ما أرادت حيث قضت فى

([1]) د. مصطفى عبدالقادر ، دراسات فى الخليج العربى المعاصر ، بحث مقدم إلىمعهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1987 , ص 28

([2]) د. محمد رضا فودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

([3]) د. مصطفى عبدالقادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

([4]) المرجع السابق ، ص 31 .

نهاية القرن الثامن عشر على النفوذ الفرنسى فى المنطقة ، وباشرت منذ مطلع القرن التاسع عشر تقليص نفوذ الدولة العثمانية وحصره فى أقاليم محدودة على الساحل الشرقى للجزيرة العربية ، ويعتبر القرن التاسع عشر بداية لتثبيت نفوذ بريطانيا السياسى الذى دعم بإتفاقيات سياسية وعسكرية بينهــا وبين شيوخ هذه المنطقة ، وكان الغرض منها فرض سيطرتها وحمايتها على كل المنطقة ([1]). وقد أعطى هذه الإتفاقيات لبريطانيا الحق فى الدفاع عن هذه الإمارات وتولى شئونها الخارجية وفى فترة ما بين الحربين قامت وزارة الهند بتوزيع الجزر التى لم تحدد ملكيتها حتى ذلك الوقت إلى ثلاث مجموعات كالاتى :

المجموعة الأولى : اطلق عليها إسم مجموعة الكويت على أساس أن هذه المجموعة تشكل مجموعة متقاربة تقع الى الجنوب من المياة الإقليمية الكويتية .

المجموعة الثانية : أطلق عليها إسم مجموعة البحرين .

المجموعة الثالثة : أطلق عليها إسم " مجموعة الساحل المتصالح " ([2])

وقد حددت تبعية الجزر إلى أبو ظبى وأثارت إيران مشاكل وإدعاءات كثيرة حول ملكيتها لجزر طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، أبو موسى . ورفضت بريطانيا جميع الإدعاءات ، ثم طالبت إيران بتأجير الجزر الثلاث إلا أن شيخ رأس الخيمة وضع شروطا محدده للموافقة على التأجير وأهمها :-

1- أن يبقى العلم القاسمى ومندوب الشيوخ فى الجزر كما كان من قبل .

2- تبقى حرية الملاحة فى الخليج ولايجوز لسفن الجمارك الفارسية الدخول الى خليج عمان لتفتيش السفن العربية مهما كانت ملكيتها .

3- أن تعفى بضائع الشيخ الخاصة والمواد الغذائية بسكان الجزيرة من الضرائب .

ولكن لم تحظ الشروط بموافقة إيران وحرصت بريطانيا طوال فترة ما بين الحربين على بقاء الأوضاع كما هى فى منطقة الخليج . وعندما اقتسمت الإمارة وظهرت الشارقة ورأس الخيمة إمارتين منفصلتين اقتسمتا الجزر بينهما . وطالبت بريطانيا بضم البحرين ولكنها فى شهر ديسمبر 1970 استولت على جزر طنب الكبرى ، طنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة ، وأبو موسى التابعة لإمارة الشارقة وكفت عن المطالبة بالبحرين .

([1]) د. محمد رشيد الفيل ، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى ،(الكويت: ذات السلاسل ، ط1 ، 1988)، ص 192

([2]) محمد السنوسى مغنى ، أوجه الصراع فى الخليج العربى ، (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ط1 ، 1989) ص 9 .

وفى 18 يوليو 1971 أعلن عن ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد أدى قيامها إلى قيام نوع من الإستقرار فى المنطقة وفتح المجال أمام باقى الإمارات لإعلان استقلالها حيث أعلنت البحرين استقلالها يوم 14 أغسطس 1971 ثم قيام دولة قطر يوم الأول من سبتمبر 1971 .([1])

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة

تمر منطقة الخليج الآن بفترة حرجة تتميز بعدة سمات بارزة أهمها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور رئيسى فى الحفاظ على أمن المنطقة والاحتفاظ بعلاقات متميزة مع دولها وذلك بعد حرب الخليج الثانية ، وكذلك عقد بعض دول المنطقة لإتفاقيات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية للدفاع عنها والحفاظ على أمنها . وأيضا زادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لدولة إيران وترجع الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الجيوبولوتيكية أو الاقتصادية أو البشرية أو السياسية أو العسكرية والتى تحكمها العوامل الآتية : ([2])

العامل الجيوبولوتيكى :

يعتبر الخليج إحدى ذراعى المحيط الممتدتين فى اليابسة ، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط ، ينافس البحر الأحمر ، ولكننا نجد أن السويس تقع على مسافة 180 كيلومترا من البحر المتوسط فى حين أن العراق تبعد عن بيروت مسافة 1200 كيلومترا ، ومن هنا وجدت صعوبة شق قناة تربط الخليج بالبحر المتوسط . وتشكل طبيعة الخليج ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربى ، وتشكل شواطئ الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق ، ويمر بالخليج 50٪ من ناقلات البترول فى العالم ، أى مايقرب من 100 ناقلة يوميا ، ويمكن بالتحكم فى المضيق التحكم فى الإمدادات عبر المضيق ولاشك أن البترول يعتبر السلعة الإستراتيجية الرئيسية التى تمر عبر المضيق . ([3])

تطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات العربية من الجنوب الغربى ، ويبلغ إتساع المضيق 200ميلا بحريا ، ويقع الجزء الصالح

([1]) المرجع السابق ، ص 11 .

([2]) B.R. Ridham , O.P. cit . , P. 127 .

([3]) I Bid , p. 128 .

للملاحة البحرية فى المياه الإقليمية لسلطنة عمان ، حيث يتميز الساحل العمانى فى هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وانتشار الجزر الصغيرة ، وتتحكم جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى فى الملاحة فى الخليج ، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبو موسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها بالإضافة الى وجود الأراضى لهبوط الطائرات ، فقد أضفى ذلك أهمية إستراتيجية عليها وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى إستيلاء إيران عليها . ([1])

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربى قربها من قلب العالم ومناطق الصراعات وتحكمها فى التجارة العالمية والتواجد العسكرى للأساطيل البحرية ، ووجودها كجناح واق شرقى للقارة الإفريقية ، بالإضافة الى أنها تعتبر البوابة الجنوبية للهلال الخصيب وهذا أدخلها فى دائرة الصراع الإقليمى والعالمى .

العامل الإقتصادى :

ترتبط شخصية الخليج اقتصاديا بالنفط ، فهو يمثل نصف صادرات البحرين ، 99٪ من صادرات السعودية ، 90٪ من صادرات الإمارات ، 86٪ من صادرات الكويت ، وتعتبر المنطقة مصدرا رئيسيا للطاقة للدول الغربية واليابان . ([2]) ويمثل بترول الخليج 40٪ من الإنتاج العالمى ، 60٪ من الإحتياطى العالمى ، وقد أدى كبر حجم العائد من البترول إلى تضخم الأرصدة العربية ، وكذلك الى زيادة دخل الفرد ، مما جعلها سوقا استهلاكيا واسعة للدول الصناعية ، وأدى الى عملية صراع على كسب هذه السوق ومحاولات السيطرة عليها ، ويعتمد الخليج العربى فى وارداته اعتمادا كبيرا على الخارج فى الحصول على احتياجات هذه الأقطار بدءا من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوية ومنتجاتها ومن زراعة القمح .

العامل البشرى :

تتميز دول الخليج من الناحية البشرية بقلة عدد السكان باستثناء السعودية والعراق ،

([1]) I Bid , P. 129 .

([2]) د. سعد ناجى جواد ، د. منعم صاحى العمار ، " الخليج العربى فى عالم متغير " (السياسة الدولية ، العدد 125 يوليو 1996) (26–48) ص 28 .

وقد انعكس ذلك على الإنتاج بصورة عامة وعلىالاعتماد على العمالة الخارجية ، مما أدى الى الخلل فى الموازين داخل دول الخليج وتتسم هجرة العمالة فى الخليج بثلاث سمات رئيسية هى : ([1])

- ذات حجم كبير بالنسبة للقوى العاملة وحجم السكان فى البلدان المضيفة .
- لم تهتد بأية سياسيات فعالة لا على الصعيد الوطنى ولا على الصعيد الإقليمى .
- أثارت الكثير من المشاكل على صعيد الطرفين معا ، البلد المستورد والبلد المصدر للعمالة .

وقد أثارت العمالة الوافدة من أسيا قلقا كبيرا فى دول الخليج " البحرين ، قطر ، عمان ، الإمارات العربية المتحدة " حيث فاق عدد الوافدين الأسيويين عدد المغتربين العرب ، ويرجع ذلك الى اختلاف الثقافة والشخصية وأسلوب الحياة الإجتماعية واللغة . ([2])

العامل السياسى :

أدت دول الخليج دورا أساسيا هاما فى حرب أكتوبر 1973 حيث أوقفت تدفق البترول الى الدول التى ساندت إسرائيل واعتبرت الدول العربية القوة السادسة فى العالم ، وأدى ذلك الى إجبار بعض الدول العربية على الوقوف الى جانب الحق العربى . فتمكنت دول الخليج من تنمية علاقاتها مع دول العالم الثالث عن طريق البترول وفائض عوائد البترول حيث تقوم بمنح القروض والإعانات وعمل بعض مشروعات التنمية .

ولقد أصبح هناك إرتباط سياسى بين دول الخليج والدول الأوروبية إنطلاقا من رغبة الأخيرة فى الحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، وزاد هذا الإرتباط بعد حرب الخليج الثانية .

وكان للتهديد الإيرانى بالسيطرة على المنطقة ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وتعريض المنطقة للتدخل الأجنبى أثره فى تعريض أمن المنطقة للخطر ، ولولا محاولات دول المنطقة بما فيها طرفا الحرب " العراق ، إيران " بالمحافظة على استمرار الملاحة فى الخليج واستمرار تدفق البترول من باقى دول المنطقة لتعرض أمن المنطقة للتدخل الخارجى وخاصة من جانب الدول الغربية . ([3])

([1]) أنظر أحمد مهابه " إيران وأمن الخليج " مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

([2]) د. محمد رضا فودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

([3]) المرجع السابق ، ص 20.

وأدت الخلافات بين الدول العربية ، والتى مرجعها الى الخلافات على الحدود والتى اشتدت بعد تدفق النفط ، وكذلك لاختلاف الثروات وأنظمة الحكم ، أدت الى زيادة حدة الخلافات بينها وإستقطاب بعضها بواسطة الدول الغربية مثل علاقة عمان وإنجلترا . ([1]) وادى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإستثناء العراق من دخوله ، إلى سوء العلاقات بين العراق ودول الخليج الأخرى ، وكذلك لم يمكن حكام المنطقة من الوصول الى قرار معين تجاه تأمين المنطقة .

العامل العسكرى :

تعتبر القدرة العسكرية لدول الخليج هى نقطة الضعف لعجزها عن توفير الدفاع عن المنطقة وتأمينها بإستثناء القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- قلة عدد السكان وبالتالى ضعف الوعاء التجنيدى وعدم التمكن من إنشاء قوات مسلحة ذات حجم مناسب .

2- إنخفاض المستوى الثقافى مع عدم توفر الكوادر الفنية التى يمكنها إستيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة سريعة التطور .

3- عدم رغبة بعض دول المنطقة فى توحيد قواتهم المسلحة ، بالرغم من المحاولات التى تقوم بها المملكة العربية السعودية والتى من بينها إنشاء قوات جيش الدفاع الخليجى .

4- الإستعانة بقوات عسكرية أجنبية للمساعدة فى تأمين دول المنطقة .

وقد نتج عن ذلك عدم وجود قوات مسلحة يمكنها تحقيق الدفاع عن أى دولة من دول المنطقة عند تعرضها لعدوان خارجى ، بل قد أدى الى وجود خلل فى التوازن الإستراتيجى بين دول المنطقة لصالح العراق وإيران . ([2])

ولذلك فإننا نجد أن إيران والعراق تحتفظان بقوات مسلحة أكثر قدرة وأحدث تسليحا من دول المنطقة ، بالإضافة الى توفر القيادات التى يمكنها التخطيط وإدارة المعركة ، ومن هنا كان ثقلها فى وسط دول الخليج ومحاولة كل منهما فرض سيطرته على المنطقة ، وانخفضت قدرات إيران العسكرية بعد حربها مع العراق ولسوء علاقاتها مع الولايات المتحدة المصدر

([1]) د. محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

([2]) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

الرئيسى لتسليحها أثناء حكم الشاه ، ولكنها بعد نهاية الحرب مع العراق بدأت فى إعادة تنظيم قواتها المسلحة وتطويرها وتحديثها . ([1])

أما العراق الذى كان يمتلك قوات مسلحة ذات قدرات عالية ، وكذلك قد قطع شوطا كبيرا فى النشاط النووى ، فقد أدت حرب الخليج الثانية والتى كانت نتيجة لعدوانه على الكويت الى تدمير معظم قواته ، وأدى فرض حظر التسلح عليه الى عدم تمكنه من استعادة كفاءة قواته ، بل إن تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بنزع السلاح النووى أدت إلى تدمير ما لديه من قدرة نووية أى أن العراق الآن فقد نسبة كبيرة من قدراته فى مجال الأسلحة التقليدية وفقد قدراته فى مجال إمكانية توفر سلاح ردع فوق تقليدى .

ونتيجة لضعف القوات المسلحة لدول الخليج ، وللأهمية الإستراتيجية للمنطقة ذات السلعة الإستراتيجية وهى البترول ، ونتيجة لحرب الخليج الأخيرة ، أن قامت بعض دول الخليج بتوقيع إتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا الإتحادية ، وكذلك وقع " إعلان دمشق " بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من مصر وسوريا ، ولو أنه لم يتم تنفيذه حتى اليوم . ([2])

([1]) المرجع السابق ، ص 175 .

([2]) د. محمد رضا فوده ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثانى

ابعاد إهتمام إيران بالخليج العربى

تمر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بصور مختلفة ومتباينة من العلاقات تتراوح ما بين العلاقات العدائية وعلاقات حسن الجوار طبقا لتغير الظروف السائدة وطبقا للمصالح الإيرانية . فبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها فى منطقة الخليج أتخذ الإيرانيون موقفا عدائيا منها ومن الدعوة الى توحيد الساحل الغربى خشية أن تشكل قوة مناوئة لها فى المنطقة ، واستمرت هذه العلاقات متوترة لسنوات طويلة ، نظرا لأن إيران كان لها أهدافها ومطامعها التوسعية التى تهدف الى تحقيقها فى منطقة الخليج العربى على حساب دول الخليج العربية ، خاصة بعد ظهور البترول بها بكميات وفيرة ، ولقد خططت الحكومات الإيرانية المتعاقبة للسيطرة على اقتصاد وتجارة دول المنطقة بالأساليب والطرق المختلفة عن طريق التسلل الإيرانى ([1]) الى هذه الدول والهجرة اليها بأعداد كبيرة بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء المصارف الخاصة .

إيران وموازين القوى فى المنطقة :

واقع الأمر أن لدى إيران من المؤهلات الإستراتيجية والجيوبوليتكية المتعددة ما يؤهلها للتأثير الإيجابى فى موازين القوى فى المنطقة بصورة ليس مرغوبا فيها فحسب وإنما ضرورية وأساسية . فإيران بموقعها الجغرافى تعتبر المانع الطبيعى بين عدة دول ، هى جمهوريات الكومنولث فى الشمال ، والخليج والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب ، والعراق فى الغرب ، وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وأفغانستان فى الشرق ، كما أنها تملك إمكانيات التأثير السياسى والدينى فى الجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشعبية التابعة لإتحاد الكومنولث . ([2]) يضاف الى ما سبق أن إيران تشغل مساحة من الأرض تبلغ (

([1]) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 38 ، 14 أكتوبر 1992 ، ص 10

([2]) وحيد عبد المجيد ، " العلاقات الإيرانية العراقية " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، مارس 1991 ، ص (41–44)، ص 42 .

627000) ميلا مربعا . تمثل أكثر من خمسة أضعاف مساحة بريطانيا وإيطاليا . وتعتبر ذات كثافة سكانية عالية إذا ما قورنت بدول الخليج ،كما تتمتع بإمكانيات عسكرية تجب قوة دول الخليج منفردة ومجتمعة بما فيها العراق ، بعد أن تم تحجيم قوات الحلفاء لقواتها العسكرية ، وإضعاف بنيتها الأساسية فى حرب الخليج ، كما وأن لإيران وجودا ماديا فى الخليج ، ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ويتمثل أولا فى قواتها البحرية المرابطة فى مياهه ويتمثل ثانيا فى العمالة الإيرانية الموجودة فى إمارات الخليج ، والتى يقدر عددها بنصف مليون نسمة ، وهو رقم هام بالنظر إلى الحجم السكانى الضئيل لدول الخليج ، كما أن نسبة الشيعة فى دول الخليج العربى ، تصل إلى 25٪ فى المتوسط العام ، لكن نسبتهم بين الفعاليات الإقتصادية القابضة على السوق تصل الى حوالى 50٪ وهى نسبة يعتد بها . ([1])

ويرجع إهتمام إيران وتفاعلاتها مع أحداث الساحل العربى فى حوض الخليج الى العوامل الرئيسية الأتية : ([2])

1- يشكل حوض الخليج العربى بالنسبة لإيران عصبا إقتصاديا هاما لايمكن الإستغناء عنه .
2- إرتباط إيران بمياه الخليج بعدة إتفاقيات للتنقيب عن البترول الذى يشكل المصدر الرئيسى للدخل القومى لإيران .
3- كانت إيران فى هذه الفترة تعتبر نفسها المسئولة عن حماية المصالح البترولية الغربية فى منطقة الخليج .
4- ضمان سلامة مناطق التنقيب عن البترول فى مياه الخليج من أى إعتداء خارجى .

وقد سببت المطامع الفارسية السياسية فى الساحل الغربى للخليج العربى بعض مشاكل للمنطقة التى استغلها الإستعمار البريطانى واعتمدت عليها المصالح الأجنبية الأخرى فى توطيد مراكزها وسيطرتها غير المشروعة . فنجد قيام إيران فى القرن العشرين بمراجعة سجلاتها القديمة وأعادت ترديد دعواها بأنها سيطرت على بعض هذه المناطق حينا من الدهر القديم ، ثم حقبة فى القرنين السابع والثامن ، بل أعلنت أن البحرين هى الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية. وتبدو المطامع الفارسية فى الخليج العربى بصور واشكال مختلفة يمكن إيضاحها فى

([1]) عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، دور مجلس التعاون الخليجى فى أزمة الخليج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة بكلية التجارة جامعة قناة السويس ، 1993 ، ص 293 .

([2]) سعيد فاضل ، الثورة الإيرانية وأثرها فى الخليج العربى ، مجلة الدفاع ، القاهرة ، ديسمبر 1980 ، ص 22 .

الأتى :

1- التمسك بتسمية الخليج الفارسى ، متخيلة أن هذه التسمية تكسب فارس حقوقا وترضى أحلامها القديمة بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية فارسية . وهنا يجب أن نشير الى أن اكتشاف الشاطئ الفارسى للخليج ، وهو الأصغر تم بواسطة الإسكندر الأكبر منذ ثلاثة وعشرون قرنا ، وقد تم إكتشاف الساحل العربى بعد ذلك .

2- إصرار إيران والذى أصبح تقليدا حكوميا للقرن العشرين على الإدعاء بأن البحرين جزء من إيران . ([1])

3- استمرار عملية الهجرة المخططة الى المنطقة للسيطرة على المراكز الهامة فى دول المنطقة .

4- مناوءة الإتجاهات القومية العربية السائدة فى الكويت وقطر والبحرين ، وفى محاولة التدخل فى شئون إمارات ساحل عمان السبع بإقامة المدارس للإيرانيين وتحتفظ بطابعها القومى .

5- اعتماد إيران على مضيق هرمز كممر ملاحى مصيرى بالنسبى لإقتصادها ، حيث يتم من خلاله تصدير البترول الإيرانى وترى إيران أن غلق المضيق يشكل تهديدا لأمنها القومى فى بعده الإقتصادى . ([2])

فإيران بتحكمه فى مضيق هرمز والذى يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ولتمتعه بأهمية إستراتيجية عالمية تستطيع السيطرة عليه أن تتحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الصناعى فى مجمله بالطاقة ، إذ تمر به ناقلات البترول كل عشر دقائق ، أى ما يساوى 62٪ من موارد العالم النفطية ، و 90٪ من حاجة اليابان من البترول ، و 70٪ من استهلاك دول السوق الأوربية المشتركة ، و 22٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعتبر مضيق هرمز الذى يتحكم فيه إيران هو المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان . ([3])

6- وايضا طبقا لإتفاقية الجزائر سنة 1975 التى عاد الرئيس صدام حسين واعترف بها بعد غزوه للكويت ، أصبحت إيران تشاطر العراق الإشراف على الملاحة فى شط العرب ، الذى

([1]) B. R. Ridham , op. cit , p . 129 .

([2]) د. محمد رضا فوده ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

([3]) عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، مرجع سبق ذكره ، ص 292 .

يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات ، كماتملك إيران مخزونا هائلا من الطاقة البترولية تصل الى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وتملك أكبر مصفاه لتكرير البترول فى عبدان مما يجعل لها ثقلا يعتد به فى سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) إذا تم التنسيق فى المواقف بينها وبين دول الخليج العربية ، والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول .

ويرجع إهتمام إيران الحديث أيضا بالخليج العربى الى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صادرات البترول المتزايدة من إيران . فالملاحظ أن ميناء عبادان لايفى بحاجة إيران لأن شط العرب يتبع العراق ، كذلك ضحالة المياه عند المحمرة بحيث لايسمح للسفن لأكثر من حمولة 18000 طن بالمرور ، ولهذا لابد من التفتيش عن محل لميناء جديد ، فتم اختيار جزيرة خارج (خرج) على بعد 30 ميلا عن الساحل ، وبناء هذا الميناء البترولى الواسع جعل إيران تهتم كثيرا بتحقيق الأمن والاطمئنان فى الخليج . ([1]) كما أن موارد البترول تحت مياه البحر كانت من العوامل المهمة التى ساعدت على ازدياد إهتمام إيران بالخليج منذالستينات . بالإضافة الى الطموح القومى والحلم بإعادة إمبراطورية كسرى ، وعملت إيران منذ مطلع الستينات على إجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الإيرانية الى هناك وقد تردد بعض الأمراء على طهران منذ مطلع الستينات وكانت فاتحة هذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبى وذلك فى عام 1961 .
وتتجلى الغايات الأساسية من هذه الزيارات والدعوات الواقعة التالية : ([2])

عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر 1964 فبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لإجابة طلباته التى يريدها من مستشفيات ومدارس وأطباء إلا أنه فوجئ وهو فى قصر المرمر بإعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر ببلاده ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب . وهكذا اتضح لنا نوايا إيران ومحاولتها لوضع قدمها فى الجانب الغربى من الخليج فكان أن أتتها الفرصة عند إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام 1971 فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل الإنسحاب الرسمى بيوم واحد([3]).

([1]) المرجع السابق ، ص 293 .

([2]) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 201 .

([3]) د. نيفين عبد المنعم سعد ، مجلة الوسط ، العدد 49 ، 4 يناير 1993 ، ص 41 .

دور إيران فى لعبة الخليج والإحتلال الإيرانى لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى :

إن إيران كدولة خليجية تحاول أن تلعب دورها فى الخليج بمعزل عن الدول العربية ذات المصلحة بالخليج ، ولعلها بذلك تريد أن تنفذ مشروعات تحقق طموحها دون الإلتفات إلى مصالح الدول العربية جيرانها . فأن الطموح القومى ومحاولة استعادة الامبراطورية الساسانية قد سيطرت على سلوكها تجاه دول الخليج وتريد أن تجعل من نفسها حامية للخليج العربى إن لم يكن السيطرة عليه ففى حديث للشاه مع المستر هيث (زعيم حزب المحافظين البريطانى) عام 1969 يقول : " نحن لا نرغب فى أن تخرج قوات من الخليج (الفارسى) لتحل محلها قوات أخرى ولا شك أن أمراً كهذا لن يحدث وسيكون ضمان حرية الملاحة فى هذه المنطقة منوطا بنا ونحن قادرون على إنجاز التزاماتنا" ([1]).

ولهذا كانت إيران ولم تزل دائمة التحرش أو المطالبة بهذه الجزيرة أو تلك ، وليس ببعيد عنا قصة المطالبة بالبحرين . ففى عام 1935 تقدمت إيران بمذكرة إحتجاج للحكومة البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له أى حق فى منح أى إمتيازات لاستثمار موارد الزيت فى بلاده دون استشارة أو موافقة حكومة إيران . وفى عام 1957 أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية بإسم الاقليم الرابع عشر ، كما عينت مندوبين إيرانيين خصصت لها مقعدين رمزيين فى مجلس النواب لتمثيل البحرين ، وهى بذلك أعطت لنفسها حق الوصاية على الخليج وجزره وإماراته ([2]). وفى عام 1958 أحتجت بشدة على إتفاقية الرياض المعقودة بين البحرين والسعودية بشأن تحديد المياه الإقليمية بين البلدين.

وتشجع إيران هجرة مواطنيها إلى الخليج ويبدو ذلك من سياسة إيران الحديثة منذ عام 1956 ، فإن الطموح القومى كان سبباً فى زيادة الهجرة الإيرانية إلى الشاطىء العربى للإفادة من ثرواته من جهة واستكمال إيران لإشرافها على مضيق هرمز والتحكم فيه من جهة أخرى .

([1]) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 192

([2]) المرجع السابق ، ص 193

إحتلال الجزر الثلاث :

جزيرة أبو موسى التى تبلغ مساحتها 4 كم2 وسكانها أقل من ألف نسمة من عرب وإيرانيين ، تبعد نحو 54كيلو متراً على ساحل إمارة الشارقة ، 70 كيلو متراً من الشواطىء الإيرانية ، والجزيرة تابعة لأمارة الشارقة قبل قيام دولة الامارات العربية المتحدة ويقطن بها ما بين 750 – 800 مواطن من مواطنى الشارقة أكثرهم يعملون فى صيد الاسماك مع قليلين يتاجرون مع إيران ([1]). ولم يكن الوجود الإيرانى فى الجزيرة إلا عسكرياً وهناك ما بين 120 – 150 جندياً إيرانياً زيدوا مؤخراً إلى 500 جندى بإخلاء إيران للجزيرة من مواطنى الإمارات فى نوفمبر 1971 والجزيرة مقسمة بين الشارقة وإيران بالتساوى تقريباً ، الإيرانيون فى الشمال والشرق والمواطنون من الشارقة فى الجنوب والغرب ، غير أن دخول الجزيرة ممكن فقط عن طريق مرفأ عسكرى إيرانى لأن الشارقة ودولة الامارات لم تبنيا مرفأ خاصاً بها .

وقد أحتلت إيران جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل يوم واحد من إنسحاب بريطانيا من الخليج فى الثلاثين من شهر نوفمبر 1971 ، وهما تابعتان الامارة رأس الخيمة القريبة من مضيق هرمز ، ومنذ أن غزت إيران الجزر أبقت جزءاً من سكانها وطردت الباقين([2]). وهذه الجزر الثلاث تتكون من نحو 200 جزيرة صغيرة وكبيرة تابعة لدولة الامارات العربية المتحدة تنتشر فى مياه الخليج العربى وخليج عمان .

وقد أفصحت إيران للمرة الأولى عن أطماعها فى الجزر الثلاث فى أكتوبر عام 1970 وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الدولة الإتحادية فى الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا السيادة الإيرانية على الجزر ([3]).

الإتفاق الإيرانى وإمارة الشارقة :

على أثر الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث تمكنت إيران من أن تفرض على إمارة الشارقة إتفاق عام 1971 الذى يعترف بوجود أمنى لإيران فى الجزيرة وينص على أن :

([1]) سعيد فاضل ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

([2]) د. محمد رضا فودة ، الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الاوسط ، مجلة الدفاع ، فبراير ، 1993 .ص 28 .

([3]) المرجع السابق ، ص 29 .

1 – تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الاتفاق.

2 – تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيرانى .

3 – تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على باقى أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة ([1]).

الأهمية الاستراتيجية لجزيرة أبوموسى بالنسبة لإيران :

لاشك أن للجزيرة أهمية إستراتيجية أدت إلى المطامع الإيرانية فيها حيث نجد :

1 – أن الجزيرة تحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً وخاصة أنها تقع فى وسط ممر ناقلات النفط من الخليج العربى إلى العالم .

2 – وجود البترول بالجزيرة حيث يبلغ إنتاج الجزيرة من النفط فى أحسن حالاته حوالى 60000 برميل/يومياً ، منذ أن بدأ الانتاج فى تلك الجزيرة عام 1974 ، إلا أن هذا الإنتاج تراجع الآن حيث يتراوح بين 8 – 5 آلآف برميا/يومياً وتقوم باستغلاله شركة "كريسنت" التى تستثمر حقل المبارك فى البحر ، وتقتسم إيران ودولة الامارات الدخل كما ينص الإتفاق الأصلى .

3 – أن الجزيرة تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية فى نفس الوقت ([2]).

أبعاد السياسة الإيرانية فى الخليج فى فترة حكم الشاه :([3])

يمكن إيضاح السياسة الإيرانية إبان فترة حكم الشاه فى العناصر الرنيسية التالية :

1 – معارضة قيام إتحاد الإمارات فى بادىء الامر عندما اقترح أن يشمل البحرين وذلك تأكيداً لإدعاءاتها فى الإمارة ثم تراجعها للاعتراف باستقلال البحرين وذلك بهدف طمأنة باقى الإمارة وإثبات حسن النية تجاهها .

([1]) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

([2]) انظر ، بيروز مجتهد زاده ، "الخلاف حول جزر الخليج ، وجهة نظر إيران" مجلة الباحث العربى ، العدد 28 ، مارس 1993 ، (24 – 27) ص 26 .

([3]) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

2 – تأكيدها فى مرحلة لاحقة لإتحاد الإمارات بشرط عدم مساسه بالحقوق الإيرانية وتأكيد ذلك فعلياً بالسيطرة على الجزر الثلاث قبل إعلان الإتحاد ثم موازنة هذا الإجراء بالاعتراف بدولة الإمارات أثر قيامها ([1]).

3 – وقد حرصت إيران على تحديد علاقاتها بدول منطقة الخليج وفقاً لمصالحها واهتماماتها الذاتية لكل منها ومن ذلك :

أ – استغلال حساسية الكويت تجاه ضعف مقوماتها الذاتية كدولة بغرض الاستعداد لضمان الكيان الكويتى والدفاع عنه الأمر الذى أسفر عن حرص من جانب الكويت على مستوى علاقاتها مع إيران رغم ما تبين من إعتراض على تصرفاتها فى الخليج .

ب – الوقوف بحزم فى وجه محاولات العراق للتأثير على المصالح الإيرانية فى الخليج من خلال إدراك قدرات البعث الفعلية فى هذا المجال .

ج – إستغلال تركيز القاهرة على تأييد إيران لها فى أزمة الشرق الأوسط لتثبيت الموقف المصرى المعلن عند حد تأييد عروبة الخليج واستغلاله بما يعنيه ضمنياً من عدم التعرض للمصالح البريطانية فى المنطقة ([2]).

4 – فى أواخر عام 1968 بدأ حدوث تقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية وقد وجه الملك فيصل دعوة إلى شاه إيران لزيارة المملكة ، وتمت الزيارة بالرغم من أن زيارة الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة حاكم البحرين كادت تؤدى إلى إلغاء الزيارة حيث ثارت إيران للتصريحات التى صدرت عن الزيارة والتى أكدت على عروبة البحرين ، ثم الإتفاق على إنشاء جسر برى يربط السعودية بالبحرين واعتبرت ذلك إجراءاً سعودياً لإحباط أى محاولة لضم البحرين إلى إيران([3]).

وقد حاول شاه إيران أن يقنع المملكة العربية السعودية بالدخول فى تعاون عسكرى حيث ركز على أن المنطقة بعد إنسحاب بريطانيا من شرق السويس سوف تكون خالية ومكشوفة ومطمعاً للصراع الدولى ، وأن الوجود السوفيتى فى المنطقة بعد حرب 1967 سيجعل المنطقة هدفاً إستراتيجياً للإتحاد السوفيتى يحاول أن يسيطر عليها وعلى الممرات

([1]) حسن العليكم "الغزو الإيرانى يكشف عن نوايا الهيمنه على المنطقة" مجلة الباحث العربى العدد (8) 23 مارس 1993 (28 – 32) ص 30 .

([2]) محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

([3]) د. زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية 1925 –1979، فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 152 .

المانية "مضيق هرمز" ومضيق باب المندب ، البحر الأحمر ، قناة السويس وبذا يهدد مصالح دول المنطقة ، وقد رفض الملك فيصل هذه المقترحات بالرغم من محاولات إيران إدراجها تحت سيادة إسلامية ، مثل مشروع التحالف الإسلامى ، وبذا جاء البيان الختامى منصباً على تسوية الخلافات بين البلدين والتعاون من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار فى المنطقة . وكانت أهم نتائج هذا اللقاء هو حرص شاه إيران على أن يظهر للملك فيصل أن إيران على استعداد لأن تحل مشكلة مطالبتها بضم البحرين . ولكن حقيقة الامر أن الشاه كان يخطط للاستيلاء على جزر الخليج العربى الثلاث والتى لها أهمية إستراتيجية عسكرية لإيران أكثر من البحرين ([1]).

5 – حاولت إيران أيضاً أن تقترب من الكويت لإنهاء التوتر فى العلاقات بين الدولتين والذى أساسه سوء معاملة الكويت للجالية الإيرانية ، وهنا نوضح أن الهجرة الإيرانية لدول الخليج عامة هى هجرة منظمة وليست عشوائية ومبنية على أساس وضع أفراد إيرانيين فى المراكز الهامة الحساسة فى الدولة المستقبلة للهجرة بهدف محاولة إيجاد نوع من التأثير فى قرار تلك الدولة . وقام شاه إيران بزيارة الكويت فى نوفمبر عام **1968** وصدرت بيانات عن إيران تعترف باستقلال الكويت وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها واستنكرت مطالب العراق بضم الكويت وقد أكد البيان الكويتى الإيرانى على توثيق العلاقات بين الدولتين فى جميع المجالات وخاصة التجارية والاقتصادية ([2]).

6 – وقد تمكنت كل من المملكة العربية السعودية والكويت من إحباط محاولات إيران لضم البحرين وجعل إيران تتخلى عن إدعاءاتها فى البحرين ، ورفضت الدولتان اقتراح إيران بعمل استفتاء فى البحرين لحق تقرير المصير ، نظراً لأن ذلك يعتبر تشكيكاً فى عروبة البحرين ، وقد يعتبر سابقة عليه أن تطبق فى جزيرة أخرى ([3]).

وقررت الأمم المتحدة إيفاد ممثل للسكرتير العام لتقصى الحقائق والتى جاءت لصالح استقلال البحرين وصدور قرار مجلس الامن فى مايو **1970** الذى قضى بحق البحرين فى الإنتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة . وكان من نتيجة ذلك إعلان استقلال البحرين وانسحابها من المباحثات التى كانت تدور فى تلك الفترة لتكوين إتحاد بين عدد من الإمارات والتى نجم عنها ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة .

([1]) د. مصطفى عبدالقادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

([2]) د. كمال عبدالحميد ، الوحدة الاستراتيجية للخليج العربى ، مركز دراسات الخليج العربى والجزيرة ، 1972 ، ص 21 .

([3]) د. محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 215 .

7 – استمر التعاون الإيرانى مع المملكة العربية السعودية بعد إنسحاب بريطانيا من المنطقة بالرغم من رفض دول الخليج للمشروعات الإيرانية التى قدمتها لتأمين المنطقة حيث تعطى لإيران اليد الطولى فى تأمين المنطقة . ومع إعلان مبدأ نيكسون الذى أعلن "أن الولايات المتحدة الامريكية سوف تعتمد فى تأمين منطقة الخليج على أبنائها ، مع تزويده بالسلاح المطلوب لتنفيذ ذلك ([1]). وبذا ظهرت إيران على السطح وكأنها القوة الوحيدة المهيمنة فى تلك الفترة للقيام بتلك المهمة ، وتقدمت إيران بطلبات تسليح إلى الولايات المتحدة الامريكية التى وافقت عليها ، وقد أدى ذلك إلى محاولات إيران للهيمنة على المنطقة . ولم تقتصر الولايات المتحدة فى اعتمادها فى تأمين مصالحها فى المنطقة على اسرائيل بل أيضاً أشركت المملكة العربية السعودية فى ذلك ، وأدى ذلك إلى إغراق الدولتين بالأسلحة المتطورة التى تفوق قدرات قواتها المسلحة ولا شك أن ذلك مكن الولايات المتحدة من تصريف مخزونها من السلاح وكذلك إمتصاص عوائد البترول التى تضخمت فى منطقة الخليج بعد حرب 1973 ([2]).

8 – أما العلاقات الإيرانية مع سلطنة عمان ، فقد أدت إلى إشراك إيران فى عمليات إخماد ثورة جبهة تحرير ظفار ، وجاءت تلك المساعدات فى إطار مقاومة إيران للتيار اليسارى الذى كان يحاول أن ينتشر فى الجزيرة والذى تمكن من السيطرة على اليمن الجنوبى ([3]). وقدمت إيران دعماً جوياً وبرياً مكن سلطنة عمان من إنهاء مشكلة إقليم ظفار وأتمت القوات الإيرانية إنسحابها من السلطنة فى أوائل عام 1978 ، ولكن ذلك أكسب إيران وضعاً متميزاً فى عمان ، كذلك أظهر إيران بأنها شرطى الخليج ، وأيضاً جعلها فى وضع مقبول من باقى دول الخليج كقوة يمكن أن يستعان بها لتأمين المنطقة عند الضرورة ، ومما زاد من ذلك توقيع إيران والعراق على إتفاقية الجزائر عام 1975 التى أنتهت فى تلك الفترة الصراع على الحدود بينهما .

([1]) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

([2]) المرجع السابق ، ص 34 .

([3]) المرجع السابق ، ص 34 .

المفهوم الإيرانى لأمن الخليج العربى :([1])

اتخذت إيران مواقف واضحة ومعلنة من أزمة الخليج الأخيرة ومن رؤيتها لأمن منطقة الخليج ، حيث نجد أن إيران فى بداية اجتياح العراق للكويت وقفت موقف المترقب لترى مدى أثر الحرب على الأمن القومى الإيرانى وحتى لا تدخل كطرف فى تلك الحرب ، وخاصة أنها خاضت حرباً مع العراق لمدة ثمانى سنوات كانت لها آثار سلبية على القوى الشاملة لإيران ، وبذا فإن إيران أعتبرت أن انشغال العراق فى حرب مع الكويت يحقق لها هدفين إستراتيجيين :

الأول : تخلى العراق عن حربها مع إيران وإيقاف تلك الحرب التى استمرت لمدة ثمانى سنوات

الثانى : أن حرب العراق والكويت سوف تؤدى إلى استنزاف القوى العراقية وإضعافها عسكرياً واقتصادياً وهذا لصالح إيران . وبذا فإن كلا العاملين سوف يساعد على تحقيق الأمن القومى الإيرانى بل سوف يساعد على أن تقوم إيران بإعادة بناء الدولة وهذا سوف يساعد على تحقيق أحد أهداف إيران الاستراتيجية أيضاً وهى أن تصبح إيران قوى اقليمية لها وزنها وثقلها ، وأن تخرج العراق خارج نطاق المنافسة مع إيران ، وأن تتمكن إيران من فرض وجهة نظرها الخاصة بأمن الخليج على دول المنطقة ([2]).

واتخذت إيران موقفاً مؤيداً لقرارات مجلس الأمن من المشكلة ، وشجبت إحتلال العراق للكويت وطالبتها بالانسحاب الفورى منها ، وأيدت فرض الحصار الاقتصادى على العراق بل دعت الدول للالتزام به ، وقوبل هذا التأييد باستحسان من جانب الدول العربية ولاشك أن هذا الموقف الإيرانى يرجع إلى أن العراق يطالب بتعديل حدوده مع إيران ، وفى حالة تأييد إيران للعراق ، فهذا يعنى أنها تقبل بمسألة تغيير الحدود بين الدول وكذلك باستيلاء دولة على دولة أخرى ، وهذا فى غير صالح إيران التى ترفض أى تعديل فى الحدود الإيرانية العراقية .

وقد طرحت إيران والعراق عدداً من التصورات لأمن الخليج ويمكن إيضاحها فى الاتى :

1 – تقدم شاه إيران بمبادرة فى مارس 1974 بمعاهدة أمنية لمنطقة الخليج وقدعارضه العراق([3]) .

([1]) د. محمد رضا فودة ، الامن القومى للخليج العربى ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، 1991 ، ص 44 .

([2]) المرجع السابق ، ص 45

([3]) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

2 – عام 1975 طرح صدام حسين فى أثناء زيارة لإيران مبادرة لأمن الخليج تنص على أن " على الدول المطلة على الخليج العربى أن تصدر بياناً رسمياً ينص على أن منطقة الخليج هى منطقة سلام ولا يتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات لدول الخليج والتى إذا ما تعرضت لما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ سواء من دول الخليج أو من دول خارجية ، فأن الدول الباقية تتضامن وتبحث وسائل دفع هذا الضرر" وكان صدام حسين يرى أن ذلك سوف يؤدى إلى عدم إعطاء مجال لسوء العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية . وقد وافقت إيران على هذا الطرح .

ثم عادت إيران فى عام 1975 وقدمت لدول الخليج مشروعاً لأمن الخليج يتضمن مايلى ([1]):

1 – إقامة حلف عسكرى تحت تسميات مختلفة مثل "منطقة الدفاع الإقليمية" أو الحزام "الأمنى الخليجى" أو "التحالف الخليجى"

2 – حماية أمن وحدود الدول الاعضاء .

3 – إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع الأخذ فى الاعتبار جعل الخليج (خليج عمان) خارج نطاق المياه الإقليمية ([2]).

وبالرغم من موافقة إيران على المرور الحر عبر مضيق هرمز ، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج فى حماية هذا الممر ، بعدما كانت تتمسك بمبدأ المرور "البرىء" فى الخليج ومضيق هرمز إلا أنها وضعت بعض العراقيل أمام الملاحة فقد اشترطت مايلى :

1 – خضوع السفن فى ذهابها وإيابها إلى قوانين خاصة كأن تخضع لتفتيش بعض الجهات الخليجية لمنع التلوث أو غيرها ([3]).

2 – فى حالة تنازلها عن المرور "البرىء" اشترطت الحصول على موافقة سلطنة عمان التى وقفت معها إيران ضد ثوار أقليم ظفار .

3 – المطالبة بإعلان مياه الخليج مياهاً أقليمية ، الامر الذى ترى معه العراق أن يثير مسألة تحديد المياه الاقليمية ، وموضوع الجرف القارى وهذا من شأنه فى نظر العراق ، أن تحصل إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربى بعد إحتلالها للجزر العربية الثلاث وبعد

([1]) المرجع السابق ، ص 102 .

([2]) د. كمال عبدالحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

([3]) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

توقيعها لعدد من الإتفاقيات الثنائية مع الدول العربية فى الخليج ، حدد بموجبها الجرف القارى لصالح إيران .

وأن يتبنى إيران لفكرة الدفاع الجماعى عن الخليج ، يوازى البحث عن القبول الرسمى من جانب دول الخليج لهيمنة إيران السياسية والعسكرية أى السيطرة أو التفوق ضمن التجمع المقترح ، وأنه فى هذه الحالة ستكون إيران بالتأكيد هى هذه القوة المسيطرة ، وعلى الرغم من سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية فى إيران ، إلا أن النظام الجديد الذى ورث حكم الشاه ظل مخلصاً لسياسته ومواقفه السابقة ، بل أنها تحمل مخاطر أكبر لمنطقة الخليج ([1]).

محاولات الهيمنة الإيرانية على المنطقة :

استغلت إيران المتغيرات الإقليمية والدولية ، وانحسار دور العراق الإقليمى بعد حرب الخليج الثانية ، لمطالبها وتوقيع إتفاقية تعترف فيها باتفاقية 1975 كاملة ، استغلتها لإظهار قدراتها على تأمين المنطقة ولتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة ([2]). ويتضح ذلك من تصريحات المسئولين الإيرانيين حيث نجد تصريح وزير خارجية إيران يوم 11أغسطس عام 1990 بأن "إيران ترفض أى تسوية للنزاع فى الخليج يمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان لأن ذلك سوف يكون استسلاماً للإبتزاز وأن إيران تدعو إلى حل إقليمى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج العربى "([3]) ويتضح لنا من ذلك محاولة إستمرار إيران فى هيمنتها على المنطقة سواء فى عهد الشاه أو عهد الثورة الإسلامية .

([1]) المرجع السابق ، ص 48 .

([2]) د. محمد رضا فودة ، الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

([3]) المرجع السابق ، ص 56 .

الباب الثانى

التوجهات الإيرانية نحو الدولتين الكبريين

الباب الثانى

التوجهات الإيرانية نحو الدولتين الكبريين

مقدمة :

مما لاشك فيه أن دراسة تصورات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبيرتين ، تتحدد أساسا من خلال الرؤية الإيرانية للنظام العالمى وللدور الإقليمى فى منطقة الخليج ، ولذلك قسمنا هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الآول : رؤية النظام الإيرانى للنظام الدولى .

الفصل الثانى : رؤية النظام الإيرانى للدور الأمريكى العالمى تجاه منطقة الخليج .

الفصل الثالث : رؤية النظام الإيرانى للدور السوفيتى العالمى تجاه منطقة الخليج .

الفصل الرابع : الرؤية الإيرانية للدور الإقليمى لإيران تجاه منطقة الخليج بين الثابت والمتغير .

الفصل الأول

رؤية النظام الإيرانى للنظام الدولى

احتلت إيران مركزاً متميزاً ولعبت دوراً رئيسياً فى النظام العالمى فى التاريخ القديم، وقد تضاءل هذا الدور بعد الفتح الإسلامى ، ولكنها عادت لتلعب دوراً هاماً بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثمانى . وقد لعبت إيران بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1979 دور "الدولة الحارس" للمصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط ، وعمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة إقليمية عظمى من إيران فى تناسب مع كل من تركيا وإسرائيل وأثيوبيا .[1] ومنذ عام 1979 تحاول إيران إن تلعب دوراً مختلفاً يضعها على رأس نظام إسلامى يقود ثورة إسلامية وتكوين امبراطورية إسلامية ، ويبدو ذلك فى إتجاهها المناهض لإتجاه القومية العربية .

ويتضح لنا من إن منطلقات الموقف الإيرانى تجاه النظام الدولى ككل على النحو التالى :[2]

أ) هاجس إستراتيجى أمنى أولى ، خاص بمنطقة مياه الخليج .

ب) معضلة اقتصادية شديدة فى مجتمع إيران ما بعد الحرب .

جـ) نهج انفتاحى سياسى جديد لإيران تجاه الدول الغربية ، مؤسس على سعى حثيث من طهران للالتحاق أو الانضمام إلى النظام الاقتصادى الدولى القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض التدهور الإيرانى .

لذلك من الأهمية بمكان دراسة الرؤية الإيرانية تجاه النظام العالمى من خلال الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامى ، والدور الإيرانى تجاه الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى والقوقاز . وأيضاً من الأهمية دراسة الدور الإيرانى أو الرؤية الإيرانية للصراع العربى الإسرائيلى بعد الثورة . ولذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامى .

المبحث الثانى : الرؤية الإيرانية للصراع العربى الإسرائيلى .

---

(1) محمد رضا فودة . العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص25 .

(2) د. محمود وهيب السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص205 .

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامى

إن الدستور الإيرانى يؤكد على فكرة " دار السلام " كل المسلمين يكونون جماعة واحده ، فحكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن تؤسس سياستها العامة على أساس وحدة وتحالف الأمم الإسلامية " المبدأ الحادى عشر من الدستور " وأن السياسة الخارجية يجب أن تؤسس على الارتباط الأخوى تجاه كل المسلمين " المبدأ الثالث عشر " . وعلى رأس قمة الدولة الإيرانية رئيس الجمهورية يجب إن يكون إيرانيا أما الإمام فيمكن إن يكون أجنبيا ، حيث إن الرئيس يجسد مصالح الدولة أما الإمام فيجسد مصالح أمة المسلمين وبالتالى تكون هناك إزدواجية فى قمة الدولة .

وينادى الخومينى " يامسلمى العالم يا من تؤمنون بحقيقة الإسلام انهضوا وقفوا سويا معا تحت راية التوحيد وأنهوا هيمنة أو سيطرة القوى العظمى الإجرامية على بلادكم وعلى مواردكم . " وفى سعيه للعالمية الإسلامية رفض القومية حيث أن الأيدولوجية المشتركة هى أساس الوحدة للأمة الإسلامية وليس الجنس أو اللغة أو حتى الثقافة وهى المعيار الوحيد لاعتقاد الإيمان ، فهدف القومية ، هو خلق وحدات قومية أما الإسلام فيهدف إلى الوحدة العالمية ، ومايهم الأولى هو الولاء والانتماء للوطن أما الإسلام فلله والدين وبالتالى يقدم كل من الإسلام والقومية أيدولوجيتين متعارضتين .[1]

ومن ثم فللنظرة الإيرانية الرسمية مفهومها الخاص للقومية فلايمكن أن تكون للجمهورية الإسلامية ذات طابع قومى والا ما كانت إسلامية لأن الإسلام لايعرف الوطن كمفهوم أسمى . ومن ثم أدان الخومينى التأكيد على السنى / الشيعى ورأى إن الإيمان الإسلامى والاعتقاد فى إله واحد تعد عوامل وحدة أكثر منها عوامل اختلاف بين المسلمين ومن ثم وجه نصيحته للنظم فى الدول الإسلامية بالعودة " للإسلام الحق" وتطبيق الشريعة تحت [2] إشراف الفقهاء والاعتماد على شعوبهم وهذه هى الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار

---

(1) Ali Muhammed Nagoir , Islam Nationalism , Irans , By Alaedin Razargdi , Tehran , Islamic propagation organization , 1984 , p. 72

(2) Ibid .,p. 73 .

والتقدم . ويرى أيضا أن العالم الإسلامى فشل فى مواجهة القوتين العظمتين بسبب زعمائه فهم إما عملاء لها أو ضحاياها .

ولذا فأن مفهوم الأمن فى الخليج لدى إيران يرتبط بتأسيس حكومة إسلامية ، حيث إن الملكية لايمكن إن تكون إسلامية بحق فالحكومة الإسلامية هى حيث يحوز الفقهاء السلطة الحقيقية . كما يجب أن تكون شعبية مع اعتبار الشكل التمثيلى أحد أشكال الشعبية ، وفى هذا السياق فأن برنامج الحزب الإسلامى صنف النظم داخل العالم الإسلامى إلى ثلاث : *أولها :* تلك التى تحكمها المبادىء الإسلامية . وثانيها : ليست بالإسلامية ولكنها تتمتع بالتأييد الشعبى ، وأخيرا : النظم المستكبرة المفروضة على شعوبها بدون قاعدة قومية ولقد وعد الحزب بتأييد أى معارضة إسلامية للنمط الأخير ، ولكن لتقديم هذه المساعدة فهناك معيار رئيسى حاكم هو مدى المساهمة فى تضامن وتماسك الجمهورية الإسلامية .

ومن ثم نلاحظ تداخل البراجماتية فى السياق الأيديولوجى نفسه وهو ما أتضح فى السياسة الانتقائية للدول التى يتم التعاون معها وتلك التى تكون هدفا لتصدير الثورة .[1] وللدلالة على أهمية الدائرة الإسلامية فى السياسة الخارجية الإيرانية لابد من الإشارة إلى مشروع القانون الذى وافق عليه مجلس الشورى وهو الذى ينص على إنه " من الواجب على الجيش التعاون مع فيالق الحرس فى مساعدة الدول الإسلامية والدول الأخرى فى العالم ضد العدوان او التهديد المسلح اذا طلبت الدول من إيران ذلك " .

وفى إطار دورها الإسلامى الجديد أعلنت إيران عقب الثورة مباشرة أنها لن تصبح بعد ذلك رجل الشرطة فى الخليج الفارسى .[2] كما أنها أنهت علاقتها بإسرائيل كما إنها لن تبيع بترولها بعد الآن لإسرائيل أو جنوب أفريقيا ، حيث أن إسرائيل ووفق تعبير "الخومينى" انتهكت أرض الشعب المسلم وارتكبت جرائم لاحصر لها فكان أول عمل لإيران بعد الثورة هو سحب البعثة الإيرانية فى إسرائيل ، وتحويل سفارتها فى طهران إلى سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أعلن الخومينى أن إيران سوف تنضم إلى حرب عربية – إسرائيلية جديدة . وكانت هذه الأعمال تتمتع بمصداقية كبرى على الصعيد الأيديولوجى ، وذلك بالنظر إلى إرسال قوة من الحرس الثورى إلى لبنان لمقاومة الغزو الإسرائيلى مع

---

(1) Raymond Nhably and Farboy Ghavidel , Hkumeny's Islamic republic , Religions and politics , (west view press 1990 . p. 148

(2) Ibid. , p - 149

السوريين والفلسطينيين ، مما أدى إلى كسب شعبية الشعوب المسلمة فى هذه المنطقة ، وأيضا أضفى مصداقية واضحة على السياسة الإيرانية الخارجية .

وحتى عام 82 كانت السياسة الخارجية تتمتع بقدر واضح من المصداقية ، ومما كرس ذلك الانتصارات الإيرانية فى الحرب ، ولكن فى إطار هذه المصداقية وقفت أيضاً إيران كتحد للنظم التقليدية فى الخليج ([1]). وتأتى السعودية الدولة الثانية بعد العراق التى وجه إليها نقد شديد ، وبعد ذلك عمان فى نفس الوقت الذى حاولت إن يكون علاقاتها طبيعية مع الإمارات العربية والبحرين والكويت وقطر ، وإن أساس الهجوم الإيرانى على الأسرة الحاكمة السعودية ووصفها بالإجرام ، يعود أساس لدعم السعودية وعلاقاتها بالولايات المتحدة والفساد والفوضى الذى تمارسه هذه القوة وفقاً لإيران ، وعلى الجانب الاخر فإن السعودية ترى فى إيران قوة ثورية عنيفة تهدد الخليج ([2]).

وبشكل عام فإن الصراع السعودى الإيرانى يعد سمة طبيعية للتعارض المستمر المتوقع ما بين قوتين إقليميتين متنافستين مع ضرورة ملاحظة تغير لهجة التخاطب مع دول الخليج بشكل عام مع مرور أعوام ما بعد الثورة ففى عام 1982 أعلن "خامنيئى" ([3]):

" إن ملكيات الخليج ما هى إلا خنازير جشعة وإن الشيوخ لم يمضوا فى حياتهم إلا فى صرف ثرواتهم " ولكن بعد ثلاث سنوات كان الخط مختلفاً حين أعلن : " إن لنا مشاعر صديقة تجاه جيران الخليج وبدأنا تأسيس علاقات أكثر جدية وقد رحبوا بها ، ومع حلول عام 1984 انتقلت إيران إلى سياسة لينة مع جيرانها فى الخليج ، حيث أصبحت غير قادرة على فرض إرادتها عليها .

ولكن على الجانب الآخر هناك دول تغلب البراجماتية والمصالح القومية على المصالح الأيديولوجية فى التعامل معها ، أبرز مثال على ذلك سوريا حيث فشل الإخوان المسلمون فى سوريا فى الحصول على أى مساعدة ضد نظام حافظ الأسد فى عام 1981 – 1982 ، بل على العكس أدان الزعماء الإيرانيون النهوض ضد النظام السورى العلمانى ، ولم ينددوا علنياً بالقهر المتعسف لهذه الحركة ، فالعلاقة مع سوريا لها دلالة حيوية للنظام الإيرانى ولكن منذ منتصف 1986 تعرضت هذه العلاقة لضغوط بسبب مفاهيم مختلفة

([1]) I bid., p. 395

([2]) I bid., pp. 396-397

([3]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 345 .

للسياسات كل منها فى لبنان ، ولكن على الرغم من الهجوم العنيف الذى شنته إيران على البعثيين ، إلا إن سوريا أصبحت محور الدبلوماسية الإيرانية وسط العالم العربى خاصة ، وإن سوريا ترحب بأى هزيمة عراقية ، كما قامت إيران بالإعتراف بجمهورية الصحراء لكى تضمن مساندة ليبيا والجزائر مع انتهاج سياسة انعزالية داخل المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية ([1]).

وبنظرة أوسع حدث تقارب ما بين إيران وما يسمى جبهة الرفض (ليبيا – سوريا – الجزائر – اليمن) ، والمعارضة العربية قدمت هذه الدول نفسها كأطراف إقليمية حليفة ، كما أنها تصور نفسها بجبهة معادية للولايات المتحدة ، وتنتهج إستراتيجية إقليمية مشتركة وأكثر من ذلك هى فى صراع دائم مع العراق ، وبعض الدول المحافظة الأخرى ، كما أن عامل البعد الجغرافى وتكوينها المذهبى الداخلى يساهمان فى جعل شعار تصدير الثورة لا يمثل تهديداً حقيقياً لها ([2]).

فالعلاقات الإيرانية العربية يمكن تصنيفها كالتالى سيئة جداً مع العراق ، ومتذبذبة مع السعودية ودول الخليج ومصر والمغرب وتونس وجيدة جداً مع الجزائر وجيدة مع سوريا وليبيا ولكن هذا التصنيف فى تطور وتذبذب مستمر ، وهذا التحرك أو التطور يرتبط برغبة إيران فى الانتقال من وضع القوة شبه الإقليمية إلى القوة الإقليمية الكاملة فهى تطمح فى أن تكون سيدة منطقة الشرق الأوسط .

أما عن الدول الإقليمية غير العربية فنجد أن كلاً من تركيا وباكستان وإيران ، يكونوا جماعة رسمية اقتصادية فإيران ترغب فى استمرار باكستان كطريق الشرق ، وباكستان على الجانب الآخر تريد السلام على الحدود مع وجود أقليات شيعية ، فعلى مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة جاءت كل من تركيا وباكستان لتحتل مكانة هامة ([3]) ، ولقد وقعت إيران إتفاقيات مع تركيا وباكستان محاولة إحياء إتفاق 1964 من أجل التعاون الاقتصادى

([1]) فاضل رسول ، إيران أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوى للسياسة الدولية ، كتب مترجمة من الهيئة العامة للاستعلامات ، 1990 ، ص 56 .

([2]) المرجع السابق ، ص 57 – 60 .

([3]) من أمثلة ذلك : زيارة كل من "ولايـاتى"و"رافسنجانى" والرئيس "على خامئينى" حيث زار الاخير باكستان عام 1986 والاول زارها فى 1986 ، كما تعددت زيارات الوزراء الاتراك لطهران منها الوفد الرسمى للمشاركة فى الذكرى السابعة للثورة برئاسة وزير الاقتصاد والذى مهد لزيارة "أوزال" وفى عام 1986 زار وزير المواصلات التركى طهران لتوقيع إتفاقيات للمواصلات – مزيد من التفصيل جريدة القبس 3/8/1989 .

الإقليمى . إن التغيرات فى هياكل القوة الداخلية والخارجية داخل وخارج إيران ، ساهمت فى إعادة هيكلية السياسة الخارجية لإيران الثورية فداخلياً موت الخومينى وظهور القيادة المزدوجة "لخامينى" ورافسنجانى" ، وخارجياً حرب الخليج الثانية وإنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى قد حولت مبادىء وممارسات السياسة الخارجية الإيرانية وأبرز مثال ، استبدال شعار لا شرق ولا غرب ، بشعار أخر جديد هو كل من الشمال والجنوب وهو يلائم طموح إيران الإقليمى الجديد بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية ، كان أمام إيران خيارين لتصورها للدور الإقليمى أحدهما خاص بدور إقليمى منضبط لدولة قوية نسبياً ، والثانى هو الذى لم تكن القيادة الإيرانية تأمل قبل شهر واحد من حرب الخليج فى أن تمارسه وهو الخاص بممارسة دور إقليمى مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع لحرية الحركة فى المنطقة بعد انكسار قوة العراق العسكرية ، فقبل ذلك كانت لدى إيران مشكلة حقيقية ناتجة عن وجود قوة هائلة طموحة على حدودها ، مشكلة أرض محتلة يصعب استعادتها بالقوة العسكرية ، ومشكلة تنمية اقتصادية متعثرة وهى مشاكل لا تتيح عامة التفكير فى مسألة الدور ، وباختيار الخيار الثانى لم تتوقف السلوكيات الإيرانية الجديدة عند حدود الخليج وإنما تجاوزتها إلى مناطق بعيدة مع ملاحظة إن أهم أدوار السياسة الخارجية الإيرانية فى هذا المجال ، والعنصر الذى تجيد استخدامه هو قدرتها على ممارسة اساليب إستراتيجية غير مباشرة إبتداء من دعم وتدريب وتمويل وتسليح تنظيمات العنف السياسى داخل بعض دول المنطقة ([1]).

والمقصود بكل من الشمال والجنوب هو جمهوريات آسيا الوسطى شمالاً والخليج كمنطقة حيوية أمنياً لإيران جنوباً فالهدف الطويل الأجل هو تحقيق الأمن الإقليمى فى الخليج ، فأمام المواجهة مع العراق تتبع إيران بعض السلوك التوازمى مع أعضاء مجلس التعاون الخليجى وذلك فيما يخص صغار دول الخليج بالنظر إلى أنها القوة الموازية للسعودية ، ولذا فيمكن إستثناء السعودية والكويت اللتين لم تندفعا فى التعاون مع إيران مثل باقى الخليج ، وأهم نقاط الخلاف فيما بين دول الخليج وإيران هو الموقف من وجود قوات أجنبية وخاصة أمريكية فى المنطقة ([2]).

---

(1) Nikki keddie IRAN and the Muslim world : Resistance and revolution(Hampshire : Macmillian, 1985 p. 150 .

(2) محمد عبد السلام ، إيران : أوهام القوة فى منطقة الخليج ، الاهرام 6/11/1992 ، ص 7 .

أمـا فيمـا يخـص الشـمال فـإن هـدف إيــران هـو منــع عـودة النفـوذ الروســى إلــى الجمهوريـات الإسـلامية ، وفـى نفس الوقـت وقـف أى مسـاعدات مـن المخـابرات المركزيــة الأمريكية ، كما تحاول إيران الوقوف أمام إحياء النزعات القومية خاصة فى أذربيجــان فذكـر "أذربيجان الكبرى" يعد تهديداً للكيان الإيرانى ذاته كما أن هذه الجمهوريات كما تقدم تهديدات تقدم فرصاً خاصة فى المجال الاقتصادى حيث يحتاج الجانبان للتعاون الاقتصــادى ، وهـو مـا ظهـر مـن خـلال تكويـن الجمهوريـات الإسـلامية لمنطقـة إقليميـة اقتصاديـة ([1]). وفـى حديـث "رافسنجانى" فى قمتها أشار إلى أهميــة الـدور البنـاء الـذى تلعبـه تلـك المنطقـة ، فـى تدعيـم علاقـات الجنـوب - الجنـوب وأكـد أن هـذا هـو لقـاء الأسـرة الإسـلامية الموسـعة ، كمـا أنــه بمبادرة إيرانية تم توقيع رسالة تفاهم مع أربع دول فى دول تلك المنطقة يتبعها دستور لخلق تجمع جديد يستطيع كما طرح " ولاياتى" التعامل بشكل أفضل مـع الوضـع الجيوبوليتيكى فـى المنطقة كما أكد على أهمية التعاون الاقتصادى فى هذا السياق ([2]).

([1]) باكينام الشرقاوى . مرجع سبق ذكره ، ص 348 .

([2]) المرجع السابق ، ص 348 .

الدور الإيراني تجاه الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى والقوقاز .

يذكر المؤرخون إن أجزاء من آسيا الوسطى بما فيها بخارى كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية فى منتصف القرن الثامن عشر وتحديداً فى عهد السلطان نادر شاه ، إلا أن الحكومة الروسية بسطت سيطرتها على الإقليم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتتمتع إيران بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمنستان ولغة مشتركة مع طاجيكستان([1]) ، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان كما تشترك مع أذربيجان فى كون غالبية السكان من الشيعة ، وتوجد بداخل إيران أقليات أذارية وتركمانية ، كذلك ترتبط إيران مع كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان بالإطلال على بحر قزوين مما فتح الباب لتجارة بحرية مزدهرة وتمنح كل تلك الروابط والصلات شرعية لدور إيران ومصالحها فى الإقليم وتشكل أرضية قوية للتأثير الإيرانى ([2]).

وقد رأت مدرسة فى التحليل السياسى فى الغرب أن انهيار وتفكك الإتحاد السوفيتى قد قلل من أهمية إيران الجيوإستراتيجية للغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص كونها حاجزاً أمام إمتداد الخطر الشيوعى ، وفى كل الأحوال فإنه بتفكك الإتحاد السوفيتى أصبحت إيران ولأول مرة منذ قرون لا تتمتع بحدود مشتركة مع روسيا الإمبراطورية مما أدى إلى اختفاء تهديد من جهة وفتح فرص توطيد علاقاتها مع دول مجاورة من جهة أخرى ، خاصة فى حرص إيران على استمراها كقوة إقليمية ذات أهمية جيوإستراتيجية وعلى ألا يتعرض دورها للتهميش وتصبح قوة إقليمية ثانوية .

وقد عانت إيران فى أعقاب التفكك السوفيتى والصراع فيما بين أو داخل عدد من الجمهوريات المسلمة خاصة النزاع الأذارى الأرمينى حول إقليم ناجورنوكارباخ من تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين خاصة الأذاريين اليها مما أثار مخاوف تكرار أزمة تدفق 2.2 مليون لاجئ أفغانى إلى إيران فى الماضى القريب ، كما رأت دوائر فى القيادة الإيرانية

([1]) نيفين عبد المنعم مسعد ، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (1989 – 1993) "فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 (365–401) ص370 .

([2]) محمد حرب . المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان (القاهرة : المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى ، ط1 ، 1993 ، ص 58 .

حينذاك فى هذا التفكك ما يلقى على الإسلام ([1]) عبء التصدى للغرب ، وكان الحكم فى إيران قد استمد جزءاً من شرعيته من مهاجمته للشيوعية وقيامه بأنشطة دينية وسياسية فى آسـيا الوسطى ضمن مناطق إسلامية أخرى ، كما ربط الإتحاد السوفيتى السابق بين إرتفاع الوعـى السياسى الدينى لدى مسلميه وبين تطورات إيران مما أدى إلى رفض طلب إيران استبدال قنصليتها فى لينينجراد سابقاً بأخرى فى دوشانبيه عاصمة طاجيكستان تخوفاً من تأثير إيران متزايد حيث إن إيران مثلت منافسـة قوية للفكر اليسارى السوفيتى ، وشكلت مصدر قلـق إستراتيجياً على الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتى . إلا إنه بالمقابل كان لأفواج الشباب الذين أرسلهم حكام طهران لمسح الألغام خلال الحرب مع العراق أثر سلبى على انطباع مسلمى الإتحاد السوفيتى السابقة عن الثورة الإسلامية بإيران ([2]).

الموقف الإيرانى تجاه الجمهوريات المسلمة .

فضلت إيران لفترة إبداء الحرص على حد قول مسئوليها على الالتزام بالمعاهدات والإتفاقيات القائمة بينها وبين الإتحاد السوفيتى ولم تعترف بالجمهوريات المسلمة أو تقيم معها علاقات دبلوماسية سوى بعد الإعلان الرسمى عن حل الإتحاد السوفيتى فى ديسمبر 1991 . إلا إن دوائر سياسية وأكاديمية إيرانية اعتبرت فرص نجاح كومنولث الدول المستقلة رغم إقرارها بأن إنشاؤها قد هدف إلى الحد من تصاعد صراعات عرقية وحدودية فيما بين الجمهوريات وداخلها محدودة بسبب وجود جماعات عرقية عابرة للحدود من جهة وبسبب عدم ثقة الجمهوريات الجديدة فى المطامع السياسية الروسية خاصة عدم الثقة بين المسلمين والسلاف من جهة أخرى ، وهو الأمر الذى سيؤدى بحسب وجهة النظر الإيرانية إلى مزيد من تفكك تلك الجمهوريات ، كما أبرزت الدوائر بوضوح أهمية القوة النووية لكازاخستان باعتبارها قوة إسلامية حين تواجدها لتعمل لصالح الجمهوريات المسلمة فى مواجهة أطماع الهيمنة الخارجية وانتقدت فى هذا السياق تركيز الولايات المتحدة على

([1]) محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية فى الإتحاد السوفيتى بين الماضى والحاضر (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 1992 ص 191 .

([2]) Fred Halliday ,Islam and soviet foreign policy "Arab studies Quarterly, vol 9 No 3 summer 1987. p (221 - 229) p 221 .

الإمكانيات النووية على الشعوب المسلمة ، وقد دفعت إيران بالفعل إتفاقية تعاون مع كازاخستان فى مجال البحوث والتكنولوجيا النووية .

وفى مواجهة الدعوة القومية التركية الموجهة إلى جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان([1]) ، اعتبر المفكرون الإيرانيون إن مثل هذا الخطاب ينتمى إلى عصر الإمبراطوريات الكبرى الذى انقضى عهده وحكموا عليه مسبقاً بالفشل وعلى المستوى الملموس فقد عرضت إيران مد خطوط سكك حديد ووسائل مواصلات وإتصالات بينها وبين دول آسيا الوسطى وأفغانستان وهى دول منغلقة أرضياً بهدف ربط الأخير بالخليج ، وبالتالى بالمياه الدولية الحرة وهو الأمر الذى تبلور فى إتفاقية وقعت فى ديسمبر 1991 أعقبتها إتفاقية أخرى مع روسيا لإزالة عوائق الحدود فيما بين تلك الدول وإيران ([2]).

كما تحدث مسئولون إيرانيون عن سوق اقتصادية مشتركة تتزامن مع توحيد الأهداف السياسية دون الحديث عن سلطة فوق الدول وأنما مجرد تكامل فيما بينها ، وتمارس إيران تأثيراً فى هذا الإتجاه من خلال منطقة التعاون الاقتصادى التى كانت شاركت فى إنشائها مع باكستان وتركيا ثم تم إضافة أفغانستان وأذربيجان والجمهوريات المسلمة فى آسيا الوسطى إليها فى نوفمبر 1992 ، ورغم التنافس الإيرانى التركى فى آسيا الوسطى والقوقاز ، فقد تعاونت الدولتان فيما بينهما فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى ورغم الوضع الاقتصادى الصعب لإيران وعدم تنفيذ مشروع مد خط أنابيب غاز طبيعى من تركمنستان فمازال لدى إيران موارد كافية لمساعدة شركائها الجدد فى المنطقة ، كما قدمت إيران مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية فى كافة الجمهوريات المسلمة بالمنطقة .

وسنتعرض هنا تحديداً لمثال انعقاد مؤتمر للتعاون الثقافى والعلمى والتعليمى مع دول آسيا الوسطى فى طهران فى نوفمبر 1992 تحت رعاية اليونسكو والحكومة الإيرانية ، فقد أكد مدير اليونسكو " فردريكومايور" فى بيانه الاستهلالى أمام المؤتمر الدور الهام للغة الفارسية والثقافة داخل إيران ذاتها ، كما نوه بأهمية دور إيران فى صياغة روابط إقليمية جديدة ، خاصة فى ضوء ما اعتبره تمتع إيران بتعاطف وتفهم الدول المجاورة وجاءت كلمة وزير الثقافة والتعليم العالى الإيرانى مصطفى معبه أمام المؤتمر بالمقابل لتؤكد على

([1]) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 43 ، 23 نوفمبر 1992 ، ص 16 .

([2]) د. وليد محمود عبدالناصر " الدور الإيرانى فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، ابريل 1995 ، (156 – 164) ، ص 156 .

"إسلامية" تعامل إيران مع آسيا الوسطى معتبراً الإسلام جامعاً لعاملى التاريخ والثقافة المشتركيين بين إيران ودول المنطقة ، واعتبر إن الثورة الإسلامية فى إيران قد شكلت إرهاصات تخلص منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من "أثار الاستعمار" وانهيار المنظومة الشيوعية والسعى لإحياء الهوية الأصلية لشعوب المنطقة فى إطار سعيها لنهج مستقل ، ودعا الوزير الإيرانى إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والإحساس بالأمن الجماعى من خلال تعاون إقليمى مع إقامة إطار مؤسسى للتعاون العلمى والثقافى ، على أن ترتكز التنمية على ثقافة محلية والعداء للاستعمار والهيمنة وهو أمر برأى المسئول الإيرانى يتعدى إمكانيات أى دولة على حدة ويتطلب الجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة والمصالح المتبادلة فيما بينها فى ضوء الروابط التاريخية والقيم الدينية وعرض الوزير الإيرانى مساعدة بلاده فى تطوير البحوث والمراكز التعليمية المشتركة وتبادل الخبراء بما فى ذلك فى قطاعى الطاقة والتكنولوجيا الحيوية بشكل خاص وتدريب المدرسين والطلاب وتطوير شبكة الإتصالات فيما بين الدول أعضاء الإقليم .

وجاء بيان وزير الخارجية الإيرانى د.على أكبر ولاياتى ليؤكد على الدوافع الدينية والتاريخية والثقافية ، وأيضاً العرقية وراء دور إيران فى آسيا الوسطى والقوقاز مركزاً على التجانس الثقافى فى ظل موروث إسلامى وثقافه إيرانية ولغة فارسية داعياً دول الإقليم إلى إحياء موروثها الدينى والثقافى سبيلاً لتأكيد استقلالها السياسى ، وعكس بيان ولاياتى الجمع بين البعد الأممى الإسلامى والبعد القومى الإيرانى بشكل يقترب من التوازن فى التعامل مع آسيا الوسطى والقوقاز ([1]). وقد جاء إعلان طهران الختامى الصادر عن هذا المؤتمر ليؤكد على القيم الروحية التى صنعت النسيج الإجتماعى الثقافى المشترك وتكامل المصالح بين إيران ودول آسيا الوسطى مكرراً تمسك هذه الدول " بالالتزام بقيمها بأى ثمن " وقد شكر الإعلان لإيران تمويلها لمعهد الدراسات لآسيا الوسطى وأعطاه ولاية بلورة نموذج تنموى صالح للظروف المحلية للإقليم ، كما شكر لها إستعدادها للمشاركة فى تمويل مشروعات وبرامج مشتركة أخرى وتدعيم التعاون فى مجالات الإعلام والثقافة والإتصالات والعلوم بما فى ذلك تمويلها طباعة الكتب المدرسية بالإقليم ، وأعطى الإعلان أدواراً مركزية لمؤسسات موجودة بإيران مثل المعهد الدولى للهندسة الوراثية والمكتبة الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا كما رحب الإعلان باستعداد مؤسسة الإرسال الإيرانية المشاركة فى إقامة إتحاد الإذاعات

([1]) المرجع السابق ، ص 161 .

والتلفزيونات فى دول آسيا الوسطى إلا إن الإعلان ومن جانب أخر تضمن دعوة روسيا للمشاركة فى بعض مشروعات التعاون ، كما أشار إلى قضايا المرأة وهما مسألتان قد لا تكونان بالذات موضوع ترحيب أوتعاطف إيرانى .

ونشير أيضاً إلى أن فتح إيران قنصلية فى جمهورية تخشقان المتمتعة بالحكم الذاتى داخل أذربيجان وموقفها المحايد أحياناً والمتهم أحياناً أخرى بمحاباة أرمينيا خلال محاولات وساطتها فى النزاع الأرمنى الأذارى قد ساهمت لفترة ممتدة فى عدم تطور العلاقات السياسية بينها وبين أذربيجان خاصة فى ضوء تخوف بعض الدوائر الإيرانية من إن أذربيجان المستقلة الثرية بالنفط ، والشيعية ، يمكن أن تمثل تهديداً لضمنها بقاء أذربيجان الإيرانية جزءاً من الدول الإيرانية الموحدة ([1]). إلا أن زيارة الرئيس رفسنجانى لباكو حسنت الوضع بعض الشىء ، كما حققت إيران فيما بعد نصراً دبلوماسياً بإقناع أذربيجان باعطائها 5٪ من أسهم المجموعة الدولية البالغ رأسمالها 7.4 بليون دولار لاستغلال حقول نفط أذربيجان فى بحر قزوين ، وهو ما أثار مخاوف الخارجية الروسية من توصل إيران ودول بحر قزوين لإتفاق لمد خطوط أنابيب تنقل النفط عبر إيران وخارج السيطرة الروسية . ولفترة ما ساءت علاقات إيران مع أوزبكستان أيضاً بسبب تخوف حكومة الاخيرة من تدخل إيرانى فى شئونها الداخلية ، إلا إن زيارة الرئيس الأوزبكى كريموف لطهران فى نوفمبر 1992 أذابت الجليد إلى حد ما بين الدولتين ومكنت من توقيع إتفاقيات ثنائية وعكس ذلك تخوف حكومات دول المنطقة من مصادر خارجية لعدم الاستقرار بداخلها ، كما عكس صعوبة زعامة إقليمية لدولة غالبية سكانها من الشيعة ومذهبها الرسمى شيعى فى منطقة يمثل الشيعة أقلية بها .

إلا إننا نشير على سبيل المثال من جانب أخر إلى التأثير الإيرانى على جمهورية تركمنستان رغم إن غالبية سكانها من السنة ومن غير ذوى الأصل الإيرانى ، وهو ما تجسد فى رفض تركمنستان الانضمام إلى منطقة الروبل التى أنشأتها روسيا فى سبتمبر 1993 فى ضوء صلات وثيقة مع إيران ومعاملات اقتصادية تفضيلية من قبل الأخيرة ومع وجود عدد غير كبير من السكان الروس بها ([2]). وعلى مستوى أخر ، حققت إيران نجاحاً بحلول نهاية

([1]) سيار الجميل "التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 181 مارس 1994 (39 – 58) ص 53 .

([2]) Dilip HiRo , op., cit., p 292 .

عام 1992 تمثل فى إقامة تجمع ثقافى للدول الناطقة بالفارسية (إيران ، أفغانستان ، طاجيكستان) ورغم اقتراح إيران لإطار أمنى إقليمى إسلامى ، إلا إن صعوبة الأمر كمنت فى اعتماد جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة المستمر على المشاركة العسكرية الروسية فى حلف أمنى حيث أن فراغ القوة الموجودة فى آسيا الوسطى مازال برأى حكومات هذه الجمهوريات يحتاج إلى الجيش الروسى كحكم فى أى نزاعات مستقبلية فى المنطقة .

ونذكر هنا إنه عقب انتصار تيار الرئيس رافسنجانى فى الانتخابات عام 1992 لمجلس الشورى الإيرانى ، تبنت إيران موقفا معتدلاً إزاء آسيا الوسطى والقوقاز بالتركيز على الجانب الاقتصادى وفتح فرص توسيع العلاقات الإقليمية ، ومنذ ذلك الوقت بشكل خاص اتسمت السياسة الإيرانية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز بالبراجماتية مؤكدة على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية المتبادلة أكثر من العوامل الإسلامية والعقائدية خاصة فى ضوء عداء النخب الحاكمة فى هذه البلدان لهذه العوامل وفى مواجهة التنافس التركى ، وتحاول إيران تغيير صورتها من قوة عدم استقرار إلى شريك تجارى متميز ، بل ووسيط محتمل ، كما هو الحال فى الصراع الداخلى فى طاجيكستان وبين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنوكارباخ دون الإيحاء بأنها ترغب من وراء الوساطة فى توسيع مجال نفوذها الإقليمى ([1]).

ويمكن إرجاع هذه الواقعية التى تزايد ثقل منطق الدول والمصلحة القومية فى مواجهة منطق أممى ثورى إسلامى ، كما يمكن إرجاعها إلى نقص الموارد المالية وقيود اقتصادية أخرى على دور إيران الإقليمى بما لايجعلها قادرة وحدها على حل المشكلات الاقتصادية للإقليم وبما يدفع للاعتدال خاصة مع إنحسار جاذبية المشروع الإسلامى والنموذج الاقتصادى والإجتماعى للثورة الإيرانية فى المنطقة مما أثر سلباً على شرعيتها الإقليمية ، رغم عرض إيران وقدرتها الفعلية بناء أنابيب نفط وغاز ومد طرق مواصلات ، وقد رأت بعض الدول المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز فى العروض الإيرانية للتعاون وفى تطوير صلات اقتصادية مع إيران ضمن أطراف أخرى جديدة عاملاً هاماً للتقليل من الاعتماد الاقتصادى شبه الكامل مع روسيا ، حتى ولو تباينت المواقف السياسية بين هذه الدول وإيران كما هو الحال مع أوزبكستان وكازاخستان مثلا .

([1]) د. وليد محمود عبدالناصر ، " الدور الإيرانى فى الجمهوريات المستقلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

البعد الروسى للدور الإيرانى :

تعى إيران الأهمية الإستراتيجية لعلاقاتها مع دول بحجم وقوة روسيا فى كل الظروف ، فرغم أى مشكلات بل وأزمات تواجهها روسيا فإنها تبقى قوة كبرى وهو ما ظهر جلياً كما سبق وأوضحنا فى حذر إيران الشديد عند استقبالها الإشارات الأولى لانهيار الإتحاد السوفيتى حرصاً على تعاونها مع موسكو ، إلا أنه أحياناً ما تؤدى تأثير الرأى العام الداخلى إلى الدفع بإتجاه معاكس مؤيد للقوى الإسلامية داخل جمهوريات الإتحاد السوفيتى السابقة ، أو بإتجاه نزعة أبوية تجاه شعوب ذات غالبية شيعية أو من أصل إيرانى أو متحدثة بالفارسية فى المنطقة . وكانت إيران قد توصلت خاصة منذ نهاية الثمانينات إلى إتفاقيات اقتصادية عديدة مع الإتحاد السوفيتى السابق بما فى ذلك تمديد إتفاقية مشتركة حول تولى روسيا احتكار تسويق الكافيار الإيرانى والتنقيب عن النفط فى بحر قزوين وشمال إيران وتزامن ذلك مع أقلمة إيران لسياستها فى أفغانستان خلال نهاية الثمانينات لتتماشى مع تطور الموقف السوفيتى ، بل ذهب بعض المحللين إلى حد اعتبار زيارة الرئيس رافسنجانى له موسكو قد تضمنت مقايضة الحصول على السلاح الروسى وبناء روسيا محطتين نوويتين فى إيران وتدعيم العلاقات بين البلدين على المستويات السياسية والتجارية والعلمية والتكنولوجية بتقديم غاز طبيعى إيرانى بذل إيران جهود لاقناع الجمهوريات المسلمة فى الإتحاد السوفيتى بالابقاء على علاقة ما مع موسكو .

وفى بداية عام 1992 ، أسست إيران وروسيا مع بقية الدول المطلة على بحر قزوين (كازاخستان ، أذربيجان ، تركمنستان) منظمة للتعاون فيما بينها ومقرها طهران مما جاء نقيضاً لتصريحات سابقة من رئيس مجلس الشورى الإيرانى السابق كروبى بأن بحر قزوين قد أصبح بحيرة إسلامية . كما أدركت إيران أن سعيها للحصول على حصة هامة فى تطوير احتياجات النفط والغاز فى آسيا الوسطى والقوقاز يتطلب حواراً مع روسيا لبحث الطرق التى ستسلكها خطوط الأنابيب مستقبلاً خاصة فى ضوء إدراك إيران المتزايد أن دول الإقليم لن تنفصل اقتصادياً عن روسيا فى المستقبل القريب . ونذكر هنا أنه عندما طالب أكاديميون شيشان إيران بإدانة الهجوم الروسى على جروزنى فى ديسمبر 1994 كان رد المسئولين الإيرانيين هو الدعوة إلى حل سلمى للنزاع ، وجاء الإحتجاج الرسمى الإيرانى على الغزو محدداً معتبراً المشكلة روسية داخلية وأنصب الهجوم الإيرانى على الغرب

وإسرائيل أكثر منه على روسيا مما عكس التخوف من إلحاق الضرر بالعلاقات مع روسيا بل والحرص على تقويتها خاصة فى المجال التجارى فى ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية فى إيران ، ومؤكداً أيضاً على الروح العملية والواقعية للقيادة الإيرانية ([1]).

فى ضوء ما سبق يمكن القول بأن الصراعات العرقية فى الجمهوريات المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز تتلازم مع التخوف من الإسلام السياسى ، خاصة أن تجربة طاجيكستان أظهرت أن حزب النهضة الإسلامية قد نجح إلى حد ما فى استغلال التناقضات العرقية والقبلية لصالحه ، إلا أن تصاعد النزاعات الدينية والعرقية لم يطح حتى الآن بفكرة الدولة القومية التى تحاول أن ترسخ جذورها فى دول آسيا الوسطى ، ومن جهة يبرز الدين كعامل توحيدى بين غالبية شعوب المنطقة التى غرقتها الانتماءات العرقية والقومية والتى يرى فيها البعض التهديد الرئيسى المحتمل للاستقرار الإقليمى . ومن جهة أخرى تبرز عوامل توحيد عرقية مثل الهوية التركية أو عودة أوزبكستان الكبرى ترى فى العامل الإسلامى عائقاً أمام حركة الديمقراطية والتقدم ، وبينما يتم الرهان على أن المشاعر القومية وليست الإسلامية هى المسيطرة على أيديولوجية الشرائح المهيمنة سياسيا فى أسيا الوسطى يتجاهل البعض أن الشعوب المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز تتشكل أصلا من جماعات عرقية متباينة وأحيانا متنافسة ، يمكن لكل منها أن تحارب الأخرى بدلا من الإتحاد معها فى مواجهة الروس إذا ما تم الارتكاز بشكل مطلق على العامل القومى . كما أن من شأن إعلاء دور العامل القومى تركيز الإتهام على الأوزبك أكبر جماعة قومية فى المنطقة بوصفهم يسعون للهيمنة الإقليمية وفى الحالتين سواء كانت اليد الطولى للمشاعر القومية أم الإسلامية فتبقى مخاطر إعاقة التحول الديمقراطى خاصة فى ضوء طول التعرض لحكم نظم شمولية أحادية من جهة ، وموقف السكان الروس الذين مازالوا يشكلون عنصرا لايمكن الاستهانة به من جهة أخرى .

وأخيرا فأن التنمية الاقتصادية والإجتماعية التى هى مفتاح سد الطريق أمام أى تصاعد إسلامى متطرف سواء مدفوع من الداخل أو الخارج تبقى رهنا بتوافر تمويل ضخم هو حاليا مفتقد لدول أسيا الوسطى والقوقاز المسلمة خاصة فى ظل غياب تقليد وجود الدولة المستقلة والمعاناة من أعباء التبعية فى الوجود وضرورة الاعتماد على طرف خارجى ،

([1]) T. Hinter, " Post- Khomeinc IRAN" foreignaffairs, vol, 68 No , 5, winter 1989/90 (pp 143 , 144) P 143.

ويتصل الأمر أيضا بحسم مسألة الهوية والانتماء ، وسيكون على قادة جمهوريات أسيا الوسطى وأذربيجان الذين تبنوا منهجا براجماتيا ينزع نحو الاستقرار حتى الآن إظهار بعض المرونة والبحث عن أرضية مشتركة مع بعض نوعيات حركات الإسلام السياسى تحسبا لحالة فوضى إقليمية عامة تؤثر سلبا على الجميع ، كما سيكون عليهم الحفاظ على علاقات تعاون متوازنة مع إيران فى ضوء حقائق تاريخية وثقافية وضرورات وجيوإستراتيجية واقتصادية ، وبما لايخل بمبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة مع النظر فى إمكانات التكامل الإقليمى ودون التداخل فى الشئون الداخلية مع الأخذ فى الاعتبار الأمن القومى والمصالح الإستراتيجية لمختلف الأطراف . ([1])

الجهود الإيرانية

تتجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى بدافع الحماس الدينى ويطمح رجال الدين الإيرانيون إلى إن يكونوا هم وليس غيرهم السباقون إلى إعادة الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى حظيرة الإسلام . وإيران التى تعرضت لغزو السوفيت مرتين فى هذا القرن عام 1915 م على يد الروس ، ومرة فى عام 1941 على يد الإتحاد السوفيتى ، وعلى الرغم من ذلك ظلت تحتفظ بعلاقات مرنة مع جاراتها العظمى فى الشمال طوال الأربعين سنة الماضية ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس على أكبر هاشمى رافسنجانى فى عام 1988م إلى موسكو تحول الإتحاد السوفيتى إلى شريك تجارى هام لإيران ، ومورد رئيسى لها للأسلحة المتقدمة بما فى ذلك مقاتلات الميج 29 المتطورة . ([2]) وتبعث إيران بعلماء الدين إلى الجمهوريات الإسلامية لإلقاء محاضرات حول تعاليم الإسلام ، وتعلم إيران تمام العلم أن شعوب هذه الجمهوريات بعدت إلى حد كبير عن الإسلام كما أنها ترزح تحت فقر مدقع ، ويسود اعتقاد فى بعض الدول الغربية بأن الإيرانيين أقيمت لهم فرصة ذهبية بتفكك الإتحاد السوفيتى ، وأنهم سوف يعملون على تصدير ثورتهم وتعزيز مواقعهم فيها .

([1]) Halliday , op , cit ., p. 224 .

([2]) محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 278 .

وبجانب ما تطمع اليـه إيران مـن نشـر الفكـر المرتبـط بـالثورة الإيرانيـة والنظريـات الفكرية والدينية التى دعا إليها الإمام الخمينى وطبقها فى إيران منذ أكثر من عشر سنوات ، فإن إيران لاتهمل رغبتها فى تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية والأيديولوجية فى جمهوريات آسيا الوسطى ، ويتمثل ذلك فى عقد بعض الإتفاقيات الاقتصادية وكسب التحـالف عن طريق "المجلس القزوينى" الذى يضم أربع جمهوريات إسلامية تطل علـى بحـر قزويـن ، وقد انتهز الرئيس الإيرانى على أكـبر هاشـمى رافسـنجانى مناسبة عقـد القمـة الإقليميـة فـى طهران التى ضمت تركيا وباكستان والعديد من دول آسيا الوسطى كى يعلن عـن تشـكيل هـذا المجلس القزوينى ([1]).

والجدير بالذكر أن منطقة بحر قزوين التـى أعلنـت قيامهـا طـهران تشـترك فيهـا مـع طهران روسيا وأذربيجان ، وتركمانستان ، وكازاخستان ، ولا تربطها أية علاقـة مـع منطقـة التعاون الاقتصادى وسـوف تعمـل باسـتقلال عنهـا كمـا أعلـن ذلـك الرئيـس الإيرانـى هاشـمى رافسنجانى ، وأعلن أيضاً أن مقر هذا المجلس الجديد سوف يكون فى طهران . أن جمهورية إيـران الإسـلامية تـأخذ بمختلـف الوسـائل التـى تقرب بينهـا وبيـن الجمهوريـات الإسـلامية المسـتقلة عـن الإتحـاد السـوفيتى السـابق ومـن ذلـك قيـام وزيـر خارجيـة إيـران فـى ديسـمبر 1991 بزيـارة الـدول التـى تمثـل المسـلمون غالبيـة فيهـا وهـى أذربيجـان وتركمانسـتان وطاجكسـتان وأوزبكسـتان وقيرغيزيـا وكازاخسـتان وتأسـيس " منظمـة النـاطقين باللغـة الفارسية" بالاشتراك مع طاجكستان ، وقسم مـن المجـاهدين الأفغـان ، وفـى هـذا الصـدد فـإن إيران حريصة على نشر اللغة الفارسية فى الجمهوريات الإسلامية يبدو ذلك فى الواقعة التـى حدثت فى مطلع العام الحالى 1992 عندما قاد أحد نواب الوزراء الإيرانيين وفـداً مـن بـلاده لزيارة جمهورية طاجكستان ، وفى ختـام المحادثـات أتفـق الطرفـان علـى أنـه سيكون أدعـى الانسجام الأقوى بين البلدين أن يتم صياغة محاضر المحادثات باللغة الفارسية ، وهـى اللغـة المشتركة نظرياً بين شعبى البلدين وتتردد أنباء تقول إن إيران تسعى لاستقطاب علمـاء ذرة سوفيت وصواريخ من الدول الإسلامية الجديدة الست وعلى وجـه الخصـوص أذربيجـان ذات الأغلبيـة الشـيعية ينبـع مـن القلـق الـذى تستشـعره تجـاه الميـول الانفصاليـة بيـن الاقليـات الموجودة على أراضيها .

([1]) د. مصطفى علوى . " الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز" (مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد 40 أبريل 1992) (55 – 68) ص 61 .

لقد نجحت إيران بدبلوماسيتها الجديدة فى محو بعض الأخطاء التى ارتكبتها فى الماضى القريب ، ومن هذه الأخطاء تأخرها فى الاعتراف باستقلال الجمهوريات فى وقت سارعت فيه تركيا بالاعتراف باستقلال أذربيجان وغيرها من الجمهوريات الأخرى ، كما أنها أيدت إنقلاب الثلاثة أيام الفاشى فى موسكو . إن فلسفة إيران فى التقارب مع الجمهوريات الإسلامية تنبع من ذاتها وغير متأثرة ومؤيدة بالغرب مثل تركيا ، بل هى تعتبر أن الولايات المتحدة تتقدم نحو هذه الجمهوريات وهى تمسك بيدها الدرع التركى .

ويمكن التدليل على حساسية إيران تجاه التطورات على حدودها الشمالية بالانتقادات التى وجهتها صحيفة (طهران تايمز) الناطقة باللغة الإنجليزية ، والقريبة من الرئيس رافسنجانى والتى اتهمت فيها تركيا بالسعى لإحياء النزاعات القومية فى آسيا الوسطى وعلى الرغم من ذلك فإن المخاوف الدبلوماسية لم تمنع إيران من السعى بجد ونشاط للتقارب مع هذه الجمهوريات ، كذلك لم تعبأ بما يردده كثير من المسئولين الأتراك وفى أكثر من مناسبة أن الأقلية الشيعية فى الجمهوريات على مذهب الشيعة الإسماعيلية المختلف عن مذهب "الشيعة الإثناعشرية" الموجود فى إيران ([1]).

([1]) محمد عبدالقادر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

المبحث الثانى

الرؤية الإيرانية للصراع العربى الإسرائيلى .

أدت الثورة الإيرانية فى إيران إلى التحول من النقيض إلى النقيض فى موقف إيران من الصراع العربى الإسرائيلى سواء من حيث إدراك إيران للوجود الصهيونى وللدولة الإسرائيلية ، أو من حيث تصورها لكيفية إدارة الصراع والمواجهة مع إسرائيل ([1]). وللإنصاف ، فإنه يتعين علينا إن نوضح منذ الآن ، أن موقف إيران من الصراع العربى الإسرائيلى بعد الثورة الإسلامية ، لم يكن موقفاً أملته الاعتبارات الظرفية التى واجهت إيران بعد نجاح الثورة ، ولكنه كان موقفاً حكمته فى الأساس اعتبارات عقائدية ، ولما كان الإمام الخومينى هو قائد الثورة الإسلامية الإيرانية وموجهها الروحى فقد أدرك أن إسرائيل تمثل خطراً محققاً وأكيداً على الإسلام ومن ثم فقد قاوم ومنذ سنوات طويلة قبل انتصار الثورة الإسلامية كل محاولات التقارب بين إسرائيل وشاه إيران ، وقد رفض الإمام الخمينى أى مهادنة مع إسرائيل ووصف المقاومة الفلسطينية المسلحة بعد عام 1967 بالمجاهدين الأحرار ، وتحمس أشد الحماس لقرار حرب عام 1973 وطالب جميع الدول الإسلامية بالاشتراك فى مواجهة إسرائيل ، ويقول " أنه فى حالة امتناع أى دولة إسلامية ، أو ترددها عن الاشتراك فى مواجهة إسرائيل ، فإنه يتوجب على الأقطار الإسلامية الأخرى حثها على التعاون فى هذا الأمر عن طريق توبيخها وتهديدها وقطع العلاقات الرسمية معها" ، وهكذا فالمواجهة ضد إسرائيل هى مواجهة شاملة ، أحد طرفيها العالم الإسلامى كله ، والذى يتعين عليه أن يضع إمكاناته كافة لحسم الصراع مع إسرائيل لصالحه ، ولذلك نجده يهيب " بالأقطار الإسلامية الغنية بالنفط الاستفادة من هذه الثروة الإلهية وإتخاذها كسلاح ضد إسرائيل والمستعمرين والامتناع عن بيع النفط للدول التى تقدم العون إلى إسرائيل ([2]).

من هذا المنطلق الإسلامى ، رفض الإمام الخومينى الاعتراف بإسرائيل ، مؤكداً أن "

([1]) د.حسن نافعة ، التفاعلات بين الحرب الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى ، شئون فلسطين ، العدد 168 ، مارس 1987 ، (28-51) ،ص 35 .

([2]) مدحت الزاهد ، إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 (108-111) ، ص 109.

الشعب المسلم فى إيران وجميع المسلمين والأحرار فى العالم لا يعترفون مطلقاً بإسرائيل ، وإننا سنبقى دوماً نحمى وندافع عن الأخوة الفلسطينيين والعرب " وفى هذا الإطار كان منطقيا أن يدين الإمام الخومينى إتفاقية كامب دفيد ووصفها بأنها "مؤامرة تهدف إلى إضفاء الشرعية على الإعتداءات الإسرائيلية ، كما أعتقد بأن هذه الإتفاقية قد غيرت الظروف والأجواء السائدة فى المنطقة لصالح إسرائيل وسببت الأضرار للعرب .

وقد عقد الاندفاع الإيرانى نحو التحريض على الثورة الإسلامية فى الدول العربية ، التى بدأت تتحفظ من الثورة الإيرانية أو تخشى من خطورتها على التوازنات السياسية والطائفية فيها ، من علاقة الثورة بالعديد من أطراف الصراع العربى الإسرائيلى ، بما فيها المقاومة الفلسطينية نفسها ، وبدأ الصراع العربى الإسرائيلى يصبح بالنسبة إلى إيران وسيلة لتوسيع نطاق التأثير الإيرانى فى الأوضاع الداخلية فى عديد من الدول العربية ([1]).

وعلى سبيل المثال ، فقد أدت أزمة المتطوعين الإيرانيين الذين قررت إيران إرسالهم إلى الجنوب للقتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية ، سواء وافقت الحكومة اللبنانية على ذلك أم لا ، إلى تعقيد علاقة إيران ليس فقط بالحكومة اللبنانية ولكن أيضاً بالمقاومة الفلسطينية نفسها ، لإنها زادت من حدة التناقضات الفلسطينية اللبنانية وأعطت مبرراً لإسرائيل لتشديد هجماتها على الجنوب اللبنانى ([2]). ولكن على الرغم من الضجة التى أثارتها عملية ارسال المتطوعين الإيرانيين إلى لبنان فإنها بدت عملية مسرحية أكثر منها محاولة حقيقية لمساعدة الثورة الفلسطينية وصمودها فى الجنوب اللبنانى .ففى أيلول سبتمبر 1980 ، وبعد المعارك التى خاضها الفلسطينيون ضد محاولات التوغل الإسرائيلى فى جنوب لبنان ، أعلن ياسر عرفات أن إيران عرضت على الفلسطينيين إرسال ما بين ثلاثين وأربعين ألف متطوع إيرانى إلى جنوب لبنان ، ولكن يبدو إنه لم يصل إلى جنوب لبنان بالفعل إلا عدد محدود جداً من هؤلاء المتطوعين ، وحتى الغزو الإسرائيلى للبنان فى الخامس من يونيو 1982 وبعدها ، لم يكن قد وصل إلى الجنوب اللبنانى سوى عدة مئات من هؤلاء المتطوعين .

من جهة أخرى ، فقد بدأت إيران تنظر إلى تحالفها مع الدول العربية من منظور موقف الدول العربية من النظام الإيرانى ، وليس من منظور مقتضيات المواجهة مع إسرائيل

([1]) حسن نافعه ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

([2]) المرجع السابق ، ص 37 .

، فقد دعت إيران إلى إحياء جبهة شرقية تتكون من إيران وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية وقد كتبت صحيفة "الأنباء" الكويتية تعليقاً على هذه الدعوة أنه لا يمكن استبعاد العراق والأردن من هذه الجبهة ، إلا إذا كان الهدف منها هو ، فقط مزيد من تفجير الصراعات العربية وليس ضرب إسرائيل ([1]).

وهكذا أصبحت إيران طرفاً فى قلب التناقضات العربية ، فى اللحظة عينها التى أصبحت طرفاً فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، وبدأت التناقضات بين الأنظمة العربية وبين النظام الإيرانى الجديد يتصاعد إلى أن وصلت إلى ذروة الحرب الشاملة بين العراق وإيران وانعكس هذا ، بحدة على موقف كل منهما من الصراع العربى الإسرائيلى .

الدور الإسرائيلى وموقفها من حرب الخليج الأولى . (إيران جيت)

منذ البدايات الأولى للحرب اتخذت إسرائيل موقفا ينطوى على تأييد ودعم إيران ضد العراق ، كما بدأت شحنات الأسلحة والمقاومة من إسرائيل تتدفق على إيران منذ **1982** ، وقد قدم المراقبون السياسيون سيلاً من التفسيرات فى محاولاتهم لتفسير الموقف الإسرائيلى الذى بدا غير تقليدى آنذاك ، حيث أن أية الله خمينى وغيره من زعماء النظام لا يخفون أن هدفهم النهائى هو الوصول إلى القدس ، وأن الانتصار على العراق ليس إلا مرحلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف البعيد . ومن التفسيرات المتعددة للإنحياز الإسرائيلى نذكر على سبيل المثال لا الحصر

1- الحرص على أمن ومصالح أكثر من خمسين ألف يهودى إيرانى لا يزال معظمهم فى إيران حتى اليوم ([2]).
2- تشكيل إسرائيل وإيران قوتين يميزهما التنافر التاريخى مع القومية العربية ، ونقطة الالتقاء تلك بين إسرائيل وإيران تكفى فى حد ذاتها لتجاوز كل الخلافات العميقة الأخرى بهدف إقامة تنسيق مشترك .
3- العمل على استمرار الحرب بين العراق وإيران لاستنزاف قوتهما عسكرياً واقتصادياً ، ومن ثم تجسيد تأثيرهما على المنطقة وخاصة تأثيرهما السلبى على الأمن القومى

([1]) المرجع السابق ، ص 37 .

([2]) إيهاب الشريف ، الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلى ، السياسة الدولية ، العدد 89 ، يوليو 1982 ، (259-264) ، ص 262 .

الإسرائيلى لسنوات طويلة قادمة تستغرقهما فيها الحرب أولاً ثم إزالة آثار الحرب فيما بعد وهى مهمة لا تقل تعقيداً ([1]).

ومن البديهى أن تخلص إسرائيل من غريمين لدودين يعتبر أحدهما وهو إيران عدواً دينياً فى الأساس ، بينما ينظر إلى الثانى (وهو العراق) كعدو قومى (أشد خطورة على المدى القريب) يعتبر مكسباً يستحق كل العناء الذى بذلته وتبذله إسرائيل فى محاولة تحقيق أكبر فائدة ممكنة من الحرب العراقية الإيرانية التى يدرك زعماء إسرائيل على اختلاف انتماءاتهم السياسية أنها فرصة ذهبية قد لا تتكرر ينبغى لإسرائيل ألا تدخر جهداً فى استغلالها .

ويتصل بذلك أيضاً سعى إسرائيل لتبرئة نفسها أمام الرأى العام العربى على الأقل من الصورة السيئة التى ارتبطت بها منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 كمسئول أول عن التوتر وعدم الاستقرار والحروب فى هذه المنطقة شديدة الحساسية لمصالح وأمن العرب وربما أصبح علينا أن نعترف أن هذه الصورة عن إسرائيل لم تعد قائمة ، وحل محلها إنطباع جديد مؤداه أن عوامل الصراع والتوتر قائمة ومتوارثة فى المنطقة وأن مسئولية إسرائيل فى هذا الصدد محدودة ، ويكفى أن نزاعاً مريراً لا دخل لإسرائيل فى قيامه وأسفر عن خسائر بشرية واقتصادية تفوق بمراحل الخسائر التى أسفرت عنها جولات الحروب العربية الإسرائيلية الأربع مضافاً إليها الخسائر الناجمة عن الغزو الإسرائيلى للبنان . واستمرت المساعدات العسكرية القادمة من إسرائيل ، ومن الولايات المتحدة عبر إسرائيل تتدفق على إيران باعتبارها الطرف الأضعف فى الحرب من حيث مصادر التسليح . وكان ذلك يهدف إطالة أمد النزاع أمعاناً فى تحقيق الأهداف السابقة ([2]).

واستمر تدفق المعدات العسكرية القادمة من إسرائيل إلى إيران ، بل تعدى الأمر حدود التعامل الثنائى بين إسرائيل وإيران ولعبت إسرائيل دوراً رئيسياً منذ فبراير 1985 لإقناع الولايات المتحدة بمزايا عقد صفقة عسكرية مع إيران . ومن المهم جداً ملاحظة أن الصفقة اشتملت على نوعيات جديدة كانت إيران فى أشد الحاجة إليها كصواريخ تاو المضادة للدروع والدبابات فضلاً عن معدات توجيه لتحسين أداء بطاريات صواريخ هوك الإيرانية المضادة للطائرات كما تضمنت الصفقة الأمريكية لإيران عبر إسرائيل – قطع غيار

([1]) المرجع السابق ، ص 262 .

([2]) المرجع السابق ، ص 263 .

لطائرات الفانتوم الإيرانية . ومضت إسرائيل فى مد إيران بالأسلحة حتى بعد أن مالت الكفة لصالحها إلى حد ما بعد معارك مجنون والفاو ، وثانياً فى أن نوعية الأسلحة التى تم إمداد إيران بها تركزت بصفة رئيسية على المجالات التى تعوض التفوق العسكرى العراقى الذى اعتمد على التفوق التام فى سلاحى الطيران والمدرعات ، وخلاصة ذلك كانت إسرائيل تريد إنهاك قوة العراق العسكرية فى حربها مع إيران إذا مالت كفة العراق فى الحرب .

إيران والقضية اللبنانية :

إن مسألة إيران والقضية اللبنانية هى مسألة أكثر من معقدة ، ولا تستقيم معها قراءة الواقع والأحداث من خلال المنظور الإيرانى وحسب ذلك أن هناك منظورات أخرى لبنانية وسورية وإسرائيلية وأمريكية وكل منها له إمتدادته الخاصة التى تتقابل أو تتقاطع أو تصطدم مع هذا العنصر أو ذاك ، فإن علاقة إيران بلبنان هى مزيج من علاقتها بشيعة لبنان وهذا هو الشق الأيديولوجى فى ذلك الأمر ، وإضافة إلى علاقاتها بسوريا والغرب وإسرائيل كله ممثل بأزمة الرهائن ، كذلك علاقتها بلبنان الدولة والحرب الأهلية ومساعى التهدئة والحل ودور حزب الله فى لبنان الجنوبى ، وهنا تبرز التداخلات والتقاطعات المختلفة والمتعددة المستويات فى أن واحد والتى دخل عليها منذ منتصف 1988 بعدا جديد وهو النتائج الإقليمية لتوقف القتال ما بين العراق وإيران ([1]).

المعروف أن هناك وجوداً شيعياً فى لبنان ، وأن هذا الوجود الشيعى استهدف قبل إيران سواء فى عهد الشاه أو عهد الخومينى ، وكان القاسم المشترك هو إيجاد علاقة ترابط روحية وسياسية بين الشيعة اللبنانية وبين النظام فى طهران . ولما كان شيعة لبنان متأثرين بالمناخ القومى العام الذى ساد المنطقة العربية فى الخمسينات والستينات ، وكانت هناك علاقات معلنة بين نظام الشاه وإسرائيل ، فى وقت كانت مثل هذه الارتباطات مدانة عربياً وقومياً ، فلم تفلح جهود إيران الشاه فى ربط شيعة لبنان بها وساعد على ذلك النزاعات الاستقلالية التى سادت بين شيوخ الطائفة الشيعية فى لبنان وعبرت عن نفسها فى تكوين مؤسسات شيعية مستقلة مثل المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى الذى يعود الفضل فى إنشائه إلى الإمام الشيخ موسى الصدر والذى أنشأ أيضاً حركة أمل تحت شعار حركة

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1989 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1990 ، ص 142 .

المحروسين لمواجهة الآثار السلبية المختلفة للحرب الأهلية اللبنانية ([1]). إلا أن هذه النزعة الاستقلالية لشيعة لبنان شابها بعض التغير لأسباب هى مزيج من العوامل الإقليمية ، والعوامل الذاتية والخاصة بتطور حركة الشيعة السياسية ذاتها .

فعلى الصعيد الإقليمى وفى نهاية السبعينات تحديداً تغير النظام فى إيران ، وحل مكانه نظام جديد رفع الشعارات الإسلامية البراقة ومن ضمنها مواجهة إسرائيل والعمل على تحرير القدس وتأييد الكفاح الفلسطينى سياسياً وعسكرياً وقد توافق الصعود الإيرانى الجديد مع حالة انقسام عربى شديد لاسيما فى أعقاب تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والتى تلاها انقسام عربى أخر تعلق باندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتى صورت لإيران كحرب تستهدف القضاء على الثورة الإسلامية بها ([2]).

والمعروف أن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى تحالف جديد أبرزها التحالف السورى الإيرانى والتنسيق الليبى الإيرانى ، فى ذات الوقت الذى اختلطت فيه الحسابات من الحرب الأهلية اللبنانية ولاسيما بعد غزو إسرائيل فى 1982 وما تبعه من خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبنانى وبيروت ومحاصرة المتبقى منه فى أضيق الحدود فى شمال لبنان ولاسيما طرابلس . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز الشيعة كقوة أساسية فى المعادلة اللبنانية ، وساعدها على ذلك أن كلاً من سوريا وإيران ونظراً لعلاقتهما التى كانت تزداد متانة مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية قد عملتا على تقديم الدعم السياسى والعسكرى للشيعة تحقيقاً لأهداف خاصة لكل منهما ، فسوريا من جانبها لم تكن تستطيع أن تترك الشيعة ولاسيما حركة أمل دون أن تكون لها سيطرة على حركتها وهو ما تحقق عبر تقديم الدعم العسكرى المكثف لها وبربطها بحركة القوى الوطنية اللبنانية ذات التنسيق السياسى والعسكرى الكامل بسوريا وتجربتها فى لبنان .

أما إيران فقد حاولت بدورها ربط الشيعة اللبنانية بها بجعلهم إمتداداً طبيعياً لنظام الحكم فى طهران ، وبذلك تتمكن من الإتصال بالعالم العربى عبرهم ، بعبارة أخرى جعل الشيعة اللبنانية جسراً لطموحات إيران السياسية والأيديولوجية فى المنطقة العربية ، ولذلك حاولت إيران إنشاء تنظيمات شيعية لبنانية على غرار التنظيمات السياسية الثورية داخل إيران نفسها ، ومن هنا جاء إنشاء حزب الله الشيعى اللبنانى كامتداد للحرس الثورى

([1]) المرجع السابق . ص 150

([2]) المرجع السابق . ص 151 .

الإيرانى ، وثمة تقديرات فإن المساهمة الإيرانية فى تكاليف إنشاء هذا التنظيم تجاوزت 200 مليون دولار هى تكلفة التدريب وتجهيز المقار وخلق العناصر المرتبطة بايران ، إضافة إلى تكلفة أخرى لا تقل عن الرقم السابق وتعلقت بالتجهيزات العسكرية للحزب .

وقد أصبح هذا الحزب قوة أساسية فى الحياة اللبنانية فيما بعد 1982 ، وارتبط بعملية إحتجاز الرهائن الغربيين والقيام بعدد من عمليات المقاومة فى الجنوب المحتل ضد القوات الإسرائيلية هناك ، والنظرة الدولية الغالبة لهذا الحزب إنه مجرد قوة سياسية للهيمنة الإيرانية . وتزداد قوة هذا الحزب فى بعض مناطق الجنوب اللبنانى ومناطق سهل البقاع ([1]).

([1]) فهمى هويدى ، مرجع سبق ذكره ، ص 365 .

الفصل الثانى

رؤية النظام الإيرانى للدور الأمريكى العالمى تجاه منطقة الخليج

إيران كانت دائماً فى المقدمة بالنسبة للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط باعتبارها إحدى المناطق الإستراتيجية العازلة بين الشرق والغرب ، وأحد خطوط الغرب الدفاعية المتقدمة فى مواجهة الإتحاد السوفيتى ، كما أنها تعتبر الحارس اليقظ والقوى لمعابر البترول ، شريان الحياة للحضارات الغربية ، بالإضافة إلى أنها رجل الشرطة الموكول إليه أمر الاستقرار فى هذة المنطقة الحساسة من العالم([1]) . لذا كان تأييد الولايات المتحدة المطلق للشاه ، وبالطبع فإن هذا التأييد منطلق أساساً من رغبة الولايات المتحدة فى المحافظة على مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وإن الإبقاء على الشاه كحليف قوى فيه ضمان لعدم تعرض هذة المصالح للخطر .

غير أن الأحداث قد أثبتت أن التأييد الأمريكى للشاه لم يكن مبنياً على معلومات صحيحة بحقيقة الوضع فى إيران . وعندما ثبت لدى الولايات المتحدة مؤخراً عدم قدرة الشاه على إتخاذ القرار وتملك زمام الموقف تراجعت عن موقفها فى التأييد المطلق له ، وانصرف إهتمامها فى محاولة البحث عن بديل يضمن لها مصالحها ويحقق أهدافها ، وهو الأمر الذى استبعد الشاه وقوعه ، معتقدا أنه طالما قدم للأمريكين كل شئ فسوف تظل الولايات المتحدة إلى جانبه ولن تتحول عن تأييده . ([2])

ولذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الأول : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة فى عهد الشاه .

المبحث الثانى : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة فى عهد الثورة الإسلامية .

([1]) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سبق ذكرة ، ص 187 .

([2]) أمية أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة فى عهد الشاه

مع عودة الشاه على أثر إجهاض حركة مصدق تزايد ارتباط الشاه بالمخططات الأمريكية ، وفى المقابل زادت أهمية إيران فى السبعينات فى السياسة الخارجية الأمريكية . وقد ساهمت العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة فى عدم استقرار على المدى الطويل حيث ساعدت الشاه على فصل دولته عن القاعدة الإجتماعية أثناء محاولته تطبيق الإصلاحات البنيوية التى أراد بها إرضاء أو جذب إنتباه الولايات المتحدة الحليف الأكبر ، وتأثرت العلاقات الأمريكية الإيرانية بتغيير القيادات الأمريكية أو بمعنى أدق الإدارات الأمريكية جمهورية أو ديمقراطية ، فدخول عنصر حقوق الإنسان كأحد محاور السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد كارتر قد جعل الشاه مرتبكا وحائرا فهو غالبا لايتوائم مع الرؤساء الديموقراطيين حيث يخشى فى عهدهم من زيادة إحتمالات تقليل دوره ، فلقد اعتبر كارتر إيران إحدى قضايا حقوق الإنسان ولهذا ربط المساعدات الاقتصادية والعسكرية بحل هذه القضية ونتيجة لهذه الضغوط بدأ الشاه يسمح ببعض المعارضة والخطابات وإحياء العديد من الجمعيات والتنظيمات .

وجدير بالذكر أن هناك ارتباط بين الإدارات الديموقراطية الأمريكية وتوجهات سياسة الشاه الليبرالية . [1] ففى كل من عامى62 ، 78 ظهرت فترة استرخاء سياسى بناء على رغبة إرضاء كل من كيندى وكارتر وتلتها فترة اضطرابات ولكن فى الفترة الأولى استخدم أدوات القمع بشكل أكثر فعالية وفى إطار خطة متكاملة لاستمرار ضرب المقاومة الثورية وذلك بخلاف عام 78 الذى نضجت فيه البنية الثورية بتناقضاتها مع نمو دور مؤثر وفعال لرجال الدين وذلك فى مقابل ضعف الضبط الحكومى . [2]

---

(1) Robert Graham , Iran the illusion of power (London : croom helen , 1978) , p. 208

(2) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

ولقد قامت الثورة الإيرانية فى ظل سياق دولى لاتمارس فيه القوى الكبرى سيطرة كاملة على حلفائها نظراً لتدخل العديد من العوامل بحيث توافرت لدول العالم الثالث فرص أكبر للتحرك بحرية أكثر ، وقيام الثورة الإيرانية يعد أبرز دليل على فقدان الغرب للسيطرة على الحلفاء حتى الذين مارسوا عليهم سيطرة ونفوذا لعقود كثيرة ، كما أن التواجد الأمريكى المهيمن فى المجال الاقتصادى والسياسى والعسكرى ساهم فى تعبئة الجماهير وزاد دافع محاربة التبعية للخارج وخاصة للولايات المتحدة ، وأن الذاكرة التاريخية للشعب الإيرانى لاتنسى الدور الغربى عامة والأمريكى خاصة فى إسقاط حكومة شرعية وطنية – حكومة مصدق – ومساندة تدعيم ملك غير ديموقراطى هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على المستوى النفسى والإجتماعى لمساندة إسرائيل ضد آمال الشعب الفلسطينى مما خلق " حسا إقليميا بالظلم وعدم العدالة " وزيادة اللجوء للإسلام فالعلاقة الخاصة مع إسرائيل أحد دوافع التحرك الثورى للفقهاء ، بل أن علاقات الشاه بالدول الإسلامية تتحدد فى إطار المصلحة الأمريكية ولم يكن الشاه يبدأ فى التقرب إلى أى من الدول الإسلامية إلا بعد أن تبدأ الدوران فى الفلك الأمريكى . ([1]) وكان الشاه يشعر بأن الركيزة الحقيقية لحكمه هو المساندة الأمريكية فهى القوة الوحيدة التى من الممكن أن تحميه ومن يقرأ مذكرات الشاه لابد وان يخرج فى أن الرئيس كارتر هو وحده المسئول عن الثورة فى إيران وإسقاط الشاه ([2]) ويثور فى هذا السياق تساؤل عن مدى مسئولية المخابرات الأمريكية عن الثورة بعد تدخلها لمنعها أو إيقافها من البداية ؟ هل الثورة الإيرانية هى فشل واضح للمخابرات الأمريكية ؟ الحقيقة أن المخابرات المركزية الأمريكية بنت قرارها بإسقاط نظام (الشاه) على عدة عوامل وأسباب يرجع أولها إلى حياة (الشاه) التى بدأت فى العد التنازلى لا لأنه قد تعدى أو قارب النصف الثانى من العقد السادس من عمره ، فقد عمر غيره زمنا قارب الثمانين عاما وهو على رأس السلطة فى بلاده ، مكتمل القوة بالغ التأثير فى السياسة العالمية .

([1]) المرجع السابق ، ص 109 .

([2]) إبراهيم الدسوقى شتا ، الثورة الإيرانية ، الصراع الملحمة النصر (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط1 ، 1986) ص 10 .

لكن الأمر كان أهم من ذلك ، إذ يكمن وراءه سر لم يعرفه سوى عدد قليل جدا من كبار الأطباء والإخصائيين فى الولايات المتحدة وهو أن شاه إيران قد عولج فى عام 1974 فى إحدى مستشفيات الولايات المتحدة من المرض الخبيث الخطير وهو مرض (السرطان)([1]).

ومن المؤكد أن المخابرات الأمريكية تتابع ذلك ، الأمر إلى جعل لامناص من التفكير الجدى فى إيران ما بعد (الشاه) وهذا النوع من التفكير ، لم يجل بخاطر المخابرات الأمريكية فحسب وإنما شغل إهتمام (الشاه) نفسه وسيطر عليه إلى الحد الذى جعله يتخذ قرار دستوريا هاما وهو أن تتولى زوجته (الشهبانو فرح) الوصاية على ولى العهد أو بمعنى آخر على عرش إيران ، بحيث تتولى هى زمام الحكم إذا ما أصيب (الشاه) بعجز كلى أو جزئى يقعده عن ممارسة السلطة ، أو إذا خلا العرش بموته . ([2]) ومن هنا بدأت الشهبانو (فرح) تمارس دورا نشطا وإيجابيا فى إدارة دفة الحكم بالبلاد ، وأصبحت شئون الدولة يعرضها عليها رئيس الوزراء ، وتنزل كل يوم إلى مكتبها سواء فى القصر أم فى قلب العاصمة لتستقبل القيادات السياسية ، كما أصبحت تقوم بجولات متتابعة فى أنحاء إيران لزيارة القرى وتفقد المشروعات الصناعية والعمرانية وغيرها .

وعلى الجانب الأمريكى فقد أضافت إلى هذا السبب أسبابا أخرى أبرزته ودعمته وفى مقدمة هذه الأحداث التحول المفاجئ الذى وقع فى أقدم واعرق نظام ملكى قام على سلطة الفرد المطلقة ، ألا وهو حكم الإمبراطور العجوز (هيلاسلاسى) إمبراطور الحبشة ، الذى أطاح به انقلاب عسكرى وضع حدا لوريث حكم (النجاشى) فى هذه المنطقة من العالم . هذا الانقلاب أحدث تطورا جذريا فى السياسة الأثيوبية ، وفى الوضع الدولى للحبشة حيث انتقل الحكم فيها آنذاك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مما جعل الإدارة الأمريكية تعيد التفكير فى ترتيب الأوراق والتأكد من ثبات أقدامها فى منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الإستراتيجية . ([3])

لذا تأتى إيران فى مقدمة تحقيق أهدافها الإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط . وقد كان من الممكن أن تكون الخطوة الدستورية التى اتخذها (الشاه) بتعيين (الشهبانو فرح) وصية على عرش البلاد ، كافيه لإدخال الطمأنينة على نفس مخططى السياسة الأمريكية ، لأنها

([1]) أحمد مهابه ، إيران بين التاج والعمامه ، مرجع سابق ، ص 185 .

([2]) المرجع السابق ، ص 186 .

([3]) المرجع السابق ، ص 187 .

تشكل عنصر استمرار النظام الإمبراطورى ، وتبقى على نظام الحكم فى إيران فى قبضة الولايات المتحدة ، بحيث لا تفاجأ فى طهران بمثل ما فوجئت به فى إديس ابابا ، إلا أن الأقدار شاءت أن تقدم من الأمثلة ما يؤكد مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها فى إيران ، ويعمق اقتناعها بأن التغيير فى نظام الحكم قد بات أمر لامفر منه . والمثال هذه المرة يأتى من (الأرجنتين) فقد عجزت (إيزابيلا) زوجة الرئيس (بيرون) زعيم الأرجنتين عن مواجهة المشاكل السياسية والإجتماعية والاقتصادية والعسكرية المعقدة بعد وفاة زوجها ، بالصورة التى لم تملك إزاءها إلا الفرار بعد الفشل الذريع فى التعامل مع هذه المشاكل والميراث السياسى الثقيل . ([1])

فلم يكن بوسع مخططى السياسة الأمريكية تجاهل هذا المثال الصارخ فى الأرجنتين ، ولهذا لم يكن من شأن قرار (الشاه) تعيين الشهبانو (فرح) وصية على العرش ، أن يغير تفكيرهم فى ضرورة تغيير النظام الملكى فى إيران ، ولاسيما وأن ملفات المخابرات الأمريكية تسعفهم بالأمثلة التى استطاع بها هذا الجهاز ، ومن ورائه حكومة الولايات المتحدة أن يركب موجة الأحداث قبل أن تغمر أمريكا وتطويها ، فقد نجحت المخابرات الأمريكية فى أن تسبق الأحداث فى باكستان بالقيام بانقلاب عسكرى وجاءت بأحد جنرالات الجيش الباكستانى وهو الجنرال (أيوب خان) على رأس الحكم فى البلاد لتغيير مسار الأحداث لصالحها ، وحدث نفس الشئ فى أندونيسيا حين استطاعت المخابرات الأمريكية أن تقوم هناك كذلك بانقلاب صورى بعد أن خافت من سيطرة الشيوعيين على الحكم فى البلاد فأتت كذلك بأحد جنرالات الجيش وهو الجنرال (سوهارتو) الذى ما يزال على رأس الحكم فى البلاد . ([2])

بل إن تجربة المخابرات الأمريكية فى إيران ذاتها كانت خير مشجع لها على المضى قدما فى مخططها حين نجحت فى تحطيم الدكتور (مصدق) وإعادة (الشاه) محمد رضا بهلوى إلى عرشه بعد أن خشيت الولايات المتحدة من ركوب الشيوعيين لموجة الحماس الوطنى التى خلقها (مصدق) ثم يستولون على الحكم .ومن الطبيعى أن كل تلك التجارب والخبرات كانت لابد أن تنتهى بالمخابرات الأمريكية إلى النتيجة التى اقتنعت بها ، والقرار النهائى الذى توصلت إليه ، وهو ضرورة تغيير نظام الحكم فى إيران ، ووضع حد لحكم أسرة دام خمسين عاما ، كرست جانبا هاما منه فى عهد الشاه (محمد رضا بهلوى) كحليف مخلص

([1]) المرجع السابق ، ص 188 .

([2]) المرجع السابق ، ص 189 .

للولايات المتحدة وكخادم أمين لها ، حتى رأت أنها ورقة قد استهلكت ، وأن طموحات (الشاه) الوطنية ، يمكن أن تأتى بعكس المطلوب منها . ([1]) ولكن إذا كان من السهل تغيير نظام (الشاه) ، فإن الصعوبة الحقيقية التى كان ولابد أن تواجه مخططى السياسة الأمريكية فى إيران ، هى كيفية إيجاد البديل الصالح لنظام يكون مستقرا فى حكم البلاد لفترة زمنية ، يمكن خلالها تغيير مسار العمل الوطنى ، وخلق طبقة جديدة فيها ، فما هو البديل أو البدائل التى كان يمكن أن تكون الخيار ، أمام مخططى السياسة الأمريكية عندما اتخذت قرارها بتحطيم عرش الطاووس ؟

إن المشكلة التى لابد أنها واجهت المخططين للسياسة الأمريكية ، بعد اقتناعهم بضرورة إجراء مثل هذا التغيير ، هى أن الخيار لإيجاد بديل لنظام الحكم الجديد فى إيران ، لابد أن يتميز بميزتين هامتين :

1- الميزة الأولى :

هى أن يكون هذا النظام البديل قادرا على إثارة حماس الشارع الإيرانى ، وتفجير بركان الغضب الحبيس ، وتجميع كافة الفضائل الوطنية الحية فى البلاد ، لإعطاء التغيير الشكل الثورى والطابع القومى الضروريين لمثل هذا التغيير ، وذلك لخدمة طموحاته الوطنية ، وتحقيق مصالحه الخاصة .

2- الميزة الثانية :

التى يجب أن تتوافر فى هذا البديل ، فهى أن يكون قادرا على التعامل مع المعطيات الجديدة التى أفرزتها حرب السادس من أكتوبر بين العرب وإسرائيل ، والتى غيرت مفاهيم قديمة بمفاهيم جديدة وعقدت لأول مرة منذ إتفاقيات الهدنة عام **1948** إتفاقيات لفض اشتباك بين مصر وإسرائيل ، ثم بين سوريا وإسرائيل . ([2])

ومن الحقائق اليقينية والمؤكدة أن استيعاب (الشاه) نفسه للواقع الجديد ، وهذه المعطيات التى خلقتها حرب أكتوبر ، قد بعثت فى نفسه شعورا متزايدا بالقلق على مصيره ودوره كشرطى فى المنطقة وعلى جدوى ترسانة السلاح التى ينفق عليها ثلث ميزانية (إيران) ، وعلى طموحه الإقليمى فى منطقة الخليج ، اذا ما نزع الفتيل من الصراع العربى –

([1]) المرجع السابق ، ص 189 .

([2]) المرجع السابق ، ص 191 .

الإسرائيلى ، وتطور الأمر إلى حل يرتضيه الجانبان ، وتفرغ العرب بعد ذلك لقضايا أخرى قومية ومصيرية بالنسبة لمستقبلهم كافة ، وذلك كقضايا التنمية ، والديموقراطية ، واسترداد ما بقى لهم من أراضى سليبة ضمت إلى دول أخرى غير عربية فى ظروف تاريخية معروفة ، ويهم (الشاه) بصفه خاصه منطقة (عربستان) أو (خوزستان) التى يحرص على تسميتها ، حرص على تغيير معالمها وأسمائها العربية ، وكذلك مصير الجزر العربية الثلاث فى مياه الخليج وهى (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، أبوموسى) وهى الجزر التى إستولى عليها بالقوة قبل يوم واحد من رحيل بريطانيا من شرق السويس عام 1971 .

فمن شأن هذا كله أن يثير قلقا عميقا يأخذ مخاوف الشاه إلى الإنهيار ولذلك كان أحد الحلول أو البدائل المطروحة أمام مخططى السياسة الأمريكية ، أن يقوم أحد الضباط فى الجيش بانقلاب عسكرى يخلع به (الشاه) بحيث ينتهى الأمر بتنصيب (ارد شير زاهدى) السفير الإيرانى فى الولايات المتحدة رئيسا للجمهورية . ([1]) إلا أن هذا البديل قد أستبعد ، لأن الجيش كان فى نظر الشعب الإيرانى هو السيف الذى سلطه (الشاه) وأمريكا على رقابه ، واستخدم لإجهاض مبادراته الثورية ، ولأن (اردشير زاهدى) يعتبر عميلا للولايات المتحدة ، مما يثير الشبهه ويفضح هوية التغيير ، لذلك فقد استبعد هذا الخيار .

وكان هناك بديلا أخر مطروحا ، فيقضى باختيار إحدى الشخصيات الوطنية الأخرى التى لاتحوم حولها الشبهات ، ولايعتقد الناس بعمالتها للولايات المتحدة ، وبحيث تمثل هذه الشخصية التيار الوطنى القومى فى البلاد ، وفى نفس الوقت تحافظ على النمط الغربى للدولة العصرية فى إيران وتبقى عليها بعيدا عن التيار الشيوعى أو النفوذ السوفيتى .

ولكن هذا البديل قد استبعد بدوره لما رآه مخططوا الإستراتيجية الأمريكية من محاذير سيادة التيار القومى الذى ينطوى دائما داخله على يمين ويسار ، وأنه رغم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية والدولية قد تقوى الجناح اليسارى داخل التيار القومى وتمكنه من تحقيق التحالف مع اليسار ، مما يفتح الباب أمام التسرب الشيوعى والسيطرة الشيوعية على الحكم ، وبقى تيار أمثل وهو التيار الدينى . ([2])

فيبقى خيار أخير وبديل أمثل يتمثل فى التيار الدينى ، ليكون غلافا خارجيا لنظام حكم بديل من شأنه إنجاح محاولة التغيير ، باعتباره مستوفيا للشروط اللازمة لتحقيق ولإنجاح

([1]) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (القاهرة : دار الشروق ، ط2 ، 1988) ، ص 209 .

([2]) أحمد مهابه ، إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سابق ، ص 192 .

الخطة الأمريكية الجديدة نحو إيران ، وضد الإتحاد السوفيتى ، فهو قادر على تحريك الشارع الإيرانى حيث يملك المذهب الشيعى نحو 90٪ من الجماهير الإيرانية ويستطيع تحريك الشارع الإيرانى بصوت رجال الدين الإيرانى ، كما أن التناقض بين الإيمان والإلحاد يجعل اللقاء صعب بين حكومة دينية وأحزاب شيوعية ، وأيضا مما يزيد من نجاح التيار الدينى ومن أهلية النظام الدينى فى إيران ، أن رجال الدين بصفة عامة ، وأشخاص منهم بصفة خاصة ، كانوا ضحايا نظام حكم (الشاه) ، لآنه بالثورة البيضاء استولى على الأوقاف الخيرية ، بعد أن كانت تحت تصرف رجال الدين ، كما أن عددا من رجال الدين خضعوا كاقطاعيين لعملية تحديد الملكية الزراعية ، بالإضافة إلى تعطيل الشاه لسلطة رجال الدين الزمنية التى يخولها لهم دستور 1966 ، والذى يعطى لجنة خماسية منهم سلطة مراجعة التشريعات قبل إقرارها من البرلمان ، للتأكد من مطابقتها للشرع الإسلامى ولأحكام المذهب الشيعى . ([1])

وفوق هذا كله ، فإن سياسة (تحديث أو تمدين) إيران التى اتبعها (الشاه) وأبوه من قبله ، قد تمت بالضرورة على حساب سلطة رجال الدين وضد إرادتهم ، مما يخلق عوامل الصدام المستمر بينهم وبين حكم (الشاه) وهو الصراع الذى أسفر عن نفى العديد منهم داخل إيران نفسها ، كما أدى إلى نفى أحد زعمائهم وهو آية الله (الخمينى) خارج إيران لنحو خمسة عشر عاما . ([2]) وبالإضافة إلى أن قيام نظام حكم إسلامى فى إيران سيضيق الخناق علىالإتحاد السوفيتى فى (أفغانستان) فإن حكم رجال الدين لإيران سيجعل الإتحاد السوفيتى فى حالة دفاع عن الجمهوريات الإسلامية التابعة له ، وأن وجود الدين على حدوده سيضعف بنيته السياسية ويهدد الاستقرار فيه ، كما أن اختيار المذهب الشيعى ، وهو مذهب الأقلية فى مواجهة الأكثرية السنية ، سيزعزع الاستقرار فى المنطقة ويضعف وحدة الدول الإسلامية ، وفى نفس الوقت سيضعف فكرة الدولة الإسلامية إذا ما فشل النموذج الذى سيقوم فى إيران الشيعية ، وهو ما كان شبه مؤكدا ، لذلك استقر الرأى على استخدام الدين لتغيير الوضع فى إيران . ([3])

([1]) أحمد مهابه ، المرجع السابق ، ص 193 .

([2]) Susson Sivoshi , Liberal nationalism In Iran the Failure of a movenment (London : West. View special studies on the Middle east , 1990) p. 131 .

([3]) أحمد مهابه ، إيران بين التاج والعمامة، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

بريجينسكى يدعو لمخطط الدينى الجديد

فى عام 1977 أعلن (بريجينسكى) مستشار الأمن القومى للرئيس جيمى كارتر على الملأ رأيه بأن التمسك بالإسلام هو حصن ضد الشيوعية ، ففى مقابلة مع جريدة (نيويورك تايمز) بعد الثورة الإيرانية ، صرح (بريجينسكى) أن واشنطن سترحب بقوة الإسلام التى بدأت تظهر فى الشرق الأوسط ، لأنها كأيدولوجية تعارض مع تلك القوى فى المنطقة التى يمكن أن تكون مؤيدة للإتحاد السوفيتى . وألقى بريجينسكى خطابا أمام الجمعية السياسية الخارجية فى واشنطن فى 20 ديسمبر 1978 وهو أول خطاب يكشف فيه التفكير الإستراتيجى الجديد للولايات المتحدة والذى يركز فيه بشكل خاص على مبررات وجود أمريكا فى الخليج .

وفى المذكرة الرئاسية رقم 18 فى صيف 1977 ، أمر الرئيس كارتر بإجراء مراجعة شاملة للوضع العسكرى للولايات المتحدة ، وقد ارتكز (بريجينسكى) فى نظريته على ضرورة التحالف مع قوى التغيير الجديدة والتودد إليها حالما تنتصر فقال ما نصه :

" إن الأمن الأمريكى القومى يعتمد على قدرته على تقديم توجيه إيجابى لهذه العملية الصاخبة من اليقظة السياسية والموجات الثورية التحررية ، وهذا يعنى أن على الولايات المتحدة أن تنغمس انغماسا نشطا فى الشئون العالمية لتعزز صلاتها بالتطورات عن طريق التزامها بالتغيير الإيجابى فقط ، ذلك أننا إذا خلقنا عراقيل مصطنعة فى وجه التغيير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن فإننا سنعزل أنفسنا فقط وسنهدد أمننا القومى . " ([1])

وفى ذروة الأزمة ضد (الشاه) أصدر (بريجينسكى) تصريحه الشهير ، الذى يقول فيه :

" أن المنطقة تشكل هلالا للأزمات يمتد من شمال وشرق إفريقيا ، عبر الشرق الأوسط وتركيا وإيران والباكستان . " وأضاف : " فى هذا الجزء من العالم ، يقوم الإتحاد السوفيتى بلعبة للسيطرة على منابع النفط فى الخليج والتى تعتمد عليها صناعة الغرب . " ([2]) يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين كانوا على ثقة ، من أن الطبقة المتوسطة قد تشربت جماهيريا الثقافة الغربية ، وأصبحوا لاخوف عليهم من الشيوعية ، لكن الأمريكيين كانوا فى حاجة إلى طبقة أخرى لدعم العناصر المتطرفة والمعادية للنفوذ السوفيتى ، وأنه إذا كانت سيطرتهم على عقول الطبقة المتوسطة تتم عبر أجهزة الإعلام والأنماط الاستهلاكية ، فإن السيطرة على الطبقات الفقيرة

([1]) المرجع السابق ، ص 196 .

([2]) المرجع السابق ، ص 197 .

لاتكون بغير رجال الدين ، الذين كانوا يعتبرون من الطبقة المتوسطة ، لكنهم يسيطرون فى نفس الوقت على الطبقات الدنيا والتى هم فى حاجة إلى استخدامها الآن .ويزيد من أهمية رجال الدين فى إيران فى نظر (بريجينسكى) ، إنهم المجموعة الوحيدة فى إيران المهيأة للدخول فى أنشطة المعارضة ، لأنها تملك نظاما متقدما للإتصالات والتسهيلات المحلية ، فى شكل مؤسسات دينية (كالمساجد) وكمؤسسة (إرشاد حسينية)

كذلك تقول الأميرة (أشرف) شقيقة الشاه : " أنه فى السبعينات راح الإعلام الغربى يهدد ويضخم مشاكل وأخطاء (الشاه) وكان هناك نحو ستين جمعية ومجلة بالإضافة إلى الدوريات الأمريكية كلها تنشر مقالات معادية للشاه ، وكانت ترسل بالبريد لعشرات الألوف من الإيرانيين داخل وخارج إيران ، وأن بعض هذه الدوريات كان يصدرها محترفون ، يتلقون تمويلا مكنهم من إخراجها فى شكل جذاب ، جعلها تنجح فى شن حرب باردة ضد (الشاه).([1])

وأيضا لابد لنا أن لانغفل أن تغلغل النفوذ الأجنبى داخل إيران ولاسيما النفوذ الأمريكى أدى إلى إستياء المعارضة بدرجة كبيرة ، فقد سمحت خطط الشاه التحديثية لكثير من الأجانب بالعمل داخل إيران وأدت بالتالى إلى الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وبأن تصبح إيران أحد أدوات الإمبريالية الغربية . وقد كان هذا الأمر يمثل إحدى مرتكزات الشعور المعادى للشاه حيث سمح للخمينى بأن يبرز ليعبر عن معنى مناقض تماما للشاه ، وذلك المعنى الإيرانى ، النقى ، الحر ، المستقل الذى لم يتلوث بشئ أجنبى ، ومن ناحية أخرى فقد أحدث التغلغل العسكرى المتزايد للولايات المتحدة فى إيران إستياء مستمر ، وأعطى نموذجا دعائيا ماديا لخصوم الشاه ودفع الشعب إلى الإحتجاج والتظاهر ، وكانت أصفهان نتيجة لاحتوائها على أكبر شكل للوجود الأمريكى الذى يتمثل فى برنامج التدريب الخاص بطائرات الهليكوبتر أو فى المدن الإيرانية التى فرضت فيها الأحكام العرفية . ([2])

وباقتراب نهاية حكم الشاه كان السؤال الهام والرئيسى الذى يتبادر إلى ذهن أى مراقب ومتابع للأحداث بأنه إذا كانت أسباب إنفجار الثورة كما سيرد ملموسة . فهل يعقل أن الشاه ومن ورائه الولايات المتحدة لم يدركها ولم يأخذ إحتياطاته ؟

إن أسباب انفجار الثورة يعرفها الشاه بشكل ينسجم وسيل المعلومات الواردة إليه من أجهزة السافاك وأجهزة المعلومات والاستشارات الإيرانية والأمريكية ، ولكن الأمر المنطقى ،

([1]) المرجع السابق ، ص 199

([2]) أميه أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 284 .

هو أن الولايات المتحدة كانت على دراية بالأمر ، ومع ذلك فانها تغاضت عما جرى فى إيران ، إن لم نقل هى التى ساهمت أو حرضت عليه وذلك عائد للأسباب الآتية :

1- شعور الولايات المتحدة بأن شاه إيران أخذ يتصرف بأكبر من حجمه أو بأكثر من المسموح له ولاسيما بعد أن أخذ يعبر عن حقيقة أطماعه فى إمتداد الدولة الفارسية .
2- تجاوز الشاه للولايات المتحدة والإتصال بالدول الأوربية الغربية لشراء السلاح والتقنية الحديثة بالذات من فرنسا وألمانيا الغربية .
3- إتصال الشاه مع الإتحاد السوفيتى ، وعقد صفقات تجارية وعسكرية مع الإتحاد السوفيتى.
4- أرادت الولايات المتحدة أن يهتز وضع الشاه داخليا ، لكى يعود إلى رشده ويلتفت إلى الحليف الأساسى له ولم تحسب الولايات المتحدة حسابا لتطورات الأحداث وتجاوزها الحدود المتوقعه . ([1])

وأيضا كان هناك سؤال هام حاول كثير من المحللين البحث والإجابة عنه وهو : كيف تغامر الولايات المتحدة الأمريكية بعميل صريح وحليف مهم فى المنطقة وماذا تهدف من وراء سكوتها ؟ الإجابة عن هذا السؤال كشفته الأحداث المتعاقبة والتى بها عرفت السياسة الأمريكية بأنها :-

1- إن الولايات المتحدة التى تخلق العملاء أو تكتشفهم ، تحرص دائما على مدهم بأسباب القوة والبقاء ، لديمومة مصالحها وفى ذات الوقت فإن الولايات المتحدة لا تتورع عن أن تستبدل العميل . وترضى بوضع حد جديد ، كما فعلت مع عميلها فى سايجون وتايوان .
2- لقد اعتبرت الولايات المتحدة إيران حليفا هاما ، لايقل عن أهمية الكيان الصهيونى فى فلسطين ، ولكنها لاتكتفى بهما ، بل عملت على استقطاب حلفاء وعملاء جدد فى المنطقة حتى يمكنها تعويض عميل بآخر . وهى تنطلق من ذلك أنها لايمكن أن تضع ثقتها فى نظام معين ، بل تعتمد على أكثر من نظام عميل أو حليف لتضمن بقاء مصالحها ، وذلك كالفلاح الذى يضع بيضه فى أكثر من سله خوفا من فقدانه كله .
3- لما كان العملاء أداة لتنفيذ إستراتيجية الولايات المتحدة فإنها تحاول تجريب وسائلها من خلال هؤلاء العملاء . ولما كانت الولايات المتحدة تخوض صراعا مع الإتحاد السوفيتى باوجه متعددة من خلال سياسة الوفاق الدولية فإنها لاتتورع عن إطلاق العنان للتيار الدينى فى إيران وغيرها من أجل التأثير على العقيدة السوفيتية الشيوعية فى الجمهوريات

([1]) حسن طوالبه ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

المحاذية لإيران . ([1]) معتقده أن هذا الأسلوب ربما يكون أكثر اثرا على اختراق العقيدة الشيوعية . ولم تخف الولايات المتحدة أهمية إلتقاء الظاهرتين الماركسية والدينية فى إيران وإعتبار ذلك خطوة فى التأثير على العقائد الأيديولوجية ومنها الشيوعية والقومية على حد سواء .

4- الولايات المتحدة كانت تريد إخافة الشاه وتحجيمه ، وفى نفس الوقت الطرق على أبواب الإتحاد السوفيتى من منافذ عقاندية دينية . وعندما تفاقمت الأوضاع فى إيران ، استخدم الشاه العصا الغليظة فى محاولة لقمع انتفاضة الشعب الإيرانى وهو الأسلوب الذى تعرفه أجهزته الخاصه السافاك ، ولكن الولايات المتحدة أوحت إليه من خلال المستشارين ومكاتب المعلومات ، أن يستخدم قدرا من المرونة ([2]) فى استخدام الديموقراطية الليبرالية على أمل أن يمتص نقمة الجماهير ويظهر بمظهر الحاكم العصرى المتمدن . ولكن هذا الأسلوب أتاح الفرص أمام الجماهير لكى تنظم نفسها فى عملية شاملة تقود إلى الإطاحة بذلك النظام الفاشى .

وقد تاه شاه إيران ما بين الأساليب القديمة المتعارف عليها لدى السافاك وبين الوصفات الجديدة التى قدمت إليه من خلال الأعوان ومكاتب المستشارين . وقد كانت النقطة الفنية القاتلة للشاه ، هى ذلك التردد ما بين إتباع الأسلوب الإرهابى القاسى ، وما بين الأسلوب الديموقراطى الحقيقى فلا هو بقى على أسلوب القمع ولا أجاد لعبة الديموقراطية التى أشاروا عليه باستخدامها ، الأمر الذى أعطى الجماهير فرصة التمرد مستثمرة فرص التردد لدى الشاه ، والتراجعات التى قدمها طيلة الأشهر المتعاقبة من عام 1978 والتى كان آخرها الخروج من إيران وتشكيل مجلس وصاية وتنصيب شهبور بختيار رئيسا للوزارة الإيرانية فالجماهير الإيرانية التى خبرت بأساليب الشاه القمعية ، تعرف جيدا أن التراجعات التى قدمها واستخدامه للديموقراطية الليبرالية ، ليست إلا غطاءا للاستمرار فى الحكم وإمتصاص نقمة الجماهير عليه ، وعرفت أنها فرصة مواتية للاستمرار فى الثورة والتمرد على نظام الشاه حتى يسقط . ([3])

([1]) موسى الموسوى ، الثورة البائسة ، (بيروت : ، ط1 ، 1988) ، ص 20 .

([2]) Dilip Hiro , op. , cit., p. 317 .

([3]) حسن طوالبه ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

وفى النهاية كما اعترف الشاه فى مذكراتـه أن الأمريكـان لـم يعملـوا شـينا لإنقـاذه عـن طريق مستشاريهم عندما عرفوا أن ورقته خاسرة ، بل كانوا يرغبـون فـى مغادرتـه البـلاد كمـا قال له الجنرال هايزر معاون رنيس حلف ناتو والذى وصل إلى إيران بغير علـم منـه واتصـل بالمعارضة بدون علمه أيضا ، وعندما زاره فى قصره لم يبحث معـه تطـورات الأزمـة بـل كـان يسأله بصورة مكرره متى تغادر إيران ؟ ([1]) .

([1]) د. موسى الموسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثانى

الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة فى عهد الثورة الإسلامية

أولا : خصائص رؤية الخمينى للولايات المتحدة الأمريكية .

تتسم رؤية الإمام الخمينى للغرب وللولايات المتحدة بالوضوح الشديد وبالإدانة المستمرة ، فقوى الإستعمار لدية مثلت وفقا لقوله " أصل كل المصائب ؟ ويمكن تلمس هذه الروية فى الخصائص التالية :

(أ) الغرب إستعمارى بطبعه .

(ب) الغرب هو الذى يبث الفرقة بين المسلمين .

(حـ) إرتباط مصير المسلمين بالنضال ضد الغرب .

(د) الغرب لدى الخمينى تجسده بحق الولايات المتحدة .

فروية الخمينى لهذة الخصائص تكمن فى :-

أولاً :- الغرب إستعمارى بطبعه : وذلك لأن الغرب لديه إستعمارى بطبعه ومعاد للإسلام ولحركة الإحياء الإسلامى منذ قرون مضت وفى هذا المعنى يقول الخمينى مخاطباً الحجاج بمكة المكرمة " قفوا فى وجة أعدائكم المتمثلين فى أمريكا والصهيونية العالمية والقوى الكبرى سواء الشرقية منها أو الغربية دون خوف أو وجل "([1]) . ثم يرى الخمينى أن " الهدف الأصلى للدول الاستعمارية هو القضاء على القرآن ومحوه والقضاء على الإسلام وعلماء الإسلام ، ومن أجل الوصول إلى الهدف فهم يعزفون على كل نغمة يستطيعونها وبوسيلة عملائهم وهم يبدون وجههم المعادى للإسلام اللاقومى أكثر فأكثر .

وعداؤهم من وجهة نظره قديم فمنذ ثلاثمائة عام ، حين وجد المستعمرون طريقهم إلى العالم الإسلامى وهم يهيئون الظروف للقضاء على الإسلام ، وهم لا يهدفون إلى هذا لكى تسيطر المسيحية ، فهم لا يؤمنون بالنصرانية كما لا يؤمنون بالإسلام لكنهم ومن الحروب الصليبية أحسوا أن ما يقف حائلاً دون منافعهم المادية وأن الخطر الوحيد على هذه المنافع هو

([1]) د. رفعت سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 41 .

الإسلام وتعاليم الإسلام وبناء على ذلك فإن المستعمر وضع فى رأى الخمينى " خطة محو الإسلام وأحكام القرآن المقدسة . إن الاستعمار عند الخمينى واحد سواء كان يساراً أو يميناً فكلاهما إتفقا معا على القضاء على الإسلام وهم يسعيان للقضاء على الدول الإسلامية وتقسيمها واستعبادها ونهب خيراتها وثرواتها الطبيعية وهما متفقان تماماً على ذلك ([1]) .

(ب) الغرب الاستعمارى هو الذى بث الفرقة بين المسلمين :

وفى مفهوم الخمينى أن الغرب لا يبث الفرقة فقط بل يوظف لصالحه كل شىء حتى الصحافة والتليفزيون والمدارس ، ولقد أثبتت أحداث الثورة تلك الحقيقة ،وهذا المعنى يرى الخمينى أن الأيدى التى تبث الفرقة بين المسلمين هى أيدى قذرة .

" إن الأيدى القذرة التى تبث الفرقة بين الشيعى والسنى فى العالم الإسلامى لا هى من الشيعة ولا من السنة ، أنها أيدى الاستعمار التى تريد أن تستولى على البلاد الإسلامية من أيدينا والدول الاستعمارية والدول التى تريد نهب ثرواتنا بوسائل مختلفة وحيل متعددة هى التى توجد الفرقة بإسم التشيع والتسنن .([2])

(جـ) ارتباط مصير المسلمين بالنضال ضد الاستعمار :

وهى الخاصية الثالثة من خصائص رؤية الخمينى بأن ماضى وحاضر المسلمين ارتبط بالنضال ضد الاستعمار الغربى ، بمعنى أن النضال مثل سمة أصيلة للإسلام فى مواجهة المستعمر حتى فى أضعف لحظات العالم الإسلامى . إن اكتشاف هذة الخاصية تطلبت من الخمينى استيعاب كل الخبرة الإسلامية الأولى التى وجدت أيام الرسول ثم الخروج بتصور متكامل لظرفيتها والواقع الذى كانت عليه ، وهنا نجد الخمينى ملماً بكافة جوانب الجغرافية الإسلامية تاريخيا باعتبارها جزءاً من الخبرة التاريخية فالدولة العثمانية على سبيل المثال ، كان ينقص رجالها الكفاءة والجدارة والأهلية وبعضهم كان مليئاً بالفساد وكثير منهم كانوا يحكمون الناس حكماً ملكياً مطلقاً ومع ذلك كان المستعمرون يخشون أن يتسلم بعض ذوى

([1]) المرجع السابق ، ص 42

([2]) المرجع السابق ، ص 43

الصلاح والأهلية من الناس قيادة الدولة العثمانية ، للإبقاء على وحدتها وقدرتها وقوتها وثرواتها ([1]) .

ويتحدث الخومينى أيضا بقوله : " بعد أن نجح الاستعمار فى السيطرة على بلاد الإسلام وفى تجزئتنا ركز جنوده إلى جانب النهب الاقتصادى والسيطره العسكرية على محو الطابع الحضارى المتميز وتزييف هويتها الفكرية الخاصة وهو الطابع والهوية النابعين من الإسلام بهدف الاحتواء الحضارى للأمة ومستهدفاً تكريس سيطرته وتأييد نهبه واستغلاله ، وعلى هذا الدرب وفى هذا الميدان كانت مدارسه ومراكز تبشيره وألوان فكره وثقافته التى أخذت تتلقف أبناء الأمة وتتعهد عقولهم منذ الطفولة " .

ثم يتحدث الخمينى للمسلمين محذراً : أنا أقول لكم : "إنه إذا كان همنا الوحيد أن نصلى وندعو ربنا ونذكره ، ولا نتجاوز ذلك ، فالاستعمار وأجهزة العدوان كلها لا تعارضنا ما شئت فصل ، ما شئت فأذن وليذهبوا بما أتاك الله . هم يريدون نفطك ، هم يريدون معادتنا ، يريدون أن يفتحوا أسواقنا لبضائعهم ورؤوس أموالهم ، يريدون ابقاءنا على تخلفنا وضعفنا وبؤسنا ، ليستفيدوا هم من ثرواتنا وأراضينا وقوانا البشرية . ([2])

د – الغرب يتجسد فى الولايات المتحدة :

السمة الأخيرة للغرب عند الخمينى أن يتخلص من الولايات المتحدة الأمريكية وهى تعتبر لديه أساس الفساد (والشيطان الأكبر) حيث كل " المصائب التى حاقت بنا وكل مشاكلنا من أمريكا ، وفى رأيه أن هؤلاء النواب من أمريكا ، هؤلاء الوزراء من أمريكا كلهم معنيون من قبلها لقمع الأمة المظلومة ، واقتصاد إيران والتجار فى الفقر والإفلاس . وقد ندد الخمينى بتبعية الشاه للولايات المتحدة وخضوعه لسياساتها فأوضح المخاطر التى تهدد الاقتصاد الإيرانى نتيجة استمرار سياسة تدفق البترول الإيرانى لتلبية حاجات الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتبديد عائدات النفط فى شراء الأسلحة دون مبرر ، فيذكر فى إحدى بياناته : " أن شاه إيران يبيع هذا الذهب الأسود ، ويجعل خزانة إيران وشعبها خاوية وبدلاً من أن ينفق دخله على

([1]) المرجع السابق ، ص 44

([2]) المرجع السابق ، ص 45

الشعب الجائع يقرضه لسادته المستعمرين أو يشترى السلاح المخرب ليحرس مصالح المستعمرين ومطامعهم فى المنطقة " ([1])

إنه بإنتهاء مخزون النفط على يد هذا النظام ، سوف تسقط هذه الأمة فى فقر لن يسمح لها إلا أن تلقى بنفسها فى الرق ، وشعب إيران الذى لم تعد لديه زراعة أو صناعة ينبغى عليه آنذاك أن يعيش فى فقر مدقع أو يستسلم للعمالة للأجانب . وهو يرى فى تجسيده لحجم ونوعية العلاقة التى أقيمت بين رجال الشاه وأمريكا " أنهم جعلوا الشعب الإيرانى أكبر ذلة من ذلة كلاب أمريكا " ويؤكد الخمينى " أن السيف هو عامل المسلمين وذلك لأن الاستعماريين قالوا إن الدين شىء والسياسة شىء أخر ولا ينبغى أن يتدخل رجال الدين فى أمر قط ، ونحن أيضا صدقنا والنتيجة هى ما ترى ، هذه أمانيهم وكانت كائنة وستظل ، يلعن الله الاستعماريين الذين جعلوا " الدعاء " مسئولية لنا فحسب ، متى كان الدعاء وظيفة لنا ؟ عملنا هو السيف عملنا هو الحكم .([2])

ثانيا : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة عند قيام الثورة الإسلامية :

فبعد أن غادر (الشاه) إيران نشطت المفاوضات فى باريس بين الولايات المتحدة وبين آية الله (الخمينى) وقد أعترف يزدى وهو دكتور أمريكى الجنسية من أصل إيرانى كان فى رفقة الخمينى فى باريس ومن أقرب المقربين إليه. ([3]) فقد اعترف يزدى فيما بعد بوجود رسائل متبادلة بين آية الله الخمينى والرئيس كارتر وأن هذا التبادل قد تم بإنتظام ومن بين هذة الرسائل ، رسالة بعث بها الرئيس (كارتر) إلى آية الله الخمينى فى باريس أقترح فيها الأول على الثانى الدخول فى محادثات مع مجلس الوصاية وذلك من أجل تحقيق الهدف الذى يسعى إلية الخمينى وهو النظام الجمهورى الإسلامى على أن يتغير بعد ذلك إسم (مجلس الوصاية) ليصبح بإسم (مجلس الحكومة الوطنية) وهذا المجلس الأخير يفوض سلطاته بعد ذلك إلى ما يسمى بـ (المجلس الوطنى الإسلامى) الذى يختاره آية الله الخمينى ، ويقوم هذا المجلس الأخير بإسقاط الحكومة وتشكيل حكومة وطنية ، لكن الخمينى رفض هذا الاقتراح لأنه يعتبر أن دخوله فى مفاوضات مع مجلس الوصاية الذى عينه الشاه من الذين يثق فيهم يعنى

([1]) د. ابراهيم الدسوقى شتا ، الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية (القاهرةالزهراء للإعلام العربى) ط2 ، 1988م ، ص 153.

([2]) د. رفعت سيد أحمد ، ص 46

([3]) د. موسى موسوى الثورة البائسة ، مرجع سابق ، ص 28 .

الاعتراف بحكم الشاه .([1]) ولقد بعث (الخمينى) برد على رسالة (كارتر) رفض فية فكرة الوصاية الذى يعتبره مخالفا للدستور ، ويقول الخومينى تعقيبا على ذلك ، عبارة تدل على أن تبادل الرسائل بينه وبين الرئيس كارتر كان يتم بإنتظام ومنذ وقت طويل هذة العبارة يقول فيها : " حيث شرحت ذلك مراراً ". ([2])

فقال " إنهم اتصلوا بى من طهران وأخبرونى أن أنقلابا عسكرياً على وشك أن يقع ، وأنهم يريدون قتل المواطنين ، وقد طلبوا منى الإعلان عن مقاطعة البضائع الأمريكية وإعلان الجهاد المقدس ، وإننى لا أرى الانقلاب العسكرى فى صالح أمريكا ، ولذلك فإننى كرجل دين أوصيكم بأن تحولوا دون إراقة الدماء ، وإذا فعلتم ذلك فأن إيران لن تتجة نحو الشيوعية ، ولن تنحاز إلى الشرق ولا إلى الغرب ولا سبيل إلا بعزل (الشاه) والسماح للشعب بأن يقيم مجلساً للثورة ، وسأعين أشخاصا نظيفين فى هذا المجلس لنقل السلطة حتى يتم إجراء إنتخابات حرة لإقامة حكومة منبثقة من الشعب ، إن النظام الآن أضعف من ذى قبل ، وقد وقع إنشقاق داخل الجيش ، وأن كثيرين قد أنضموا إلينا وسيقومون بالقضاء على الانقلاب العسكرى ، ولكننى لا أريد وقوع مجزرة ، واذا وقعت هذه المجزرة فإن الشعب الإيرانى سيحملكم المسئولية وسيكون فى ذلك أبلغ الضرر لكم ، هذة هى رسالتى للرئيس كارتر " .([3])

ولعل هاتين الرسالتين تكونان دليلاً لايقبل النقض على أن قادة الجيش الإيرانى قد تلقوا تعليمات مفاجئة بالتخلى عن (شهبور بختيار) ، الأمر الذى دفع (بختيار) للهرب كما دلت الرسائل على أن كل ما حدث فى إيران ، حتى هروب (بختيار) كان تدبير وموافقة الولايات المتحدة والرئيس (كارتر) شخصياً . ولعل تأثير أمريكا فى الأحداث يبرز من خلال وصول شخصية غامضة إلى طهران ذلك هو (الجنرال هويزر) نائب قائد قوات حلف الأطنطى فى أوروبا الذى وصل إلى طهران فى بداية يناير 1979م ، وقد أخطرت الولايات المتحدة كلا من ألمانيا الغربية ، وفرنسا ، بأنها قررت إسقاط (الشاه) ، وعلى الرغم من أن مهمة (هويزر) فى طهران كان مقدراً لها ثلاثة أيام فقط ، إلا أنها استمرت شهراً ، كان خلالها يجتمع يومياً بكبار رجال القوات المسلحة الإيرانية ، فى وقت أصبح الجيش فية قلقاً ومشوشاً ، لا سيما بعد غياب (الشاه) قائده العام

([1]) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، ص 262 .

([2]) المرجع السابق ، ص 263 .

([3])المرجع السابق ، ص 364 .

عن إيران ذلك أن الجيش لم يكن مسيساً ، وقد تعود على أن يفكر لـه غيره ، ثم فوجـىء بـأن حليفه الأوحد قد تركه وحدة ليواجـه مصير البلاد دون معين ، وكـان قـادة الجيش قد قـرروا القيام بانقلاب عسكرى ضد (بختيار)الذى لم يستطع السيطرة على الموقف ([1]) .

ولكـن كمـا وضـح مـن الرسـائل المتبادلـة بيـن (كـارتر) و (الخمينـى) هـدد الخمينـى الولايـات المتحـدة بـأن إيـران ستقاطع بضائعهـا وأن الدمـاء ستجرى أنهـارا إذ وقـع الانقـلاب العسكرى وأن (الخمينى) ضد التعامل مع (مجلس الوصاية) ، لأنه بذلك يتعامل مـع (الشـاه) وأنه يصر على إسقاط (بختيار) . ووضحت مهمة (هويزر) فإنه كان يحاول ترويض الجنرالات حتى يغادر (الشاه) إيران فكان يقول :

" إنه عندما تحين اللحظة التى تعجز فيها الحكومة المدنية عن الوقوف فى وجه القـوى الثورية فإن الولايات المتحدة ستدعم استيلاء العسكريين على الأمور فى إيران " ([2]) وهـذا مـا صدقه كثير من الجنرالات ، إلا أن (هويزر) كان يهينهم بالترغيب والـترهيب للحظـة المتفـق عليها مع (الخمينى) ، فقد أخبرهم أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن (الشاه) يستطيع الرجوع ، وأن واشنطن تسعى لإشراك العسكريين ورجـال الديـن فـى السـلطة ، ممـا دفـع الجـنرالات العسكريين إلى المطالبة بالمفاوضات مع معسكر الخمينى . ([3])

وبهذا مهد الجنرال (هويزر) الطريق لعودة (الخمينى) ووصوله إلى السلطة ، ولعل خير شاهد على حقيقة مهمة الجنرال (هويزر) ، ما يروية الشاه نفسه فى مذكراتـه (رد على التاريخ) إذ يقول ما يلى :

" فى بداية يناير **1979** ، كنت لا أزال فى الحكم ، وقد تلقيت ، معلومات غريبـة تقـول أن الجنرال الأمريكى (هويزر) فى طهران منذ بضعة أيام ، والجنرال (هويـزر) ليـس نكـره ، فهو جنرال فى سلاح الجو الأمريكى ، ونائب رئيس أركان القيـادة الأمريكيـة فـى أوربـا ، وزار طهران عدة مرات فى السنوات الماضية ، وفى كل مرة كان يطلب مقابلتى ، أما هذة المرة فلـم يحدث شىء من ذلك على الإطلاق ، فلقد أحيط وصوله إلى طهـران بسـرية مطلقـة ، مـاذا كـان هذا الجنرال الأمريكى يعمل فى طهران؟ ([4]) وقد تكون لدى الدبلوماسيين الأمريكيين ،

([1]) المرجع السابق ، ص 365 .

([2]) المرجع السابق ، ص 365 .

([3]) وليم سايلفان ، أمريكا وإيران ، ترجمة لجدة الشواف ، (قبرص : دار الملتقى للنشر، ط1 ، 1991 ص 220 .

([4]) المرجع السابق ، ص 367 .

المكلفين بتحليل سياسة الخمينى فى خريف 1979 الرأى القاطع أن مستوى العلاقات سيصل قريباً إلى الحد الذى كانت عليه قبل عام من نهاية نظام الشاه ، فقد كان الشاه وحده تقريبا هو هدف شتائم الخمينى والموالى ، أما الإتهامات الموجهة لسياسة أمريكا فكانت " .. الشيطان مرتدياً زياً ، ويريد القضاء على الإسلام ".

وكان رجال الدين يقرأون بانشراح تقارير عن عدم قبول بلد لهذا الشيطان ، حتى دولة ملك المغرب رفضت هذا . أما تعليق الخومينى على هذا فكان " إن الشيطان يجرى فى العالم على غير هدى وبلا وطن ، تطارده مصائبه ([1]) . وفجأه سمح للشاه أن يدخل نيويورك . وقد نشرت الصحف صوراً لاستقبال الشاه لوزرائه السابقين وهو يتحدث مع هنرى كيسنجر ودافيد روكفلر وكانت هذه الصور بالذات قد أدت إلى الخوف من تدبير مؤامرة فى نيويورك لإعادة الشاه إلى طهران بالقوة . أما كونه مريضاً ويجب إجراء عملية جراحية له ، فلم يصدق هذا إلا نفر قليل من زعماء رجال الدين ، ولم يكن الخمينى من هؤلاء النفر .

فكان يرى أن خبر المرض المهدد لحياته جزء من مخطط المخابرات الأمركية لإعادة الملكية مرة أخرى إلى إيران والقضاء على الجمهورية الإسلامية . وعادت ذكرى أحداث 1953 تطل من جديد . حينذاك نجحت المخابرات الأمريكية فى إعادة محمد رضا بهلوى إلى العرش – وفيما يبدو أن إعادة هذا الانقلاب تقف على الأبواب مباشرة ، فكان رد فعل رجال الدين فورياً . ففى خطاب المساء كانوا يسبون بقولهم :

" الآن تظهر الولايات المتحدة وجهها الحقيقى فالشيطان يقف بجوار الشيطان . فجيمى كارتر ورضا بهلوى يريدان إعادة حكم الشيطان لإيران مرة أخرى "([2]) . وطالبوا الجماهير بنزع قناع الشيطان . فعلى كل مسلم فريضة أن يمنع عودة الشيطان إلى أرض المؤمنين . فقد كان الخوف حقيقياً ومتأصلاً بشدة من محاولة عملاء الولايات المتحدة لتكرار نجاح عام 1953 . فقد ترك حدث هروب الشاه وعودته أثار فى النفوس وكان الناس فى إيران يشعرون بأنهم صاروا حينذاك أسرى للولايات المتحدة . أما شباب الشيعة الذى لم يعش معظمهم أحداث 1953 فقد تم إخبارهم بما وقع فى ذلك العام ، فكان الجميع يعرفون على الأقل : أن الأمريكان فتحوا للشيطان قصره مرة أخرى .

([1]) جرها رد كونسلمان سطوع نجم الشيعة ، ترجمة محمد أبو رحمة (القاهرة : مكتبة مدبولى) ، ط2 ، 1993، ص 196 .

([2]) المرجع السابق ، ص 197 .

فالأمريكان هم الخصم الوحيد الذى يجب محاربته حتى لا تتكرر أحداث عام 1953 مما حدا لبعض الشباب خشية أو تعاظم الخوف من أعمال المخابرات الأمريكية فى طهران باحتلال مواقع أمام السفارة الأمريكية لكى يراقبوا نشاط المخابرات وبعد ذلك قاموا باحتلالها والاستيلاء عليها .

وأثر ذلك تعقدت العلاقات الإيرانية الأمريكية والتى أكدت الشواهد والأدلة ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الحقيقى الأول فى إنهاء حكم الشاه ووضع الخمينى على رأس السلطة فى إيران . ولكن يبدو أن الولايات المتحدة رأت بأن الثورة الإيرانية بقيادة (الخمينى) تجاوزت الحدود التى رسمت لها ، وأن الخمينى لم يحترم العهود وانغمس فى خضم التناقضات الداخلية ، وخضع لتأثير المقربين منه وهم خليط متنافر ، مما جعل الخلاف والقطيعة بين الولايات المتحدة والحكومة الإيرانية يزداد سوءاً ويرجع ذلك لأسباب من ضمنها ، حملة الإعدامات لإنصار النظام السابق دون توفير آية ضمانات للعدالة أو حقوق الإنسان ، رغم الإحتجاج من كل أنحاء العالم .

وكان هذا الأمر جاداً فى حالتين على وجه الخصوص هى إعدام أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الأسبق ، والثانية هى إعدام (حبيب الله القانيان) زعيم اليهود فى إيران ، الأمر الذى أدانه لأول مرة ، مجلس الشيوخ الأمريكى مما زاد من ردود فعل ساخنة من جانب الحكومة الإيرانية تجاه تلك الإدانة ، إلى جانب الإحتجاج من قبل الحكومة الإيرانية التى اعتبرت ذلك تدخلاً أمريكيا غير مقبول فى شئونها الداخلية وإزداد الأمر حدة فى الخلاف بمطالبة الحكومة الإيرانية أمريكا بتغيير سفيرها (كاتلر) المرشح كسفير جديد لها فى إيران ، إذا أرادت تحسين علاقاتها معها وفى الوقت نفسه أنكرت الولايات المتحدة تدخلها فى الشئون الداخلية لإيران وتقديم دليل واحد يثبت ذلك .([1])

واتهمت إيران الولايات المتحدة بوقوفها وراء (جماعة الفرقان) التى اغتالت اللواء (قرنى) وآية الله (مطهرى) ومحاولاتها اغتيال آية الله (خلخالى) المسئول عن محاكم الثورة ، وآية الله (مفتح) عضو مجلس الثورة ، وحجة الله (رافسنجانى) عضو مجلس الثورة الذى وقعت محاولة اغتياله مباشرة ، إثر عودته من تزعم مظاهرة عارمة أمام السفارة الأمريكية فى طهران ، وإلقائه خطاباً ملتهباً ضد أمريكا وسياستها ، وعندما عاد وهم بدخول بيته أطلق عليه الرصاص فأصيب ولم يمت .

([1]) أحمد مهابه إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سابق ، ص 414 .

ولقد سبق لآية الله (الخمينى) نفسه أن أتهم الولايات المتحدة بإنها تقف وراء هذه الجماعة ، بل إنه حذر السفير السوفيتى فى مقابلة معه ، من الشيوعيين المزيفين الذين يعملون لحساب الولايات المتحدة فى إيران ، ولعل آية الله الخمينى يرى فى نشاط (جماعة) الفرقان ما لا يراه غيره من خطورة ، لأنه قد يرى أن ذلك إصرار من الولايات المتحدة على تحجيمه وترويض عناده .([1]) من هنا كانت ردود فعله غامضة ، فقد هدد الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيته (ابراهيم يزدى) بأن إيران ستقطع علاقاتها مع أمريكا إذا استمرت فى تدخلها فى شئون إيران الداخلية واستمرت محاربتها للثورة ، كما هدد وزير الخارجية بإلغاء الإتفاقيتين المعقودتين مع كل من الولايات المتحده والإتحاد السوفيتى الأولى عام 1959 والثانية عام 1921 واللتين تتيحان كل منهما التدخل العسكرى إذا اقتضت الضرورة ذلك . أيضا انتشرت تصريحات رسمية تقول بعزم إيران على إلغاء إتفاقيتهما المالية مع الدول الأخرى ، الأمر الذى يصيب بالدرجة الأولى بالضرر الولايات المتحدة حيث تربطها بايران أكثر من ألف إتفاقية ، ولكن إبراهيم يزدى المعروف بتعاطفه مع الولايات المتحدة رفض ذلك حين ذكر أن ذلك يلحق بايران ضررا أكبر من الضرر الذى يصيب الأطراف الأخرى فى هذه الإتفاقيات ، وإن كان ألمح (يزدى) فى تصريحاته إلى إحتمال أن الولايات المتحدة قد تفرض حظرا على تصدير المواد الغذائية لإيران حين قال بأن الشعب الإيرانى سيصوم ستة أشهر إذا حدث ذلك إلا أن مصادر السفارة الأمريكية نفت ذلك ، وأكدت أن السفن الأمريكية بدأت تغادر الولايات المتحدة حاملة المواد الغذائية إلى إيران . ([2])

أيضا صرح (يزدى) بوجود لجنة أمريكية فى إيران لدراسة الإتفاقيات العسكرية بين البلدين لتقرير مصيرها ، وأضاف إن إيران طلبت من الولايات المتحدة شراء الأسلحة الأمريكية التى سبق بيعها لإيران أو السماح لإيران ببيعها إلى الدول الأخرى وذلك فى وقت لم يدر فيه بخلد إيران والعراق أنه يجرى الإعداد لنشوب حرب ضروس بينهما ، ستجعل كل منهما فى حاجة ملحة ودائمة إلى كل أنواع الأسلحة ، كما شجب (يزدى) تهديد الولايات المتحدة بإحتلال منابع البترول بالقوة مؤكدا أن هذا الأمر سيواجه بشدة ، وأرجعه إلى فشل سياسة أمريكا منذ عهد نيكسون والتى كانت تقوم على الدفاع عن المصالح الأمريكية من خلال الدول العميلة لها لتخفيف الضغوط الاقتصادية عن أمريكا .

([1]) المرجع السابق ، ص 415 .

([2]) المرجع السابق ، ص 416 .

وفى تصريح لآية الله الخمينى نشرته صحيفة (بامداد) الإيرانية فى 1979/5/20 هاجم بشدة الكونجرس الأمريكى ، الذى كان قد ندد قبل أسبوعين بتنفيذ إيران حكم الإعدام فى (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، وقال الخمينى ردا على تهديد الكونجرس الأمريكى بأن علاقات أمريكا بإيران ستكون خطيرة إذا استمرت أحكام الإعدام ، فرد قائلا (فلتصبح خطيرة ، وماذا نريد من علاقاتنا مع أمريكا ؟ ، إنها علاقة المظلوم بالظالم ، وعلاقة بين منهوب وناهب ، ماحاجتنا بأمريكا ، وإن أمريكا بعيدة من هنا وتريد أن تكون نحن لها سوقا ، إنها تطمع فى شراء نفطنا ، وإذا لم تأسف أمريكا على إعدام هويدا خادمها لمدة ستة عشر عاما ، فإن ذلك يدل على عدم وفاء أمريكا بالنسبة لخادمها ، كما ستفعل نفس الشئ إذا أعدمنا الشاه) . ([1])

ثم جاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى 8 إبريل 1980 وسط ترحيب واضح من الخمينى بذلك ([2]) فلقد حظيت الولايات المتحدة بمركز أصل الفساد وزعيم الاستكبار العالمى بل وارتباطا بتعاظم درجة العداء تم الاستعانة بالمظاهرات والشعارات ضد الولايات المتحدة فى الصراع الداخلى المناوئ للقوة الليبرالية بسبب رغبة تلك القوة فى التفاهم مع الغرب والدفاع عن الخط الأمريكى وخارجيا أدى هذا العداء والسياسة " المعادية الشيطانية " إلى تأسيس علاقات صداقة مع صغار الدول الماركسية بل والبعيدة جغرافيا مثل كوبا وكوريا الشمالية واليمن الجنوبى وإن كانت تولى إيران إهتماما هامشيا إلا أنها تشترك فى معاداة الولايات المتحدة وبالتالى جمعهم هذا العداء أكثر من الارتباط بالإتحاد السوفيتى سابقا .

بل إن القيادة الإيرانية عندما جعلت من الولايات المتحدة الشيطان الأكبر كان هناك أيضا صغار الشياطين لذا أقامت إيران علاقات خاصة مع كل دولة غربية على حده محاولة استغلال الاختلاف داخل العالم الغربى حين أقامت علاقات على أساس اقتصادى مع كل من فرنسا والولايات المتحدة . ([3])

([1]) المرجع السابق ، ص 417 .

([2]) جريدة الأهرام 18 إبريل 1980 .

([3]) لقد زار طهران كل من وزير الخارجية اليابانى والألمانى وذلك عام 1983 أنظر بالتفصيل :

Shreen Hunter " After The ayatallah foreign policy , spring 17,No. 66 , p. 85

ولقد ظهر مع ذلك نوع من الإتفاق المبدئى وسط العديد من عناصر النخب الإيرانية مثل موسوى وخامينى ورافسنجانى ومنتظرى حول إمكانية التفاوض مع الأمريكين فعلى أثر زيارة مكفرلين لطهران أعلن منتظرى أنه لايمانع فى عودة العلاقات مع الولايات المتحدة طالما أن واشنطن " عادت لرشدها " وهو ما أكده بعد ذلك " ولاياتى " حيث أوضح أن عودة العلاقات مع الولايات المتحدة تعتمد على موقف واشنطن من أعمالها العدوانية تجاه إيران وأكد أيضا أن طهران تأمل فى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول باستثناء إسرائيل وجنوب أفريقيا . ([1])

ولايجب اعتبار ذلك طفرة أو تحولا مفاجئا فىمسار العلاقات الأمريكية الإيرانية حيث أنه على مدى فترات زمنية مختلفة فتح الأبواب للحوار بين طهران وباريس ولندن وواشنطن وذلك بعد أن كانت شبه موصدة ، وكانت قضية الرهائن هى السبب المباشر فى منع هذا الحوار . ([2]) كما كان السلاح أهم محاور الإلتقاء مع الولايات المتحدة وتوضع الولايات المتحدة على قائمة أهم موردى السلاح لإيران قبل وأثناء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد جرى لقاء بين شولتز وولاياتى فى أكتوبر 1984 وفى نفس الفترة تم بيع أسلحة من الولايات المتحدة عن طريق أسبانيا قيمتها 3 بليون دولار ومن ثم بدأ حديث الخمينى عن النصر الحتمى فى الحرب . ([3]) فهناك مستويات للتعامل مع الولايات المتحدة ، المستوى الأول المعلن بتأكيد الاستعداد للحوار مع حكومة الولايات المتحدة والمستوى الثانى يتم عبر الدبلوماسية السرية والوسطاء الدوليين لاستعادة العلاقات الطبيعية وتتحرك فى هذا المجال عدة دول أوربية وروسيا وباكستان .

ولقد كانت كل من أسبانيا والبرتغال محطة الوساطة الرئيسية لتوريد الأسلحة وخاصة الغربية فقد أوضحت مجلة " أكسبريور " أن أسبانيا باعت لإيران نحو 175 ألف طن من العتاد الحربى ، وفى تقرير آخر قدرت الحكومة الأسبانية عام 87 وحده ما قيمته 280مليون دولار من الأسلحة سرا إلى إيران . ([4]) وبالرغم من أهمية أسبانيا للمصالح الإيرانية لم تتردد فى إدانة قيام علاقات بين أسبانيا وإسرائيل على لسان موظفا كبيرا بالخارجية الإيرانية واعتبرت هذا العمل " مهانة " للمسلمين وتم استدعاء سفير إيران فى مدريد للتشاور .

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 336 .

([2]) عبد العاطى محمد ، الأهرام ، 1989/6/25 .

([3]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سابق ، ص 366 .

([4]) المرجع السابق ، ص 337 .

وإن تم النظر إلى هذا العمل باعتباره انعكاسا طيبا للقيود الأيديولوجية على الحكومة أنه بالمقارنة برد الفعل الإيرانى تجاه ساحل العاج التى أقامت أيضا علاقات مع إسرائيل وفتحت سفارة بها تتضح أولوية المصالح الحيوية الأيديولوجية حيث قامت إيران بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ساحل العاج ، أما عندما ارتبطت العلاقة مع إسرائيل بدولة تربطها بإيران مصالح حيوية هامة تم إنقاذ المصداقية الأيديولوجية برد فعل متوازن وعقلانى ومحدود . ([1])

إن العلاقات الأمريكية الإيرانية يحكمها ويحدد مسارها فى الأساس أزمات متتالية بين كل أزمة وأخرى جو ملئ بالتفاؤل والاستعداد للحوار ، ثم ما تلبث أزمة أخرى أن تنشب ليزداد التوتر ، فى البداية جاءت أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران ثم " إيران جيت ، ثم كتاب أيات شيطانية " ، والرهائن فى لبنان والأرصدة الإيرانية فى البنوك ثم أخيرا تزويد إيران بأسلحة نووية وقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة فى الأونة الأخيرة . ([2])

وجدير بالذكر بأن العداء للولايات المتحدة الأمريكية أخذ أبعاد جديدة فى ظل إدارة " رافسنجانى " حيث تعارض ما هو متوقع من هيمنة أمريكية مع الأهداف الشرعية لإيران لتحقيق الأمن والتعاون الاقتصادى فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا ، وبالتالى ظهرت حملة دعائية لإيران باسم حماية حقوق الإنسان وعدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أن أهم ما يثير قلق إيران هو التقارب المتصاعد ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى الذى يؤثر على مستقبل الأمن فى المنطقة خاصة فى ظل الشكوك الأمريكية فيما يخص النوايا الإيرانية وذلك بالرغم من ظهور الإرتياح والتفاؤل فى واشنطن مع مجئ " رافسنجانى " واستعادة إيران إلى حظيرة الدول الغربية لكى تمارس دورها فى المجتمع الدولى " كدولة متحضرة " وفق التعبير الأمريكى .

([1]) المرجع السابق ، ص 337 .

([2]) لقد كان لكتاب " آيات شيطانية " آثاره الخطيرة على العلاقات مع الغرب فالمجموعة الأوربية استدعت سفرائها كما سحبت بريطانيا سفيرها _ الأهرام 1989/2/21 – الأهرام 1989/2/22 .

الفصل الثالث

رؤية النظام الإيرانى للدور السوفيتى العالمى تجاه منطقة الخليج

كان النظام الإيرانى دائماً ينظر إلى أن مصالح الإتحاد السوفيتى السياسية معه كانت تدخل ضمن إستراتيجيته العسكرية فى منطقة الخليج العربى ، ولاسيما فى المرحلة التى أعقبت انسحاب بريطانيا منها وهو الحد من السيطرة الغربية وكسر احتكاراتها العسكرية فيها ([1]). فبالرغم من أن الإتحاد السوفيتى أعلن عن نيته فى الابتعاد عن شئون منطقة الخليج وعدم التدخل فيها إلا أن النظام الإيرانى كان ينظر إلى ذلك بحذر لأن السوفييت كانوا يبيتون لنشر نفوذهم فى الخليج بكل الوسائل التى يحتفظون بها فى جعبتهم ([2]).

فالإتحاد السوفيتى كانت له أدواته المتعدده التى ساعدته على التغلغل فى منطقة الخليج ، من خلال مشترياته من الغاز الطبيعى من إيران ، ومبيعاته من الأسلحة ، وكذلك دوره المؤيد لحركات التحرر الوطنى فى هذه المنطقة والذى مكنه من استقطاب بعض القوى السياسية فيها إلى جانبه .

فايران كانت ترى أن المصالح الأمنية هى العامل الحاسم وراء السياسة السوفيتية فى الخليج ، فبنما أخذت الدول الغربية ترتب الوسائل الجديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية فى منطقة الخليج ، شجب الإتحاد السوفيتى تلك المناورة ، وتركزت سياسته الخارجية إزاء المنطقة على تشجيع الحركات المعاونة للاستعمار والمعاونة للقواعد العسكرية ، واستطاع الإتحاد السوفيتى خلال الفترة التى أعقبت انسحاب بريطانيا من الخليج كسب نفوذ سياسى فيها وساعده على ذلك إتجاه بعض أقطار الخليج للأخذ بسياسة الإنفتاح على الإتحاد السوفيتى لذا فهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : الرؤية الإيرانية تجاه الإتحاد السوفيتى فى عهد الشاه .

المبحث الثانى : الرؤية الإيرانية تجاه الإتحاد السوفيتى فى عهد الثورة الإسلامية .

([1]) د. مبارك كليفنج الهاجرى ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

([2]) Karen Dawish, Moscowls Moves in the direction of the Gulf, so near and yet so far (Journal of international affairs, vol 34, No 2 1980). p 219 .

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية تجاه الإتحاد السوفيتى فى عهد الشاه .

قبل قيام الثورة الإسلامية فى إيران مرت العلاقات الإيرانية السوفيتية ببعض التحولات الهامة ، وإن ظلت إيران فى النهاية مرتبطة بعلاقات أمنية وسياسية ومصلحية وثيقة مع الولايات المتحدة عبرت عن نفسها بعضويتها الرسمية فى أكثر من ميثاق عسكرى غربى ، وقد استمر ذلك حتى اللحظة التى انهار فيها حكم الشاه بعد أحداث الثورة الإيرانية فى إيران فى مطلع عام 1979 .

وقد يكون من المهم أن نشير إلى الأسباب التى حفزت الشاه على توثيق عرى تحالفه مع الغرب منذ الخمسينات حتى نتبين الانعكاسات التى تركتها فيما بعد على مجرى العلاقات الإيرانية السوفيتية ، ففى عام 1955 دخلت إيران من خلال عضويتها فى حلف بغداد ، فى هذا الترتيب الدفاعى الجديد الذى كان موجهاً ضد أى محاولة قد يقوم بها الإتحاد السوفيتى للتسلل بقوته إلى الشرق الأوسط وكانت تلك المشاركة عاملاً رئيسياً فى دفع السوفييت إلى إظهار امتعاضهم من سياسات الشاه .

على أن هذه الرابطة التى أقامها الشاه مع الغرب لم تستطيع أن تهدىء من مخاوفه والتى زاد بوضوح بعد ثورة 1958 فى العراق للأسباب التالية ([1]):

1 - إحتمال أن تحدث ثورة عسكرية مشابهة ضد نظام حكمه .

2 - إحتمال أن يتحالف النظام الثورى فى العراق مع عبد الناصر الأمر الذى كان لابد وأن يشجع القوى المحلية فى إيران والتى كانت تطالب بإعتناق مبدأ الحياد وعدم الإنحياز فى السياسة الدولية ، على الإنتفاضة ضد نظام الشاه .

3 - إحتمال أن يتزايد التهديد العسكرى السوفيتى لإيران من الجنوب (أى من إتجاه العراق) بالإضافة إلى التهديد الذى كان السوفييت يواجهونها بها من الشمال .([2])

وكانت هذه الثورة العراقية والمخاوف التى أفرزتها دافعاً بالشاه إلى مضاعفة طلباته من الأسلحة من الولايات المتحدة حتى يستطيع أن يدافع بها عن إيران ضد هذه التهديدات الجديدة

([1]) Dilip Hiro, op, cit, p 271.

([2]) I bid p. 275 .

، والتى لم يكن لها وجود وقت أن دخلت إيران حلف بغداد فى عام 1955 ، وحيث كان العراق يحتل موقع الشريك والحليف وقتها .

من هنا كان اعتقاد شاه إيران أن عضوية إيران فى حلف بغداد لم تكن تقدم ضماناً كافياً لحماية أمنها المهدد من أكثر من إتجاه ، خاصة وأن شكوكاً كثيفة كانت بدأت تشق طريقها حتى فى داخل الولايات المتحدة نفسها حول مقدرة هذا الحلف على ردع التهديدات التى يمكن أن تصدر عن بعض القوى الإقليمية أو المحلية فى المنطقة ([1]).

وإذا كانت هذه الدوافع والأسباب تبدو مفهومة ، إلا أن الظاهرة التى تلفت النظر هى أنه فى نفس الوقت الذى عملت فيه إيران على توثيق علاقاتها بهذه المحالفات الغربية ، فقد خططت للدخول فى مباحثات مع الإتحاد السوفيتى بهدف عقد ميثاق عدم إعتداء متبادل ، ولقد كان دافعها من هذه المبادرة واضحاً بالطبع ، إذا أرادت من ورائها قطع الدعم السوفيتى عن العراق وبالتالى التقليل من حجم التهديد العراقى الموجه ضدها ، إلا أن السوفييت اشترطوا على الإيرانيين كثمن لإبرام الميثاق الأمنى المقترح ، الانسحاب المسبق من عضوية حلف بغداد مما أدى إلى تعثر تلك المباحثات وتوقفها فى نهاية الامر ([2]).

ويضيف بعض المحللين إلى السبب السابق سبباً أخر عندما يذكرون أن دافع إيران من مفاوضاتها مع السوفييت ، لم يكن بنية استخدامها كأداة للضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على مضاعفة مساعدتها العسكرية لإيران ، وإذا كان الهدف هو إختبار مدى استعداد الإتحاد السوفيتى لوضع شعاراته عن التعايش السلمى مع جيرانه موضع التطبيق كسياسات واقعية وليس كدعايات سياسية مجردة ([3]). من ناحية أخرى ، فإن إيران عندما أقدمت على هذه المبادرة من جانبها ، فانها لم تكن تعتقد بوجود تناقض بين تحالفها مع الغرب ، وبين دخولها فى نفس الوقت طرفاً فى ميثاق عدم إعتداء مع الإتحاد السوفيتى وهو افتراض ثبت فيما بعد عدم واقعية الأساس الذى قام عليه ([4]).

ففى حين أصر الإتحاد السوفيتى على ضرورة أن تقوم إيران بازلة كافة القواعد العسكرية الأجنبية ، والموجهة ضده من أراضيها كشرط لتطبيق سياسات التعايش السلمى بين

([1]) I bid., p. 277
([2]) I bid., p. 278
([3]) I bid., p. 279
([4]) I bid., p. 280

الدولتين ، لم يكن الشاه مستعداً لأكثر من عدم السماح بتركيب قواعد لإطلاق الصواريخ النووية ضد السوفييت ، ذلك أن مجاراة الاقتراح السوفيتى كانت تعنى من وجهة نظره تدمير علاقة التحالف التى تشد إيران إلى الولايات المتحدة ، وبالتالى حرمانها من كافة برامج المساعدات العسكرية الأمريكية وبرامج التدريب على استخدامها والتى كانت إيران تطالب الولايات المتحدة بالتوسع فى تقديمها إليها ، ولما كانت هذه العلاقات العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة تشكل ركيزة قوية من ركائز الإستراتيجية الإيرانية منذ أواسط الخمسينات ، لذا فان التراجع عنها كان يعنى السماح بنفجير سلسلة من ردود الأفعال الضارة بأمن إيران ، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها الإستراتيجية فى المنطقة ([1]).

لقد وجدت إيران نفسها فى مواجهة تمثلت أبعاده بالنسبة لها فى الآتى :

1 – عدم جدوى الإمكانات العسكرية المتاحة لحلف المعاهدة المركزية فى ردع تهديدات الثورة العراقية فى الوقت المناسب .

2 – فشل عملية التقارب مع الإتحاد السوفيتى لعقد ميثاق عدم الإعتداء بين الدولتين ، مع عدم المساس بجوهر سياسات التحالف العسكرية التى تطبقها إيران فى علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل خاص .

3 – تنامى الشعور بالحاجة إلى تدعيم قاعدة إيران من الموارد والإمكانات العسكرية الذاتية والتى تكفل بها الاعتماد على نفسها فى مقاومة الأخطار والتهديدات الإقليمية التى تستهدف نظامها ، وقد كانت هذه الأسباب وراء توقيع الولايات المتحدة وإيران ميثاقهما الأمنى الثنائى الجديد فى عام 1959 والذى وقعت مواثيق مماثلة له مع كل من تركيا وباكستان فى نفس الوقت تقريباً ، مما آثار إستياء الإتحاد السوفيتى وجعله يضاعف من حملاته التى تندد وتهاجم السياسات التى تطبقها دول محالفة السنتو ضده ، وبايعاز مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ([2]).

ومن هنا كان إتهام الإتحاد السوفيتى لإيران بأنها عن طريق تلك المواثيق والارتباطات ، حولت نفسها إلى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة ، وأن مثل هذه الخطوات والإجراءات لم تكن لتحمى النظام الحاكم ضد ثورة يقوم بها الشعب الإيرانى ضده ، كما عزى إليها مسئولية تصعيد حدة التوتر والعداء فى العلاقات الإيرانية السوفيتية .

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

([2]) المرجع السابق ، ص 69 .

وقد ظل التوتر وهو الطابع المميز لهذه العلاقات حتى عام 1962 ، عندما قرر الطرفان تطبيع علاقاتهما ، ويعزو بعض المحللين الدافع إلى التطبيع من جانب الإتحاد السوفيتى بأنه كان يعود فى حقيقة الأمر إلى التحول فى الميزان الإستراتيجى بين القوتين العظميين ، أكثر مما كان محكوماً بدواع وإعتبارات تقع كلها فى دائرة العلاقات السوفيتية – الإيرانية وحدها ([1]).

لقد ظهر تعاون إيران والإتحاد السوفيتى فى مرحلة تطبيع العلاقات هذه وبالتحديد منذ منتصف الستينات أوضح ما يكون فى مجالات الطاقة وبرامج المساعدات الصناعية ، فحتى أكتوبر 1970 كان قد تم الانتهاء من مد ألف ومائتى ميل من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى من إيران إلى الإتحاد السوفيتى . وهو الخط الذى قام السوفييت ببنائه كما أنه ومع نهاية عام 1978 كان قد تم شحن أكثر من 70 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى إلى الإتحاد السوفيتى ، حصلت إيران من ورائها (بعد تسديد تكلفة إقامة الخط) على حوالى مليار دولار استخدمت معظمها فى تمويل مشترياتها من السلع السوفيتية ([2]).

ويقول المراقبون أن نجاح هذه العملية القائمة على مبادلة الغاز الطبيعى الإيرانى بالسلع الصناعية السوفيتية ، شجع الطرفين على تنمية أواصر تعاونهما المتبادل ففى ديسمبر 1975 مثلاً أمكنهما الإتفاق وبمشاركة كل من المانيا وفرنسا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا على تنفيذ مشروع مشترك أكثر طموحاً . فقد اتفق على أنه فى مقابل تصدير 13.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى الإيرانى (وهى الكمية التى كان من المقرر أن تصل إلى ثلاثة أضعافها فى عام 1985) إلى المركز الصناعية السوفيتية فى القوقاز وشرق أوكرانيا ، يتعهد الإتحاد السوفيتى بأن يعمل على تزويد ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا بالغاز الطبيعى من حقوله فى غرب سيبريا ، وكان من المفروض أن يقوم الإتحاد السوفيتى بدفع رسوم ترانزيت لإيران مقابل 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى بالعملة الصعبة ، فى الوقت الذى تعهد فيه بضمان توريد الغازالطبيعى لهذه الدول الأوروبية لمدة 23 سنة تبدأ من عام 1981 .

هذا التطبيع فى العلاقات وبخاصة فى أمور الطاقة والمبادلات التجارية والمساعدات الصناعية ، لم يمنع الإتحاد السوفيتى من انتقاد إيران وبشدة وبخاصة حول سياسات التسليح التى توسعت فيها منذ بداية السبعينات والتى اعتبرها تهديداً مباشراً لأمنه .

([1]) **Dilip Hiro, op. cit., 272.**

([2]) **Ibid., 273.**

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى معاهدة 1921 السوفيتية الإيرانية والتى سميت بمعاهدة الصداقة المتبادلة ، فهذه المعاهدة نصت فى مادتيها الخامسة والسادسة على حق الإتحاد السوفيتى فى إرسال قواته إلى إيران فى الأحوال التى يتدخل فيها طرف ثالث بالقوة فى إيران ، أو يحاول استخدام أراضيها للهجوم على الإتحاد السوفيتى .

وقد حاول الإتحاد السوفيتى فيما بعد توسيع إطار تفسيره لهاتين المادتين بهدف الحد من النشاطات العسكرية التى قد تقوم بها أية قوة أجنبية فى إيران وتشكل تهديداً للأمن السوفيتى ، بل يمكن القول أن جانباً كبيراً من الإحتكاكات التى وقعت بين الدولتين فى الفترة بين 1955 ، 1962 ، وهى فترة التوتر الشديد فى العلاقات السوفيتية الإيرانية كانت بسبب إصرار السوفييت على تفسير نصوص هذه المعاهدة بطريقة من شأنها فصم روابط تحالف إيران العسكرى بالغرب ([1]).

وفى عام 1959 أعلنت إيران بقرار منفرد من جانبها إلغاء لمعاهدة 1921 التى وصفتها بأنها غير متكافئة ومناقضة لميثاق الأمم المتحدة ، وإن كان السوفييت قد أصروا من ناحيتهم على مشروعية المعاهدة ورفضوا الاعتراف بقانونية القرار الإيرانى . لقد هدف الإتحاد السوفيتى من إصراره على تنفيذ بنود وأحكام هذه المعاهدة ، وقف هذا البناء العسكرى الضخم الذى أقامته إيران خلال حكم الشاه ، والذى سبب ضيقاً متزايداً للإتحاد السوفيتى .

فاعتباراً من عام 1973 أخذ الإتحاد السوفيتى يحذر الحكومة الإيرانية من مغبة التمادى فى هذا الإتجاه ، وقد صاغ السوفييت أسباب معارضتهم لسياسات إيران التسليحية على النحو الآتى :

أولاً : أن هذه الاسلحة كانت تفوق بكثير إحتياجات إيران الأمنية والدفاعية وبالتالى فان الهدف من حيازتها كان هجومياً ، وهو ما كان يلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى الحصول على مزايا عسكرية على حساب المصالح الإقليمية الحيوية للإتحاد السوفيتى .

ثانياً : إن كل هذه المشتريات الإيرانية من الأسلحة كانت تزيد من اعتماد إيران على الغرب الذى احتفظ فى يده بسلطة القرار المتعلق بكيفية استخدام هذه الأسلحة التى كانت موجهة فى المقام الأول ضد الإتحاد السوفيتى .

([1]) Ibid., p. 275 .

ثالثاً : أن هذه الأسلحة كانت تخلق موقفاً متفجراً فى المنطقة بأسرها ، وبالتالى فإن هذا التسليح الإيرانى كان يضع عبئاً على كل دولها ولم يكن شأناً إيرانياً بحتاً كما زعمت الحكومة الإيرانية .

رابعاً : أن الإتحاد السوفيتى لم يكن يشكل تهديداً لأمن إيران إلا أنه لم يكن من الواقعى فى الوقت نفسه أن ينظر إلى تسليحها بمعزل عن الخطط الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها الاستفزازية المعادية للسوفييت فى منطقة الخليج .

خامساً : أن كل هذا البناء العسكرى الإيرانى ، مع الدبلوماسية التى انتهجتها إيران للهيمنة على الخليج ومع استمرار احتفاظها بعضويتها فى حلف السنتو ، وإتجاهها إلى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج لحسابها وحساب الغرب كانت كلها عناصر متشابكة لايمكن فصلها عن بعضها ([1]).

ومن هنا قال السوفييت أن ما كان يحدث فى الخليج تم بتحريض من الولايات المتحدة التى دفعت بإيران فى مسار خطر يضر بمصالحها القومية الحقيقية فى الوقت الذى لم توجد فيه دليل مادى على قيام الإتحاد السوفيتى بتهديد أمن إيران من حدودها الشمالية كذلك فقد عبر السوفييت عن شعورهم بالإستياء البالغ من استغلال إيران وتحريكها كأداة فى سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى حماية مصالحها فى الخليج ([2]).

وقد استعمل السوفييت بعض المؤشرات التى حاولوا أن يبرهنوا من خلالها على إتجاه إيران لاستخدامها قواتها العسكرية أبعد مما كانت تقتضيه متطلبات الدفاع عن كيانها الإقليمى وذلك كما حدث فى عام 1972 عندما أمتد الدور الدفاعى لإيران إلى مداخل الخليج قرب مضيق هرمز ، وتدخلها فى عام 1973 للقضاء على ثورة ظفار فى عمان وما إلى غير ذلك من الأعمال العسكرية التى تجاوزت اعتبارات أمنها المباشر ، وقد نظر الإتحاد السوفيتى إلى هذه السياسات والممارسات التى نفذها الشاه على أنها كانت تعبير عن الدور المرسوم لإيران فى حماية المصالح الغربية ([3]).

ولعل أكثر مما أثار الإتحاد السوفيتى فى سياسات إيران التسليحية ، هو تدعيمها

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 70

([2]) المرجع السابق ، ص 71

([3])المرجع السابق ، ص 72

المستمر لسلاحها الجوى وتزويدها له بالكثير من المقاتلات الأمريكية المتطورة مثل طائرات إف 14 المسلحة بصواريخ فينيكس والتى كان مداها يتجاوز المجال الجوى الإيرانى ، ويأتى ضمن الإطار أيضاً حصول إيران على نظام أواكس AWACS للإنذار والإستطلاع المبكر وإقامتها لشبكة معقدة من وسائل الاستطلاع الإلكترونى للتجسس على الإتحاد السوفيتى على طول الحدود التى تربط بين الدولتين والتى تمتد إلى مسافة ألف مائتى ميل ([1]).

وكان يضيف إلى ذلك كله ، الحجم الكبير الذى بلغته المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران مع وجود عدة آلاف من الخبراء العسكريين الأمريكيين فيها والتطابق الكامل فى السياسات والأهداف التى نفذتها الدولتان حتى عام 1978 مما كان يوفر دليلاً عملياً قوياً على أن كل هذه التسهيلات العسكرية لإيران سوف تكون متاحة للغرب دون قيد أو شرط فى أى مواجهة يخوضها مستقبلاً ضد الإتحاد السوفيتى . ومما لا شك فيه ، فإن هذا الحشد المكثف من الأسلحة الغربية على الحدود الإيرانية – السوفيتية كان يخلق جبهة عسكرية أخرى ضد الإتحاد السوفيتى غير تلك الجبهات التى كان عليه أن يواجه الغرب فيها . وكان ذلك يعنى إضافة جديدة لمسئولياته وأعبائه الدفاعية العالمية .

حزب تودة فى عهد الشاه :

بدأت حكاية حزب تودة مع بداية عام 1900 على وجه التقريب ، وكان الأمير (سليمان شيراز اسكندرى) وهو من أحفاد (ناصر الدين شاه) أحد ملوك أسرة (قاجار)التى حكمت إيران قبل مجيء أسرة بهلوى ، أول من أعلن على نفسه شيوعياً فى إيران . وبفضل ثرواته وقدراته ، تمكن الأمير سليمان من أن يجمع حوله بعض المثقفين الإيرانين وأسس أول حزب إشتراكى فى إيران قبل ثورة (أكتوبر) السوفيتية بـ15 عاماً أى عام 1902 ([2]).

كان رجال السياسة فى ذلك الوقت من الأرستقراطيين ، والأسرة المالكة ينظرون إلى الأمير (الثورى) نظرتهم إلى (رجل مجنون) ثائر ضد نفسه وضد المجتمع الذى ينتسب إليه .

وبعد أن انتخب الأمير سليمان ميرزا مندوباً فى المجلس التأسيسى لتغيير الدستور وإحلال أسرة (آل بهلوى) محل أسرة (آل قاجار) أفل نجمه ، ونسى الناس ما فعله الأمير

([1]) Shahram, chubin, security in the perisan Gulf, the role of outside power, op. cit., p13

([2]) زهير ماردين ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة (بيروت : دار إقرأ ، 1986 ، ص 134 .

الشيوعى الذى حارب أسرته دفاعاً عن الشعب وسعياً وراء التغيير ، ومحاولة تحويل إيران إلى جمهورية .

فى ذلك الوقت قامت ثورة أكتوبر فى روسيا ، وكانت إيران فى مقدمة الدول التى اعترفت بالإتحاد السوفيتى وقام رئيس الوزراء الإيرانى وقتها بإرسال رسالة إلى (لينين) قال فيها : (يا من حررت بلادك ساندنا كى نحرر بلادنا . نحن ننتظر منك الدعم ، وأنت زعيم دولة كبرى) ([1]). وجاء رد (لينين) أكثر وداً مما كان ينتظر إذ قال فى رسالة جوابية إلى رئيس وزراء إيران : (عزيزى رئيس الوزراء ، نحن نعلن لكم وأمام العالم أننا نعفيكم من تسديد كل الديون السابقة واللاحقة) ([2]).

وبهذه العبارة الشهيرة بدأت العلاقات بين إيران والنظام الثورى فى الإتحاد السوفيتى لكنها علاقات لم تدم طويلاً حيث أعلن الحزب الشيوعى السوفيتى دعمه (الثورة الغابة) وهو الاسم الذى كان يطلق على مجموعات تتخذ من الغابات الإيرانية فى شمال إيران قرب بحر قزوين مسرحاً لها عام **1921** .

وعندما هاجمت القوات الحكومية مواقع الثوار الشيوعين فى إقليم (كيلان) واستولت عليها وجدت مطبوعات كتب عليها (الحزب الشيوعى الإيرانى) ، كما عثرت القوات الحكومية على كميات من الأسلحة الروسية مهداه إلى الثوار الإيرانيين من الحكومة السوفيتية . بعد هذا الحادث توترت العلاقات بين طهران وموسكو ، وأمر رضا شاه باعتقال قيادات اليسار (53 من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء الإيرانيين) ومن بينهم الدكتور (رتقى آرانى) أول زعيم رسمى لحزب (تودة) مع اثنين من الذين أسسوه وهم فى السجن عام **1937** هما : (رضا رادمتش) و(خليل ملكى) كان (رتقى آرانى) الذى عاد من برلين بشهادة الكيمياء قد عين أستاذاً لهذه المادة فى جامعة طهران ، ولكن دروسه فى الكيمياء كانت أقل بكثير من دروسه عن الشيوعية ثم ازداد نشاطه وخرجت دعوته من الهمس بين الطلاب إلى الجهر والعلنية ، فقد بدأ يصدر جريدة إسمها (دنيا) تنطق بلسان الدعوة الجديدة ، وأخذ يعقد فى بيته إجتماعات دورية يحضرها عدد من شباب وأساتذة الجامعة وطلابها .

وكان لابد لنشاط الدكتور (أرانى) أن يلفت إليه نظر صقر طهران فى ذلك الوقت وهو الجنرال رئيس البوليس السياسى فى مطلع عهد الشاه رضا بهلوى . وذات صباح تغيب

([1]) المرجع السابق ، ص 135 .

([2]) المرجع السابق ، ص 135

الدكتور (آرانى) عن محاضرته العادية فى جامعة طهران ، ثم عرف أن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه ، وأودعه فى السجن ، ومرت بضعة شهور ، ثم صدر فى طهران بلاغ رسمى يقول : (أن الدكتور آرانى قد توفى فى سجنه مريضاً بالتيفوس) ورفض أنصاره وطلابه تصديق قصة مرضه ، وتواترت الشائعات بأن الشاه رضا بهلوى قد أمر طبيبه الخاص بحقن الدكتور (آرانى) بالسم ليأمن أذاه وأذى الدعوة التى يبشر بها ([1]). ودفن الدكتور (رتقى آرانى) فى مقابر (إمام زاده عبدالله) ولكن القصة لم تنتهى .

لقد جعل منه أنصاره وطلابه أسطورة استشهاد ، ورأى الشاه بتدبير الجنرال بختيار أن الأمر يقتضى مزيد من الحزم ، مصدره الأوامر بإلقاء القبض على عدد من مريدى (آرانى) وظلوا فى السجن سنوات متعاقبة ، ثم تطورت الأحوال ، ودخل الحلفاء من الشمال ، والإنجليز من الجنوب إلى إيران 1941 ونزل الشاه رضا بهلوى عن العرش لابنه ، وكان أول شىء فعله الروس فى إيران فتح باب السجون أمام الاثنين والخمسين شاباً من تلاميذ (آرانى) الذين خرجوا من السجن ليؤلفوا (حزب تودة) أى حزب الشعب .

وكان من بين الخارجين من السجن (نور الدين كيانورى) صديق (آرانى) فى السجن فانتخب أميناً عاماً رسمياً للحزب الشيوعى الإيرانى . وكان كيانورى شاباً درس فى ألمانيا ، وعاد إلى طهران متخذاً من رفاقه (52) فى السجن القاعدة القيادية للحزب . وبدأ مع هؤلاء بتنظيم حركة سرية لموازرة سجناء الحزب الشيوعى ، وعندما قتل آرانى حل محله فى القيادة (خليل ملكى) ، فى ذلك الحين اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وكان (رضا شاه) من المعجبين بهتلر ، ويحلم بانتصار الألمان ، وعندما دخل الحلفاء إيران وأجبروا الشاه على التنازل عن العرش لابنه الشاب الأمير محمد رضا بهلوى ، نفى الوالد إلى (جنوب أفريقيا) ، وفتحت السجون أبوابها ، وأفرج عن السجناء السياسين والشيوعيين الذين كان عددهم قد ارتفع داخل السجن إلى (300) إيرانى .

اشترط الحلفاء على الشاه الجديد أن يكون حكمه ديمقراطياً فارتفع عدد الأحزاب فى الأربعينات ، وأعلن عن تأسيس حزب (تودة) الشيوعى ، وفى عام 1943 وصل عدد أعضاء الحزب إلى نصف مليون ، وكان أكبر الأحزاب الإيرانية وقتها ، وكان له 16 مقعداً فى البرلمان وله فى الحكم أربعة وزراء . كان كل شىء يسير وفق تخطيط الشيوعيين حتى جاء عام 1944 عندما أعلنت مجموعة من الشيوعين الإيرانيين فى إقليم أذربيجان التى كانت

([1]) المرجع السابق ، ص 136

تحتله قوات الجيش الأحمر السوفيتى عن تشكيل (جمهورية أذربيجان الديمقراطية) وحاولت فصل هذا الإقليم الإيرانى عن الوطن ، وكان أن ارتكب حزب (تودة) خطأ فاحشاً ، وأعلن أمينه العام عن تأييد الحزب المطلق للجمهورية التى صنعها السوفييت ([1]).

فى عام 1945 أرسلت الحكومة الإيرانية قوة مسلحة إلى (أذربيجان) قامت بتحرير الإقليم بعد إتفاق تم التوصل إليه بين (ستالين) ، ورئيس وزراء إيران أوقفت موسكو بمقتضاه دعمها للمتمردين الشيوعين فى (أذربيجان) مقابل إعطاء إيران للسوفييت حق التنقيب واستخراج النفط الإيرانى فى الحقول الشمالية . خسر الشيوعيون المعركة وأعلن رئيس الوزراء الإيرانى أن الذين كانوا يعملون لصالح الأجنبى قد خانوا البلاد ، ولا يمكن لهم الاستمرار فى الخيانة وأمر بإغلاق صحف ومكاتب حزب (تودة) الذى استمر يعمل ، ولكن تحت أسماء مختلفة مثل (جمعية أنصار السلم العالمى) و(جمعية أصدقاء الشعب) .

وفى عام 1948 هاجم أحد أعضاء حزب (تودة) الشاه فى جامعة طهران ، وأطلق عليه ثلاث رصاصات فاصيب الشاه وقتل الجانى على الفور ، وشنت السلطات حملة اعتقالات واسعة فى صفوف الشيوعين . عندما جاء مصدق إلى الحكم فى عام 1949 ، سمح للعديد من الأحزاب ، ومن بينها حزب (تودة) بحرية الحركة والعمل . وهنا نشير إلى ما قاله (مكسيم رودنسون) الكاتب المعروف فى كتابه (الأحزاب الشيوعية فى العالم العربى) عن أن حزب (تودة) الإيرانى ارتكب خطأ كبيراً فى تقييم دور مصدق والحركة الوطنية الإيرانية ، مثله مثل بقية الأحزاب الشيوعية فى كل من مصر وسورية تجاه الحركة القومية العربية التى قادها جمال عبدالناصر وهى مواقف تشبه تماماً مواقف حزب تودة تجاه مصدق .

فمصدق لم يكن ديكتاتوراً بل وطنياً يحلم بتحرير وطنه من الإستعمار ، ولكن حزب (تودة) اتهمه بأنه رجل (الأمريكان) ، وعميل للاستعمار ، وإقطاعى ارستقراطى . كان مصدق يقود حركة تأميم النفط ضد الانجليز ، ولكن حزب تودة كان ينادى بإعطاء نفط الشمال إلى الإتحاد السوفيتى ونفط الجنوب إلى بريطانيا . ولأن توجهات مصدق كانت ضد مصالح اليمين الإيرانى ، فقد وجد هذا اليمين ضالته فى حزب (تودة) الذى كان يهتف فى الشوارع بسقوط مصدق .

([1]) المرجع السابق . ص 147 .

وفى عام 1951 تم تأميم النفط ، واستمر حزب اليمين وحزب (تودة) ضد مصدق ، وبدأ الشاه يفكر فى توجيه ضربة إليه ، وعندما جاء عام 1953 أصبحت الفرصة سانحة وتمكن الشاه بدعم من الأمريكان وحزب (تودة) الشيوعى من إسقاط مصدق واعتقاله ورفاقه ، وانفرد بالحكم الدكتاتورى لإيران فكان ان لزم حزب (تودة) الصمت ، وعاد إلى العمل السرى فى المخابىء إلى أن جاء دوره ([1]).

على مدار 25 عاماً ، منذ انقلاب الشاه ضد مصدق ، وحتى الثورة الإيرانية ضد الشاه لم يتوقف حزب تودة عن تلقى التعليمات من موسكو . كانوا يهاجمون الشاه بأوامر من هناك ويمتدحونه إذا ما طلب منهم (الرفاق) ذلك . وتحفل الوثائق التاريخية بمراسلات بين قادة حزب (تودة) والشاه وكانوا ينادونه بـ (جلالة الشاه المعظم) ، ومنهم من انتخب وزيراً ونائباً ، وكانوا يعملون فى خدمة الشاه بأوامر من لجنة (الرفاق المركزية) .

وعندما بدأت الأحداث الإيرانية ، وفى الأيام الأخيرة من حكم الشاه لم يشاركوا (الرفاق) من الشيوعيون الإيرانيون الحركة الثورية الجديدة لأنهم كانوا يسيرون على طريق موسكو وموسكو لم تكن تريد إزعاج الشاه بسبب العلاقات التجارية ، وخطوط أنابيب الغاز الإيرانى إلى الإتحاد السوفيتى .

سقط الشاه ، وجاء الخمينى ، وشاهد الناس (نور الدين كيانورى) الأمين العام للحزب ورفاقه ، وهم يأتون إلى طهران من موسكو ، وعلى صدورهم صور الخمينى ، وعلى ألسنتهم آيات القرآن الكريم . ومثل هذا الموقف وإن لم يكن مستغرباً من كيانورى بسبب تاريخه الملون ، إلا أن الدهشة كل الدهشة كانت تعقد ألسنة الناس ، وهم يشاهدون الشيوعى (العلمانى) إحسان طبرى يخطب فى المساجد ، ويدبج المقالات المطولة وينشرها فى جريدة حزب تودة (الشعبى) فى مدح أيات الله .

وهذه كانت المرة الثالثة التى يرتكب فيها حزب (تودة) الأخطاء فى حساباته . وقد توصل الحزب إلى مساعدة آيات الله علناً ، فأصدر أوامره إلى الأعضاء بالتجسس على الشعب لصالح الحركة الثورية ، وقام إئتلاف قوى بين حزب تودة ، وجماعة خط الخمينى ، كما لعب الحزب الشيوعى دوراً كبيراً فى حادث الرهائن الأمريكين وسارع الحزب إلى تقديم خبراته وتجاربه إلى جماعة الخمينى لمكافحة المعارضة ، وكان وراء إبلاغ السلطات بما سمى بمؤامرة بنى صدر ، ومجاهدى خلق ضد الخمينى فى عام 1980 ، ومؤامرة قطب زاده ضد

([1]) المرجع السابق ، ص 138 .

النظام فى عام 1982 ، وهناك أدلة قاطعة مؤكدة دون شك أن السوفييت أعطوا اشارة الضوء الأخضر ، لإبلاغ النظام بوجود تنسيق بين بنى صدر ورجوى مرة ، ومرة أخرى بين قطب زاده وآية الله شريعه مدارى .

وماذا كانت (الجائزة) التى قدمها الخمينى إلى حزب (تودة) ؟ فى الحقيقة أن حزب تودة لم يكن ينتظر جائزة ، بل كان يعمل لإمتصاص الثورة بين أيدى رجال الدين ، وقد اعتاد (كيانورى) أن يردد فى مجالسه الخاصة مقولة أصبحت معروفه كان يقول : (نحن نعلم بآراء الخمينى ضدنا ، ونحن ندعم الخمينى لأننا نؤمن بحتمية سقوط ثورته ، ولابد أن نضع أيدينا على كل شىء وعندما تسقط الثورة ستكون لدينا الفرصة لمحاسبة أعدائنا) ([1]).

ولسوء حظ حزب تودة تغيرت القيادة السوفيتية بوفاة بريجنيف ، ومجىء رجال جدد للقيادة يعرفون إيران أكثر من (كيانورى) وحزبه . وبدأت الحقائق تتضح لرجال الثورة الإيرانية أكثر فأكثر وأمرت الحكومة الإيرانية باعتقال قادة الحزب وكشف ألاعيبهم للناس ، وكان سقوط حزب (تودة) هذه المرة مروعاً .

كان سقوط (نور الدين كيانورى) مدوياً ومخزياً بدرجة لم يتوقعها أحد حتى أشد منتقديه وخصومه السياسين . ولم يكن انكساراً مادياً كالذى يحدث كثيراً لأصحاب الافكار السياسية المهزوزة حين يتراجعون عن كل معتقداتهم وينكرون لها ببساطة تصل إلى حد الصفاقة . لقد وقف (كيانورى) أمام الملايين من أبناء شعبه ليعلن أنه لم يكن أكثر من مجرد خائن نقل أسرار بلاده العسكرية والسياسية إلى بلد أجنبى .

قال : أنه يستحق الموت ، بل ويطالب بتطبيق أقصى العقوبة عليه وهى الإعدام ([2]). لقد أحاطت الكثير من الشكوك ، والظلال بحزب تودة طوال مسيرة الحركة الوطنية الإيرانية وخلال 42 عاماً هى عمر الحزب قدم العديد من الأمثلة (الانتهازية) . فالغريب أن بقية زعماء حزب (تودة) كان موقفهم لا يختلف عن موقف زعيمهم (كيانورى) فقد أعلن (محمد على أموى) زعيم الجناح العسكرى لحزب (تودة) أن حزبهم غير شرعى ، وأنه مجرد أداه فى أيدى الإتحاد السوفيتى .

وقال (غلام عباسى) عضو اللجنة المركزية بالحزب أنه اشترك مع كيانورى فى كتابه تقارير سياسية عن إيران وقدماها للسفارة السوفيتية فى طهران ، وكان هذا هو نفس اتجاه

([1]) المرجع السابق ، ص 134 .

([2]) المرجع السابق ، ص 140 .

(70) من كبار قادة الحزب .([1]) إن جريمة الخيانة الحقيقية التى ارتكبها كيانورى كانت فى حق خمسين ألف عضو انضموا لحزبه . ولنا أن نتصور حجم الإحباط فى نفوسهم ، وهم يرون زعيم الحزب يدلى باعترافاته المخزية ، ويطالب سلطات إيران بأن تعدمه .

وقد صاحب حل حزب (تودة) قرار طرد **18** دبلوماسياً سوفيتياً من إيران ، ولم يكن غريباً أن تتم هذه الخطوة فى الوقت الذى يشهد فيه العالم حملة طرد للدبلوماسيين من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا واستراليا وسويسرا .

([1]) المرجع السابق ، ص 141

المبحث الثانى

الرؤية الإيرانية تجاه الإتحاد السوفيتى فى عهد الثورة الإسلامية .

لقد جاءت أحداث الثورة الأسيوية الإيرانية فى إيران فى فبراير 1979 لتحمل معها عوامل التغير الجذرى فى ظروف الأمن الخليجى ، فإيران لم تعد القوة الإقليمية الأولى التى يعتمد عليها الغرب فى تنفيذ إستراتيجيته الدفاعية فى الخليج وإنما كان لأصداء هذه الثورة وتداعياتها آثارها السياسية البعيدة المدى إقليمياً ودولياً .

والسؤال الآن هو : ماذا كانت عليه نظرة السوفييت إلى هذه الثورة الإسلامية ؟ وماذا كان تفسيرهم لها فى ارتباطها بالإطار السياسى والأمنى الأشمل للمنطقة الخليجية ككل ؟

وجديرا بالذكر فإن الثورة التى انفجرت مقدماتها فى إيران فى منتصف عام 1978 أخذت الإتحاد السوفيتى بالمفاجأة ووضعته أمام الإختيار الصعب . فهو إذا أيد المعارضة الإيرانية ، فإنه كان يجازف بفقدان علاقاته الطيبة نسبياً مع الشاه إذا استطاع هذا الأخير تجاوز الأزمة والتغلب عليها وذلك فى مقابل مزايا غير واضحة وغير مضمونة كان السوفييت يأملون الحصول عليها من خصومه ([1]).

وعلى الجانب الاخر ، فإذا أيد الشاه ضد المعارضة فإنه كان يغامر بفقدان فرصة ثمينة كان بمقدوره استثمارها لإحداث نكسة مؤلمة للسياسة الغربية فى إيران ، مما كان سيساعد بالتالى على تنمية النفوذ السوفيتى فى دولة ضعيفة كإيران فى مرحلة ما بعد الشاه ([2]). وربما لهذا السبب امتنع الإتحاد السوفيتى عن القيام بأى هجوم مباشر على نظام الشاه وفضل عليه الانتظار الذى لم يكن ليخسر من ورائه شيئاً خاصة وأن الثورة جاءت كرد فعل عنيف ضد انسياق إيران الشاه وراء الغرب فى محالفاته وسياساته ، ولم يتخلى السوفييت عن حذرهم إلا بعد أن تصاعد الموقف السياسى ضد الشاه ، وبعد أن أصبح فى حكم المؤكد أن نظام حكمه قد دخل مرحلة التهاوى والسقوط .

ففى 18 ديسمبر 1978 أدلى الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف بتصريح هام عكس فيه إهتمام الإتحاد السوفيتى البالغ بما كان يجرى فى إيران ، وذلك عندما قال : " يجب أن

([1]) Dilip HiRo, op, cit., p. 281.

([2]) Ibid., p. 282.

يكون مفهوما بوضوح ، أن أى تدخل وبالأخص أى تدخل عسكرى ، فى شئون إيران الداخلية وهى دولة حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتى سوف يفسر من جانبنا علىأنه يعنى المساس بالمصالح الأمنية السوفيتى . " ([1]) وقد صيغ هذا التصريح بحيث يكون له تأثيره على المداولات التى كانت تجرى وقتئذ فى واشنطن حول ما ستكون عليه إستجابة الحكومة الأمريكية إزاء التدهور المستمر فى مركز الشاه وقوته الداخلية نتيجة الأحداث التى أخذت تفرض نفسها على الموقف السياسى فى إيران ، بمعنى آخر ، فقد أراد بريجنيف من تصريحه هذا تقييد أى تدخل أمريكى لإنقاذ الشاه من السقوط المحتم . كما أن مثل هذا التصريح كان يمكن استغلاله فيما بعد عن طريق الزعم بأنه كان عاملا مؤثرا فى ردع التدخلات الغربية وبالتالى فى نجاح الثورة المعادية للشاه ، وإنتصارها على خصومها .

وكان رد فعل الولايات المتحدة لهذا التحذير السوفيتى هو إنكار وجود أى نيه من جانبها للتدخل العسكرى فى إيران ، وفى الوقت نفسه ، أصدرت الحكومة الأمريكية تحذيرا مضادا للإتحاد السوفيتى إذا ما حاول الإقدام على استغلال الموقف القائم لمصالحه . ومن هنا وكما يذكر بعض المحللين فإن دور الدبلوماسية السوفيتية فى المراحل التى سبقت إنهيار حكم الشاه مباشرة ، ركزت أساسا على محاولة منع التدخل العسكرى من جانب الغرب لإحباط التغيير المتوقع فى إيران ، أكثر من الدور الذى قامت به فى مساندة هذا التغيير ودعمه ، وكان هذا الإتجاه يتناقض مع ما فعله فى أفغانستان فى نهاية عام 1979 عندما عمد الى فرض التغيير الذى يلائم مصالحه السياسية والأمنية بوسيلة التدخل العسكرى المكثف والمباشر . ([2])

وإذا نحينا هذه الظروف والملابسات جانبا ، فإن المزايا كان يمكن أن تؤول الى الإتحاد السوفيتى من وراء نجاح الثورة الإسلامية فى إيران : ([3])

1- إنهيار حليف قوى للغرب فى الشرق الأوسط ، مع السمعة السيئة التى كانت ستصاحب ذلك من أن الغرب قد خذل هذا الحليف وتركه يواجه نهايته وهو ما كان يحمل معه تحذيرا لكل الأنظمة الحليفة والصديقة للغرب فى الخليج والشرق الأوسط كما فى غيرها من مناطق العالم الأخرى .

([1]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص87 .

([2]) R.K. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , Washinton 1990 , p. 81 .

([3]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

2- إن تحول إيران من موقع التحالف مع الغرب إلى الحياد ، كان يدمر الأساس الذى بنى عليه الغرب تخطيطه لمسألة الأمن الغربى فى منطقة الخليج ويبرهن على سطحية نظرية العمودين التى قامت عليها إستراتيجيته فى حفظ الأمن الخليجى فى مرحلة ما بعد فيتنام ، كما كان يكشف عن حقيقة الضعف الكامن فى هذه النظم الإقليمية وإنها بسبب عدم استقرارها كانت دون ذلك المستوى من القوة التى تمكنها من تحمل هذه المسئوليات الأمنية الكبيرة بالوكالة عن القوى العظمى .

3- إن فقدان الغرب كل قدراته فى التصنت والتجسس والتى مارسها من الأراضى الإيرانية ، فضلا عن ضياع قواعده العسكرية فيها ، وما ترتب عليه من إضعاف فاعلية نظم المراقبة على مدى تقيد السوفييت بتنفيذ إتفاقيات سولت* ، وعرقلة خطوط الإمداد كانت كلها تمثل صعوبات جديدة فى ظروف الدفاع عن الأمن والمصالح الغربية فى منطقة الخليج ضد تحديات القوة السوفيتية . ([1])

4- إن ضعف إيران وعدم إستقرارها كان يزيد من فرص وإحتمالات تنمية النفوذ السوفيتى فيها ، ومن ثم التقليل من حجم المشكلات الأمنية التى اعتاد الإتحاد السوفيتى أن يواجهها خلال فترة حكم الشاه الذى نصب نفسه شرطيا للخليج ، وما سوف يتجه ذلك أيضا من انخفاض حجم التسلح الإيرانى ، ودخول إيران فى ظل نظام حكمها الجديد مرحلة سلبية من مراحل التخطيط الأمنى ، وهو كلها عوامل كانت تقوى بصورة أو بأخرى من مركز الإتحاد السوفيتى فى المنطقة .

5- إنه ومع تمزق المظلة العسكرية ، فإن العديد من دول الخليج الصغرى كانت ستفقد الحماية العسكرية التى وفرها الغرب لها من خلال قوة إيران ، وكانت أنظار الإتحاد السوفيتى مركزه على عمان بشكل خاص .

---

* بعد أحداث إيران أصبحت الولايات المتحدة أحوج ما تكون لتجديد قواعدها فى تركيا ، وخاصة قاعدتى سنوب وبرنسليك باعتبارها من أهم محطات المراقبة والتصنت التابعة لحلف الأطلنطى والمستخدمة فى رصد النشاط العسكرى السوفيتى وفى مراقبة التجارب السوفيتية على الصواريخ النووية وطلعات الطيران السوفيتى فوق البحر المتوسط وهى كلها أمور تدخل ضمن حرص الولايات المتحدة على التأكد من مدى إلتزام السوفييت بإتفاقية سولت حول الصواريخ العابرة للقارات ولهذه الأسباب أصبحت تركيا أى قواعدها لا تقدر بثمن فى ضوء إنهاء الحكومة الثورية الإيرانية لعمل القواعد العسكرية الأمريكية فى إيران وفى مقدمتها التصنت والمراقبة .

([1]) محمد السعيد إبراهيم ، تركيا والإختيار الصعب بعد أحداث إيران ، السياسية الدولية ، العدد 56 (139-146) ، إبريل 1979 ص 140.

6- مضاعفة فرص الإتحاد السوفيتى فى الولوج الى الخليج والمحيط الهندى بسبب عدم وجود قوة جوية إيرانية فعالة تقوم بعمليات المطاردة والاعتراض ، وبالتالى فإنه سيكون قادرا على اختراق المجال الإيرانى لتحقيق بعض المهام التى كان لايستطيع القيام بها فى السابق وبالفعل فإن القرار الذى اتخذته حكومة الثورة فى إيران فى مارس 1979 بالانسحاب من منظمة الحلف المركزى كان بمثابة كسب إستراتيجى سريع حصل عليه الإتحاد السوفيتى ، ولما يمضى على نجاح الثورة أكثر من شهر واحد فقط . ([1])

والمحصلة هى أنه فى غياب تأثيرات القوة الغربية بشكلها الساحق السابق فإن الكثير من دول الخليج كانت ستجد نفسها مدفوعة ، بحكم المتغيرات الجديدة ، الى البحث عن أرضية لمهادنة أو الإتفاق مع خصومها السابقين ، سواء كانوا الإتحاد السوفيتى ، أو بعض القوى والحركات المرتبطة به فى منطقة الخليج . على أن هذا الرصيد من الإيجابيات ، كان يقابله على الجانب الآخر بعض السلبيات التى لم تخل من الأهمية .

فأولا كان هناك قرار الحكومة الإيرانية الجديدة بتخفيض إنتاج النفط بنسبة الثلث والذى استتبعه تخفيض مماثل فى حجم إنتاجها من الغاز الطبيعى ، وبالتالى تخفيض الكميات التى كانت تصل منه الى الإتحاد السوفيتى . ثم يأتى القرار الأخير بإيقاف بناء الخط الثانى من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى من حقوله فى إيران الى الإتحاد السوفيتى والذى كان من المقرر له أن ينتهى فى عام 1981 ، وبعدها تقرر إلغاء المشروع كلية . ([2])

ولم تكتف الحكومة الإيرانية بقراراتها السابقة وإنما أعلنت عن نيتها فى إعادة التفاوض حول أسعار الغاز الطبيعى المصدر للإتحاد السوفيتى عبر خطوط النقل الحالى . وكانت هذه التصرفات فى مجملها تعكس إتجاها لدى حكومة الثورة بالحاجة الى إعادة تقويم حجم كميات الغاز الطبيعى المصدرة الى الإتحاد السوفيتى بتوجيه جانب منها لأغراض الاستهلاك الداخلى فى إيران نفسها .

ومن السلبيات الأخرى لهذه الثورة على أمن الإتحاد السوفيتى ومصالحه :

1- أنه بالرغم من أن إيران ضعيفة ستكون فى مصلحة الإتحاد السوفيتى ، إلا أن عدم استقرار أوضاعها السياسية قد يتحول بالوقت الى عبء كبير على هذه المصالح السوفيتية نفسها . فتقلبات السلطة فى إيران بين قوى وعناصر ذات انتماءات سياسية

([1]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

([2]) R.K. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , op, cit. , p. 85 .

وأيديولوجية متباينة ، سيجعل من الصعب التنبؤ بسياساتها كدولة متاخمة للإتحاد السوفيتى الذى لايستطيع أن يغفل عما يدور فيها لما له من تأثير مباشر على مستقبل أمنه ومصالحه فى منطقة الخليج ككل .

2- الخوف من أن تقوم حكومة الثورة فى إيران بتوسيع إطار مساعداتها وبدرجة أعلى من الديناميكية للجماعات الإسلامية المتمردة ضد سلطة الحكومة الأفغانية الماركسية التى حظيت بالدعم السوفيتى الكامل لها . كما أن وجود مثل هذا النظام الإسلامى المتطرف على الحدود السوفيتية ، قد يشكل عامل جذب وتحريك للشعب المسلم فى الإتحاد السوفيتى وهو وضع لم يكن من المتصور أن يقبل السوفييت بآثاره السلبية عليهم .

3- إن الثورة الإيرانية تقدم نموذجا عمليا للدول المجاورة فى التغيير تحت راية الإسلام لقلب نظام الحكم التى لاترغبها الشعوب ، ومن هنا تفقد الأيديولوجية الماركسية جاذبيتها وتأثيرها .

وكان هذا واضحا فى أفغانستان قبل التدخل العسكرى السوفيتى ، كما كان هناك أيضا الخطر الشيعى على العراق والذى كان من المحتمل أن ينتهى هو الآخر بظهور نظام معاد للسوفيت يضيف الى ذلك تنامى النفوذ الإسلامى كقوة تغيير أساسية فى المنطقة سوف يكون عائقا رئيسيا أمام التقدم السوفيتى فيها .

5- إن الخلافات العرقية التى كان من المحتمل تماما أن تطفو على السطح مع الضعف فى سلطة الحكومة المركزية فى إيران (الأكراد - التركمان - العرب بمطالبهم فى الاستقلال أو الحكم الذاتى) قد تؤدى فضلا عن تفكك إيران وإنهيار وحدتها القومية إلى التأثير المباشر فى أوضاع الدول المجاورة كتركيا وباكستان والعراق وأفغانستان بتغذية النزعات الانفصالية لدى الأقليات العرقية منها ، وهذا من شأنه أن يساعد على بلقنة ذلك الإقليم بأكمله وإضعاف الحكومات الحليفة للإتحاد السوفيتى كأفغانستان والعراق ، بل وقد يمتد ذلك التأثير الانفصالى الى الاقليات القومية فى داخل الإتحاد السوفيتى نفسه . ([1])

6- إن تأثير الثورة الإيرانية على الشرق الأوسط وأسيا والعالم الغربى كان كبيرا للغاية . فعلى الرغم من أن هذه الثورة أدت الى تقويض دعائم الإستراتيجية الأمريكية فى إيران ، وأفقدت التحالفات الغربية مصداقيتها بشكل عام إلا أنها من الناحية الأخرى أثارت رد فعل

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

غربى وكذلك رد فعل إقليمى نشط وليست قوات الإنتشار والتدخل السريع إلا بعضا من نتاج ذلك الخوف الذى تولد عنه هذا الحدث الهام .

7- إن التحديات الناتجة عن هذه الثورة الإيرانية ساعدت كثيرا على التقرب فى وجهات النظر بين بعض دول المنطقة الرئيسية كالسعودية والعراق ، مدفوعين فى ذلك باعتبارات الأمن المشترك وهذا التقارب كان يجعل تحركات الدبلوماسية السوفيتية فى منطقة الخليج أكثر صعوبة من ذى قبل . ([1])

ومهما كانت السلبيات من تلك الثورة على الإتحاد السوفيتى إلا أن قيام الثورة الإسلامية بإيران شكل كسبا إستراتيجيا كبيرا للإتحاد السوفيتى من جراء إنهاء التواجد العسكرى الأمريكى فى إيران ، فعلى سبيل المثال فإنه بعد الثورة مباشرة تم إغلاق 5 محطات أمريكية للتصنت والمراقبة فى الأراضى الإيرانية ، اثنتان منهما كانت تديرهما وكالة المخابرات الأمريكية فى كابلهان وبهشت وكانت مهمتهما تتركز فى رصد الإتصالات اللاسلكية للقوات السوفيتية فى المناطق الواقعة جنوب الإتحاد السوفيتى ، وكذلك مراقبة التجارب التى تجرى على الصواريخ السوفيتية . وبالتالى إنهاء كل ما هو أمريكى فى إيران من الناحية العسكرية . ([2])

فشل اليسار الإيرانى ونجاح القيادة الدينية

تثير الثورة الإيرانية تساؤلا هاما حول موقع المعارضة العلمانية ، وخاصة اليسارية منها من الحركة الجماهيرية التى أطاحت بالشاه ، والواقع أن اليسار الإيرانى عند قيام الثورة كان يتمثل أساسا فى كل من حزب تودة الشيوعى ، ومنظمتى الفدائيين والمجاهدين . ([3])

1- *موقف حزب تودة الشيوعى من الثورة :*

كانت إستراتيجية حزب تودة تقوم على أساس نظرية " المراحل " التى حدد الحزب فى ضوئها طبيعة الثورة المحتملة فى إيران ، بأنها الثورة الوطنية الديمقراطية التى تقدم البرجوازية خلالها بقيادة صراع يستهدف القضاء على السيطرة الاستعمارية ، وإقامة حقوق ديموقراطية مماثلة لتلك القائمة فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وذهب حزب تودة إلى أن

([1]) المرجع السابق ، ص 91 .

([2]) المرجع السابق ، ، ص 73 .

([3]) عمر الشافعى ، آثار حرب الخليج الأولى على إيران ، اوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، ص 41 .

الطبقة العاملة لن تستطيع أن تدفع فى إتجاه التحول الثورى من الرأسمالية إلى الإشتراكية إلا بعد إتمام هذه المرحلة . ورغم هزال الحزب فى عهد الشاه ، إلا أنه شارك فى أحداث الثورة ، وبصفة خاصة من خلال قواعده العمالية . ([1])

وبعد الثورة التزم الحزب بشكل عام جانب التأييد للجمهورية الإسلامية والدفاع عنها إلى حد تصريح سكرتيره العام فى أحد أحاديثه الصحفية بأن " مستقبل هذا الحزب يكمن فى التعاون فى المجموعات الدينية " ، ومن الملاحظ أن الإمام الخمينى لم يهاجم مرة واحدة من المرات حزب تودة بالاسم ، ومن الواضح أن " التعاطف " من جانب بعض رجال الدين مع الحزب يعود بصفة عامة إلى أسباب ثلاثة :

1- أن الحزب يؤيد الخمينى منذ نفيه من إيران ، حيث حرصت إذاعة الحزب التى بثت إرسالها من أوربا الشرقية على إذاعة تصريحاته وبياناته منذ ذلك الوقت .
2- إلتقاء الحزب مع الخمينى على العداء للولايات المتحدة .
3- دفاع الحزب عن " الجمهوريات الإسلامية " .

ومن الواضح أن حزب تودة كسب مزيد من الأتباع وإن كان نفوذه لايقارن بنفوذ أى من التنظيمين الآخرين . ([2]) ويرفض الحزب التعامل أو التعاون مع أى من التنظيمين الآخرين ، المجاهدين والفدائيين إذ يعتبرهما تنظيمين متطرفين ، غير أنه سرعان ما أتضح أن التعاون بين تودة وبين رجال الدين لم يكن سوى مرحلة إنتقالية استغلها هؤلاء إلى أقصى حد ممكن ، وعندما استنفدت أغراضها ، سرعان ما لقى الحزب نفس المصير الذى لقيته فصائل المعارضة الأخرى . ففى عام 1983 أعلنت السلطات الإيرانية أن الحزب يتجسس لحساب موسكو ، وأعدمت عددا كبيرا من قياداته وزجت بغالبية أعضائه فى السجون .([3])

2- منظمة مجاهدو الشعب :

أما منظمة المجاهدين والتى تكونت خلال النصف الثانى من الستينات والتى تعود جذورها الى الجبهة الوطنية التى كان محمد مصدق قد أسسها فى أواخر الأربعينات معبره عن

([1]) د. السيد زهرة ، الثورة الإيرانية ، الأبعاد الإجتماعية والسياسية ، الأهرام ، 1986 ، ص 187 .

([2]) جارى سيك " الثورة الإيرانية والقوى العظمى " ، إعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، العدد 91 يناير 1988 (306-310) ، ص 309 .

([3]) المرجع السابق ، ص 188 .

المعارضة البرجوازية الوطنية للشاه ، فقد اشتركت مع الفدائيين فى موقفهم المعادى للاستعمار ، ولم تتميز سوى بموقفها الداعى لقيادة القادة الدينيين لحركة المعارضة وإبراز البعد " الثورى " للإسلام الشيعى ، وقد حدث إنشقاق فى صفوف المجاهدين فى 1975 حيث انقسمت المنظمة الى مجموعات ماركسية وأخرى إسلامية . ([1]) وفى فترة ما بعد الثورة ، تطور وضع " المجاهدين " بسرعة كبيرة ، بحيث أصبحوا أكثر التنظيمات اليسارية خطورة وفاعلية وتهديدا لرجال الدين .

لقد استطاع تنظيم " المجاهدين " فى خلال أشهر معدودة أن يتحول الى تنظيم جماهيرى يخشاه رجال الدين ، فلقد استطاع أن ينظم قوة مسلحة ضاربة قوامها ما يقرب من عشرين ألف مسلح ، واستطاع قائدهم مسعود رجوى فى يونيو 1980 ، أن ينظم مؤتمرا من أتباع التنظيم والمتعاطفين معه ضم 150 ألف إيرانى . ([2]) وتكمن قوة التنظيم الأساسية فى الجامعات حيث أن سيطرته بداخلها سيطرة مطلقة تقريبا . والحقيقة أن نفوذهم بداخل الجامعات الإيرانية هو السبب الأساسى وراء إغلاق الجامعات فى يونيو 1980 . ([3])

وقد أشار الخمينى إليهم صراحة فى خطاب ألقاه فى 15 ديسمبر 1980 ردا على بعض الأكاديميين الإيرانيين الذين طالبوا باستئناف الدراسة فى الجامعات ، إذ ذكر فى خطابه " أن الجامعات كانت تستعمل كقواعد للشيوعيين ، فقد كانت لديهم غرف يديرون منها عمليات حربية ضد الثورة . " ([4]) وفى هذا الإطار تطورت المواجهة بين المجاهدين وبين النظام القائم ، ويمكن رصد جانبين أساسين فى هذه المواجهة .

أولا : تصاعد أعمال العنف المتبادل بين الطرفين ، فمن جانب المجاهدين ، فقد اعتبروا مسئولين مباشرة عن كثير من أعمال الاغتيالات للقيادة الدينية وتدمير عدد من المنشآت الرسمية (مقر حزب الجمهورية مثلا) ، ومن جانب النظام هناك عمليات السجن المستمرة لأعداد كبيرة من التنظيم وإعدام أعداد كبيرة منهم .

---

(1) Ali Rahahnema , The secular Miracle Reigion Politics & Economic Policy in Iran (London : Zed Books P. 73 . Ltd 1990 . p. 173

(2) د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران صعود وهبوط التيار التقدمى الإسلامى ،(بيروت : دار المستقبل العربى ، ط1 ، 1993) ، ص 83 .

(3) R. k. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , op.cit., p. 85 .

(4) د. السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 .

ثانيا : ذلك التحالف الذى عقده المجاهدون مع بنى صدر فى باريس ، على اساس تكوين " جبهة " مشتركة تتولى قيادة عملية المعارضة للنظام .

3- منظمة فدائيو الشعب :

أما منظمة الفدائيين التى تكونت عام 1970 من إندماج مجموعتين ترتد أصولهما الى شباب حزب تودة الناقد لسلبية الحزب خلال الخمسينات والستينات فقد كانت شديدة التأثر بمدرسة " التبعية " ، استند تحليل الفدائيين الى أن إيران قد انتقلت فى ظل الحكم البهلوى من النظام " الإقطاعى " الى النظام " البرجوازى " وتمثلت إستراتيجية الفدائيين فى شبه صراع مسلح وحرب عصابات ريفية بهدف تحرير إيران من العملاء المحليين للإمبريالية البرجوازية . ([1])

ومنذ ما بعد الثورة مباشرة ، يتخذ الفدائيون موقفا معارضا من حكم رجال الدين ، فبرغم إقرارهم بأن الشعب الإيرانى قد حصل على بعض المكتسبات بعد الثورة ، إلا أنهم يرون أن الدولة لازالت تابعة للإمبريالية الأمريكية وحلفائها . ومنذ مابعد الثورة والفدائيون يكرسون كميات كبيرة من الأسلحة ، وينظمون المظاهرات واللقاءات الشعبية ، غير أن عملهم لازال فى إطار السرية ، ولازال قادتهم فى دائرة الظل ، وينشط الفدائيون بصفة خاصة بين التركمان وفى كردستان ومنطقة الجنوب البترولى . وقد كان التنظيم ، مثله فى ذلك " المجتهدين " فى مقدمات التنظيمات المعارضة التى تعرضت لقمع وملاحقة رجال الدين ، وفى حديث أدلى به أحد أعضاء التنظيم لوكالة الأنباء الفرنسية فى 30 مارس 1980 ، ذكر أن الحكومة الإيرانية قد رتبت اغتيال أربعة من مرشحى التنظيم التركمان ، وكانوا مرشحين فى إنتخابات البرلمان . كما ذكر أيضا أن أعداد كبيرة من الفدائيين عمدت الثورة إلى تصفيتهم ، وأن عددا كبيرا رهن السجون . وبالنسبة لموقف " الفدائيين " من التنظيمات اليسارية الأخرى فقد نشأ التنظيم بداية فى مواجهة حزب تودة ولازال قادته يرون ان تودة قد " خان مصالح العمال " ويستبعدون أى إحتمال للتعاون معه . ويقر " الفدائيون " بوجود نقاط مشتركة بينهم وبين المجاهدين

([1]) عمر لشافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

بالرغم من الخلاف بينهما حول شكل الحكومة والأيديولوجية . ([1]) ورغم قوة التنظيم المسلحة ، والقدر من النجاحات الذى حققه بعد الثورة ، إلا أن وجه القصور الأساسى فى حركته يتمثل فى تخبطه النظرى وعدم وضوح أهداف كفاحه ، ولاشكل نظام الحكم الذى يسعى الى إقامته بالإضافة الى أن تحقيره الشديد من جدوى العمل السياسى يحد كثيرا من فعالية حركته ومجال نشاطه .

موقف الخمينى من الإتحاد السوفيتى

هاجم الخمينى الإتحاد السوفيتى ففى خطاب له فى مارس 1980 حذر سامعيه بأن ينتبهوا الى أن الخطر الممثل من قبل الشيوعين ليس أقل من الخطر الأمريكى وشعار " الموت لأمريكا " صاحبه فى بعض الأحيان الموت للإتحاد السوفيتى ، ولقد جاءت مشكلة أفغانستان لتمثل أهم عقبة أمام العلاقات الإيرانية السوفيتية ([2]) ، ولكن بالمقارنة بالعداء السافر للولايات المتحدة فإن العلاقة مع الإتحاد السوفيتى ظلت لها حدود تحكم أى تدهور يصيبها فحتى بعد طرد عدد من الدبلوماسيين السوفييت وتجريم نشاط حزبه الشيوعى تودة ، وقانونا لم تصل السلطات الإيرانية بالأمور إلى نهايتها ومن ثم يمكن الحديث عن مرور العلاقات الإيرانية السوفيتية بعدة مراحل تقوى فيها ولكن بشكل مؤقت ، وخلال تدمير العراق لخورماشهر جعلها أكثر تبعية للإتحاد السوفيتى فوجدت الأسلحة السوفيتية طريقها مباشرة لإيران وساهم السوفييت أيضا فى تدريب الحرس الثورى وعمل تودة بحرية فى هذه الفترة وذلك فى الوقت الذى هاجم فيه الخومينى العناصر الباقية ولكن منذ عام 83 بدأ يظهر نوع من التوتر والضغوط فى تلك العلاقة . ([3])

ولقد حلت اليابان وألمانيا الغربية محل الإتحاد السوفيتى كأكبر شركاء تجاريين مع إيران ولكن منذ عام 1984 بدأت الزيارات المتبادلة بالإضافة الى زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين . وبشكل عام كان هناك تواجد ملحوظ لخبراء المعسكرالشرقى سابقا وقدروا بحوالى عشرين ألف منهم ثلاثة آلاف سوفيتى ومن بين دول العالم الثالث كانت إيران أكثر الدول تطويرا لعلاقاتها مع الإتحاد السوفيتى خلال عام 1983، ولقد كان التوجه لتحسين

([1]) د. السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

([2]) Dilip , hiro , op., cit ., p. 284 .

([3]) Ibid. , p. 285 .

العلاقات مع الشرق والإتحاد السوفيتى هو البديل المتاح أمام القيادة الإيرانية لكن عزلـة إيـران والتقليل من فرص بغداد بـل وإن إيـران حـاولت تحسـين العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة ذاتهـا لنفس الغرض الخاص بالحد من شحن الأسلحة للعراق عن طريق المعسكر المؤيـد للعـراق فـى المنطقـة مثـل مصـر والأردن والسعودية وبالتـالى جـاء الإتحـاد السـوفيتى فـى بدايـة هـذه المحـاولات . ([1]) بل يمكـن ملاحظـة أنـه بـالرغم مـن العداء على المستوى السياسـى فهنـاك براجماتية واضحة ، فيما يخص الاقتصاد حيث اتسعت العلاقات الاقتصادية والتجاريـة والتقنيـة ما بين الإتحاد السوفيتى وإيران ، حتى المقارنة بفترة الشاه حيث باعت إيران لأول مرة بترولا للإتحاد السوفيتى فـى عـام 81 كمـا زاد شراء الأسلحة السوفيتية منذ عـام 82 حيث يلاحظ وصول أسلحة إستراتيجة سوفيتية للجبهة الإيرانية عـن طريـق سـوريا بالإضافـة الـى مساعدة الدول العربية الحليفة للإتحاد السوفيتى مثل ليبيا واليمن .

يعد السلوك تجاه الإتحـاد السـوفيتى بمثابـة متغير ثـابت ، كمـا يـراه البعض لمحـددات الصراع الداخلى والسياسة الداخلية الإيرانية فالديناميات الداخلية من استقرار وتوتر هـى التـى تحد لحد كبير مجرى العلاقات السوفيتية الإيرانية . وكـانت للصيـن أهميتهـا الواضحـة بالنسبة لإيران وهو ما اتضح فى النتائج المباشرة التى زادت فى عام 85 على أثر زيادة ولاياتى لبكين وأعلن على أثرها الوزير الإيرانـى الإتفـاق علـى 90٪ مـن مسـائل المناقشـة علـى زيـادة حجـم التجارة الثنائية الى 600 مليون دولار .

بل اكثر مـن ذلـك جـاءت الصيـن كـأول الـدول المصـدرة للسـلاح إلـى إيـران فـى تقريـر للمخابرات الأمريكية فخلال الشهور السبعة الأولى لعام 78 قدمت ما قيمته 400 مليون دولار فى حين احتلت كوريا الشمالية المركز الثانى حيث صـدرت مـا قيمتـه 250 مليـون دولار وأن دولا حليفة للإتحاد السوفيتى متعددة قدمت ما قيمتـه 200 مليـون دولار مـع ملاحظـة أن 40٪ من السلاح الذى جاء من كوريـا الشـمالية كـانت فـى الأصـل أسـلحة صينيـة بـالرغم مـن إنكـار الصين مما أثار قلق الكرملين . ([2])

([1]) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 338

([2]) المرجع السابق ، ص 339 .

الفصل الرابع

الرؤية الإيرانية للدورالإقليمى لإيران تجاه منطقة الخليج

بين الثابت والمتغير

لا شك أن إيران دولة لها ثقلها ومركزها فى المنطقة فى الماضى وفى الحاضر ، ولها علاقاتها ومصالحها مع الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص ولإيران علاقاتها الإقليمية والدولية على مستوى العالم الإسلامى ، ولإيران استراتيجيتها الساعية إلى أن تكون قوة إقليمية يعمل لها حساب عند التخطيط لتأمين المنطقة ، وهذا يجعلها تصطدم بقوة إقليمية أخرى سواء على مستوى العالم العربى أو من خارج العالم العربى ، وهذا أدى إلى قيامها بتحرك نشط فى إتجاه محاولات الهيمنة على المنطقة .

ولذا من الأهمية بمكان دراسة الدور الإقليمى الإيرانى وأهميته بمنطقة الخليج الثابت والمتغير من خلال مبحثين :-

المبحث الأول :- الدور الإقليمى لإيران من الشاه الى الثورة الإسلامية .

المبحث الثانى :- الإدراك الإيرانى لأمن الخليج : الثابت والمتغير .

المبحث الاول

الدور الإقليمى الإيرانى من الشاه الى الثورة الاسلامية

يعتبر الدور شكل من أشكال السلوك يحدده الفاعل ويترقبه الغير ، نظراً لمركز هذا الفاعل فى المنطقة ، من حيث موقعة الاستراتيجى وأهميته .

أما مفهوم الإقليمية : فالفقه الدولى وضع معايير تهدف إلى توضيح المقصود من فكرة الإقليمية فقسمها إلى :-

الإقليمية الجغرافية ، الإقليمية السياسية والمذهبية ، الإقليمية الحضارية ، الإقليمية المطلقة .

أ - الإقليمية الجغرافية :-

تعنى بأنة ذلك الإقليم الذى يكون شديد التجاور المكانى فى مساحة جغرافية معينة مثل : منظمة الوحدة الأمريكية - جامعة الدول العربية التى تضم ما بينها دولاً يجمع ما بينها تجاور مكانى محدد .

ب - الإقليمية السياسية والمذهبية :-

تعنى أساس الجمع بين الدول ، التى لا يربط بينها تجاور جغرافى ، وإنما يربط ما بينها سياسة معينة أو مذهب معين أو ايديولوجية معينة مثل حلف وارسو والحلف الأطلنطى .

حـ - الإقليمية المطلقة :-

تعنى بها بأن كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها للعالمية ، حيث تقضى طبيعة أهدافها بقصر نطاق العضوية على فئة معينة من الدول ، يجمع بينها رباط خاص أو هدف استراتيجى حدد بصرف النظر عن طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان أو سياسياً أو مذهباً أو حضارياً .مثال ذلك : مجلس التعاون الخليجى - مجلس التعاون العربى - الإتحاد المغربى (1)

د - الإقليمية الحضارية :-

---

(1) عطية حسين أفندى ، " الجامعة العربية وأزمة الخليج " مجلة السياسة الدولية 104 (إبريل 1991) (35-61)، ص 37

تعنى توافر روابط خاصة تقوى بين الدول ، بصرف النظر عن التجاور الجغرافى وتلك الروابط تتمثل فى وحدة اللغة ، والثقافة ، والتاريخ ومن شأنه تعميق الروابط بين تلك الدول ، وتكون ذات طابع حضارى ([1]) ، أما أهمية الدور الإقليمى لإيران ، فيتمثل من خلال موقع إيران الاستراتيجى ، بما يمتلكه من مؤهلات استراتيجية وجيوسياسية متعددة مما يجعل إيران ذو تأثير إيجابى وفعال فى المنطقة .

فإيران تحتل موقعا استراتيجياً ، على طول الخليج وشمال العرب ، ولها حدود تمتد بين الإتحاد السوفيتى السابق والخليج ، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، ففى الشمال يقع الإتحاد السوفيتى ، والخليج العربى والدول العربية المطلة علية فى الجنوب ، والعراق فى الغرب وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وأفغانستان فى الشرق ([2]) ، ومساحة إيران 1.65 مليون كيلومتر مربع ، ولها 1690 كم^2 من الحدود مع الإتحاد السوفيتى ، 499 كم^2 مع تركيا ، 1448 كم^2 مع العراق ، 909 كم^2 مع باكستان ، 9630 كم^2 مع أفغانستان ، ومخرجها إلى الخليج يتكون من شواطىء طولها 3180 كم .([3])

ويبلغ عدد سكان إيران من خلال تعداد عام 1991 ، 59 مليون نسمة بمعدل تزايد يصل إلى 3.6 ٪ ، وهذا الحجم يشتمل على 51 ٪ من الفرس ، 25 ٪ أذربيجانيين ، 9٪ أكراد ، 8 ٪ جرلاك ومن أصل صينى ، 1 ٪ بالوش ، 2 ٪ لور ، 1 ٪ عرب ، 3 ٪ آخرون ، ونسبة الشيعة فى إيران تقدر 95 ٪ والسنة 5 ٪ ويوجد بها عدد كبير من اللهجات ، 58 ٪ من السكان فقط يتحدثون الفارسية بصورة ، 26 ٪ يتحدثون نوعاً من التركية ، 7 ٪ لهجات ولغات أخرى . ([4])

ويزداد موقع إيران أهمية ، لكون إيران تتحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ، ويعتبر هذا المضيق المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان ، فمن

([1]) المرجع سابق ص 38 .

([2]) أحمد مهابة ، " إيران أمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

([3]) أنتونى كوردسمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 410

([4]) المرجع السابق ،ص 425 .

يتحكم فى هذا المضيق ، يتمتع بأهمية استراتيجية عالمية ، بحيث تستطيع القوى التى تسيطر عليه التحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الغربى الصناعى ، فى مجمله بالطاقة والنفط . إذ تمر عليه ناقلة بترول كل عشر دقائق أى ما يساوى 62٪ من موارد العالم النفطية ، 90٪ من حاجة اليابان من البترول ، 70 ٪ من استهلاك دول السوق الأوربية المشتركة ، 22٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية . ([1]) وتبرز أهمية مضيق هرمز أيضاً ، باعتباره بوابة القارة الهندية الغربية، وهو الذى عبرته بريطانيا العظمى لتستعمر بعض مناطق الخليج والهند ، فهو صمام أمان لمنطقة الخليج والهند . ([2])

ويتعاظم الدور الإقليمى لإيران أهمية ، لكونها تقع على الخليج العربى ، فيشكل الخليج العربى ذراعاً بحرياً ممتداً من المحيط الهندى عبر بحر العرب بخليج عمان ، فيربط بذلك ما بين ثلاث قارات هى آسيا ، أفريقيا ، أوروبا ويلتقى المسافة ما بين الشرق والغرب عن طريق العراق وسوريا ([3]) ، وترجع أهمية منطقة الخليج العربى الذى تقع فيه إيران لعدة أسباب أهمها :-

1 - التأثير الفعال فى ميزان القوى الدولى .

2 - وقوع منطقة الخليج العربى عند ملتقى الطرق البحرية والبرية والعالمية ، وكونها مركزاً حيوياً ، فى خطوط المواصلات التجارية بين قارتى آسيا وأفريقيا .

3 - امتلاك منطقة الخليج لثروة نفطية هائلة سواء فى المجال البترولى من حيث الإنتاج أو المخزون الإحتياطى ولا سيما بأن هذة المنطقة تمد العالم بحوالى 60 ٪ من النفط العالمى المصدر .

4 - أهمية الملاحة الدولية فى هذه المنطقة ، وخاصة النواحى التجارية والاقتصادية .

5 - وقوع منطقة الخليج فى الدائرة المركزية من المنطقة العربية وضمن الجزء الجنوبى بما يسمى النطاق الجغرافى الأمن الإتحاد السوفيتى .

6 - توفر الكثير من الظواهر الطبيعية التى أعطى له أهمية متميزة .

([1]) أحمد مهابة . " إيران وأمن الخليج " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

([2]) زهير محمد كتبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 406 .

([3]) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

لذا فإن منطقة الخليج تتمتع بأهمية بالغة استراتيجية فريدة فى النواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية ([1])

ونظراً لأهمية الدور الإقليمى لإيران ، فى منطقة الخليج ترتب على ذلك صراعات إقليمية ، حول المنطقة مما نشأ عن عدة عوامل فى تحريك الصراع الإقليمى بالخليج العربى أهمها :-

أ - التدخل الأجنبى ب - المحاور الإقليمية فى المنطقة

جـ- الصراع القومى د - مشكلة الحدود

أ - التدخل الأجنبى :-

كان له عامل مؤثر جداً ، فى التفتيت الجغرافى للكيانات السياسية بالخليج فعمل على تقسيم الحدود بين الدول فجعل كل دولة تحذر الدولة الأخرى ، وفى نفس الوقت تطمع فى أراضيها والاستيلاء عليها أو الهيمنة والسيطرة على جيرانه ، وبذلك تظل هذة الدول فى حالة تأهب واستعداد ، تحسباً لأى إعتداء أو هجوم خارجى ، وهذا ماحدث فى أزمة الخليج الثانية (العراق ، الكويت عام 1990) .

ب - المحور الإقليمى الإيرانى :-

المحور الإقليمى الإيرانى يتمتع بأهمية بالغة حيث يمتاز وضعه بموقع استراتيجى هام ، فى سيطرته على الساحل الشرقى للخليج دون منازع .

جـ - الصراع القومى :-

نجد أن هناك صراع بين القوميتين العربية والفارسية أو ما يمثله (المذهب السنى بالنسبة للدول العربية ، أو المذهب الشيعى بالنسبة لإيران . وبرز التنافس فى الدور الإقليمى بين إيران وجيرانها حول تسمية الخليج العربى (عربى أم فارسى) ([2]) مع المد العربى

([1]) زهير محمد كتبى، مرجع سبق ذكره ، ص 410 .

([2]) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

واستخدام عبد الناصر لتعبير الخليج العربى بدءا من عام 1959 فركزت الدول العربية الرسمية وغير الرسمية على عروبة الخليج وكان ذلك مبعثاً لاعتراض إيران وإحتجاجها . وجدير بالذكر أن نشير إلى الاختلاف القائم حول تسمية الخليج إبان حرب إيران والعراق 1980 - 1988 فكانت بلاغات القيادة العربية فى حربها تسمى الخليج بالخليج العربى وإيران بالفارسية أو المجوسية وهو مايبرز لنا مدى العامل القومى فى الصراع . ([1])

ويتعاظم الدور الإقليمى لإيران أيضا فى منطقة الخليج حيث أنها منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية . ففى حديث ذكره لارى سبيكس (Lary Speaks) الناطق الرسمى بلسان البيت الأبيض فى 86/11/12 . " أن كل من يعرف الجغرافية فى الشرق الأوسط ، يدرك أن إيران ذات أهمية إستراتيجية وتسيطر على النفط ، وقريبة من الإتحاد السوفيتى الذى يحاول تحقيق نفوذ فيها وأن على الغرب أن يبقى على إتصال مع جميع الدول المهمة فى المنطقة " ([2]). وأيضا يتعاظم الدور الإقليمى لإيران بموقعه بجوار الإتحاد السوفيتى ، لطول وإمتداد الحدود معه ونظرا لقربه من المياه الدافئة للخليج . وكذلك لمجاورة إيران للجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشيعية مثل التى فى أذربيجان .

ونظرا لأهمية الدور الإقليمى لإيران فأنها كانت تسعى دائما بأن يكون دورها الإقليمى متفوقا على الخليج العربى وذلك من خلال إحتلالها لجزر أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى فى عام 1971 لأهميتها القصوى وتوسيع مجالها الحيوى لتكون بمثابة قوة إستراتيجية كبرى تتحكم فى مضيق هرمز ، والخليج العربى عامة . وأيضا كأهمية جغرافية ، فتتسم بعمق مياهها وموقعها الإستراتيجى المسيطر على الخليج العربى ، كما أن موقعها يحتل قلب مضيق هرمز مما يساعد إيران على مراقبة السفن الناقلة للبترول وأيضا كأهمية اقتصادية لوجود أوكسيد الحديد فى جزيرة أبو موسى ، وازدهار الجزيرة بتجارة اللؤلؤ ، ووجود مصائد

([1]) Al - Bahrama Mussain , The Legal status of the Arabian Gulf states . (university of Manchester Press) 1968 . p. 48

([2]) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية (عمان : دار الفكر ، ط1 ، 1987) ، ص 165

أسماك ممتازة ، وتوافر مياه عذبه فيها مما يساعد على قيام بعض الزراعة ، وأيضا وبالأخص لتوفر البترول فيها . ([1])

وكذلك عززت إيران دورها الإقليمى ، فى المنطقة من خلال تشجيع هجرة مواطنيها إلى الخليج وخاصة البحرين ومطالبتها لها أعوام 1930، 1957 ، 1958 واستكمالا لطموحها القومى ، طلبت إيران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى ، إذ أن جزيرة الخرج تبعد عن الساحل الإيرانى بحوالى 30 ميل . ([2])
لذا دائما نرى أن السياسة الإيرانية ، تقوم على إستراتيجية عدوانية توسعية تهدف إلى إيجاد مناطق ومجالات حيوية للسيطرة ، والنفوذ فى مختلف الأوقات والأزمنة على حساب أقطار الخليج العربى ، وهذا ناتج لشعور إيران بأن محاولاتها للسيطرة على أراضى ذات أهمية إستراتيجية ، وموارد طبيعية تحقق لها عوائد اقتصادية كبيرة بالرغم ن تمتعها بالإنتاج البترولى وإحتياطياته . ([3])
لذا سنقوم بدراسة :- تعاظم الدور الإقليمى الإيرانى خلال حكم كلا من الشاه والثورة الإيرانية

أولا : تعاظم الدور الإقليمى الإيرانى فى عهد الشاه

نجد أن شاه إيران عمل على تدعيم الدور الإقليمى لإيران ، وتعاظم ذلك إبان إنسحاب القوات البريطانية من شرق السويس بيوم واحد بإحتلاله الجزر الثلاث فى 1971/11/30م وذلك ليحقق عدة أهداف :-

1- التأكيد للعرب على دور إيران كقوة رادعة .
2- تأكيد الشاه على أهمية مركز إيران فى المحيط الهندى . الأمر الذى أقلق الهند .
3- التأكد للعالم الغربى وللإمارات العربية على أن الخط المحافظ فى المنطقة ، يجب أن يستمر فى وجه تصاعد حركات التحرر والاستقلال الوطنى والقومى . وإنما الدور الإيرانى العسكرى إنما هو فى الأساس لخدمة كافة الحكام . فنرى أنه فى عام 73

([1]) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .
([2]) المرجع السابق ، ص 197 .
([3]) عبد المجيد الرافعى ، العدوان الإيرانى والأمن القومى العربى (بغداد : دار الشئون للثقافة ، ط1 ، 1986) ، ص 103 .

أرسل الشاه قوات إلى عمان لمساعدة السلطان قابوس للقضاء على ثورة ظفار .

4- التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية ، على مقدرات القوات الإيرانية على استخدام التقنية العسكرية العالية ومقدرة الشاه على التحرك فى الخليج . ومما لاشك فيه أن إحتلال إيران فى عهد الشاه للجزر الثلاث أبرز لنا توجها إيرانياً لمزيد من الهيمنة والسيطرة ، وتأكيد إيران لدورها الإقليمى فى المنطقة ، ويؤكد ذلك أيضا تصريحا للشاه فى صحيفة ايندكان المقربة من الحكم الإيرانى فى 9 / 11/ 71 جاء فيه " إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية فى جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندى إلى الخليج العربى " ([1]) وأيضا عمل الشاه على بناء قوة ردع إيرانية على مستوى عال من التقنية العسكرية مما جعل إيران :-

أ - دولة رئيسية فى المنطقة بما يدعم ويزيد ويعظم من دورها الإقليمى فى المنطقة .

ب- يجعل ضمان عدم حدوث تغيرات فى الأنظمة بالمنطقة العربية لتواجد إيران وأيضا نصب شاه إيران نفسه شرطيا للمنطقة ليحفظ الأمن والاستقرار فيها حسب رأيه ، ولكى يلعب الشاه دوره كاملا أعلن بصراحة أنه لن يسمح بقيام الثورة فى الجانب لعربى من الخليج . ففى خطاب للشاه عام 1975 قال فيه : " أن إيران يجب أن تبنى مستقبل خططها العسكرية على الخليج " ([2])

وظهر طموح شاه إيران القومى من هذه العبارة عندما قرر البرلمان الإيرانى تخصيص ميزانية إضافية قدرها 400 مليون دولار لتقوية القوات المسلحة عام 1965 وفى عام 1970 ارتفعت ميزانية الدفاع بنسبة 50٪ وبلغت 750 مليون دولار وفيما يلى جدول يوضح الفارق الكبير فى ميزانية إيران للدفاع عنها عن ميزانية دول الخليج العربى مجتمعة :

([1]) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، 20 .

([2]) المرجع السابق ، ص 190 .

الدولة	1972 - 1973 (بالمليون)	73 - 1974 (بالمليون)
إيران	1250	2010
السعودية	383	1090
العراق	237	338
عمان	-	77

ففى عام 73 - 1974 ميزانية إيران للدفاع تزيد عن ميزانية دفاع دول الخليج بنسبة 33٪ ([1]) .

لذا فأن من أهداف إيران الإستراتيجية طويلة المدى فى عهد الشاه كان الاستمرار فى تدعيم القوة العسكرية واستيراد المزيد من الأسلحة وكان اعتمادها فى المقام الأول على الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا لعب شاه إيران دورا كبيرا كرجل البوليس الغربى فى المنطقة . وأيضا من أهداف إيران الإقليمية وعلى المدى القريب هو منع إنتشار قوة العراق وحمل دول الخليج العربى على الإذعان والخضوع لأهداف إيران فى المنطقة . ([2]) وظهر ذلك بالنسبة لدولة العراق من خلال الإتفاقية الدولية والتى سميت بإتفاقية الجزائر والتى وقعها شاه إيران ومن الجانب العراقى أينذاك النائب لرئيس الجمهورية صدام حسين سنة 1975 ، والتى بموجبها أو تقضى بمنح إيران حرية الملاحة كاملة بشط العرب واحترام كلا من الدولتين لحدود بلديهما فى مقابل عدم تأييد شاه إيران لأكراد العراق . ([3])

ثانيا : تعاظم الدور الإقليمى لإيران فى عهد الخمينى ورافسنجانى

أ- الدور الإقليمى لإيران فى عهد الخمينى : حكم الخمينى إنما هو إمتداد لحكم الشاه ويلعب نفس الدور الذى لعبه الشاه من قبل سقوطه ، من حيث إثارة المشاكل والاضطرابات فى

([1]) المرجع السابق ، ص 196 .

([2]) Ramazani Iran's Foreign Policy : Both North and South , op. cit., p.393

([3]) Tareq Y. Ismeal Iraq and Iran Roots of Conflict (Syeracuse University 1982) , p. 45

المنطقة لإشعال الأمة العربية فى جناحها الشرقى وتحجيمها عن أداء دورها . فبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ، سعت إيران إلى لعب دور إقليمى فى المنطقة ، استنادا إلى شعار تصدير الثورة إلى الدول المجاورة ، غير أن الحرب مع العراق حالت دون ذلك ، بل أدت إلى عزلة إيران وتدهور علاقاتها مع الدول العربية والغربية . ومن هنا جاءت أزمة الخليج بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والإنفتاح على الدول العربية والغربية ، تمهيدا لاستعادة إيران دورها ووزنها الإقليمى والدولى . ([1]) ولكن مازالت إيران بعد الثورة مستمرة فى إحتلالها للجزر الثلاث ورفضها إعادتها لأصحابها الشرعيين ، وبل تجديد إدعاءتها بضم البحرين ، واستغلال بعض العناصر الإيرانية بشكل واسع ، الموجودة فى بعض الأقطار الخليجية لإحداث اضطرابات . وتأكيد رجال الدين بضم الجزر الثلاث فقد أعلن رئيس النظام الإيرانى أبو الحسن بنى صدر فى عهد الخمينى بتصريح له : " أن إيران ترفض إعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأضاف قائلا : أنه غير مستعد لمناقشة أصل السيادة على هذه الجزر " .

وذكر الخمينى أيضا بأن إيران ستطالب بفرض سيادتها على بغداد إذا ما أصر العراق على مطالبته بالجزر الثلاث وأيضا أكد ذلك قطب زاده وزير الخارجية الإيرانى فى 1980/4/8 بأن الجزر الثلاث تابعة لإيران . ويتضح لنا بأن سياسة إيران سواء فى حكم الشاه أو الخمينى اختلفا على كل شئ ولكنهما إتفقا على تأكيد دور إيران الإقليمى بمنطقة الخليج فعلى المستوى الإقليمى :-

هدفت الثورة على تكريس طابعها القومى ولو بطريق غير مباشر ، فقد افترضت أنها تتحمل مسئولية قيادية تحتم عليها تصدير الثورة إلى كل دول المنطقة ، مما يساعد على هدم كل النظم الرجعية ، وإقامة نظم تقدمية راديكالية . ([2]) ونلاحظ أن التوتر فى العلاقات بين إيران ودول منطقة الخليج ، بعد الثورة جاء من جراء عدم الإتفاق بين الجانبين حول أهداف

([1]) بدر أحمد ابو المعاطى ، " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب " ، السياسة الدولية ، العدد 104 ، إبريل 1991 ، (ص 65 –71) ، ص 68

([2]) R . K. Ramazani , Revolutionary Iran , Challange Response in the Middle East (London : The Johns Hopkins , 1988) p. 29

وأفكار الأيديولوجية الإيرانية الثورية المتمثلة فى كلا من المفهوم الإيرانى للحكم الإسلامى ، وللاستقلالية وعدم التبعية . فالأمن بمنطقة الخليج وفقا للرواية الإيرانية هو تحقيق الاستقلال الحقيقى لكل دول الخليج وعدم تبعيتها لدول الغرب وعدم تدخل القوات الأجنبية فى المنطقة بناءا على طلبها . وتريد الحكومة الإيرانية تحقيق مظلة أمنية للخليج يكون لإيران دورا كبيرا فى المنطقة مما يحقق لها تفوق سياسى وإستراتيجى خاصة على مضيق هرمز .

وقد أكد النظام الإيرانى الثورى أنه أضاف إلى سياسة القوة التى اتبعها الشاه فى الخليج ما أسموه " بالقوة والإيمان " كمزيج معا لتحقيق الأمن الإقليمى ، ومن ثم كانت سياسة إيران تجاه الخليج مزيجا من المصلحة القومية ، والأيديولوجية الإسلامية أو القوة السياسية والقوة الإيمانية . ([1]) ولقد أثرت الثورة الإيرانية على دول الخليج أو دول الجوار ، تأثيرا أيديولوجيا وفكريا ونفسيا وسياسيا .

وكان التأثير الأكبر للإحياء الإسلامى الإيرانى على الخليج ليس له بعد قومى ودينى بل كان بين الإتجاه المحافظ المتمثل فى دول الخليج والراديكالى المتمثل فى دولة إيران دون التطرق إلى الاختلافات بين ما هو سنى وما هو شيعى ، أو عربى وفارسى وفى ظل ذلك ظهرت تجمعات إقليمية وإتجاهات جديدة لأنظمة الخليج . ([2]) فمن أهم نتائج الثورة الإيرانية على منطقة الخليج إنشاء مجلس التعاون الخليجى (مايو 1981) .

ورأت إيران أن قيام هذه المنظمة بمثابة حلف عسكرى موجه ضدها ، وليس هناك سببا للاعتقاد بأنها موجهة مثلا لدولة أخرى مثل إسرائيل . ومثلت تلك المنظمة بأنه خطوة أولية للاندماج الاقتصادى والسياسى العربى مما يشكل ضغطا على إيران ووضعا غير ملائم للمصالح الإيرانية بل امتد الأمر بأن نظرت إيران لهذا الكيان التنظيمى بصفة غطاء لمد النفوذ

([1]) I bid ., p. 31

([2]) I bid ., p. 118

السعودى فى المنطقة . إلا أنه على المستوى العملى لم يؤثر إنشاء تلك المنظمة على علاقات إيران بالدول الأعضاء كلها على حدى أو بشكل منفرد ، فكانت كل دولة لها اقترابها المستقل للتعامل والارتباط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية . (1)

ويمكن تقسيم العلاقات الإيرانية الخليجية إلى ثلاث فترات رئيسية : الأولى : من 79 -84 ، والثانية : من 84 - 88 ثم بعد ذلك من 88 أى بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية إلى نهاية حرب الخليج الثانية . وهى المراحل التى ارتبطت والأحداث السريعة فى التوجه الخارجى للثورة الإيرانية ، ففى الفترة الأولى جاءت بحماس ثورى وراديكالية حاولت فيها إيران نقله بالقوة للدول الأخرى ، أما المرحلة الثانية فركزت فيه إيران كل إهتمامها على حربها مع العراق ، أما المرحلة الثالثة وهى بعد تولى رافسنجانى الحكم ، فجاء حكمه يتسم بالبراجماتية أو الاعتدال وقا لمتغيرات المجتمع الدولى ووفقا لمصالح إيران السياسية والاقتصادية . (2)

ومما لاشك فيه بأن محاولة إيران تصدير الثورة هو بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية للدول ومبدأ يتناقض مع قواعد القانون الدولى واستقلال وسيادة الدول وسياسة حسن الجوار الذى مما شأنه يؤدى إلى إثارة المشكلات والحرب بين الدول وذلك ما حدث وكان من أسباب قيام الحرب العراقية الإيرانية 80 - 1988 وأصرت فيه إيران على استمرار الحرب وتوسيعها ولم يقتصر الأمر على ذلك فاتخذت من سفاراتها فى الدول الإسلامية والمجاورة مراكز لإعداد عناصر تقلب الأوضاع فى تلك الدول وجعلها فى حالة توتر بشكل مستمر مثال ذلك ما قام به الحجاج الإيرانيين بالسعودية فى عام الحج 1987 وما يثيره الإيرانيين من قلاقل فى دول الخليج وخاصة البحرين لأغلبية الشيعة بها . فمبدأ تصدير الثورة له خطورته على أوضاع الخليج وجعله فى حالة تأهب واستعداد . (3)

---

(1) Shireen Hunter . Iran and the World : Continity in a Revolutionary , Indiaina University : Press , indiana polis , 1990 , p. 118 -119 .

(2) باكينام رشاد الشرقاوى ، "تأثيرالثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية" فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1993 ، (179 - 206) ، ص 196 .

(3) صباح محمود محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

فالأيديولوجية الإيرانية تدعو للتوسع والسيطرة وأثارة القلاقل والإضطرابات ويدل على ذلك تسابق إيران على التسلح العسكرى . وزيادة التسلح فى المنطقة من شأنه يوتر الوضع ويؤدى إلى قيام حروب أخرى فى المنطقة وهذا من شأنه يعرضها للخطر . ونرى أن حجم مشتروات الأسلحة الإيرانية يعكس التنافس والبناء العسكرى لها وإتهامها بالحصول على مواد حمضية لإنتاج أسلحة التدمير الشامل واستيراد غواصات نووية من الصين ، فلقد استوردت إيران ما قيمته 16.1 مليار دولار من الأسلحة فى الفترة من 1984 - 1991م وذلك يبين لنا تهافتها على القيام بدور إقليمى فى المنطقة وتكوين دور بارز لها وتأثير فعال فى المنطقة . ([1])

ب- الدور الإقليمى لإيران فى عهد رافسنجانى

نجد أن إيران فى سياستها الخارجية وبروز دورها الإقليمى بعد وفاة الخمينى ، وانتخاب " على أكبر هاشمى رافسنجانى " الذى ينتمى إلى الجناح المعتدل ، عملت على تطبيق أفكار معتدلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد الإيرانى ، وزيادة الموارد عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبى ، والحصول على مساعدات مالية من الدول الغربية ،وتوسيع دور القطاع الخاص . وعمل رافسنجانى منذ توليه الرئاسة على استبعاد العناصر المتشددة والمعارضة لسياسته المعتدلة مثل حسين موسوى رئيس الوزراء السابق ، وعلى أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق ، وتخفيف حدة العداء واللهجة الحادة للغرب حتى يؤدى ذلك إلى حسن واعتدال ورشادة سياسة إيران من خلال دورها الإقليمى فى منطقة الخليج . ([2])

وعمل رافسنجانى على تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية من شأنها تحسن من صورة إيران لدى الغرب والدول العربية ، وإن كان يلقى معارضة شديدة من المتشددين المدافعة عن الميراث الخمينى فى كل مستويات أجهزة النظام السياسى الإيرانى ، بدءا من الإمام أحمد الخمينى على قمته مرورا بالجهاز البيروقراطى والقوات المسلحة (خصوصا الحرس الثورى)

([1]) أنتونى كوردسمان ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 441 .

([2]) د.هالة سعودى ، "أزمة الخليج ودولتا الجوار : تركيا وإيران " فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د.أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991 ، (281 -299) ، ص 284 .

وإنتهاء باللجان الثورية المحلية التى تسيطر على الحياة على مستوى الشارع الإيرانى ، فضلا عن سيطرة هؤلاء المتشددين على معظم مقاعد البرلمان الإيرانى الذى تم إنتخابه فى مايو 1988 لمدة أربعة أعوام . ([1]) وإيران منذ تولى رافسنجانى رئاسة الدولة فى يوليو 1989م ذو إتجاهات جديدة ومذبذبة ومترددة فى سياستها الخارجية ، حيث بدأت عناصر الإعتدال والبراجماتية تحل تدريجيا محل التوهج الثورى الذى ساد فى المرحلة الخمينية .

وقد أوضح رافسنجانى فى أكثر من مناسبة رفضه أى طموح إقليمى لإيران ، ورفضه لالتزام دولته بنشر الثورة الإسلامية من خلال الوسائل العسكرية ورغبته فى إقامة سلام وتعاون فى الخليج من خلال الوسائل الدبلوماسية . ويلاحظ البعض أن رد الفعل الإيرانى للاضطرابات التى حدثت فى أذربيجان بالإتحاد السوفيتى فى يناير 1990 يعد دليلا على أن طهران لم يعد لديها طموحا فى تصدير الثورة الإسلامية لجيرانها وتحسنت العلاقات الإيرانية مع الإتحاد السوفيتى فى عهد رافسنجانى فقام بزيارة إلى موسكو دليلا على تحسن العلاقات بين الدولتين وكان ذلك فى يونيو 1989 . ([2])

ووضح أيضا دور إيران الإقليمى فى عهد رافسنجانى من بعد حرب الخليج الثانية فقد امتنعت إيران تماما عن تهديد جيرانها فى الخليج ، وأدانت الإحتلال العراقى للكويت بل وأعادت للكويت ست طائرات تابعة (للخطوط الجوية الكويتية) التى استولت عليها العراق وأرسلتها إلى إيران خلال حرب الخليج فى مايو 1992 م وقامت إيران بالتركيز على تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها وبين الدول المجاورة . ([3]) ويمكن القول بأن إيران هى المنتصر الوحيد أو الأول فى حرب لم تخضها بالنسبة لحرب الخليج الثانية . فاستعادت وزنها ودورها الإقليمى والدولى وذلك بعد تطبيع العلاقات مع دول الخليج والدول الغربية والاعتراف بدورها الإقليمى فعلى صعيد العلاقات مع دول الخليج اعترفت دول الخليج بأهمية إعطاء إيران دورا هاما فى الترتيبات الأمنية ، وعدم إدخال إعلان دمشق حيز التنفيذ تحسبا لرد فعل إيران .

([1]) المرجع السابق ، ص 285 .

([2]) المرجع السابق ، ص 295 .

([3]) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 10 ، 6 إبريل 1992 ، ص 20.

وأيضا تصاعدت التصريحات الإيرانية المؤكدة على دور إيران فى الترتيبات الأمنية ، حيث أكد الرئيس رافسنجانى على أن (إيران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التى تدعم الاستقرار فى المنطقة) ، وأنها أفضل من يستطيع ضمان السلام فى الخليج . ([1])

وأكد على أن إيران تسعى لأن يكون لها تواجد فعال فى منطقة الخليج وفقا لقواعد العدل واحترام حقوق الشعب الإقليمية . كما دعا وزير الخارجية الإيرانى إلى إقامة نظام أمنى إقليمى جماعى فى منطقة الخليج . ([2]) أيضا إدارة رافسنجانى عملت على تدعيم وتنمية سياستها الخارجية بوجه عام وسياسة الخليج بوجه خاص . واستمر رافسنجانى فى خطه المعتدل والبراجماتى وذلك فى تصريح له أيضا فى سياق حديثه بأننا فى منطقة الخليج لانريد أن نصبح شرطى المنطقة ، وأن إيران لاترغب فى تهديد أو إكراه جيرانها أو شعورهم بعدم الاستقرار . ([3])

وأعلن عن عدم رضاه لوجود القوات الأمريكية فى الخليج وأعلن فى 25 مارس 1991 بأنه لايريد الحرب مع الولايات المتحدة . ([4]) فسياسة رافسنجانى اختلفت عن سياسة الخمينى الثورية وإن كان أتفق معه فى عدم التنازل عن الجزر الثلاث ففى إبريل 1992 سيطرت إيران على كل الجزيرة فطردت حوالى 400 عامل أجنبى لايحملون تصاريح إيرانية وقامت بطرد الكثير من المقيمين العرب والذى سمح لهم شاه إيران أبان إحتلاله للجزر فى 1971 بالإقامة بها . ([5]) وجدير بالذكر بأن الخطاب السياسى فى عهد رافسنجانى اختلف عنه خلال حكم الخمينى فكان الخمينى ينادى دائما بأن إيران الإسلامية على استعداد لمساعدة الأقطار الإسلامية ، فى المنطقة لتحررها وتنقذها من القوى المتغطرسة ، وبأن الولايات

([1]) بدر أحمد عبد العاطى ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

([2]) المرجع السابق ، ص 70 .

([3]) د. وليد محمود عبد الناصر ، " إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار " ، السياسة الدولية ، العدد 117 ، يوليو 1994 ، (24 – 36) ص 27 .

([4]) Ibid ., p. 403 .

([5]) أنتونى كوردسمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 420 .

المتحـدة الأمريكيـة هـى الشـيطان الأكـبر وتعـوق أو تمنـع وحـدة الأقطـار الإسـلامية . ([1]) وأن الصراع والكفاح لابد أن يستمر لمدة طويلة لرفع الظلم والاضطهاد عن الناس فى كل ركـن مـن أركان العالم ([2]) إلا أن سياسة رافسنجانى تتسم بالحكمـة وعدم التهور والاندفـاع فعمـل علـى تحسين ودعم علاقاته مع الدول الغربية وأيضا مع دول الخليج المجاورة وأدى ذلـك إلـى عـودة العلاقات بين إيران والبحرين وقطر وعمان ووضح ذلك من خلال زيارة ولاياتى ووزير الدفـاع الايرانى على أكبر توركان للدوحة بعد حرب الخليج فى مايو 1992 .

وأيضا عودة العلاقات بين إيران والسعودية فـى 26 مـارس 1991 م ، وممـا لا شـك فيه أن إيران تلعب دوراً اقليمياً هاماً فى المنطقة ولا يمكـن اسـتبعادها مـن ترتيبـات الأمـن فـى الخليـج ، ولكـن لا بـد أن تـأخذ فـى أعتبارهـا أن أى مفتـاح لتحسـين العلاقـات بينهـا وبيـن دول الخليج هو عدم استخدام القوة المسلحة كحل فى المنطقة سواء على المدى البعيد (استرتيجيا) أو على المستوى القريب . وأن تعمـل علـى عـدم التدخـل فـى شـئون الغـير أو محـاولـة تصديـر الثورة إليها .([3])

([1]) Hans moill and at to pick , The gulf war regional and international dimension (London , 1989 , p. 55)

([2]) Ibid., p. 61

([3]) Ramajani, I Ran's foreign policy : Both north and south op.cit.,p. 401.

المبحث الثانى

الإدراك الإيرانى لأمن الخليج : الثابت والمتغير

مفهوم الأمن هو أحد المفاهيم التى شدت إهتمام الدارسين منذ بداية قرننا الحالى ولكنها ورغم الإهتمام الذى حظيت به ، استعصت على التعريف المحدد والنهائى حيث أن الأمن من فصيلة المصطلحات المطاطة التى يمكن توسيعها أو تضييقها لتضمن مايعده سياسيو كل عصر من قبيل المصالح الحيوية فى زمانهم . ولذا نجده يضيق أحياناً ليقتصر على النواحى السياسية والاستراتيجية ، ويتسع أحياناً أخرى ليشمل المسائل الاقتصادية بل وقضايا البيئة ([1]) والأمن الإقليمى على وجه التحديد ، فهو مفهوم ذو أبعاد ثلاثه أساسية . أولها هو الأمن والسلم المتبادلين بين الدول المنتمية إلى الإقليم المحدد . وثانيهما هو أمن كل دولة فى الإقليم على حدة فى مواجهة حركات المعارضة سواء فى الداخل أو من الخارج . أما الثالث فهو أمن المنطقة ككل والذى يتحقق بنجاح دول المنطقة فى إدارة علاقاتها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة فيكون تحركها عقلانياً نابعاً من حسابات موضوعية للمواقف والأهداف تأخذ فى الاعتبار المصالح المشتركة لدول المنطقة . ([2])

والمفترض حتى ينجح أى نظام أمنى إقليمى فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة أن يسود دول هذه المنطقة توازن ليس فقط فى المصالح ، وإنما أيضا وبالأساس توازن فى القوى .

فهذا هو الضامن الأكبر ضد إمكانية قيام أى دولة منتمية إلى الإقليم باستخدام قوتها منفردة لإنهاء أى وكل نزاع ينشب فى المنطقة لصالحها ، فالنظام الأمنى الإقليمى الناجح هو الذى يحقق الاستقرار لكافة الدول المنتمية إليه وهذا لايتم إلا بتطبيق النظام لقاعدة الأمن المتبادل

---

(1) Mangold Peter " Security : New I Deas, old Ambiguities " inThe World today,Vol 47 No2, February 1991,p.30

(2) Hallidoy , Fred , "The Gulf war and its aftermath : first reflections " in International A ffairs ,Vol 67 , No. 2 APR , 1991 , p. 230 .

فى مقابل قاعدة الأمن المطلق . فالقاعدة الأولى تفرض التعاون بين دول المنطقة لمصلحة المنطقة ككل . والقاعدة الثانية تعطى الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط فى النظام .

ويهدف هذا المبحث من الدراسة إلى التعرف على ادراك القيادة الإيرانية لماهية مصالح إيران فى المنطقة ولمصادر التهديد لتلك المصالح ولكيفية مجابهة مصادر التهديد تلك ، وذلك فى ضوء قياس مدى الاستمرارية والتغير فى التصور الإيرانى الخاص بهذه النقاط إنطلاقا من مسلمة مؤداها أن التصور الإيرانى لأمن الخليج لم يشكل مجددا يوم بدأت أزمة الخليج أو يوم اندلعت الحرب ، بل على العكس من ذلك فأن هذا الظرف مثل لإيران فرصة ذهبية لتكريس تصورها الثابت لأمن المنطقة ، ولمحاولة فرضه كأمر واقع على الأطراف الأخرى المعنية بأمن الخليج .

ويقوم تحليلنا للتصور الإيرانى لأمن الخليج على فرضيه أساسية مؤداها أن هذا التصور يشتمل على عنصريين أحدهما يتسم بالثبات والاستمرارية والأخر يتسم بالتغير والتبدل من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى. أما العنصر الثابت فيمثل فى تصور إيران لماهية مصالحها فى المنطقة وكذا تصورها لمصادر التهديد لتلك المصالح ، أما العنصر المتغير فيتتمثل فى آليات التنفيذ التى تستخدمها إيران لتحقيق كيفية حماية مصالحها ومجابهة مصادر التهديد. ([1]) فالنظام الحاكم فى إيران ، وبعض النظر عن شكل هذا النظام شاهنشاهى كان إما إسلامى متطرف أو إسلامى معتدل ، يؤمن بأن لإيران مصالح استراتيجية اقتصادية وعسكرية تتطلب استقرار منطقة الخليج ، وأن ضمان استقرار المنطقة يفرض حماية هذه المصالح وأن هذا لايمكن أن يتم إلا من خلال نظام أمن اقليمى تضطلع فيه إيران بدور قيادى مهمين يطرد التواجد القوى والمؤثر لأى قوة أخرى من المنطقة . ([2]) أما أسلوب إدارة هذا الهدف الثابت من أهداف الأمن القومى الإيرانى وصولا إلى تحقيقه فانه يتغير بتغير النظام القائم وبطبيعه ظروف المرحلة التاريخية .

([1]) د. علا عبد العزيز أبو زيد ، التصور الايرانى لامن الخليج بعد حرب الخليج الثانية ، فى مصر أمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسيه 1994 ، (155- 184) ،ص 156 .

([2]) د. سعد ناجي جواد ، د. منعم صاحي العمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

(1) الثابت فى التصور الإيرانى لأمن الخليج : المصالح ومصادر التهديد :

فإذا نظرنا أولا إلى مصالح إيران فى المنطقة لوجدنا أن لها مصالح متعددة تبرز إهتمامها العظيم بأمن الخليج واستقراره . وترتبط مصالح إيران فى المنطقة بصفة أساسية بالخليج كمسطح مائى ، إنطلاقا من إهتمامها بالخليج كمسطح مائى ينبع بالضرورة إهتمامها بالدول العربية المطلة عليه . والخليج عبارة عن بحيرة شبه مغلقة تمثل طريق مرور إلى البحار المفتوحة وهو يمتد من شط العرب شمالا إلى مضيق هرمز جنوبا حيث يتصل بخليج عمان وبحر العرب . ويعتبر موقع الخليج أهم عناصر الإستراتيجية العسكرية والإقتصادية فهو يشكل منطقة إلتقاء لطرق المواصلات بين إفريقيا وأسيا وأوربا ، وهو كممر مائى يتسم بالهدوء ويعتبر خاليا من أى عقبات ملاحية ، ويعتبر متحكما فى جميع الممرات البحرية من المحيط الهندى إلى داخل الخليج ، ثم هو يسيطر على أهم المضايق الدولية التى ينقل البترول عبرها وأهمها مضيق هرمز الذى يرتبط بخليج عمان ثم ببحر العرب الذى يلتقى بدوره بالمحيط الهندى شرقا وبالبحر الأحمر غربا عن طريق باب المندب وهو بذلك يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى مما يضفى عليه أهمية إستراتيجية عالمية لأنه يتحكم فى شريان المواصلات الذى يغذى العالم الصناعى فى مجمله بالطاقة حيث يمر به 62٪ من موارد العالم النفطية . ([1])

ثم أن للخليج اهمية متميزة من وجهة النظر العسكرى ذلك أن الجزر والخلجان المنتشرة به غير صالحة تماماً لإقامة القواعد العسكرية وكذا لإخفاء القطع الحربية . ثم أن لموقعه المتوسط بين المشرق والمغرب يضحى محوريا فى ربط القواعد العسكرية فى جنوب شرق آسيا بقواعد حلف الأطلنطى فى جنوب أوربا الغربية ، وهو أيضا نتيجة لموقعه يضحى مانعا عسكريا هاما ضد وصول القوة السوفيتية (حتى بعد تفكك الإتحاد السوفيتى) ، لمنابع البترول وللمياه الدافئة . ([2]) وإذا كانت هذه المزايا الإستراتيجية التى يتمتع بها الخليج تفسر

([1]) أحمد ثابت ، " العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة "، فى حتى لاتنشب حرب عربية –عربية أخرى : من دروس حرب الخليج ، تحرير : د. مصطفى كامل السيد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، (742 – 762) ، ص 747

([2]) المرجع السابق ، ص 748 .

لماذا كان دائما محورا للتنافس بين مختلف القوى السياسية ، طمعا فى السيطرة عليه للإستفادة من مؤهلاته الإستراتيجية السابق ذكرها والتى تمس بالضرورة المصالح الحيوية لهذه القوى ، فإنه يضحى مفهوما ومتوقعا أن تسعى إيران من باب أولى إلى محاولة السيطرة والتحكم فى الخليج وطرد أى قوة مؤثرة منه ، فمصالحها الإقتصادية والعسكرية المرتبطة بالخليج كمسطح مائى لاتقل عن مصالح أى قوة سياسية دولية بل أنه يعظمها أن إيران تنتمى إلى المنطقة جغرافيا . فحدود إيران الغربية تمتد بطول الساحل الشرقى للخليج ، فهى لاترغب بطبيعة الحال أن ترى قطعا بحرية عسكرية ، خاصة إذا كانت تابعة لدول قوية وغير صديقة ، تجوب الخليج بالقرب من شواطئها . ثم أن إيران هى إحدى الدول المنتجة والمصدرة للبترول وفيها مخزون ضخم من الطاقة البترولية وتملك أكبر مصفاه تكرير بترول فى ميناء عبدان ، فلها إذن من المصالح الاقتصادية المرتبطة بالخليج ما يبرر إهتمامها بأمنه واستقراره .

أن إيران بحكم موقعها الجغرافى كدولة مطلة على الخليج وبحكم مواردها النفطية وما يرتبط بها من ضرورة تأمين مصافى تكريره وموانئ تعبئته وطرق مواصلاتها لديها من المصالح الاقتصادية والعسكرية المرتبطة بالخليج كمسطح مائى ما يجعلها تؤمن بأن أمنها القومى فى منطقة الخليج يقوم على دعامة ثابتة مؤداها أن مصالحها فى المنطقة لايؤمنها إلا أن يكون لها وحده السيادة على هذا الخليج ، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مصادر التهديد لأمن إيران والمرتبطة بالخليج بصفة عامة وبمضيق هرمز بصفة خاصة . ([1]) فإيران تؤمن إيمانا ثابتا أن أية قوة دولية كانت أو إقليمية للسيطرة على الخليج هى بمثابة إعتداء صريح على مصالحها الحيوية ومصدر تهديد مباشر ، من ثم ، لأمنها القومى وهذا الإدراك الإيرانى لمصادر التهديد لمصالحها فى الخليج ثابت ثبات تصورها لماهية تلك المصالح . وترى إيران ، من ثم ، أن التحديات الموجهة لمصالحها القومية فى المنطقة تتركز بالأساس فى الوجود الأجنبى وكذا فى الإخلال بالتوازن الإقليمى لغير صالحها . ([2])

([1]) د. علا عبد العزيز أبو زيد ، مرجع سق ذكره ، ص 160 .

([2]) المرجع السابق ، ص 161 .

أ - الوجود الأجنبى فى المنطقة :

تؤمن إيران دائما وعلى الرغم من تباين أنظمة الحكم التى تغلبت عليها أن أية قوة تحاول السيطرة على الخليج بغض النظر هل هى عربية أو إقليمية أو دولية إنما تشكل مصدراً مباشراً من مصادر التهديد لمصالحها فى المنطقة لأنه يعنى أن تلك المصالح ستصبح رهينة بتحكم دولة أخرى وبهذا تصبح إيران خاضعة لتلك الدولة [1] . وهكذا أصبح العمل على منع الخليج من ان يقع تحت سيطرة أى قوة أخرى بخلاف إيران هو أحد المعالم الثابتة فى التصور الإيرانى لأمن الخليج والذى كان يعنى سعى إيران الحثيث نحو تكريس دورها القيادى فى المنطقة بحيث تطرد التواجد القوى ، أو حتى المؤثر ، لأى قوة أخرى من الخليج ، وإذا كان التواجد المؤثر لأى قوة منافسة فى المنطقة مرفوض بصفة عامة من قبل إيران ، فإن التواجد العسكرى على وجه الخصوص يعتبر أحد اهم مصادر التهديد للأمن الإيرانى فى مكونه الخليجى ، ولقد ظهر هذا بوضوح أثناء الحرب الإيرانية العراقية حيث وصل الأمر إلى حد إحتجاج إيران الرسمى والمتكرر للتواجد البحرى ووصل الأمر إلى حد اعتراضها حتى على إقتراح روسى يقضى بتواجد قوات بحرية ترفع علم الأمم المتحدة كضمان لحرية الملاحة الدولية فى الممر الإستراتيجى . وإستمرارا لهذا الإدراك الإيرانى لهما وتهديد مصالحها فى المنطقة والمتمثلة فى التواجد الأجنبى المؤثر خاصة العسكرى وتمشيا مع خطها السياسى الجديد القائم على تحسين العلاقات مع دول الخليج العربية وتأكدها من ثم على إحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المجاورة وإحترام سيادتها ، نجد النظام الإيرانى يعلن بعد حرب الخليج الثانية أنه لايعترض على شراء دول الخليج العربية أسلحة من الغرب ، كما أنه لايعترض على وجود مستشارين غربيين وخبراء لتدريب القوات العربية الخليجية باعتبار أن نوعية التعاون العسكرى هى من قبيل مسائل السيادة الداخلية لكل دولة . ورغم ذلك فقد حرصت القيادة الإيرانية علىتأكيد رفضها التام لوجود قوات أجنبية ، برية أوبحرية ، فى المنطقة موضحة أن هذه المسألة لاتندرج فى التصور الإيرانى تحت بند الشئون الداخلية لأنها

([1]) أحمد إبراهيم محمود ، " السياسة العسكرية الإيرانية فى التسعينات " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 يناير 1993 ، (255–263) ، ص 256 .

ترتبط إرتباطا وثيقا بمسألة كيفية حماية أمن المنطقة وهى مسألة تخص إيران بقدر ما تخص الدول الخليجية العربية ، إن لم يكن أكثر ، وإيران لاتريد أن ترى أمن الخليج تحميه قوات أجنبية عن المنطقة كما ورد فى تصريح رسمى . ([1])

فالتصور الإيرانى لأمن الخليج يقوم على قناعة ثابتة مؤداها أن المياه التى تربط إيران بالدول العربية على الشاطئ المقابل للخليج ليست مياها عربية وأن أمن الخليج ليس قضية أمن عربى أو على أقل تقدير هو ليس هما عربيا خالصا فحفظ الاستقرار والأمن فى هذا الممر المائى هو فى التصور الإيرانى من مهام الدول المطلة عليه . ([2]) فالطرح السليم لقضية أمن الخليج ، من وجهة نظر إيران هو الطرح الإقليمى . وترتيبا على هذا فقد طالبت إيران مراراً إعلان مياه الخليج مياها إقليمية ، كما أنها نادت بفكرة الدفاع الجماعى عنه والذى تضطلع به الدول المطلة عليه . فالتعاون الأمنى بين دول الخليج ، ودون أى تدخل من أى قوة أخرى غير إقليمية هو سبيل تحقيق استقرار المنطقة ، وأى نية أمنية تسمح بحضور مؤثر لأى قوة منافسة فى المنطقة كان دائما مرفوضا من جانب إيران بوصفه مصدر أساسى من مصادر التهديد لمصالحها الحيوية فى المنطقة ، والطرح البديل هو نظام أمن إقليمى يقوم على أساس أن أمن الخليج هو المسئولية المشتركة للدول المنتمية إلى المنطقة وحسب . ([3]) وعندما تطرح إيران قضية أمن الخليج طرحا إقليميا مؤكدة أنه مسئولية مشتركة للدول المطلة عليه فإنها لاتتخلى عن مطلبها الأساسى فى أن يكون لها فى هذا النظام الإقليمى دور الهيمنة والسيطرة . فإيران وهى تدعو إلى نظام أمن إقليمى للخليج فإنها إنما كانت تسعى إلى إضفاء صبغة الشرعية على هيمنتها السياسية والعسكرية على الخليج ذلك إذا ما أخذ فى الاعتبار تفوقها ضمن التجمع الإقليمى المقترح . ([4])

وتزداد إحتمالية هذا بعد حرب الخليج الثانية التى حجمت قوة العراق على الأقل لسنوات قادمة . وتأكيدا على دور الهيمنة فى النظام الإقليمى وفى حفظ أمن الخليج تسعى

([1]) الوفد ، 1992/2/10 .

([2]) الوفد ، 1992/1/10 .

([3]) محمد عبده رسلان ، " عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية " ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 ، (196-199) ، ص 199

([4]) أحمد ثابت ، مرجع سابق ، ص 9 .

إيران دائما لأن تنتزع حق مراقبة الملاحة فى الخليج فرغم أضطرارها أحيانا تحت وطأة بعض الظروف إلى قبول مبدأ حرية الملاحة فى الخليج إلا أنها كانت تحرص دائما على أن تضع من الشروط ما يضمن لها فىالنهاية حق المراقبة بصورة أو بأخرى . ([1]) وكان وعى القيادة الإيرانية بالوجود الأجنبى فى المنطقة بوصفه مصدر تهديد مباشر لمصالحها واضحا أثناء الأزمة حيث عبرت القيادات الإيرانية الحاكمة باستمرار عن رفضها الأكيد للوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة معللة ذلك بأن هذا الوجود يهدد أمن المنطقة واستقرارها فيهدد بالتالى مصالح إيران الحيوية بها ، مسلمة ببقائه المشروط بتحقيق هف محدد وهو إقصاء العراق عن الكويت ثم إصرارها على ضرورة رحيله بعد إنتفاء هذا الغرض ، معلنة أن وجوده الدائم فى المنطقة هو ترتيب غير مرغوب فيه من وجهة نظر المصالح الأمنية الإيرانية ومؤكدة مرة أخرى على استمرارية القناعة الإيرانية بأن دول المنطقة كفيلة وحدها بحل مشاكلها الإقليمية دون أى تدخل خارجى .

والواقع أنه رغم رغبة إيران الأكيدة فى إنهاء عزلتها الدولية ورغم حاجتها للمعونات الاقتصادية الأجنبية من أجل إعادة البناء والإعمار فإنها لم تساوم أبدا فيما يتعلق برفض الوجود الأجنبى فى الخليج . ولقد تراوح تعبير القيادة الإيرانية عن رفضها الوجود الأجنبى فى المنطقة بدءا من شجبها الإحتلال العراقى للكويت علىأساس أنه أتاح الفرصة للنفوذ الأجنبى لوضع قدمه فى المنطقة . وإنتهاء بإدانة الإتفاقات الأمنية الكويتية الأمريكية على أساس أنها تمكن لهذا النفوذ فىالمنطقة . ([2]) وإذا كان التصور الإيرانى للكيفية التى يجابه بها الوجود الأجنبى فى المنطقة قد تركز أثناء الأزمة على ضرورة العمل على كسب المنظمات الدولية إلى صف دول المنطقة مع التركيز على ضرورة أن يكون الوجود الأجنبى فى المنطقة تحت مظلتها . ([3]) فبعد إنتهاء الأزمة ومع استمرار بقاء القوات الأجنبية تحول التصور الإيرانى لكيفية مجابهة هذا الوجود الغير مرغوب فيه إلى انتهاج أسلوب توثيق عرى التعاون الإقليمى

([1]) المرجع السابق ، ص 16 .

([2]) الأهرام 1991/9/10 .

([3]) فهمى هويدى ، الأزمة بعيون إيرانية ، المجلة ، العدد 13558 ، 90/10/13 ، ص 29 .

وتوطيد الثقة بين دول المنطقة وقيام إيران بتصعيد جهودها لإقناع هذه الدول بالتصور الإيرانى لأمن الخليج والقائم على أساس تعاون دول المنطقة وإبعاد النفوذ الأجنبى . ([1])

ولقد تزايدت حدة الرفض الإيرانى للوجود الأجنبى فىالمنطقة مع تنامى توجه الدول الخليجية العربية نحو تبنى نظرية الاستعانة بالأجنبى فى بناء نظامها الأمنى كنتيجة مباشرة لأزمة الثقة الناتجة عن أزمة الخليج . فقد أعرب المجلس الأعلى للأمن القومى فى إيران عن قلقه من أن دول الخليج العربية توفر للدول الأجنبية غطاءا شرعيا يبرر تدخلها فى شئون المنطقة . ([2]) وقد كرر وزير خارجية إيران لأمير الكويت فى لقائهما فى سبتمبر 1991 قناعة إيران بأن أمن المنطقة لا يحققه إلا الدول المنتمية إليها ، وأن الوجود العسكرى الأجنبى لايضمن الاستقرار للمنطقة بل إن العكس هو الصحيح تماما . كما أنه أكد نفس المعنى لمسئولين قطريين بمناسبة إبرام قطر إتفاقات تعاون على اصعدة مختلفة مع إيران . ([3])

ب- الإخلال بالتوازن الإقليمى فى المنطقة

يرتبط بادراك إيران أن مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد لمصالحها فى منطقة الخليج هو التواجد المؤثر فى المنطقة لأى قوة تنافسها السيطرة عليها ، إيمانها الثابت بأن أى تغير فى الوضع السياسى فى المنطقة هو تهديد مباشر لمصالحها ، على أساس أنه يخل بالتوازن الإقليمى فى المنطقة ، والإخلال بالتوازن الإقليمى إنما يعنى ظهور قوة إقليمية منافسة لإيران فى المنطقة تنازعها السيطرة والهيمنة فالتاريخ السياسى لعلاقات إيران مع دول المنطقة كان دائما صراع على الحدود خاصة مع عدم قيام الإمبراطورية العثمانية بترسيم الحدود بين إيران وجيرانها ترسيما واضحا ، فكان سعى إيران الدائم لتحقيق أكبر كسب حدودى يحقق لها مركزا سياديا متفوقا خاصة على مضيق هرمز ، وبعد نجاح إيران فى السيطرة الفعلية على الجزر غرب مضيق هرمز ([4]) ثم نجاحها فى مراقبة مدخل المحيط الهندى إلى الخليج العربى منذ عام 1971 بعد استيلائها على الجزر العربية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى ثم

([1]) الشرق الأوسط ، 91/11/11 .

([2]) الحياة اللندنية ، 91/9/16 .

([3]) الشرق الأوسط ن 91/11/11 .

([4]) فهمى هويدى ، " العرب وإيران " ، مستقبل العالم الإسلامى ، العدد رقم 2 ، ربيع 1991 ، ص 32 .

الحصول على نصف مساحة شط العرب وفقا لإتفاقية الجزائر 1975 شعرت أنها حققت لنفسها مكاسب جغرافية يجب الحفاظ عليها لأنها تحقق لها موقفا متسيداً ، ومنذ ذلك الوقت أضحى من ثوابت تصورها لأمن المنطقة هو اعتبار أى تغيير فى الحدود السياسية بها مرفوضا تماما لأنه فى الواقع يضر بالمركز السيادى الذى استطاعت أن تحققه بعد تاريخ طويل من التنافس والصراع على الحدود . وهى من ثم تسعى منذ ذلك الحين إلى تضمين مبدأ حماية الحدود القائم على أى مشروع يطرح فى المنطقة متعلقا بحفظ أمن واستقرار الخليج . ([1])

وترتب إيران على رفضها إجراء تغييرات جيوسياسية فى المنطقة إذا ما أخلت بالتوازن الإقليمى لغير صالحها رفضها للإحتلال العراقى للكويت على أساس أنه يضيف إلى رصيد القوة العراقية بإتاحتة الفرصة لها كى تسيطر على إحتياطات البترول فى الكويت ولكى تصل إلى سواحل الخليج العربى ([2]) ومن ثم كان إعلان رافسنجانى إن إيران لن توافق أبداً على ضم العراق للكويت حتى لو وافق العرب على ذلك . ([3]) ومن هذا المنطلق كان إعلان إيران رفضها تسوية الأزمة عن طريق موافقة الكويت عن التنازل أو حتى تأجير جزيرتى وربة وبوبيان إلى العراق مؤكدة أن هذا يهدد مصالح إيران الأمنية فى المنطقة بدرجة تدفعها إلى التقدم لإحتلال هذه الجزر حتى تمنع العراق من تحسين وضعه الجيوسياسى . ([4]) وإذا كانت قناعة إيران بأن أى تغيير فى الأوضاع الجيوسياسية لدول منطقة الخليج يضر بمصالحها القومية قد أدت إلى رفضها ضم العراق للكويت ، فإن نفس هذه القناعة أدت بعد إنقضاء الأزمة إلى رفض إيران لمخططات تقسيم العراق وتغيير جغرافية السياسة لأن هذا التغيير سيكون هذه المرة لصالح قوى إقليمية أخرى ومناوئة هى الأخرى لإيران وهى تركيا . ([5]) فإذا كان الحفاظ على التوازن الإقليمى فى منطقة الخليج هو إحدى نتائج التصور الإيرانى لمفهوم الأمن القومى الإيرانى فى جانبه الخليجى فإنه يضحى من المفهوم أن إيران التى تريد

([1]) أحمد مهابه ، " إيران وأمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

([2]) هاله سعودى مرجع سبق ذكره ، ص 297 .

([3]) المرجع اليسابق ، ص 302 .

([4]) المرجع السابق ، ص 303 .

([5]) احمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب : مكاسب الواقع وأزمة الإختيار " ، مستقبل العالم الإسلامى ، عدد (2) ربيع 1441 ، ص 81

أن ترى العراق قويا لاينازع ، لا تريد أن تراه أيضا مدمراً حيث أن ذلك يزرع الخلل ويضر ، من ثم ، باستقرار المنطقة ([1]) . فمستقبل الوضع فى العراق هو إذن إحدى أهم القضايا التى تشغل صانع القرار الإيرانى ذلك أن إيران تدرك أن مستقبل الوضع فى العراق عنصر حاسم فىتقرير توازن القوى فىالمنطقة وهذا يجعلها تسعى إلى أن يكون أى تغيير فىالعراق قائما علىأساس تفاهم إقليمى وبالأساس بينها وبين سوريا وليس علىأساس تفاهم القوىالإقليمية مع دول أجنبية ولاسيما الولايات المتحدة . ([2])

2- المتغير فى التصور الإيرانى لأمن الخليج : آليات التنفيذ

رأينا سابقا أن التصور الإيرانى لأمن الخليج يتسم بقدر كبير من الثبات والاستمرارية فيما يتعلق بإدراك إيران لماهية مصالحها فى المنطقة ولمصادر التهديد لتلك المصالح وللكيفية التى يتم بها حماية هذه المصالح . أما الآليات التى يستخدمها النظام الإيرانى مستهدفا الوصول إلى تحقيق الطرح الذى يتبناه لقضية أمن الخليج فإنها تختلف من نظام إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى . فإيمان إيران الشاه بضرورة أن تضطلع إيران بالدور المحورى فى حفظ أمن الخليج واستقراره يظهر واضحا فى تصريح الشاه فى الخمسينات بأن السيطرة الإيرانية على الخليج " الفارسى " هو أمر طبيعى . ([3]) أما الأسلوب الذى انتهجه لتحويل هذه القناعة إلى واقع عملى فكان أسلوبا عدوانيا قائما على فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بالقوة وكأمر واقع . فمن الخطوات العملية التى اتخذها على هذا الدرب مسارعته بالاستيلاء على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى من دولة الإمارات عام 1971 ، وقبل هذا الاستيلاء على هذه الجزر العربية استهلكت إيران الشاه فترة ليست بالقصيرة فى ترديد دعاوى حقها فى امتلاك إمارة البحرين حتى وصل الأمر إلى حد إختيار ممثلا للبحرين فى البرلمان الإيرانى .

([1]) أنظر تصريح لولاياتى يبرر رفض إضعاف العراق على أساس أنه يخدم مصالح إسرائيل والقوى الغربية ، الأهرام 91/1/24 .

([2]) الحياة 92/1/21 .

([3]) نيفين عبد المنعم مسعد ،" السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر 1979-1988 " فى سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير ، تحرير : د. أحمد يوسف أحمد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،1990 ، ص 141 .

ولتحقيق هدف الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج ، وافق الشاه على أن يكون أكبر حليف لأمريكا فى المنطقة بعد إسرائيل وعلى أن يقوم بدور شرطى الخليج لحسابها . ([1]) وموافقة شاه إيران على القيام بهذاالدور وإن عده البعض مناقضاً لتصور إيران الأمنى الثابت القائم على رفضه هيمنة أى قوة سواها على المنطقة واعتبارهذا مصدرا مباشرا من مصادر تهديد مصالحها فى المنطقة إلا أنه يمكن بالمقابل ترجمته بوصفه دعما لتصور إيران الأمنى هذا لأنه فىالواقع أتاح لإيران هيمنة ضخمة على المنطقة حيث ساعدها تحالفها مع أمريكا على أن تصبح فىالسبعينات إحدى أكبر القوى المالية والعسكرية فى الشرق الأوسط وثانى أكبر قوة فى المحيط الهندى بعد الهند . كما أنه يجب ملاحظة أن قيام الشاه بدور شرطى الخليج لم يكن يخدم مصالح أكريكا فىالمنطقة وحسب بل كان يخدم إيران بالأساس ، ويكفى أن نتذكر أن أحد مهامه بوصفه شرطىالخليج كان هو محاربة الحركات الثورية بالمنطقة ثم أن أمريكا كانت فى النهاية دولة صديقة وحليف أساسى لإيران بما يجعل تواجدها العسكرى فى المنطقة أمراً على الأقل مقبولاً . ([2])

هذا السعى نحو الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج بوصفه أحد ثوابت مفهوم الأمن الإيرانى ظل عنصرا أساسيا حاكما لتصور إيران الثورة لمفهوم الأمن الخليجى . فلقد ورثته إيران الثورة من إيران الشاه ، لم يطرأ عليه جديد إلا إضافتها مبررا عقيديا يسند دعاوى الهيمنة الإيرانية التقليدية على المنطقة بعد أن أصبح البعد العقيدى عنصرا أساسيا فى تشكيل السياسة الإيرانية بوجه عام ، فرفسنجانى يعلن بوضوح كمسئول بارز فى الجمهورية الأولى "أن الخليج هو مسئولية البحرية الإيرانية بالأساس لأن أمن المنطقة يهم إيران أكثر مما يهم أى طرف أخر ([3]). فإذا كانت إيران الثورة قد تخلت عن القيام بدور شرطى الخليج لصالح أمريكا كوسيلة لتحقيق هيمنتها على المنطقة لأن إيماناتها العقيدية كانت تصف أمريكا بالشيطان الأكبر القائد لمعسكر المستكبرين فإنها مازالت تعبر عن اعتزامها القيام بنفس الدور ولكن هذه المرة لحساب مصالحها القومية بالأساس .

([1]) فهمى هويدى ، العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ن ص 40 .

([2]) المرجع السابق ، ص 48 .

([3]) د. نيفين مسعد ، المرجع السابق ذكرو ، ص 141 .

ومن هذا المنطلق كان إصرار إيران الثورة على أن تنتهز كل فرصة لتعبر عن إيمانها بأن منطقة الخليج تنقصها أسباب الأمن والاستقرار لأنها فى عرفها تفتقد عناصر ثلاثة أساسية أولها وأهمها غياب تفرد إيران بالهيمنة على المنطقة . وثانيهما غياب نظم الحكم الإسلامية الحقيقية من المنطقة وثالثها غياب الاستقلالية لدول المنطقة عن القوى الأجنبية . وهذا يعنى أن إيران الثورة استمرت تؤمن بدور إيران المحورى والقائد فى حفظ أمن الخليج وعلى أن مناطحة هذا الدور سواء جاء من الأنظمة الحاكمة الخليجية أو من القوى الأجنبية هو مصدر أساسى من مصادر التهديد للأمن الإيرانى . والجديد هنا هو أن إيران الثورة قد ألبست هذا التصور الثابت ثوباً عقيدياً عندما وصفت القوى العظمى بقوى الكفر والإستكبار وعندما شجبت الأنظمة العربية الخليجية لزيف إسلامها ولانضمامها إلى معسكر المستكبرين وتحالفها معه([1]). والواقع أن هذا الخطاب العقيدى مثل سنداً استخدمته الجمهورية الإسلامية الأولى فى إيران لدعم آلية استحدثتها لضمان تحقيق تصورها الأمنى الثابت فيما يتعلق بمنطقة الخليج هذه الآلية المستحدثة هى ما اصطلح على تسميته تصدير الثورة .

وتتضح مدى محورية منطقة الخليج فى التصور الإيرانى لأمنها القومى عندما نعلم أنه رغم الأبعاد الدولية لمبدأ تصدير الثورة وفقاً لمنظومة القيم العقيدية لإيران الثورة ، إلا أن منطقة الخليج بالأساس ودون سواها كانت هى مجال تطبيق هذا المبدأ عملياً والذى اتخذ ذريعة للتدخل فى شئون جيرانها العرب لأهداف تتراوح بين مجرد إثارة القلاقل وتصل إلى حد استهداف تغيير الأنظمة القائمة ومن هذا جاء إتهام وزير الداخلية السعودى عام **1981** لإيران بأنها إن كانت قد تحولت عن القيام بدور شرطى الخليج فإنما لتقوم بدور إرهابى الخليج عوضاً عنه ([2]).

ومن مظاهر استمرارية وثبات تمسك سعى إيران الثورة فى فترة الجمهورية الأولى لضمان دور مهيمن لها فى الخليج بوصفه أحد ثوابت تصورها لأمنها ولاستقرار المنطقة هو عدم تخليها عن أى من الجزر العربية الثلاث التى استولت عليها إيران الشاه ، بل إنها أحيت المزاعم الإيرانية فى البحرين ولكن هذه المرة بادعاء دينى وذلك عندما أعلن أحد آيات الله فى

([1]) المرجع السابق ، ص 139 .

([2]) المرجع السابق ، ص 141 .

نفس عام نجاح الثورة فى إيران " سنعد لقيادة حركة ثورية مماثلة فى البحرين على أن تقوم فيها حكومة إسلامية " ، ثم إن الحكومة الإسلامية فى طهران لم تتوان عن دعم الحركات الإسلامية المعارضة فى الدول الخليجية المناوئة لها فى المنطقة بدعوى زيف الإسلام الذى تتبناه ولتحالفها مع قوى الإستكبار العالمى .([1])

ورغم أنه لا يمكن إنكار البعد العقيدى تماماً كمحدد من محددات السياسة الايرانية بعد الثورة الإسلامية ، إلا أن هذا لا يعنى أن المصالح قد غابت تماماً عن رسم هذه الساسات ، فالاعتراف باسرائيل إذا كان قد رفض على أساس أن الصراع معها عقيدى حضارى ، فإنه قد أختير أيضاً لأنها ربيبة لأمريكا وتمكن لمصالحها فى المنطقة . ثم أن عنوان المصالح هذا فتح الباب أيضاً للتدخل الايرانى فى شئون الجيران الخليجيين وذلك دون إنكار لفورة الحماس التى أعقبت نجاح الثورة فى زلزلة النظام الشاهنشاهى بكل جبروته فزينت للإيرانيين إمكانية تغيير كل الانظمة المستكبرة ([2]).

فرغبة إيران فى تغيير الأنظمة الخليجية وإن كان قد وجهه دافع عقائدى مؤداه الرغبة فى إقامة نظم حكم إسلامية شبيهة بالنظام الإيرانى ، إلا أنه قد حكمه أيضاً رغبتهم فى القضاء على القوى المناوئة لهم فى المنطقة والتى تدرك إيران إنها تملك من عناصر القوة ما يؤهلها لعرقلة تنفيذ الهيمنة الإيرانية على الخليج . ومن هنا يمكننا فهم لماذا صعدت الجمهورية الأولى من مجابهتها بالتحديد للقوتين الإقليميتين الأساسيتين فى المنطقة وهما السعودية والعراق . فالسعودية تمتلك قوة مادية هائلة ترتكز على عائدات النفط وقوة معنوية كبيرة أيضاً تركز على رعايتها للأماكن المقدسة . وهذا يجعل من السعودية قوة كاملة ضخمة يمكنها التصدى لمخططات إيران ، ومن هنا كان أسلوب تصدير الثورة موجهاً بالأساس إلى السعودية مستغلاً موسم الحج لإثارة القلاقل لإضعاف مركز السعودية الدينى وهو ما دعمته إيران بمطالبتها أكثر من مرة بسحب إشراف السعودية على المقدسات الإسلامية ([3]). أما العراق فهى القوة الإقليمية الاخرى التى تدرك إيران من تاريخ طويل من التعامل التصادمى معها خاصة

([1]) المرجع السابق ، ص 142 .

([2]) فهمى هويدى ، العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

([3]) عباس الطرابيلى ، أزمة الخليج واستراتيجية الامن العربى (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ط1 ، 1991 ص 21 .

بين عامى 1969 – 1975 بأنها لا يمكن أن تسمح بانفراد إيران بسلطة القرار فى المنطقة لأنها ببساطة تطمح للقيام بنفس الدور([1]) فالطرح الإيرانى الإسلامى لأسلوب فرض هيمنتها على الخليج باستخدام آلية تصدير الثورة وإعلان رموز الجمهورية الأولى ، إن أمن الخليج مسئولية ايرانية بالأساس يمكن اعتباره خطاباً سياسياً موجهاً إلى العراق مباشرةً . وفى هذا السياق يمكننا رؤية الحرب العراقية الإيرانية التى اندلعت بعد عام واحد من نجاح الثورة الايرانية بوصفها محاولة عراقية لعرقلة فرض إيران الثورة مفهوماً لأمن الخليج ([2]). وإذا كانت المصالح هى التى أملت على الجمهورية الأولى مبدأ تصدير الثورة ، فإن نفس المصالح هى التى دفعت الجمهورية الثانية إلى محاولة ضبط حدود العلاقة بين الثورة والدولة فتنتهج نهجاً معتدلاً فى علاقاتها مع العالم الخارجى : الدولى والعربى ، والدول الخليجية ليست استثناء منه ([3]).

فرغم ثبات واستمرارية التصور الإيرانى لأمنها القومى فى مكونه الخليجى والقائم على أساس أن حماية المصالح الايرانية فى الخليج يتطلب أن يكون لإيران دور إقليمى بارز ومهيمن يمكنها من أن تكون القوة الأكثر تأثيراً على مجمل الأوضاع فى المنطقة ، إلا أنه ونتيجة لأحداث عدة على رأسها ظروف حربها مع العراق وما خلفته من انهيار فى البنية الإيرانية الأساسية ، أدرك قيادات الجمهورية الإسلامية الثانية أن وضع هذا التصور الثابت موضع التنفيذ يتطلب البحث عن آليات جديدة مغايرة للآليات العدوانية التى كانت متبعة فى العهدين السابقين .

فحاجتها إلى ترتيب البنية من الداخل وإعادة الاعمار وبناء الاقتصاد بعد سنوات الحرب الطويلة فرض عليها أن تعمل على تهيئة بيئة إقليمية متعاونة تمكنها من تحقيق هذا الهدف القومى . ولقد ساعد على توجيهها إلى آليات جديدة لانتخاب على أكبر هاشمى رفسنجانى رئيساً للدولة فى 1989/7/28 بعد وفاة آية الله خومينى حيث ينتمى رفسنجانى إلى الجناح

([1]) فهمى هويدى ، العرب وايران ، مرجع يبق ذكره ، ص 51 .

([2]) أحمد مهابة ، إيران وامن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

([3]) Farhing Jahanpour, "New order for the Middle East " world today vol .47, No, 5 May 1991, p. : 76.

المعتدل فبدأ بسياسة تتسم بقدر كبير من الاعتدال والواقعية . فكان أن تخلت الجمهورية الثانية فى إيران عن آلية تصدير الثورة وبدأت تسعى حثيثاً لمد جذور الثقة بينها وبين المحيط الدولى والإقليمى محاولة أن تكسر حاجز العزلة الدولية والإقليمية الذى فرض عليها منذ قيام الثورة الإسلامية بها عام 1979 ([1]).

ولقد أتاح ظرف أزمة الخليج فرصة ذهبية استثمرتها الجمهورية الثانية باتباعها سياسة حياد نشط لتكريس الآلية الجديدة التى أختارتها لتخدم مصالحها فى المنطقة وهى العمل على استمالة دول الخليج بتأكيدها حرصها على احترام مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الغير وكذا محاولتها تحسين صورتها فى المحيط الدولى باتباع سياسات واقعية معتدلة([2]) فإذا كانت العراق قد نجحت فى عزل إيران عربياً مستثمرة تبنى الجمهورية لمبدأ تصدير الثورة وذلك بإذكاء خوف الدول الخليجية من مطالبة إيران بالهيمنة على المنطقة وانفرادها دونهم بالتأثير والتحكم فى مقدراتها ، فإن إيران قد نجحت فى استرداد الكرة من ملعب العراق إلى ملعبها مره أخرى أثناء أزمة الخليج وحروبها حيث التزمت رسمياً بسياسة حياد نشط رغم محاولات العراق المستمرة جرها إلى دخول الحرب بجانبها والتى وصلت إلى قبول العراق بإتفاقية الجزائر لعام 1975 والتى تعترف لإيران بالسيطرة على النصف الشرقى من شط العرب ([3]).

ورغم ممارسة الجناح المتشدد فى إيران ضغوطاً قوية على الحكومة لدخول الحرب إلى جانب العراق بوصفها حرباً ضد قوى الإستكبار العالمية والإقليمية ، لقد أثمر ذلك التوجه الايرانى الجديد على الصعيد العربى والإقليمى من جانب والدولى من جانب أخر ([4]). فعلى الصعيد الإقليمى رحب مجلس التعاون الخليجى المنعقد بالدوحة فى الفترة من 22 – 1990/12/25 بمحاولات إيران مد جسور الثقة مع جيرانها العرب فأكد على أهمية العمل بجدية لإنهاء الخلافات مع إيران كخطوة على سبيل تحقيق المصالح للمنطقة كلها ، وأكد على

([1]) د. علا عبد العزيز أبوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

([2]) هالة سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص 284 – 285 .

([3]) الشعب 1990/8/7 .

([4]) أحمد ثابت ، إيران ما بعد الحرب : مكاسب الواقع وأزمة الاختيار ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

نفس المعنى المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون المنعقد فى السعودية فى يونيو 1991 ، وفى تعليقه على إجتماعات ذلك المجلس أكد أمين عام المجلس على مشروعية المصالح الإيرانية فى المنطقة وأنه لا بد من إقامة علاقات معها على أساس من المصالح المتبادلة والتعاون الإستراتيجى([1]) وبدا واضحاً فى الخطاب الإيرانى أبان الأزمة دعاوى إقامة العلاقات المتبادلة على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الغير واحترام السيادة والاستقلال وإقرار مبادىء التعايش السلمى ، وهى لغة مخالفة تماماً للغة الخطاب الإيرانى فى العهدين السابقين ([2]).

أما على الصعيد الدولى ، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حذرة فيما يتعلق بتحسين علاقتها مع إيران ، إلا أن دول المجموعة الأوروبية بصورة عامة قد ألغت العقوبات الاقتصادية التى كانت مفروضة على إيران كما أن بريطانيا قد استأنفت علاقتها الدبلوماسية معها وعاودت فرنسا استثماراتها فى إيران بعد محاولات ناجحة لإزالة سوء الفهم وتحسين العلاقات بين البلدين ([3]). ورغم أن الآلية الجديدة التى لجأت إليها إيران الجمهورية الثانية وكرستها بوضوح أثناء الأزمة مناقضة تماماً للآليات المستخدمة قبلاً إلا أن تصور إيران لدورها فى المنطقة مازال متمتعاً بالثبات بصورة لا تقبل مجالاً لشك .

فرفض إيران مساندة العراق كان يرمى بالأساس إلى إزاحة قوة عاتية ناونتها دائماً دور الهيمنة على منطقة الخليج والتى تعتبرها إيران مجالاً حيوياً أساسياً لها([4])، وليس أدل على ذلك من تصريح رفسنجانى بأن إيران ما كان يمكن أن تدخل الحرب إلى جوار العراق تحت ضغط الجناح المتشدد لأن هذا من منظور مصالح إيران القومية يعد إنتحاراً سياسياً لأن بقاء العراق فى الكويت يؤدى عملاً إلى تحويل الخليج الفارسى إلى خليج عربى ([5]) وعلى الجانب الأخر فإن رفض القيادة الإيرانية مساندة العراق يساعدها على مد الجسور مرة أخرى مع المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة حيث ساعد موقف إيران الدول العربية

([1]) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 – 98 .

([2]) محمد عبدا لله رسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

([3]) أحمد مهابة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

([4]) Jahanpour, op., cit, pp. 75,76.

([5]) الحياة اللندنية 1991/1/22

على حسم موقفها من إعادة جسور العلاقات مع إيران فاستؤنفت العلاقات الدبلوماسية الإيرانية على مستويات مختلفة مع كل من الكويت والسعودية والأردن وتونس ومصر ([1]) وهو ما عده بعض المحللين مؤشرا على استعادة إيران فى المستقبل القريب قدرتها على التأثير فى المنطقة من جديد، هذه المرة بترحيب من دول المنطقة العربية التى شهدت فترة الأزمة والحرب تسابقها للإعلان عن ضرورة التوصل إلى صيغة لاشراك إيران فى الترتيبات الأمنية المستقبلية فى المنطقة بغرض موازنة العراق التى يخشى من صعودها مرة أخرى ([2])

ورغم أن القيادة الإيرانية فى إدارتها لموقفها من أزمة الخليج وحربها قد حرصت على استثمار البعد العقيدى كمبرر وسند لهذا الموقف إلا أن هذا لا ينفى أنها كانت ترعى بلا شك مصالحها بعيدة المدى فى المنطقة ، وأن المبررات العقيدية جاءت بالأساس فى مواجهه التيار الذى شكل أداة ضغط قوية داخل إيران تضغط فى إتجاه مخالف لخيارات السلطة فى هذه الأزمة فى أحيان كثيرة .

ففى تكييف القيادة الإيرانية رفض دخول الحرب إلى جانب العراق " المسلم " ضد قوى الإستكبار أكدت أنه بالنظر إلى الخبرة الإيرانية فى التعامل مع العراق فإن هذه الحرب فى واقع الأمر هى حرب بين معسكرين لا يمت أى منهما للإسلام الحقيقى بصلة ([3]) ثم أن إعلان إيران انها لن تتخلى عن حيادها فى الحرب فتخوض غمارها إلا إذا دخلتها إسرائيل ورغم أنه يستند إلى داعى المصلحة الإيرانية فى عدم بروز قوة مناوئة لها فى المنطقة خاصة إن كانت ترعى مصالح القوى الأجنبية فيها ، فإن الجانب العقيدى استثمر أيضا بالتأكيد على أن مهاجمة إسرائيل لأى دولة " إسلامية " هو أمر مرفوض من قبل إيران .([4])

ورفض الوجود الأجنبى فى المنطقة بدعاوى المشاركة فى حل الأزمة كان أيضا من العناصر التى استهلكت جزءا لايستهان به من إهتمام إيران حكومة وجماعات ضغط على حد سواء فالوجود الأجنبى فى المنطقة مرفوض لدواعى المصلحة الأمنية فهى كما رأينا مصدر من

([1]) Jahanpour op , cit , pp. 75 - 76 .

([2]) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

([3])أحمد ثابت إيران ما بعد الحرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

([4]) الأهالى 1991/2/20 .

مصادر التهديد المباشر لصالح إيران .

منذ قيام ثورة الخومينى ألبس هذا ثوبا عقيديا أسند إلى تقسيم العالم إلى معسكر المستكبرين ومعسكر المستضعفين ، وهذه النظرة إلى الأخر لم يعلن التخلى عنها رسميا رغم التوجه المعتدل لحكومة رفسنجانى الهادف إلى تحسين صورة إيران فى المجتمع الدولى ، ولقد استثمرت قيادات إيران سواء فى الحكومة أو المعارضة هذه النظرة العقيدية أثناء الأزمة لمهاجمة التدخل الأجنبى فى المنطقة حيث شنوا حرب تصريحات ضد هذا الوجود الأجنبى([1]).

ورغم إستثمار دواعى الإيمانات العقيدية هنا فإن داعى المصالح الأمنية القومية لإيران كان هنا أيضا هو أساس إتخاذ هذا الموقف . فإيران عندما هاجمت التدخل الأجنبى إنما كانت تحترز من مخاطر هذا الوجود على ثوابت مفهوم أمنها الخليجى وهو ضمان هيمنتها على المنطقة ([2]) وهذا يوضح لماذا أعلنت قبولها هذا الوجود فقط حتى ينجح فى إخراج العراق من الكويت ، حيث أن نجاح العراق فى الإستيلاء عليها يعنى أولا تزايدا فى قوته ويعنى ثانيا قربه من الخليج وهو أمر مرفوض فى ظل التصور الإيرانى لأمن المنطقة ، ثم تأكيدها على رفضها استمرار التواجد الأجنبى فى المنطقة بعد إنهائه هذه المهمة والتى هى فى صالح مصالح إيران القومية فى المقام الأول([3]) .

والواقع أن القيادة الإيرانية لم تحاول أن تخفى ، وهى تمد الجسور مع دول المنطقة العربية هدفها من هذا التقارب ، فلقد أعلنت بصراحة وطوال فترة الأزمة والحرب أن محاولتها تحسين علاقاتها مع دول المنطقة هو وسيلتها الحالية للدخول طرفا أساسيا فى الترتيبات الأمنية المزمعة لمنطقة الخليج بعد انتهاء الحرب ، فلقد أعلن رموز الحكم فى إيران منذ بدايات الأزمة رغبة إيران فى تدشين نظام أمن خليجى جديد يقوم على أساس تعاون دول منطقة الخليج بالأساس فى حفظه ، على أن يكون لإيران فى هذا الترتيب الأمنى الإقليمى دورا بارزا إن لم يكن قيادياً .

([1]) الحياة 1990/8/13

([2]) فهمى هويدى العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

([3]) هالة سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص 304 .

ورغم التصريحات المتعددة للقيادات الإيرانية بأن أمن المنطقة هو المسئولية المشتركة لدول المنطقة الخليجية جميعها ، إلا أن إيران لم تتخل فى الواقع عن تصورها الثابت لأمن المنطقة والقائم على ضرورة اضطلاع إيران منفردة بدور مهمين وقائد فى حفظ أمن الخليج . فالمتابع لتصريحات القادة فى طهران عن كثب يستطيع أن يلتقط هذا الخيط ويشعر بثباته وسط كل التصريحات التى تتحدث عن نظام أمن إقليمى خليجى هو مسئولية جميع الدول المطلة على الخليج .

والواقع أن رموز الحكم ليسوا فى حاجة إلى التأكيد على إصرار إيران على أن يكون لها هذا الدور الرئيسى ، فيكفيها التركيز على ضرورة " مشاركتها " فى ترتيبات الأمن الخليجية لتضمن لنفسها هذا الدور القائد ذلك أنها تدرك أنه فى ظل فراغ القوى فى المنطقة فإن مجرد دخولها فى ترتيبات الأمن سيتحول تلقائيا ويترجم عملا إلى دور مهيمن وليس فقط دور مشارك . ([1]) فالعراق قد تقلص خطرها لسنوات عدة قائمة ، والسعودية لم تعد قادرة على إدعاء الدور الرئيسى فى حماية المنطقة بعد استعانتها بقوات خارجية لحماية نفسها أثناء الأزمة . هذا بالإضافة إلى الانكشاف الأمنى الخطير لدول الخليج جميعا بعد اتضاح عجزها عن توفير الحماية الذاتية لنفسها .

ومن هنا نستطيع أن نفهم تراوح تصريحات القيادات الإيرانية بين المطالبة بنظام أمن إقليمى فى الخليج يقوم على أساس التعاون بين دول المنطقة الخليجية من جانب وبين التأكيد على ضرورة أن يضطلع إيران بدور رئيسى فى هذه الترتيبات ، ففى الرابع من أغسطس 1990 صدرت صحيفة " اطلاعات " لتؤكد أن على إيران أن تبدأ الإتصال بإمارات الخليج فى إطار جهود دبلوماسية شجاعة وقوية لتحقيق مفهوم أمنى جماعى إقليمى فى الخليج . ([2]) وتصريح لوزير خارجية إيران بعد الغزو العراقى أن الحل الوحيد الذى يضمن أمن واستقرار منطقة الخليج هو إقامة تعاونا إقليميا بين دوله . ([3])

([1]) د علا عبد العزيز ابو زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

([2]) فهمى هويدى ، الأزمة بعيون إيرانية ، مجلة المجلة ، العدد 558 1990/10/23 .

([3]) الحياه ، 1990/8/11 .

ولكن يجئ رافسنجانى ليكون أكثر تحديدا ووضوحا من وزير خارجيته للهدف الإستراتيجى الثابت لإيران فى المنطقة عندما يؤكد أن إيران البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وإبقاء الطريق مفتوحا أمام النفط . ([1]) * وكان بيان وزارة الخارجية الإيرانية الصادر يوم الغزو قد أكد على أن إيران أكبر دول المنطقة ولها فيها أكبر المصالح ومن هذا المنطلق هى لا تستطيع أن تقف غير مبالية بالأحداث التى تهدد أمن المنطقة واستقرارها . ([2])

وقد كان محور الخطاب السياسى الإيرانى أثناء الأزمة هو التأكيد على أن الأزمة أثبتت غياب نظام حقيقى للأمن الخليجى يمكن أن يكون كفيلا بردع أى دولة تسول لها نفسها الإعتداء على دولة أخرى ويغنى فى ذات الوقت عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة لردع الدولة المعتدية . ([3]) واستطرادا من هذا أكد هذا الخطاب على محورية دور إيران فى إقامة نظام أمنى بديل ، ولقد استمر هذا التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد انقضاء الأزمة والحرب بل وتشجعت إيران لتصعيد التعبير الصريح عنه بما كان من سلوك دول الخليج ذاتها أثناء الأزمة إزاء إيران والذى تمثل فى تلميحها بلزومية إشراك إيران بصورة ما فى النظام الأمنى الجديد ثم تحرز إيران من إرهاصات الدول فى هذا السلوك الخليجى بعد إنتهاء الحرب وإستيائها من إعلان ترتيبات أمنية عربية تقوم على أساس اضطلاع مصر وسوريا بدور رئيسى فى حفظ أمن الخليج . ففى التصريحات التى عقبت زيارة ولاياتى للرياض بعد قرار استئناف العلاقات الإيرانية السعودية أكد وزير الخارجية الإيرانى على أن دول المنطقة جميعها تتفق على أن التعاون الإقليمى هو أساس الأمن الإقليمى . ([4])

وكان رافسنجانى قد أعلن رسميا فى منتصف شهر مارس 1991 رغبة بلاده فى المشاركة فى الترتيبات الأمنية بالمنطقة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ([5]) ، جاء هذا فى

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام ، 1991 . ص 148 .

* (وهذه إشارة واضحة إلى المجتمع الدولى لضرورة قبول إيران مرة أخرى فى الأسرة الدولية)

([2]) فهمى هويدى ، الأزمة بعيون إيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

([3]) الحياه 1990/10/2 .

([4]) محمد عبده رسلان ، عودة العلاقات السعودية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

([5]) شهريات السياسة الدولية ، عدد 105 ، يوليو 1991 ، شهر مارس ، ص 269 .

أعقاب إتفاق دول مجلس التعاون الخليجى مع سوريا ومصر على بروتوكول إعلان دمشق . والذى هاجمه رافسنجانى بشده مؤكدا مرة أخرى على التصور الإيرانى الثابت لأمن الخليج والقائم على ضرورة استناد ترتيبات هذا الأمن على التعاون بين الدول المنتمية إلى المنطقة وحسب . ([1]) ثم دعت صحيفة الجمهورية الإسلامية وبعد انسحاب القوات المصرية من الخليج فى شهر مايو **1991** إلى إقامة نظام أمنى يقوم على تحالف إيرانى خليجى عربى تكون اليد العليا فيه لإيران بوصفها القوة المهيمنة ([2]) ، وتكرر هذا المعنى فى تصريح للنائب الأول لوزير الخارجية الإيرانى محمد على بشارتى الذى طالب لإيران بدور خاص فى أمن الخليج مؤكدا أن أمنه هو مسئولية الدول المطلة عليه وحسب وأهمها إيران والعراق والسعودية . ([3])

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر **1991** حدد بشارتى تصور إيران للمبادئ التى لابد وأن تحكم العلاقات الإقليمية لدول الخليج . فأولها هو إحترام دول المنطقة سيادة بعضها البعض والالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى (فى إشارة واضحة للتخلى عن مبدأ تصدير الثورة) والثانى هو التعاون بين دول المنطقة لابد وأن يتضمن تعاونا على كافة المستويات الإجتماعية والإنسانية والثقافية والاقتصادية والصناعية والتقنية (فى إشارة واضحة إلى حاجة إيران للمساعدات الخليجية) .والثالث هو أن ضمان أمن الممرات المائية الإستراتيجية فى المنطقة أمر حيوى لإيران لاقتصاديا وإستراتيجيا (فى إشارة واضحة إلى ضرورة اشتراكها فى أى ترتيبات أمن فى المنطقة) ، وإن أى تطوير آلية أمنية فى المنطقة . ([4])

ومازالت القيادة الإيرانية تدفع بشدة فى هذا الإتجاه حيث أعلن عن أن قمة مجلس التعاون الخليجى التى انعقدت فى **91/12/23** كانت ستناقش الطلب الذى تقدمت به إيران رسميا لدول المجلس للإنضمام والمشاركة فى الترتيبات الأمنية للمنطقة . ([5]) وربما يكون توجه دول الخليج نحو استبعاد إيران من ترتيبات الأمن فى المنطقة بعد انقضاء الأزمة هو

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

([2]) الحياه **91/5/16** .

([3]) الحياه **91/6/26** .

([4]) الحياه **91/9/25** .

([5]) الشرق الأوسط **91/11/24** .

الذى شجعها على تنمية آلية أخرى تمكنها من الإلتفاف حول هذا التوجه الخليجى العربى حيث تضمن لها هذه الألية أن نجحت دورا قياديا فى ساحات مختلفة وتمكنها من فرض سيطرتها ليس فقط على النظام الخليجى بل وعلى النظام الشرق أوسطى فى مجمله . هذه الآلية هى التحرك الخارجى النشط فى أكثر من ساحة مستفيدة من الظروف الإقليمية والدولية خاصة الفراغ الأمنى فى منطقة الخليج ثم انهيار الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتى .

فعلى خلاف سياسة الهجوم على منظمة المؤتمر الإسلامى والتى كانت تتبعها إيران فى السابق وعلى خلاف غيابها المستمر عن القمة الإسلامية نجدها تحرص ليس فقط على حضور مؤتمر القمة الإسلامى فى داكار فى 91/12/9 ولكن على المشاركة الفعالة فى أعمال المؤتمر فيما وصفه بعض العراقيين بأنه محاولة إيرانية لملء الفراغ العربى بعد أحداث حرب الخليج الثانية . ([1]) ولقد واكب هذا التحرك على صعيد العالم الإسلامى تحركات إيرانية تنم عن رغبتها إستثمار الأوضاع فى القارة الإفريقية لصالح تصورها الأمنى . فملابسات زيارة الرئيس رافسنجانى للسودان فى منتصف شهر ديسمبر 1991 وإعلان إتفاقات تعاون اقتصادى ونفطى وتجارى وعسكرى وأمنى فى البلدين. ([2]) إنما ينم عن رغبة إيران فى التواجد المؤثر هناك فيما يراه بعض المحللين تحركا إيرانيا محسوبا لكسب أوراق جديدة تضيف إلى قوة إيران فى عملية المساومة السياسية الجارية والمتوقعة مستقبلا مع القوى الإقليمية والدولية([3]) بل إن إيران تحركت أيضا على صعيد مجموعة دول عدم الإنحياز حيث شاركت فى مؤتمر الحركة المنعقدة فى لارناكا / قبرص فى فبراير 1992 مطالبه بإنشاء سكرتارية دائمة للحركة مقرها إيران تعمل على ضمان دور فعال للحركة فى إطار النظام العالمى الجديد ([4]) ثم أن تحركها النشط على صعيد آسيا المسلمة لاتغيب عن أعين أى متابع . فهى تسعى حثيثا منذ تفكك الإتحاد السوفيتى لاستقطاب الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز حتى أنها نجحت مؤخرا فى إقامة ما أسمته بتحالف سياسى واقتصادى

([1]) الحياه 91/12/10 .

([2]) الشرق الأوسط 91/12/16 .

([3]) حسن ابوطالب ، السودان – إيران تحالف ينذر بالخطر ، الأهرام ، 91/12/18 .

([4]) الأهرام 92/2/31 .

إسلامى فى جنوب غرب آسيا من خلال منظمة التعاون الاقتصادى التى ضمت إلى جوار إيران وتركيا وباكستان أربعا من جمهوريات الإتحاد السوفيتى السابق الإسلامية . ([1]) ويواكب استخدام إيران لآلية التحرك الخارجى النشط على أصعدة مختلفة إقليمية ودولية بغرض التأثير الفعال وكسب نقاط تضيف إلى رصيدها فى النظام الذى تنتمى إليه بنائها لآلية أخرى قد تكون حاسمة فى فرض تصورها لأمن الخليج فى المستقبل إذا ما قدر لها النجاح يتلخص هذا فى محاولاتها إعادة بناء قواتها المسلحة بالاعتماد أساسا على أسلحة روسية وصينية الصنع ، هذا فضلا عن إتفاقات تعاون عسكرى وكذلك نووى " لأغراض سلمية " مع دول أخرى . ويعضد كل هذا زيادة ملموسة فى الموازنة العسكرية لإيران لعام **1992/1991** إذا ما قورنت بموازنة العام السابق عليها مباشرة . ([2])

نخلص من هذا إلى ان التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية إنما يعبر عن استمرارية موروثة من أيام الشاه وإيران الجمهورية الإسلامية الأولى . والقاعدة الأساسية التى بنى عليها هذا التصور هو أنه نظام إقليمى تضطلع بحماية الدول المنتمية إلى المنطقة وحسب مع الاحتفاظ لإيران بدور مهيمن فيه . أيضا فراغ القوة الذى خلقته أزمة الخليج فى المنطقة بتحجيم الخطر العراقى لسنوات قادمة وتعرية عجز السعودية ودول الخليج الصغيرة إنما يزيد من فرص إيران لتكون صاحبة هذا الدور فى النظام الأمنى الإقليمى إذا ما أتيحت لها الفرصة .

([1]) الحياه 92/2/17 .

([2]) الشرق الأوسط 92/11/27 .

الباب الثالث

السلوك الإيرانى فى عهد الثورة

1991-1979

الباب الثالث

السلوك الإيرانى فى عهد الثورة

1979-1991

مقدمـة :

من الأهمية بمكان دراسة السلوك الايرانى فى عهد الثورة ولاسيما خلال أزمتى الخليج الاولى والثانية وايضا دراسة السلوك الأمريكى والسوفيتى خلال تلك الأزمتين وانعكاسهما على ايران لـــــذا قسم هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : السلوك الإيرانى والأمريكى خلال أزمة الخليج الأولى .

الفصل الثانى : السلوك الإيرانى والأمريكى خلال أزمة الخليج الثانية .

الفصل الثالث : السلوك السوفيتى تجاه إيران خلال أزمة الخليج الأولى.

الفصل الرابع : السلوك السوفيتى تجاه إيران خلال أزمة الخليج الثانية.

الفصل الأول

السلوك الإيرانى والأمريكى خلال ازمة الخليج الأولى

السلوك الأمريكى إزاء الصراع العراقى الإيرانى جاء مشوبا ببعض الغموض فى علاقة الولايات المتحدة مع إيران ، فيمكن تحليل ذلك من خلال مناقشة ثلاثة قضايا رئيسية بلورت سلوك الولايات المتحدة تجاه الطرف الإيرانى فى الصراع .

القضية الأولى : الموقف الأمريكى المعلن إزاء الصراع ، لقد اندثرت كافة الآمال الأمريكية التى تعلقت على عودة إيران إلى موقعها الفريد فى الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط بل وفى العالم كله ، فلقد حامت معظم تعليقات المسئولين الأمريكين وتصريحاتهم حول الصراع العراقى الإيرانى حول هذا المعنى . إلا أن الموقف الأمريكى الرسمى تجاه أطراف الصراع لم يحمل فى طياته أى إنحياز إلى الطرف العراقى ضد إيران ، كما استمر فى رفع شعار عدم التورط فى ذلك الصراع ودعوة كافة القوى الدولية الأخرى والمقصود هنا الإتحاد السوفيتى إلى أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وقد يكون هذا الموقف محكوما برغبة أمريكية جامحة فى الحد من التدنى الذى تعرضت له العلاقات الأمريكية الإيرانية حتى ولو لم تتحسن تلك العلاقات فى الوقت الراهن فيظل هناك بقية من أمل فى المستقبل ، كذلك فإن الولايات المتحدة لم ترغب بأى شكل من الأشكال فى هزيمة إيران وبالتالى هدم قواعد التوازن الدولى والإخلال بموازين القوى فى المنطقة ، كما يعد ذلك السلوك تصميما على الرغبة الأمريكية فى عدم إتاحة الفرصة كاملة للإتحاد السوفيتى حتى يستحوذ على إيران ، وإزاء المقت الإيرانى الشديد للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم أجمع لم تملك الولايات المتحدة إلا ان تعلن عن عدم رضائها بل وشجبها لممارسات إيران وتصميمها على مواصلة الحرب مع العراق . ([1])

القضية الثانية: أنه بالرغم من الموقف الأمريكى المعلن والذى يترجم رغبة الحكومة الأمريكية فى إنتهاج مسلك محايد إلا أن كثيرا من المصادر الغربية ، وكذا مصادر أخرى محايدة قد أعلن فى أكثر من مناسبة عن تسرب صفقات من الأسلحة الأمريكية إلى إيران ، ولايمكن الزعم بحال من الأحوال أن السلطات الأمريكية بما لها من قدرات فائقة فى مجال

([1]) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

التجسس على الأرض المتمثلة فى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومن الجو ، والذى تقوم به الأقمار الصناعية ، بالرغم من ذلك قد جانبها التوفيق فى الكشف عن تسرب الأسلحة إلى إيران ، ولكن ما يمكن قوله هو أن تلك الأسلحة يتم السماح لها بالتوجه إلى إيران على مسمع ومرآى من الحكومة الأمريكية وهى تغض الطرف عن تلك الشحنات بالقدر الذى لا يسمح بهزيمة إيران وانهيار موازين القوى الإقليمية . وقد ذكر " هنرى كيسنجر " وزير الخارجية الأسبق فى تعليق على الصراع العراقى الإيرانى " أن الولايات المتحدة بالرغم من العداء السافر بينها وبين إيران ، وبالرغم من كراهية نظام الحكم فى طهران للسياسة الأمريكية وتصديه لها على طول الخط ، بالرغم من كل ذلك إلا أن قواعد الصراع الدولى وميزان القوى فى الخليج العربى والشرق الأوسط تحتم على الولايات المتحدة ألا تسمح بهزيمة إيران " . وأشار فى موضع آخر من تعليقه إلى أن الولايات المتحدة قد تسمح بانهيار قوة إيران الاقتصادية والعسكرية إلا أنها لايمكن أن تسمح مطلقا بانتهائها تماما . " ([1])

القضية الثالثة : وهى تتعلق بسابقتها وهى السكوت الأمريكى ولربما السماح لعملية تمرير السلاح من إسرائيل إلى إيران وهذه القضية تثير مرة أخرى رغبة الولايات المتحدة فى الحفاظ على قوة إيران من التداعى التام ، فمنذ نشوب القتال بين العراق وإيران ، وانسلاح الأمريكى يصل إلى إيران عن طريق إسرائيل ، ومما لاشك فيه أن هذه القضايا الثلاث تثير ما يشبه التناقض بين الموقف الرسمى والمعلن من جهة وبين السلوك الفعلى من جهة أخرى . ([2])

لذا فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أبعاد النزاع العراقى الإيرانى .

المبحث الثانى : السلوك الإيرانى خلال حربه مع العراق .

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية الإيرانية .

([1]) المرجع السابق ، ص 82 .

([2]) تمام البرازى ، مرجع سبق ذكره ن ص 173.

المبحث الأول

أبعاد النزاع الإيرانى العراقى

لقد مر النزاع العراقى الإيرانى بمراحل عديدة ومختلفة وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين والوضع الدولى من ذلك الوقت . وفى محاولتنا بيان طبيعة النزاع العراقى الإيرانى وكيف أدى ذلك إلى استمرار النزاع حتى وصلت إلى الحرب الشاملة فإنه يجب بيان أبعاد ذلك النزاع . وهنا يمكن ذكر ثلاثة أبعاد رئيسية لذلك النزاع . ([1])

أ :- البعد الموضوعى .

ب:- البعد الأيديولوجى .

جـ:- البعد الشخصى .

أولا : البعد الموضوعى :

يقصد بذلك البعد الموضوعى جوهر النزاع العراقى الإيرانى وهو الخلاف حول الحدود بين الدولتين ، وهذا الخلاف حول الحدود له أصوله التاريخية البعيدة المدى وتزداد أهميته فى فترة معينة وتنخفض فى مرحلة أخرى . وقد تزايدت أهمية ذلك الخلاف حول الحدود فى ظروف نشوب الحرب حيث ارتبط تزايد حدة الخلافات على الحدود مع أهمية المناطق الحدودية محل الخلاف بالنسبة للنظامين العراقى بقيادة صدام حسين والإيرانى بزعامة آية الله خومينى ، وذلك لأن كل نظام تصور أهمية تلك المناطق بالنسبة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية خاصة على المستوى الإقليمى ، وليس ذلك فى حد ذاته بل كل طرف سعى إلى محاولة فرض سيادته وهيمنته على تلك المناطق ليس فقط لتعزيز قدراته بل ولحرمان الطرف المنافس له من ذلك .

وتعتبر مشكلة شط العرب أهم مشكلات الحدود بين إيران والعراق ، فهو مجرى مائى ([2]) واسع يلتقى فيه نهرى دجلة والفرات عند " كرمة على " ، ويجريان معا ويكونان

([1]) عمر عز الرجال ، " عملية صنع قرار الحرب العراقية الإيرانية من جانب العراق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 (يوليو 1986) ، (86 - 101) ص 88 .

([2]) جمال على زهران ، " الصراع العراقى الإيرانى والتوازن الإقليمى " ، مجلة الساسية الدولية ، العدد 71 ، يناير 1983 (118- 123) ، ص 118 .

نهرا واحدا يصب فى الخليج العربى ويفصل بين العراق وإيران . ولقد تنازلت الدولة العثمانية عن " المحمرة " وعن جزء من أراضيها الواقفة على الضفة اليسرى لشط العرب لمصلحة فارس " إيران " بمقتضى معاهدة أرضروم الثانية عام 1847 ، ولكن هذا التنازل لم يشمل شط العرب ، وإنما ظل خاضعا لسيادة الدولة العثمانية التامة ، ولقد تأيدت السيادة العثمانية على شط العرب بموجب بروتوكول عام 1913 لتحديد الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية. ولذلك فإن العراق يعتبر شط العرب نهرا داخليا يقع فى اراضيه ويخضع لسيادته حيث أن خطوط الحدود بين البلدين – بمقتضى معاهدة " ارضروم " تقع على الضفة اليسرى لشط العرب . بينما ترى إيران أنه يعتبر نهرا دوليا وطبقا للقواعد القانونية الدولية التى تحكم الأنهار الدولية ، فإن خطوط الحدود بين الدولتين تكون فى وسط النهر .

ومن الناحية التاريخية فقد تم عرض منازعات الحدود بين البلدين على عصبة الأمم التى قرت بعد فترة إحالة المسألة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، وفى عام 1937 توصل الطرفان إلى إتفاق بعقد معاهدة الحدود بين البلدين ، واعترفت فيها الحكومة الإيرانية بصحة تسويات الحدود التى حدثت فى عهد الدولة العثمانية وأدخلت المعاهدة تعديلا طفيفا على خط الحدود فى شط العرب لحساب إيران ، ويقضى بتنازل الحكومة العراقية عن 4 أميال فى شط العرب أمام " عبدان " كان بها قبل الحرب الإيرانية العراقية أكبر معامل تكرير البترول فى العالم لتكون مرسى للسفن الإيرانية العراقية ولقد أعلنت إيران عام 1969 إلغاء هذه المعاهدة . وأثار العراق المشكلة أمام مجلس الأمن وطلب عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية واستمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأ الجو لعقد مصالحة بين الدولتين ، خلال إجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " حين أعلن الرئيس الجزائرى الراحل "بومدين أن الدولتين قد وقعتا إتفاقية انتهى بموجبها النزاع بين البلدين . ([1])

([1]) د. يحى حلمى رجب ، الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1989 ص 93 – 94 .

شروط إتفاقية الجزائر 1975 ([1])

تنازل العراق بموجب هذه الإتفاقية عن مطالبه فى شط العرب وتضمن البروتوكول المرفق بالإتفاقية الحدود النهرية بين البلدين ، ونص على أن يتبع خط الحدود فى شط العرب خط وسط المجرى الرئيسى الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ، إبتداء من النقطة التى تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران فى شط العرب حتى البحر ، ويتغير مع التغيرات التى ترجع اصلها إلى أسباب طبيعية فى المجرى الرئيسى الصالح للملاحة ، ولايتغير خط الحدود بالتغيرات الأخرى مالم يعقد الطرفان المتعاقدان إتفاقا خاصا لهذا الغرض . ([2]) كما نص البروتوكول علىأن تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة فى شط العرب ، وأيا كان الخط الذى يحدد البحر الإقليمى لكل من البلدين ، فى جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى بحر إقليمى المؤدية إلى مصب شط العرب ، واعترف الطرفان بأن شط العرب هو طريق للملاحة الدولية ، ولذلك فإنهما يلتزمان بالإمتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة فى شط العرب والبحر الإقليمى لكلا البلدين فى جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى البحر الإقليمى والمؤدية إلى مصب شط العرب ، كما يقضى الإتفاق بأن تقوم لجنة مختلطة من الطرفين بوضع نظام للملاحة فى شط العرب .

كما إتفق الطرفان على إعادة تخطيط الحدود البرية بينهما على هدى بروتوكول القسطنطينية المبرم عام **1913** ، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام **1914** وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أعلن العراق إلغاء معاهدة **1975** وذلك لأنه قبلها فى غير مصلحته تحت ضغط القوة العسكرية الإيرانية فى ظل حكم شاه إيران .

ثانيا : البعد الأيديولوجى

يقصد بالبعد الأيديولوجى هنا العقيدة الفكرية خاصة السياسة التى يؤمن بها النظام فى العراق وكذلك النظام فى إيران . ومما لاشك فيه أن هناك بعدا قوميا فى الصراع بين العراق

([1]) د. عبد الله الأشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1978) ص 77
وأنظر نص إتفاقية الجزائر 1975 وبروتوكول الحدود النهرية ، وبروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 يوليو 1986 ملف العدد " الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع والمستقبل " ص 147-151 .

([2]) R.D Mclaurin , Middle East foreign policy issues and processes , U.S.A by proeger 1982 , p. 113 .

وإيران ، فكان كلا الطرفين يؤكد على البعد القومى فى النزاع فكان الجانب العراقى يركز على البعد القومى العربى خاصة منذ مجئ البعث إلى السلطة عام 1968 ، ويربطه بالبعد الإسلامى فى مواجهة القومية الفارسية التى كان نظام الشاه فى إيران يزكيها ويركز عليها . وبعد الثورة الإسلامية فى إيران كان البعد الأيديولوجى أحد الأبعاد الأساسية فى تصعيد النزاع ، فاستمر الجانب العراقى يؤكد على البعد القومى العربى فى مواجهة الجانب الإيرانى الذى أضحى يركز على البعد الإسلامى . ومعنى ذلك أن البعد الأيديولوجى هو أحد الأبعاد الرئيسية فى استمرار وتصاعد حدة النزاع العراقى الإيرانى إلى درجة الحرب الشاملة . ([1])

وجاءت الحرب لتشكل وترهن السياسة الخارجية الإيرانية بضرورات الحرب ، ففى بدايةالحرب كانت الحرب تشكل تهديدا حقيقيا للتكامل الحدودى للدولة ، وللاستقرار الإجتماعى الداخلى ولبقاء النظام الثورى نفسه . وتأثر مبدأ تصدير الثورة بمراحل تطور الحرب ، وقد اعتبر الخومينى إعلان الحرب على الثورة الإيرانية إنما يشير إلى تحول ضخم فى النظام الإقليمى . فإذا استطاعت إيران أن تهزم العراق ستصبح العراق مجاورة لإيران ، ومعنى ذلك أن يحرر المستضعفون فى العراق أنفسهم من براثن عصر الاستبداد وأن يبنوا حكومتهم الذاتية وفق رغباتهم الخاصة والتى ستكون حكومة إسلامية ، وإذا استطاعت العراق وإيران الاندماج فهذا يعنى أن كل الشعوب الصغيرة فى المنطقة ستتحرر . ([2]) ومع إحراز التقدم فى المراحل الأولية كان هناك التزام عقائدى حقيقى " بتصدير الثورة " مما أعطى الإيرانيين ثقة فى النفس والقدرة على الاعتماد على الذات فحافظوا على مواقفهم المتشددة تجاه القوى الخارجية . وجديرا بالذكر لقد أدى تأثير نتائج الحرب على الأوضاع الداخلية ، وزيادة حجم الضغوط فى مرحلة الحرب ، على مفاهيم السياسة الخارجية الإيرانية وبالذات مفهومى الاستقلالية وتصدير الثورة . واصبح الاستمرار فى الالتزام بهذه المفاهيم ومتابعتها فوق طاقة أهداف الثورة الإيرانية . ([3])

ففى تصريح للخومينى " إن الإنحراف عن هذا المبدأ هو خيانة للإسلام والمسلمين " وصرح رافسنجانى بعد ذلك مباشرة " ان هذا المبدأ يعنى الخضوع لمبادئ الثورة الإسلامية واستقلالها عن السيطرة الأجنبية " ولجأت إيران إلى الكثير من الإجراءات لتغيير الفكرة

([1]) عمر عز الرجال ، مرجع سابق ، ص 90 .

([2]) خالد عبدالحميد مسعود العواملة ، مرجع سابق ، ص 356 .

([3]) Dilip hiro , op. , cit. , p. 164/ 165.

المأخوذة عن سياسة تصدير الثورة بالقوة وبأعمال العنف سواء على الصعيد الإقليمى أو الدولى ، فقامت بالضغط على حلفائها للإفراج عن بعض الرهائن الأجانب فى لبنان ، حيث ساهمت فى إطلاق سبعة رهائن أمريكين وألمان ، وأجرت مفاوضات لإطلاق سراح البريطانيين الذين كانوا رهائن ، وأبدت رغبتها فى استمرار سياستها للإفراج عن بقية الرهائن فى لبنان وإحتمال زيادة هذا الدور إذا تحسنت علاقات إيران مع القوى الدولية فى السياق الدولى . ([1])

فبعد أن كانت القيادات الإيرانية حتى يناير 1987 تتكلم عن النصر النهائى فى الحرب . تغيرت رؤيتها بعد ان قامت فى 21 مارس 1987 بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة بهجوم كربلاء حيث قامت موجات بشرية بمهاجمة مدينة البصرة فى الخليج ، لكنها فشلت وكانت هناك خسائر كثيرة لدى الحرس الثورى ،مما جعل القيادة الإيرانية تدرك بأن الحرب لايمكن كسبها حيث صرح رافسنجانى " أخبركم الحقيقة بأننا لانرى الأمل المضيئ وإنهاء الحرب بشكلها هذا موضوع مهم " . ([2]) وبعد قبول إيران قرار 598 استمرارا للنهج الواقعى الجديد داخل إيران الذى ينظر موضوع بناء الدولة باعتبار أن له الأولوية على تضييق الحرب وتصدير الثورة . ورغم وجود قيادات معارضة داخل إيران لقبول قرار 598 مثل على أكبر محتشمى الذى كان وزيرا للداخلية وأحد المتشددين بعث رسالة للخومينى فى 1988/9/12 أوضح فيها أنه بعد قبول الإمام الخومينى وقف إطلاق النار فانه لايعارض رغبة " الإمام المطلق " على الأقل فى هذه اللحظة . ([3])

ويبدو ان مسألتا نتيجة الحرب " وتصدير الثورة " قد حسمتا لصالح الجناح الواقعى إلا أن استمرار الحرب أدخل البلاد فى أوضاع اقصادية سيئة منعتها من القدرة على تعبئة مواردها ، وأثرت على قدرتها فى الاحتفاظ بمواقف أيديولوجية متميزة ، وأدت إلى حدوث نوع من الانفصال بين مصالح الدولة ومصالح الثورة . ففى تصريح للخومينى عام 1982 عبر فيه عن أن الحالة الثورية منتهية وأن على الشعب أن يركز فى الوقت الحاضر عى الأقل على البناء ، وأصبحت فكرة النقاء الأيديولوجى تسبب عبئا ثقيلا على الجانب المادى فى الشرعية للجمهورية الإسلامية ، والذى تم تهميشه على حساب الجانب المعنوى المعيارى فى المراحل السابقة للحرب والذى أوصلته تداعيات الحرب إلى طريق مسدود . وأدرك الإيرانيون عدم

([1]) خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سابق ، ص 357 .

([2]) Ramazani , Iran's foriegn policy , op. cit. , p. 214 .

([3]) خالد عبد الحميد مسعود العواملة ن مرجع سابق ، ص 358 .

فائدة الحفاظ على تصلبهم الأيديولوجى ، بينما قدراتهم وإمكانياتهم لاتسمح بمطابقة الشعارات والمواقف التى اتخذوها ، فقد بدأت القوى الدولية المعادية للثورة بتشديد مواقفها خصوصا الولايات المتحدة والدول الغربية خاصة بعد إغلاق ملف (إيران جيت) .

وبدأ التراجع الإيرانى فى المواقع العسكرية على الجبهة 1988 فزادت الضغوط الإقليمية والدولية على البلاد ، وأصبحت متطلبات الأيديولوجية متناقضة مع مصالح الدولة وطبق نظام مقاطعة بيع الأسلحة ضد إيران بشدة حيث أصبحت القدرات العسكرية العراقية متصاعدة ، وجاءت المضايقات الأمريكية للأهداف الإيرانية فى مياه الخليج والتى بلغت مداها باسقاط الطائرة المدنية الإيرانية ليشعر الإيرانيون بعد هذا الحادث أن الولايات المتحدة تسعى لتصعيد المواجهة معهم ، واستطاع مجلس الدفاع الأعلى إقناع الخومينى بقبول قرار مجلس الأمن 596 من دون قيد أو شرط . واوضحت الرسالة التى بعثها الخومينى للشعب أسباب القبول بوقف الحرب والذى يعد تراجعا قويا عن المواقف السابقة للقيادة الإيرانية " أنتم تعلمون أننى التزمت معكم بالقتال حتى آخر لحظة وآخر نفس ، قرار اليوم هو قرار ملاءم وإننى أسحب ما قلته سابقا بناء على إرادة المولى آملا الحصول على رحمته وإذا كان لى أجر فإننى أحتسبه عند الله " . " وإننى حافظت على التزامى المتحيز فى نشر الأيديولوجية فى أنحاء العالم " حربنا هى حرب أيديولوجية وهى لاتعرف حدودا جغرافية ، وفى حربنا الأيديولوجية يجب أن نحصل على دعم من كل جنود الإسلام فى العالم . ([1])

هذا الموقف أظهر تأثر الحرب ومفهوم تصدير الثورة باعتبارهما من الأشكال الخارجية للأيديولوجية الثورية بمتطلبات الحفاظ على الدولة . واصبح مفهوم " تصدير الثورة" يخضع لكثير من التغيرات وكنتيجة لتطور النظام السياسى وتفاعلاته الداخلية والخارجية . وبرز هناك منظور جديد داخل الثورة يرى أن حقائق الثورة الإسلامية يجب أن تثبت فى الداخل قبل تصديرها للخارج وهو ما عرف بسياسة " القلعة الإسلامية " حتى أن آية الله منتظرى أكد على هذه الفكرة . إن " تصدير الثورة " هو أن نبنى على أساس الإسلام حتى تصبح نموذجا يحتذى للدول المستضعفة ، وبدأت إيران تأخذ بسياسة " الباب المفتوح " بعد ما زادت الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الثورى ، حيث صرح الخومينى مؤكداً هذه السياسة التصحيحية للسياسة الخارجية ومفهوم "تصدير الثورة" هو الصوت العقلانى للعلاقات الصحيحة مع كل الدول ، وهو يرى أن هذا الطريق هو الأمثل لمصالح إيران وأيديولوجيتها ، وصرح الخومينى

([1]) المرجع السابق ، ص 359 .

أيضاً "إننا لا نريد أن نعيش معزولين عن باقى العالم ، إيران اليوم لا يمكنها السير فى هذا الإتجاه ، ولا تستطيع الدول غلق حدودها تجاه بعضها ، فهذا تفكير غير عقلانى ، العالم اليوم عائلة واحدة ، "مدينة واحدة" ([1]).

وهذا التفكير الجديد فى إيران سماه رافسنجانى بسياسة الاعتماد المتبادل بين إيران والدول الاخرى وأصبح مطلب تحسين العلاقات السياسية الخارجية على المستوى الدولى والاقليمى يمثل رؤية جديدة مختلفة عن المواقف الايديولوجية الأولى فى بداية الثورة ([2]). وبرز هنا مضامين مختلفة أيديولوجية وبرجماتية نحو العالم الخارجى ، فلقد نجحت العناصر البرجماتية فى إقامة إتصالات سرية مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة أمريكية مقابل الافراج عن الرهائن فى لبنان فاكتشاف أمر الصفقة أظهر الاستخدام الناجح للأيديولوجيا فى تبرير الممارسة للسياسة الجديدة وفى إحراج الولايات المتحدة أيضاً ([3]).

ثالثاً : البعد الشخصى .

فى الواقع أن الموضوعية والأيديولوجية تربط عادة ببعد شخصى فى النزاع يقع بين دولتين ، وهو يكون فى الغالب صراع شخصى بين قيادات هاتين الدولتين . وبالنسبة للنزاع العراقى الإيرانى نجد أن البعد الشخصى للصراع يلعب دوراً رئيسياً فى استمرار النزاع ، وخاصة الصراع الشخصى بين صدام حسين والخومينى . فصدام حسين كان وراء طرد الخومينى من العراق قبل سفره إلى باريس ، ثم عودته إلى إيران بعد نجاح الثورة . فأن أحد أهداف صدام حسين من الحرب كانت الإطاحة بنظام الخومينى وفى نفس الشىء فأن أحد وأهم أسباب استمرار الحرب بين جانب الخومينى هو هدف الإطاحة بنظام صدام حسين . مما يعنى ذلك أن هناك ثأراً شخصياً بينهما وإن كان الصراع الشخصى انتهى بوفاة الخومينى فى عام 1989 ([4]).

([1]) المرجع السابق ، ص 360 .

([2]) المرجع السابق ، ص 361 .

([3]) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

([4]) د. جمال على زهران ، الصراع العربى الإيرانى والتوازن الإقليمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

المبحث الثانى

السلوك الإيرانى خلال الحرب العراقية الإيرانية .

مثلت الحرب العراقية الإيرانية ، إبان فترة اشتعالها البؤرة التى عكست الوضع القلق الذى وصل إليه أمن منطقة الخليج ، حيث أحدثت الثورة الإيرانية صدعاً فى التوازن الإقليمى بشكل عام ، ومثل الطرح الإيرانى الجديد المرتكز على الفكرة الإسلامية الجامعة كإطار العلاقات إيران الخليجية والدولية ، وأحد أهم التحديات الجديدة فى المنطقة ، فقد جاءت الثورة الإيرانية بنظام جديد يعتمد على أيديولوجية ترفض شرعية أغلب النظم والحكومات الموجودة فى العالم العربى والإسلامى ومن هنا كان الواضح أن النظام الإيرانى بإطاره النظرى وبديناميكياته الثورية سيؤدى حتماً إلى عدم استقرار المنطقة ، بما يعين ذلك تناقضه مع الإسلام التقليدى الذى يمثل شرعية الأنظمة الخليجية التقليدية ، الأمر الذى طرح بعداً نوعياً جديداً للصراع خصوصاً بعد وقوع بعض الأحداث البارزة مثل احتجاز الرهائن الامريكيين فى طهران مما أعطى الانطباع بخطورة السياسة الخارجية الإيرانية وأساليبها الجديدة المدعمة بالايديولوجية ودعوات تصدير الثورة وإحتمالات حدوث تحرك شعبى شيعى فى العراق ([1]).

من الناحية الأخرىاستغل العراق أزمة العلاقات الإيرانية الأمريكية ، فضلاً عن التصفيات وعمليات التطهير التى تمت فى المؤسسة العسكرية الإيرانية والصراعات الداخلية داخل الصفوة الحاكمة الجديدة حول السلطة ، وصياغة النظام الجديد القائم على الإسلام كنسق إجتماعى سياسى متكامل ، والمواقف الدولية المعادية فى أوروبا الغربية ، ودول المنطقة التقليدية التى تخشى النموذج الإيرانى الجديد ، كل ذلك أدى إلى استغلال النظام السياسى العراقى لهذه الظروف الموضوعية والقيام بالحرب لتحجيم الدور الإيرانى الجديد ، ولتصفية المشكلات المتعلقة حول الحدود المشتركة ، وإلى البحث عن زعامة جديدة فى المنطقة الخليجية ([2]). ولعب دور رجل الخليج القوى وقام باستخدام القوة العسكرية لإحداث تغيير فى وضعية التوازن الخليجى الإقليمى . ومن الواضح أن القوى الدولية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن غائبة عما يحدث فى الخليج .

([1]) Nicola Firzli, the Iraq-Iran conflict (Paris : schffer,1981), p. 32

([2]) Ibid., p. 33.

وبدأت مظاهر الخلاف بين الطرفين تظهر منذ أكتوبر 1979 ، عندما طالب العراقيون بشروط لتحسين العلاقات مع إيران كان من أهمها :-

مراجعة إتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 ، بما فيها الاتفاق حول حقوق الملاحة فى شط العرب ، وإعادة السيادة العربية على الجزر الثلاث التى إحتلتها إيران فى عهد الشاه وهم جزر أبو موسى ، أبو طنب الكبرى ، أبو طنب الصغرى . كما أثار العراق موضوع الحكم الذاتى للأقليات القومية فى إيران ، مثل العرب فى خوزستان ، وبدأت حرب التصريحات والحرب الدعائية بين البلدين وفى أبريل 1980 وصف الإمام الخومينى صدام حسين بأنه "عدو للإسلام والمسلمين" وطالب الشعب العراقى بقطع أذرع أمريكا التى ظهرت فى شخص صدام .

الأمر الذى دعا النظام العراقى بشن الحرب أو إعلان الحرب على إيران مستغلاً توقيت إعلان الحرب بظروف محددة كان من أهمها ما يلى :-([1])

1 - العزلة الدولية التى كان يمر بها النظام الإيرانى الجديد الناتجة عن أزمة الرهائن والبيانات الدعائية الصادرة عن الثورة .

2 - جملة الأحداث التى شغلت النظام الدولى فى ذلك الوقت ، وحولت إهتمام القوى العظمى عن المنطقة مثل جملة الانتخابات الأمريكية ، والازمة البولندية ومشكلة أفغانستان مما خلق الانطباع أن كلا القوتين لن تعملا لفرض وقف إطلاق النار بين الطرفين المتصارعين وأن السوفييت لن يكونوا فى وضع يمكنهم من دعم إيران .

3 - اعتقاد النظام العراقى بأنه سيحقق نصراً عسكرياً سريعاً نتيجة التصفيات وعمليات التطهير التى تمت فى المؤسسة العسكرية الإيرانية وانقطاع مصادر التسليح من الأسلحة من الولايات المتحدة والصراعات الداخلية داخل الصفوة الحاكمة حول السلطة . بالإضافة إلى الصعوبات التى واكبت محاولات صياغة النظام الجديد القائم على الإسلام كنسق إجتماعى سياسى متكامل . ومن المعروف أيضاً أن العراق تلقى فى تلك الفترة بيانات مضللة بهدف دفعه للمبادرة باتخاذ قرار الحرب .

4 - سعى العراق للعب دور الحامى للمصالح العربية ولدول شبه الجزيرة العربية والخليج والمدافع عن الأراضى العربية ، وهو بذلك كان يسعى لتدشين زعاماته الجديدة من خلال إحداث تغيير فى وضعية التوازن القائم بالمنطقة عن طريق القوة العسكرية فى ذات الوقت الذى شعرت فيه دول الخليج بمدى زعزعة الاستقرار التى يمكن أن تنجم عن استمرار

([1]) Ibid., p. 36.

الثورة فى إيران ([1])، ورأت فيها متغيراً أكثر خطورة من العراق وطموحاته الإقليمية ، فكان موقف التأييد للعراق ، مع الاخذ فى الاعتبار طاقة التهديد التى يمكن أن يشكلها النظام العراقى ، ومن ثم كانت الحرب مخرجاً مناسباً للدول الخليجية ([2]).

وقد مرت الحرب العراقية الإيرانية بأربعة مراحل رئيسية :([3])

أ – المرحلة الاولى : هى مرحلة الهجوم العراقى الذى بدأ مع الحرب وانتهت باحراز إيران للتوازن فى أواخر 1981 .

ب – المرحلة الثانية : بدأت دخول قوات إيران إلى الحدود العراقية مع ربيع 1982 وحتى صيف 1983 حيث توقع المراقبون أن يحدث انهيار عراقى فى تلك الفترة .

ج – المرحلة الثالثة : من 1983 وحتى ربيع 1988 ، وهى مرحلة تميزت بوجود هجمات رئيسية إيرانية دون نتائج فعالة واستنزاف لإمكانيات وقوى الطرفين .

د – المرحلة الرابعة : عندما شعرت إيران بأن الحرب أصبحت محدداً هاماً لتوازنات السلطة فى طهران وأن النظام الدولى وقف ليساند العراق بينما حرصت الضغوط الدولية على منع إيران من إحراز انتصار حاسم([4]).

وتحول الحرب إلى حرب تدميرية شاملة حيث تطورت أبعادها لتصبح حرباً تدميرية شاملة فانتقلت من حرب الناقلات إلى حرب المدن وحرب الصواريخ ثم الحرب الكيماوية مما دفع إيران للقبول بقرار الامم المتحدة رقم 598 الداعى لوقف الحرب وقد بذلت محاولات عديدة لإنهاء الحرب منذ سبتمبر 1980 من قبل الامم المتحدة ، والمؤتمر الإسلامى ، ووسطاء أخرين عديدين ، إلا أن الخلاف الايديولوجى العميق الذى جعل الهدف هو هدم النظام السياسى الآخر حال دون هذه الوساطات والنجاح ، كما أدى إلى فشل الطرفين فى إيجاد معيار

([1]) صفاء جمال الدين ، التطورات الاقتصادية للحرب العراقية – الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 83 يناير 1986 ، (163 – 167) ص 164 .

([2]) السيد ياسين . ملف الحرب العراقية الإيرانية ، السياسة الدولية ، العدد 63، يناير 1981 ص 58 .

([3]) خالد عبدالحميد مسعود العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 494 .

([4]) التقرير الاستراتيجى العربى 1985 ، الاهرام ، المركز الاستراتيجى 1986 . ص 122 .

سياسى للتسوية مثل تسوية الجزائر التى اعتمدت على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل بلد([1]). أما النتائج المباشرة للحرب العراقية الإيرانية فيمكن إجمالها فى الآتى :-

أولاً :- أدت الحرب العراقية الإيرانية بشكل مباشر إلى تغيير فى موقف أطراف الحرب من الصراع العربى - الإسرائيلى . ولو أننا قمنا بفحص الموقف العراقى المعلن من مجمل الأوضاع المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى قبل الحرب وقارناه بموقفه الآن لوجدنا تغيرا كبيرا اعتراه والوضع ذاته يصدق على إيران أيضا . ويمكن القول إجمالا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى أن تحدد السياسية الخارجية لكل منهما أولوياتها وعلاقاتها بالأطراف الخارجية على أساس موقف هذه الأطراف من الحرب ذاتها وبصرف النظر عن موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى انطلاقا من أن الهدف الأول للسياسة الخارجية هو دعم المجهود الحربى وتوفير سبل كسب الحرب عسكريا وسياسيا. ([2])

كان العراق قبل اندلاع الحرب ، يرفض أى تسوية سليمة ويقاوم بكل ما أوتى من عنف كل من يتحدث عن التسوية السلمية من داخل الفصائل الفلسطينية أو من خارجها وقاد من خلالها مؤتمر القمة العربى فى بغداد المطالبة بمقاطعة مصر على المستويات كافة بعد التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد ، لكن مقتضيات الحرب أجبرته على أن يعيد النظر فى هذا الموقف وليس صحيحا أن تغير الموقف العراقى تجاه مصر بدأ بعد رحيل السادات وما ترتب على هذا الرحيل من تعديل فى التوجهات السياسية المصرية السابقة ، خصوصا تجاه إسرائيل ، فقد بدأ التقارب العراقى المصرى بعد الحرب بفترة وجيزة ، وأعلن الرئيس السادات مرارا قبل رحيله أنه يبيع السلاح إلى العراق ، وأنه يساعده عسكريا بأشكال وطرق مختلفة واستمر هذا الحال بشكل تزايد فى عهد الرئيسى حسنى مبارك ، ولم تكن حاجة العراق إلى السلاح هى فقط التى فرضت عليه أن يخرج على قرارات المقاطعة العربية وأن يدخل فى علاقات رسمية مع مصر " كامب ديفيد " وإنما أيضا وعلى وجه الخصوص حاجته إلى الأيدى العاملة المصرية الرخيصة التى فرضت ظروف التعبئة العامة طلب المزيد منها باستمرار.

وكان العراق أول دولة عربية تعيد خطوط الرحلات الجوية المنظمة مع مصر بعد أن

([1]) التقرير الاستراتيجى العربى 1987 ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية 1988 . ص 160 .

([2]) Hans w . Moull op.cit ., p. 23.

كانت توقفت فى إطار المقاطعة ، ثم توالت الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين. على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية الذى أصبح محصور تماماً فى إطار شكلى بحت . وأصبح العراق بسبب ظروف الحرب أكثر الاطراف العربية حماساً إلى عودة مصر إلى الصف العربى ودون اشتراط إلغاء إتفاقيتى كامب ديفيد وساعد هذا الموقف على استعادة مصر لمقعدها فى منظمة المؤتمر الإسلامى .

فإذا نظرنا إلى الطرف الاخر ، وهو إيران ، فسوف نجد أن متتطلبات الحرب قد فرضت عليها سلوكاً يتناقض مع المواقف المعلنة تجاه الصراع العربى الاسرانيلى ، وكان من أغرب مفارقات السلوك الإيرانى فى هذا الإطار هو ما كشف عن قيام إيران بإبرام عدة صفقات من السلاح مع إسرائيل . كانت إيران فى حاجة ماسة إلى السلاح بعد قرار الحظر الأمريكى على مبيعات الأسلحة وقطع الغيار إلى إيران ومشاركة الدول الغربية بصفة عامة فى هذا القرار ([1])، وكانت هناك شبكة إتصالات قديمة بين الجيش الاسرانيلى والجيش الإيرانى وبين الموساد والسافاك ، وبعد فترة انقطاع قصيرة بعد الثورة تم إحياء هذه الشبكة من جديد ، فقد خلقت الحرب العراقية الإيرانية منطقة مصالح مشتركة بين الدولتين ([2]). كانت إيران بحاجة إلى السلاح بأى وسيلة ، ومن أى مصدر خارج السوق السوداء الدولية للسلاح باهظة التكاليف . وكانت لإسرائيل مصلحة مؤكدة فى بيع السلاح إلى إيران مصلحة سياسية تتمثل فى أن بيع السلاح إلى إيران يساعد على اخراج دولتين عدوتين من ساحة الصراع ، والإسهام فى تدميرهما المتبادل ، ومصلحة إقتصادية بعد أن أصبحت مبيعات السلاح الإسرائيلى تشكل أحد المصادر الهامة للحصول على النقد الاجنبى .

وقد قيل أيضاً أن إحساس إسرائيل بأن نظام الخومينى لن يدوم دفعها إلى إحياء شبكة العلاقات القديمة ، والبحث عن علاقات جديدة وقد قيل أيضاً فى تفسير دوافع إسرائيل لإبرام مثل هذه الصفقات أنها تمت فى إطار "مبادلة اليهود الإيرانيين بالسلاح"([3]) حيث كانت إسرائيل تخشى على مصير اليهود فى إيران ، وهذه الصفقات صارت مؤكدة الآن وإذا كانت هناك اختلافات كبيرة حول تقدير أحجامها فقد اعترف بها إريل شارون حيث كان وزيراً للدفاع ، فى

([1]) محمد السعيد إدريس القدرات الذاتية للعراق وايران ومستقبل الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 يوليو 1986 ، (78 – 84) ص 81 .

([2]) د. حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

([3]) المرجع السابق ، ص 49 .

حديث أدلى به لمحطة التليفزيون الأمريكى N. B. C ومن قبله أكد الخبر الرئيس الإيرانى الأسبق أبوالحسن بنى صدر وفسرت وثائق تفصيلية عن صفقة سلاح اسرائيلية إلى إيران قيمتها 135 مليون دولار وعلى الرغم من تأكيدات بعض الأنباء أن مبيعات السلاح الاسرائيلى قد توقفت خصوصاً بعد المحاولات الثالثة لإيران طرد إسرائيل من الأمم المتحدة إلا أنه وحتى (يناير) 1985 كانت أنباء أخرى لاتزال تؤكد أن إسرائيل مازالت تعد المصدر الرئيسى لتزويد إيران بقطع غيار المقاتلات الأمريكية من طراز الفانتوم 4 .

ثانياً : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إحداث إنشقاق جديد وخطير فى الصف العربى ، فقد أيدت سوريا وليبيا إيران ، ولم يقتصر هذا التأييد على الجانب الدبلوماسى والسياسى وإنما تعداه ليصل إلى حد المشاركة الفعلية فى الحرب إلى جانب إيران ([1]).

فقد قامت سوريا بغلق خط أنابيب النفط العراقى الذى يمر عبر أراضيها مسببة خسائر فادحة للاقتصاد العراقى ، كما تردد قيام كل من ليبيا وسوريا بتزويد إيران بصواريخ ارض – ارض بعيدة المدى ، بينما انحازت دول الخليج ومصر والاردن إلى العراق وقدمت اليها دعما اقتصاديا وعسكريا فى اشكال مختلفة ومتنوعة . وقد أدى هذا الانقسام إلى انعكاسات خطيرة على الصراع العربى الإسرائيلى مما أدى إلى فقدان أى أمل فى إحياء الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل يشارك فيها العراق ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية وما حدث للعراق من آثارها .

ثالثاً : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى التدمير المتبادل لكل من العراق وايران ، وهما دولتان إسلاميتان المفروض انهما تمثلان رصيدا ضخما فى المواجهة مع إسرائيل ، كما أدت فى الوقت نفسه إلى إهدار جزء كبير من طاقة الأمة العربية المشتركة فى الصراع بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادى أو العسكرى لهذا الطرف أو ذاك .

وجاء فى بعض التقارير أن إيران خسرت حتى عام 1984 على صعيد الموارد البشرية حوالى نصف مليون شخص مابين قتيل وجريح ، بينما خسرت العراق حوالى 220 الف ، هذا بخلاف الأسرى الذين يتراوح عددهم لدى إيران مابين 50 – 60 الف أسير عراقى ولدى العراق من 10 – 15 الف أسير إيرانى .([2])

([1]) المرجع السابق ، ص 50 .

([2]) المرجع السابق ، ص 50

أما على الصعيد الاقتصادى فقد استنفد العراق كل أرصدته المالية المتراكمة لديه حتى اندلاع الحرب ، وما كان له الاستمرار فيها من خلال موارده الذاتية وحدها رغم ضخامتها ويبلغ إجمالى مديونية العراق للسعودية بسبب الحرب حوالى 15 بليون دولار حتى نهاية العام 1984 . ويشير بعض التقارير إلى أن الحرب تكلف العراق سنويا من 12-18 مليار دولار فإذا ما أضفنا إلى هذا كله قيمة المنشآت الاقتصادية والمدنية التى دمرتها الحرب .

رابعا :- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إغراء إسرائيل على الإقدام على مغامرتها فى لبنان

عام 1982 ، فلو لم تكن العراق وإيران مشتبكتين فى مثل هذه الحرب الشاملة ، لما أقدمت إسرائيل على إجتياح لبنان ، مثلما حدث بالفعل ، فقد كان يتعين على إسرائيل فى هذه الحالة أن تضع فى اعتبارها إمكان مشاركة العراق وربما إيران أيضا فى هذه الجولة الخامسة من الصراع العراقى الإيرانى . ([1]) وكان يكفى أن يصبح هذا الإحتمال قائما لكى تعيد إسرائيل كل حساباتها قبل أن تقدم على غزو لبنان ، لكن إسرائيل أقدمت على غزو لبنان وهى تضع فى اعتبارها أن احتمال توقف الحرب وتوجه المتحاربين لنجدة الشعبين اللبنانى والفلسطينى هو احتمال يقترب من الصفر ومن المثير للإنتباه فى هذا الإطار ما صرح به ياسر عرفات بأن بارقة أمل من هذا النوع ومضت تحت الحصار فى بيروت ، فقد جاءته أنباء تقول أن إيران على وشك قبول وقف إطلاق النار مع العراق ، لكى تتاح لها فرصة نجدة المقاومة المحاصرة فى بيروت ، لكن ذلك لم يحدث .

كانت إسرائيل تعلم تماما عمق التناقضات العراقية - الإيرانية ، كما كانت على دراية تامة بالتناقضات العربية التى زادت فى حدة إشعال الحرب العراقية الإيرانية ، ولذلك لم يكن واردا فى تخطيطها إطلاقا ، إمكان توقف الحرب بسبب الغزو يضاف إلى ذلك أن انعكاسات الحرب على الأوضاع الداخلية فى لبنان وعلى علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالأطراف اللبنانية قد سهلت مهمة الغزو الإسرائيلى ، فقد كانت إسرائيل تدرك أن علاقة المنظمة قد ساءت قبل الغزو إلى حد كبير ليس فقط مع " الكتائب اللبنانية " وإنما مع الشيعة ومع الدروز وأيضا مع السوريين ([2]) . ولذلك كانت إسرائيل تدرك تماما ، أنها سوف تنفرد بالمقاومة الفلسطينية فى لبنان ، وهكذا سهلت الحرب العراقية الإيرانية من جميع الوجوه تحقيق الهدف الإسرائيلى الرامى إلى تصفية الوجود الفلسطينى فى لبنان .

([1]) المرجع السابق ، ص 51 .

([2]) المرجع السابق ، ص 52 .

خامسا : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إزدياد النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم العربى عموما وفى منطقة الخليج بدرجة كبيرة . ([1]) وقد دفعت تطورات الحرب والتحسب لتداعياتها دول الخليج إلى المسارعة بإنشاء تجمع إقليمى يعمل على تنسيق سياساتها الأمنية بالدرجة الأولى ، فكان أن تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجى فى مايو 1981 بأبوظبى ، الذى ضم فى عضويته دول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . وذلك بغية صياغة سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمن الخليج . ([2])

وكان من تأثيرات الصراع العراقى الإيرانى أن أكد على مصادر عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى الخليج ، وإلى دعم علاقات التبعية للدول الخليجية بالنظام الغربى من خلال التحالفات الغربية مع النظم الموالية سواء عن طريق التسهيلات العسكرية ولاسيما الولايات المتحدة ، أو عبر إتفاقات التحالف الأمر الذى سوف يؤدى إلى رفع معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن فى الخليج . ([3]) وهكذا فقد قادت تداعيات الحرب إلى زيادة إرتباط دول الخليج بالنظام الغربى وبداية انسلاخها عن منظومة الأمن فى سياق النظام العربى .

وأخيرا أدت الحرب إلى استنزاف موارد ومقدرات التنمية العربية فى جهد لاطائل منه ، فقد كانت الحرب بمجملها وفى تواصلها لثمانى سنوات متتالية أطول حرب استنزاف عربية ، أسهمت بشكل ملموس فى إهدار حيز ضخم من الإمكانات المادية والعسكرية والاقتصادية والبشرية العربية فى خضم صراع مفتعل كان من الممكن التعامل معه وإحتوائه بما يخدم المصلحة العربية . ([4])

([1]) M . S Elazhary , The Iran , Iraq War (London : Croom helen , 1984) p. 96 .

([2]) خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 502 .

([3]) المرجع السابق ، ص 503 .

([4]) دريه شفيق بسيونى ، الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى ، (بيروت : مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد 41 يوليو 1992) ، (89-106) ، ص 103 .

المبحث الثالث

موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية – الإيرانية

تميز الموقف الأمريكى من الحرب العراقية – الإيرانية برد فعل سلبى فى صورته الأساسية بالرغم من المضاعفات السلبية التى كان من المحتمل أن تجلبها هذه الحرب على مصالح الولايات المتحدة وعلى استراتيجيتها الخليجية ، وكذلك على الاستقرار السياسى لبعض الدول الصديقة للغرب فى هذه المنطقة ، وذلك فيما لو اتسع نطاق هذه الحرب ليشمل أطرافا أخرى غير طرفيها المباشرين الحاليين ، فالتشابكات المعقدة للأوضاع السياسية والدولية فى منطقتى الخليج والشرق الأوسط تجعل من مثل هذا الإحتمال أمرا واردا ومتوقعا .ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تحاول أن تضغط سواء بوسائلها الذاتية كقوة عظمى ، أو من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإيقاف هذه الحرب بين هاتين الدولتين النفطيتين الرئيسيتين من دول الشرق الأوسط ، وبالرغم من أنها تعلم جيدا أن الدمار الذى أحدثته حرب الخليج لم يقتصر على المنشآت العسكرية والمدنية ، وإنما وصل إلى المنشآت النفطية نفسها ، وهو تطور ليس فى صالح الدول الغربية وبخاصة على المدى البعيد . ([1])

وبالتالى فإنه يحق لنا أن نتسائل عن طبيعة الأسباب التى تولد عنها هذا الإتجاه الأمريكى السلبى من الحرب العراقية – الإيرانية ، خلافا لما تميز به رد فعل الولايات المتحدة من بعض الحروب الإقليمية التى حدثت فى مناطق عديدة من العالم ولم تشكل تهديدا على نفس المستوى من الأهمية لمصالح الغرب الحيوية . وإذا كنا لن نجد جوابا صريحا ومحددا على هذا التساؤل الجوهرى على الرغم من كثرة التحليلات الأمريكية التى عالجت هذه الحرب الخليجية ، إلا أنه وفى تصورنا فإن الموقف الأمريكى فيها لم يخرج عن كونه نتاج بعض العوامل التالية أو حتى كلها معا : ([2])

أولا : إن انفجار الحرب العراقية – الإيرانية فى ذلك الوقت وبالذات وفى مثل الظروف والملابسات المحلية والإقليمية التى أحاطت بها لم يكن يحمل فى ثناياه ضررا كبيرا

([1]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

([2]) Nicola firzle , Iran Iraq War , op. cit ., p. 35 .

بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحده الحيوية فى منطقة الخليج ، بل ربما كان وقوع تلك الحرب يهيئ ظروفا تخدم مصالحها ومصالح حلفائها بصورة أفضل فيما بعد . فالحرب كانت توفر على الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكرى المباشر ضد إيران لإسقاط نظام الحكم الإسلامى الجديد بتوجهاته العدائية المتطرفة ضد السياسات الأمريكية ، وضد كل ما ترمز إليه تلك السياسات فى منطقتى الخليج والشرق الأوسط . ([1]) فمثل ذلك التدخل السافر كان لابد وأن يثير رد فعل عاصف ضدها على المستويين الإقليمى والعالمى ، وهو ما كان سيضعف بالتالى من وقع عملية التدخل العسكرى السوفيتى فى أفغانستان ، وهو التدخل الذى حاولت الولايات المتحدة أن توظفه فى خدمة أهداف استراتيجيتها الجديدة فى الخليج والتى تمثلت فى مبدأ كارتر ، فإنه لم يكن من الحكمة السياسية أن تفعل نفس الشئ أو أن تقع فى نفس الخطأ الذى تورط فيه السوفييت وأساءوا تقدير عواقبه ومضاعفاته الدولية الواسعة .

ثانيا : إن خسائر إيران العسكرية الكبيرة فى هذه الحرب ، وإحتلال العراق بعض أراضيها (فى المراحل الأولى منها بشكل خاص) مع تردى الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتدهور نفوذ إيران على الصعيدين الإقليمى والدولى ، كان يركز مسئولية مايحدث ليس فى الحصار الأمريكى لإيران ، وإنما فى نظامها الحاكم بميوله الدينية المتطرفة الأمر الذى كان يساعد فى النهاية على تقليص جاذبية هذا النظام ، واحتواء أخطاره وإنهاء أسطورته فى داخل إيران وخارجها . ([2])

وتأسيسا على هذا التصور فإن هزيمة الثورة الإسلامية فى إيران كمحصلة حتمية لهذه الإحباطات والنكسات المتكررة ، وأيضا كنتيجة لعجزها عن أن تواجه نظاما محدود القوة العسكرية نسبيا كنظام الحكم البعثى فى العراق ، كانت تضعف كثيرا من طاقة هذه الثورة كأحد عوامل التغيير الراديكالى فى الخليج والشرق الأوسط وكتهديد موجه ضد المصالح الغربية فى هذه المنطقة الحيوية الواسعة ، وبدرجة من السرعة والفاعلية التى لايمكن أن يقارن بها أى إجراء بديل لهذه الحرب ضد العراق .فالتدخل الأمريكى غير المباشر لإسقاط نظام مصدق الوطنى ، وإعادة تنصيب الشاه ودعم سلطته ، خلق شعورا عميقا بالمرارة لدى الحركة الوطنية فى إيران ، وكان من بين أقوى العوامل التى هيأت لحدوث هذه الثورة ضد حكم الشاه فى أواخر السبعينات وقياسا على هذه التجربة فإن تكرار التدخل الأمريكى ، وفى صورة

([1]) درية شفيق بسيونى ، رجع سبق ذكره ، ص 104 .

([2]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

مباشرة هذه المرة كان من المحتم أن ينتهى بتدمير مصالح الولايات المتحدة ومستقبل سياساتها فى إيران تدميرا كاملا يصعب إصلاحه .

بعبارة أخرى ، فإن البديل الأرخص تكلفة والأقل مخاطرة وفى ظروف إقليمية ودولية بالغة الحساسية والتشابك والتعقيد ، كان فى ترك الثورة الإيرانية تهزم نفسها بنفسها ، ولينهزم معها بالتالى التيار الإسلامى المتطرف فى المنطقة ككل ، وهو التيار الذى أعطته ثورة الخمينى دفعة كبرى إلى الأمام عندما أحرزت هذه الثورة نجاحها الساحق على الشاه فى فبراير 1979 . وربما يفسر ذلك لنا إلى حد ما ، السبب وراء ضبط النفس النسبى الذى تميز به رد الفعل الأمريكى ضد إيران خلال أزمة الرهائن الأمريكين المحتجزين بدار السفارة الأمريكية فى طهران منذ نوفمبر 1979 ، وهى الأزمة التى استمرت لأكثر من عام كامل . فعلى الرغم من كل هذا الحشد البحرى الذى جمعته الولايات المتحدة فى بحر العرب والخليج والمحيط الهندى ، إلا أن الهدف منه كان التخويف والردع ، وليس التمهيد لتدخل عسكرى مباشر تكون له عواقبه السياسية الفادحة على مستقبل الدور الأمريكى فى الخليج والشرق الأوسط . ([1])

إن ما قدمناه من تصورات وفرضيات مايزال يضعنا أمام التساؤل حول دور أمريكا الخفى فى التحريض على حرب الخليج ، أو فى تحريك حساسيات معنيه وتضخيمها بين العراق وإيران ، أو فى تغذية الطرف العراقى بحسابات معينة أو فى نقل انطباعات معينة لديه ، حتى وإن تم ذلك من خلال أطراف ثالثة جعلته يندفع إلى هذه الحرب . بمعنى أخر ، هل ما فعله العراق كان يتوافق فى التحليل الأخير مع المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة دون أن يكون ذلك مقصودا لذاته فى أى صورة مباشرة من جانب العراق ؟ وقد يكون من المتعذر تقديم ردود حاسمة على تلك التساؤلات وغيرها ، رغم قناعتنا التامة بأن سياسات القوى الكبرى وأساليبها ومناوراتها لاتستبعد مثل هذا الإحتمال بوجود دور أمريكى فى تفجير حرب الخليج ضمن الإطار الذى يبقى عليها تحت التحكم ويحول دون إندفاع السوفييت إليها أو اشتباكهم فيها إلى جانب العراق الذى كانوا يرتبطون معه كما نعلم بمعاهدة صداقة وأمن متبادل من عام 1972 .

وإذا كان ما ذكرناه ينطبق على عملية التدبير الأمريكى لحرب الخليج فى المرحلة السابقة على اندلاعها ، فإن ثمة شواهد عملية عديدة ، تشير إلى أنه وبعد أن وقعت هذه الحرب ، كان للولايات المتحدة مصلحة واضحة فى أن تستمر إيران فى خوضها وذلك بالنظر

---

(1) Roberto Remo Bission , Third World Guide (Newyork , 1987) , p. 151 .

إلى ضغوطها الاستنزافية كانت من عوامل الإسراع بالإجهاز على نظامها وتهيئة المسرح السياسى الداخلى فى إيران أمام عملية إنقلاب جديدة على السلطة يقودها العسكريون الإيرانيون من الذين كان لأمريكا نفوذ قوى عليهم ، وبحكم أنهم كانوا أكثر الفئات الإيرانية حساسية للمهانة التى ستتولد عن هزيمة عسكرية تصيب إيران بعد أن كانت هذه الأخيرة تمتلك واحدة من أقوى المؤسسات العسكرية ليس فى الخليج والشرق الأوسط فقط ، وإنما فى العالم الثالث كله ومثل هذا الانقلاب على السلطة هو الذى كان يضمن استعادة الدور الأمريكى فى إيران إلى سابق عهده ومن بين هذه القرائن التى تعزز الفرضية السابقة : ([1])

أ – إن الولايات المتحدة فى بداية الحرب فرضت حظرا كاملا على توريد السلاح وقطع الغيار لإيران ، كما أوقفت تنفيذ صفقات الأسلحة التى كانت إيران قد تعاقدت عليها خلال حكم الشاه وبالإضافة فإن إنسحاب الخبراء الفنيين والعسكريين الأمريكيين كان يساعد بدوره على إلحاق هزيمة عسكرية سريعة بايران ترغمها على التوقف عن الحرب ، وبالتالى تهيئة الفرصة أمام التخلص من نظام مهزوم بوسيلة الانقلاب العسكرى ، على أن يعقب ذلك وفيما بعد تسوية الموقف مع العراق عن طريق أحد خيارين : خيار التسوية الدبلوماسية أو خيار القوة العسكرية التى كان من المرجح تماما أن يحقق فيه إيران تفوقا أكبر على العراق إذا تم رفع الحظر على توريد السلاح من الولايات المتحدة إليها كنتيجة طبيعية لحدوث انقلاب لحسابها وبعناصر موالية لها داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية .

ب– إنه لما بدا ذلك الاحتمال نسبيا وأن ثورة الخمينى لم تفقد كل تأثيرها على صغار الضباط وغيرهم من العناصر التى تشكل منها القاعدة الواسعة لهذه المؤسسة العسكرية الإيرانية وأيضا بالمثل ، فإنه عندما تحولت الحرب العراقية الإيرانية من حرب سياسية محدودة الهدف والدافع إلى حرب دينية من منظور الجانب الإيرانى بشكل خاص ، هدفها الأكبر والعاجل هو هزيمة النظام البعثى الحاكم فى العراق وإسقاطه من السلطة وإبداله بنظام ثورى إسلامى على النمط الخمينى ، عندئذ تبين أن أمد الحرب سيطول عما كان مقدرا له فى البداية وبالتالى فقد كان فى صالح الولايات المتحدة أن تستمر حرب الخليج لكى تلحق بايران المزيد من الخسائر والاستنزاف فى ظل عزلة إيرانية إقليمية ودولية شبة كاملة ،

([1]) د. مصطفى علوى ، "القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة " ،فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، (23–51) ،ص 33 .

أى مع انخفاض احتمالات الدعم العسكرى والمادى الخارجى الذى كان يمكن أن تحصل عليه إيران ويعزز مجهودها فى حربها الطويلة ضد العراق .

وإنطلاقا من هذا التصور ، يمكن أن نفهم لماذا عمدت الولايات المتحدة إلى تشجيع أطراف ثالثة على بيع السلاح لإيران ، وكانت إسرائيل هى إحدى هذه الدول إلى جانب بعض دول أمريكا اللاتينية التى قامت بدور هى الأخرى فى تعويض الجيش الإيرانى عن بعض خسائرة العسكرية فى تلك الحرب . ([1]) وإذا كان هذا الافتراض يبدو صحيحا إلى حد كبير بالنسبة لإيران ، فإنه بالنسبة إلى العراق ، فقد كان الهدف الأمريكى من وراء إطالة أمد حرب الخليج ، هو اضعافها هى الأخرى كقوة للتغيير الراديكالى فى منطقة الخليج وبالتالى إحباط تهديداتها المحتملة للنظم المعتدلة والصديقة فى هذه المنطقة كالسعودية والكويت وبعض دول الخليج الأخرى ، بعبارة أخرى فقد كان المطلوب هو الحيلولة دون إبراز العراق بايدولوجيته الراديكالية كقوة عسكرية ذات ثقل سياسى مؤثر فى الخليج خاصة وأنه كان مايزال مرتبطا مع الإتحاد السوفيتى بميثاق أمنى يرتب للطرفين التزامات متبادلة فى مواجهة بعضهما ، ومن هنا أثبتت الحسابات الأمريكية علىأن استنزاف القوة العسكرية للعراق فى حرب مفتوحة ضد إيران كان سيضعف بالوقت من قوة نظامها الحاكم واستقراره الداخلى ويضاعف من حدة الضغوط التى سيتعرض لها كنتيجة لاستنزاف موارده الاقتصادية وطاقاته البشرية المحدودة نسبيا فى مواجهة عسكرية غير متكافئة (بمقياس كثافة الجهد البشرى) ضد إيران ، وهو بالتالى كان يزيد من احتمال حدوث تغيير فى السلطة لصالح الولايات المتحدة والغرب ، وقيام نظام حكم يكون أكثر قبولا للدول الخليجية المجاورة ، وأقل ارتباطا بالسوفييت ، وأكثر تقبلا لفكرة التعايش السلمى مع إسرائيل من النظام الحالى والذى كان من أشد النظم العربية تطرفا فى عدائيته لإسرائيل ، وفى رفضه لإقامة أى مصالح معها .

إذن ، فإن الهدف البعيد للولايات المتحدة من هذه الحرب الخليجية كان يتركز حول محاولة إعادة ترتيب الأوضاع فى تلك المنطقة عن طريق تمكين القوى المعتدلة والصديقة للغرب من أن تكون هى صاحبة النفوذ والتأثير الأقوى فى سياسات المنطقة الخليجية وإعادة ربطها بالمصالح الأمنية الغربية ، وهوالإحتمال الذى كان يبدو قابلا للتحقيق فقط مع إخلاء المنطقة من تأثير التيار القوى الراديكالى الذى تمثله العراق والتيار الدينى المتطرف الذى

([1]) مدحت الزاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

تمثله إيران ([1]) ، وهما التياران اللذان كانا يشكلان كل لأسبابه ودوافعه الخاصه ، عامل ضغط فعال على دول الخليج الأخرى ذات النهج المعتدل ، ويحولان بينها وبين المشاركة فى الترتيبات الأمنية (وبخاصة فى مجال توفير القواعد والتسهيلات العسكرية المحلية) التى أعتمد عليها تنفيذ مبدأ كارتر وسياسات الإجماع الإستراتيجى . ([2])

يقابل ذلك وعلى الجانب الأخر هدف ثان لايقل حيوية عن كل ما سبق ، وهو أن إزالة تلك القوى الراديكالية والدينية المتطرفة من منطقة الخليج ، كان لابد وأن ينعكس بالسلب على قوة بعض الدول الراديكالية الأخرى فى المنطقة العربية كسوريا وليبيا واليمن الجنوبى قبل الوحدة وأيضا على قوة تلك الأجنحة المتطرفة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ما كان يعنى فى التحليل الأخير ، التقليل من الصعوبات التى تواجه المحاولات الأمريكية المبذولة لتوسيع عملية السلام فى الشرق الأوسط ضمن الإطار الذى يكفل استبعاد الإتحاد السوفيتى نهائيا من أن يكون له أى دور أو نفوذ مؤثر فى أوضاع هذه المنطقة حاضرا ومستقبلا .

وعلى ذلك فقد كان المطلوب فى تلك المرحلة وبإيجاز شديد ، هو أن تستمر الحرب العراقية - الإيرانية حتى تحقق ذلك الهدف المزدوج التى تسعى إليه الاستراتيجية الأمريكية ليس على مستوى الخليج فحسب وإنما على مستوى الشرق الأوسط كله . ومن هنا أيضاً وانسجاماً مع هذا التخطيط الماكر عمدت الولايات المتحدة إلى تنشيط مشروع قوات الانتشار والتدخل السريع على الرغم من ضعف الاستجابة الإقليمية التى جوبه بها كما صعدت وبشكل جاد من تهديداتها الموجهة ضد الإتحاد السوفيتى ، ووصل بها الأمر إلى حد التلويح بإمكانية استخدام الخيار النووى للدفاع عن مصالحها النفطية فى الخليج ، وكانت الغاية المستهدفة من هذا التصعيد هى عزل الإتحاد السوفيتى و الإيرانية وبل تحييده إن أمكن ، أو إرغامه فى أضعف الأحوال على تقليص دعمه لأطرافها أو بعضهم على الاقل (العراق) حتى تستمر حرب الخليج ضمن إطارها المحدود المخطط له ، وهو ما يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد نجحت فيه إلى حد كبير . فشحنات الأسلحة السوفيتية للعراق تقلصت طوال المراحل الاولى لهذه الحرب ، وبصورة كبيرة

([1]) M . S Elazhary , op. cit., p. 88 .

([2]) ر . ك رامازانى ، إيران وعقد الصلح ، إعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية العدد 85 يوليو 1986 ، (262-264) ، ص 262 .

على الرغم من أن الميثاق الامنى المعقود بين الدولتين فى عام 1972 كان يتحتم على الإتحاد السوفيتى مضاعفة دعمه العسكرى لهذه الدولة الحليفة فى حالة وجود تهديد عسكرى لها ([1]).

وهذا التقييد السوفيتى الذى اقترب من نقطة الحظر الكامل على صادراته من الأسلحة إلى العراق هو الذى دفع بالأخير لأن تتسوق أسلحة من مصادر دولية أخرى ومن خلال أطراف ثالثة وفى نفس الوقت امتنع السوفييت عن تزويد إيران ببعض حاجاتها من السلاح مبررين ذلك برغبتهم فى الاحتفاظ بموقف متوازن إزاء طرفى هذه الحرب ([2]).

وفى اعتقادنا أن هذا المسلك السوفيتى بل والحذر من حرب الخليج والذى جعله يجمد تعهداته الرسمية بمساعدة العراق عسكرياً من أجل الحفاظ على أمنها ، كان يخدم فى محصلته الأخيرة التخطيط الأمريكى سواء جاء ذلك فى شكل مباشر أو غير مباشر لأنه هو الذى أبقى على زمام حرب الخليج فى يد الولايات المتحدة والغرب ، وليس فى يد الإتحاد السوفيتى الذى أثر عدم التورط فى تلك الحرب فى الوقت الذى كان يخوض فيه حرب استنزاف مكلفة دفاعاً عن وجوده العسكرى الجديد فى أفغانستان .

من ناحية ثانية فقد أبرزت حرب الخليج مشكلة أخرى كان يتحتم على الولايات المتحدة أن تدبر حلاً مناسباً لها ، وذلك بافتراض أن ما ذكرناه كان يمثل الهدف الاستراتيجى الاول الذى سعت اليه من وراء استمرارها ألا وهى المشكلة المتعلقة بكيفية تلافى حدوث نقص خطير فى واردتها النفطية هى وحلفائها من هذه المنطقة ، ولا سيما وأن المنشآت النفطية فى كل من العراق وأيران كانت قد تعرضت لدمار الحرب .

أو بمعنى أخر فقد كانت المعضلة التى تواجه الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تطرح نفسها عليهم فى صورة التساؤل الآتى :-

كيف يمكن لحرب الخليج أن تمضى إلى غايتها المرسومة وأن تأتى بمثل التغييرات المستهدفة إقليمياً وفى نفس الوقت لا يحس العالم الصناعى فى الغرب بأزمة نفطية حادة أو بطفرة كبيرة فى أسعار النفط تدفعه إلى الضغط فى إتجاه إيقافها على نحو ما حدث فى الحروب السابقة التى وقعت فى منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها حرب أكتوبر 1973 ([3]). لقد عملت الولايات المتحدة على حل ذلك الإشكال الصعب وعلى إيجاد مخرج من هذا التعارض بين

([1]) د. مصطفى علوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

([2]) R. P. Ridhan, op. cit., p. 229.

([3]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

الحاجة إلى استمرار الحرب لفترة من الوقت ، وبين الإبقاء على تدفق النفط الخليجى ضمن الحدود التى تحول دون ظهور أزمة نفطية عالمية أو حتى بوادر أزمة ، عن طريق جعل السعودية تزيد من إنتاجها النفطى وتنتهج مسلكاً فى منظمة الأوبك ينبنى على معارضة آية زيادات مقترحة فى مستويات الأسعار ، والمطالبة بتثبيتها بشكل يضمن استقرارها وهو ما استطاعت أن تحققه فعلاً فلا النفط فى السوق العالمية شح ، وإنما على العكس حصلت تخمة نفطية مكنت هذه الدول من أن تحتفظ بمخزون استراتيجى كبير من هذا النفط يغطى احتياجاتها ولفترة قادمة إلى أن تحل الأمور حلاً شاملاً فى منطقتى الخليج والشرق الأوسط ، ولا أسعار النفط تأثرت هى الاخرى على نحو ما كان متوقعاً بعد التدهور الكبير الذى حدث فى إنتاج هاتين الدولتين النفطيتين الرنيسيتين فى العالم ، وإنما ظل الموقف النفطى طبيعياً للغاية بل وأكثر من طبيعى .

يبقى أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة من التهديدات الإيرانية باغلاق مضيق هرمز فيما إذا تجاسرت العراق على استخدام طائرات السوبرايتندار التى حصلت عليها من فرنسا فى أكتوبر 1983 لضرب منشآتها النفطية فى جزيرة خرج التى هى أكبر محطات شحن النفط الإيرانى إلى الخارج أو آية أهداف استراتيجية أخرى داخل العمق الإيرانى ، وما إذا كان ذلك الموقف يحمل معه بعض علامات التغير الأساسى فى مضمون النهج الأمريكى فى حرب الخليج ([1]). فمن ناحية استبعدت الحكومة الأمريكية هذا الاحتمال وأبدت شكوكاً قوية حول قدرة الجيش الإيرانى على إغلاق مضيق هرمز ، ورأت أن هذا التهديد هو جزء من حملة نفسية تشنها إيران ضد الغرب لحمله على التدخل والضغط على العراق لمنعها من استخدام طائرتها الحربية الجديدة ضدها ، مستغلة فى ذلك خوف الغرب من أن يؤدى إغلاق المضيق إلى قطع وارداته من نفط الخليج ورفع أسعار النفط فى السوق الدولية إلى معدلات قياسية جديدة ، (قد تصل إلى مائة دولار للبرميل الواحد) يصعب عليه استيعابها أو الإذعان لها . ومع أن الولايات المتحدة عبرت عن عدم اكتراثها بجدية التهديدات الإيرانية ، إلا إنها أعلنت على لسان وزير دفاعها كاسبار وينبرجر أن لمضيق هرمز أهمية بالغة بالنسبة لدول العالم الحر ولدول الخليج الساحلية القريبة ، وأنه لذلك يجب الإبقاء عليه مفتوحاً ، ويضيف وينبرجر "أن سياستنا الأساسية هى أن حقوق الملاحة الدولية الحرة أمر حيوى ينبغى علينا الحفاظ عليه" ([2]).

([1]) عبد المجيد الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 133 .

([2]) B. R. Pridhan, op. cit., p. 229 .

وتزامن هذا التأكيد مع تصريحات أخرى صدرت عن عدة دوائر حكومية أمريكية ، وجاء فيها أن الولايات المتحدة تتمسك بالالتزام الذى أعلنت عنه إدارة كارتر والذى يقضى بتأمين سلامة الملاحة فى مضيق هرمز حتى وإن اقتضى الأمر استخدام القوات المسلحة . كما تسربت التقارير التى ذكرت أنه قد صدرت الأوامر إلى قوة برمائية قوامها ألفا جندى تابعة لسلاح البحرية الأمريكية بالتوجه نحو المحيط الهندى . وأن مهمتها ستكون المساعدة فى إحباط أى محاولة إيرانية لإغلاق المضيق فى حالة حدوث أى تصعيد جديد للموقف العسكرى بين العراق وايران . وفى نفس الوقت كانت تقف فى عرض المحيط الهندى وعلى أهمية الاستعداد قوة عمل أمريكية بقيادة حاملة الطائرات رينجر جنباً إلى جنب مع مجموعة قطع من السلاح البحرى الملكى البريطانى بقيادة حاملة الطائرات البريطانية أنفنسبل . وطبقاً لما صرحت به مصادر البحرية الأمريكية فإن بإمكان طائرات الهليوكوبتر المتمركزة على ظهر حاملة الطائرات رينجر إزالة أية ألغام قد تعمد إيران إلى إلقائها فى المضيق ، وأن تلك الطائرات ستكون مؤمنة بحماية جوية فعالة ضد أية هجمات قد تتعرض لها من قبل السلاح الجوى الإيرانى ، وأضافت أن أية خطوات ترمى إلى إبقاء الخطوط الملاحية مفتوحة فى حالة قيام إيران بتنفيذ تهديداتها ، سيتم بالتنسيق مع سلاحى البحرية البريطانى والفرنسى بالإضافة إلى الاستعانة بالقوات البحرية لبعض دول الخليج وفى مقدمتها السعودية ([1]).

كما مالت أواسط المراقبين الدوليين فى ذلك الوقت إلى النظر إلى الحشد البحرى الأمريكى المكثف قبالة السواحل اللبنانية وصل إلى نقطة الذروة مع إنضمام المدمرة النووية نيوجرسى إليه على أن ذلك كان مؤشراً على جدية رد الفعل الأمريكى من تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز وأنها قصدت من ذلك الحشد إتهام إيران وغيرها من القوى المعنية (أساساً الإتحاد السوفيتى) بأن الغرب سيكون جاهزاً للتدخل العسكرى إذا خرجت حرب الخليج من إطارها الراهن لتطال الشريان الحيوى الذى يعبر منه نفط الخليج إليهم . ومن هنا يتأكد لنا أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تحاول جاهدة منع حدوث أزمة نفطية عالمية تضار منها هى وحلفائها حتى تستمر تلك الحرب تسلك الطريق المرسوم لها دون هزات أو معوقات تفسد هدفها وهى من ناحية أخرى ، تريد تذكير السوفييت أنها جادة فى تهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد أى خطر على مصالحها ومصالح حلفائها فى هذه المنطقة كما فى غيرها وهى

([1]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

تهدف من ذلك إلى تجميد رد الفعل السوفيتى والإبقاء عليه ضمن حدوده الأمنية وغير المؤثرة التى ظل عليها منذ اندلاع حرب الخليج وحتى الآن ([1]).

الحظر الأمريكى على البترول الإيرانى :

أدى إصرار إيران على استمرار حرب الخليج وعدم موافقتها على تنفيذ مجلس الأمن رقم 598 على تكثيف جهود الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة لاستصدار قرار يقضى بفرض حظر دولى على صادرات السلاح لإيران . وبتاريخ 27 أكتوبر 1987 أعلن الرئيس الأمريكى فى بيان مكتوب حظر الواردات الأمريكية من السلع الإيرانية بصورها كافة ، وفرض قيود أكثر على الصادرات الأمريكية لإيران فى محاولة منه لتكثيف الضغط الاقتصادى عليها لإيقاف اعتداءتها فى الخليج ، وأشار إلى أن العقوبات الاقتصادية الجديدة تظل سارية المفعول طالما أصرت إيران على استهتارها بأعراف السلوك الدولى ، وأعرب عن أمله فى أن تكون العلاقات مع إيران أفضل مما هى عليه عندما يتغير الموقف الإيرانى المتسلط وتنخفض حدة التوتر فى منطقة الخليج . ([2])

وقد أثار قرار الحظر ردود فعل مختلفة فى عواصم حلفاء امريكا ، فأعلنت اليابان أنها لن تدعم صادراتها إلى إيران لتحل محل السلع الأمريكية ، وقالت بريطانيا أنها لاتنوى فرض حظر مماثل على إيران لأنها لاتؤمن بفعاليته ولصعوبة تنفيذه ، وقالت إيران أن الحظر الأمريكى سوف يؤدى إلى تحويل النفط الإيرانى إلى أسواق أخرى لأنه لايباع مباشرة إلى أمريكا ويجد طريقه إليها عن طريق الأسواق العالمية . وفى بعض الحالات تكون العقوبات هى الطريق الوحيد البديل للتدخل العسكرى من أجل إجبار دولة ما على تغيير سياستها ، كما أنها لاتحل كل المشكلات ، ولكنها غالبا ما تكون هى الطريق الأخير قبل اللجوء إلى القوة . وهكذا اعطت الحرب العراقية الإيرانية الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل فى المنطقة وتبرر فى ذلك ضمان ملاحة آمنة لناقلات النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجى الذى هو أحد أهم الإهتمامات الجوهرية للولايات المتحدة .([3])

([1]) المرجع السابق ص 208

([2]) يحى حلمى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .

([3]) عبد المجيد الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

الفصل الثانى

السلوك الإيرانى والأمريكى خلال أزمة الخليج الثانية

من الأهمية بمكان دراسة دور كل من الولايات المتحدة وإيران خلال حرب الخليج الثانية فالولايات المتحدة قادت دول التحالف فى تحرير الكويت ورد المعتدى العراقى عن غزوه لها واضطلاعها بقيادة النظام العالمى الجديد وترتيب الأوضاع الأمنية فى منطقة الخليج فضلا عن تواجدها الدائم فى المنطقة بعد حرب الخليج لحمايته . وأيضا لأن طهران خلال هذه الحرب اصبحت مركزا للإتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة ، والمكاسب التى حققتها من كارثة الخليج الأمر الذى يجعلنا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الأول : السلوك الإيرانى خلال أزمة الخليج الثانية .

المبحث الثانى : السلوك الأمريكى خلال أزمة الخليج الثانية .

المبحث الاول

السلوك الإيرانى خلال أزمة الخليج الثانية

لأول وهلة بدا الغزو العراقى للكويت ، من منظور إيرانى ، وكأنه منحه هبطت من السماء على طهران لتعويضها عن سنوات عجاف مرت بها فهم حلفاء الأمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى أعداء يشهرون السلاح فى وجوه بعضهم البعض فلا بأس إذن من أن يحل عليهم غضب الله وعقابه . لكن سرعان ما تبين للقيادة الإيرانية أن الأزمة أعقد من أن ينظر إليها من خلال هذه الزاوية القدرية المبسطة . فها هى جيوش الولايات المتحدة تزحف على المنطقة حاملة معها أخطار سيطرة أمريكية مباشرة على منطقة الخليج وكانت الولايات المتحدة لاتزال فى نظر الإيرانيين تمثل " الشيطان الأكبر " هو المرشح لأن يصبح هو المستفيد الأعظم من هذه الأزمة . ([1])

ولاتملك إيران أن تبدو وكأنها تقف فى خندق واحد مع الشيطان الأكبر ضد الشياطين الصغيرة ومن ناحية أخرى فقد حاول صدام حسين أن يستفيد من وجود القوات الأجنبية على الأراضى السعودية ويتحدث بلغة خطاب إسلامى جديد على القياده العراقية ليحول الأزمة إلى معركة بين " الإسلام " و " الصليبية الجديدة " ، وتمكن بالفعل من حشد وتحريك تيار لايستهان به من المحيطين الإسلامى والعربى ضد الوجود الأجنبى فى الخليج . ولم تكن إيران تستطيع أن تغمض عينيها عن هذا الوضع . من ناحية ثالثة كانت هناك إحتمالات لمشاركة إسرائيل فى حرب تشنها دول التحالف المناهضة للعراق فى حرب التحرير للكويت أو لتحرير الكويت وتدمير العراق معا ، ولم يكن ذلك مقبولا أو مرحبا به من جانب إيران . وفى سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة الحاكمة فى إيران وكذلك الشارع الإيرانى إلى ثلاث تيارات رئيسية . ([2])

الأول : يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعده فى إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة التى تعتبرها العدو الأساسى والعقبة الكبرى نحو إنتصار

([1]) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الإيرانية إزاء الغزو العراقى ، (الكويت : ، عالم المعرفة ، العدد 195 ، مارس 1995م) 441-523 ، ص 510 .

([2]) المرجع السابق ، ص 511 .

الإسلام الثورى والرايكالى فى المنطقة كخطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى . وكان هذا التيار يرى أن إيران يمكن لها أن تتغاضى عن ماضى صدام حسين بعد أن " تاب " وأصبح يرفع شعارات إسلامية واضحة ومن ثم فإن تحالفا بين العراق وإيران أصبح ليس فقط ممكنا ولكنه ضرورى أيضا .

الثانى : يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهضة للعراق لإزاحة صدام حسين لأنه هو العدو الحقيقى لإيران ، ولأن إزاحته هى الخطوة الصحيحة التى تضمن تعاظم الدور الإيرانى فى المنطقة ويفتح الطريق أمام نفوذ الثورة الإسلامية التى كان صدام أداة كل القوى التى حاولت اعتراضها . ([1])

الثالث : يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف موقف الحياد وأن تدير الأزمة من منظور براجماتى بحت لاينساق وراء الشعارات ويضع عينه على مصالح إيران فى المقام الأول . ([2])

وقد عبر أحمد خامينى إبن الزعيم الروحى للثورة آية الله الحمينى عن هذا الانقسام فى وجهات النظر ، وإنحاز هو نفسه إلى التيار الثالث " البراجماتى " حين قال : " إن اختلاف المواقف لهو دليل على قوتنا وليس ضعفنا ، فأولا : هنا ما يعتقدون أنه يتعين أن نساعد صدام لإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها ، لأنهم أسالوا وإمتصوا دماء المسلمين فى كل مكان وأهدروا مواردهم وقيمهم ، وللمساعدة فى بناء دولة إسلامية حقيقية فى جميع أنحاء العالم .

وثانيا : هناك من ينظرون إلى صدام على أنه العدو الحقيقى للإسلام والذى إرتكب من الجرائم أكثر مما ارتكبه الأمريكيون والصهاينة فى حق العراقيين أو فى حق الفلسطينيين والإيرانيين . ومن ثم فإنه يجب أن نساعد على إزاحة صدام لأن المنطقة لن تعرف السلام ما دام فى السلطة .

وثالثا : هناك هؤلاء الذين يحاجون بأن هجوم صدام على الإسرائليين والأمريكيين لن يؤدى إلى تحرير فلسطين أو نصرة المسلمين . فقد تحالف صدام لسنوات طويلة مع الصهاينة والأمريكيين ضد الفلسطينيين كما تحالف مع دول الخليج ضد إيران . والآن

([1]) عبد المحسن ناصر الجميعان ، " حرب الخليج وجهات نظر " ، مجلة عالم الكتاب ، العدد 33 مارس 1992 ، (69-72) ، ص 70 .

([2]) المرجع السابق ، ص 512 .

يعلن صدام التوبة وأنه قد أصبح مسلما حقيقيا وإذا صدقناه فيتعين علينا أن نصدق بوش ، إذا أعلن هو أيضا توبته فى يوم من الأيام . وأننى أتفق مع هذا الرأى الثالث . إن الإجابة هى لا ، إذ إن الموقف بالغ التعقيد ، وهو ليس على أى حال فى صالح المسلمين . "

والواقع أن هذا التصور البراجماتى لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذى ساد منذ بداية الغزو . فقد وجدت إيران فى هذا الغزو فرصة لتسوية حساباتها مع طرفى الصراع وأدركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلا أن تنتظر . ولم تتخذ إيران فى البداية موقفا عنيفا معارضا للغزو واتجهت الحملات الصحفية نحو الكويت تكيل الإتهامات للأسرة الحاكمة وتعاونها مع الدوائر الإمبريالية والصهيونية . ([1]) وكانت المفاجأة إعلان صدام فى منتصف أغسطس قبول ما لم يكن مستعدا لقبوله من قبل على الإطلاق . وقدم تنازلات ضخمة لإيران تمثلت فى الاستجابة لجميع الشروط الإيرانية الخاصة بالانسحاب الفورى الشامل للقوات العراقية من الأراضى الإيرانية والاعتراف باتفاقية الجزائر المبرمة عام **1975** والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى ، فى الوقت نفسه سارعت الحكومة الكويتية ودول الخليج الأخرى بتكثيف إتصالاتها بالجانب الإيرانى فى محاولة لمنعه من تأييد العراق . ([2])

ويبدو أن سوريا لعبت دورا مهما فى هذا الإطار ، وفسرت هذه الزيارات على أنها محاولة لتقديم الإعتذار عن مساندة العراق فى حربها ضد إيران . وبعد ان حصلت إيران على التنازلات العراقية أصبح الموقف الإيرانى أكثر وضوحا فى إدانته للغزو ومطالبته بانسحاب القوات العراقية من الكويت . ([3]) ورفض إيران أيضا أى حلول وسط كما رفضت رفضا قاطعاً على وجه الخصوص أن تكرس مثل هذه الحلول ، إن أمكن التوصل إليها ، أى إحتلال عراقى لجزيرة بوبيان . ولم يتردد رافسنجانى فى التصريح بأنه إذا أسفر حل أزمة

([1]) عماد جاد ، دور الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة ، ملف أزمة الخليج ، التطورات والإحتمالات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 (76 – 79) ، ص 77 .

([2]) علاء سالم ، " السلوك العراقى وعمليات التصعيد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 403 أكتوبر 1990 (23 – 28) ، ص 26.

([3]) حسن أبو طالب ، " إيران وإنعكاسات التسوية مع العراق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 أكتوبر 1990(69 – 79) ، ص 70 .

الخليج عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان " فإن القوات الإيرانية سوف تقوم بإحتلال هذه الجزيرة كما رفضت من حيث المبدأ أى تعديل فى الحدود الإقليمية . " ([1])

ولم يفت إيران أن تستغل الأزمة لكى تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمى الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداتها ، ولكى تمد جسورا كانت قد قطعت مع دول الخليج على أمل أن تصبح لها كلمة فى آية ترتيبات أمنية تتم بعد إنتهاء الأزمة بل وحاول رافسنجانى تقديم إيران باعتبارها شرطى المنطقة الذى يمكنه الاعتماد عليه حين قال " إن إيران هى البلد الوحيد الذى يمكنه الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط " . ([2]) على صعيد آخر يبدو أن إيران أجادت لعبة توزيع الأدوار فيما يتصل بالموقف من وجود القوات الأجنبية فى المنطقة . ففى الوقت الذى تصاعد فيه رفض تيار إيرانى قوى للوجود الأجنبى إلى حد المطالبة بتأييد العراق لمواجهة هذا الدور " ومن أبرز قياداته محمد صادق خلخالى ومحتشمى " كان الموقف الرسمى كما أعلن عنه الرئيس رافسنجانى فى 1990/8/25 يؤكد أن إيران لاتمانع فى وجود قوات أجنبية إذا كان هدفها فقط إخراج القوات العراقية من الكويت ، وبشرط أن ترحل بعد ذلك عن المنطقة وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف فى حالة حياد إذا نشبت الحرب . ([3])

ايضا يلاحظ ان فى الوقت الذى تكررت فيه التصريحات الرسمية بأن إيران ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بما فى ذلك قرارات الحظر والحصار الاقتصادى ، فإن تصريحات أخرى أشارت إلى أن إيران سوف تقدم الغذاء والدواء مقابل النفط وأن ذلك سيتم بدوافع إنسانية بحتة . ([4]) وقد أدى الموقف الإيرانى أثناء الأزمة إلى تمكين إيران من الحصول على مكاسب مباشرة مثل إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران ، وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التى كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة . ([5]) فخلال الأزمة أصبحت إيران محط أنظار العالم وأصبحت مركزا للعديد من الإتصالات الدبلوماسية وكان بمقدور إيران فى بعض مراحل الأزمة أن تبادر بطرح تصورات للتسوية كان لها صدى وكانت مسموعة من العالم وجرى تنسيق إيرانى – سوفيتى من أجل

([1]) المرجع السابق ، ص 78 .

([2]) المرجع السابق ، ص 77 .

([3]) فيليب جلاب ، الرأى الآخر فى كارثة الخليج ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط1 ، 1991) ص 25 .

([4]) عماد جاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

([5]) بدر أحمد عبد العاطى ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

التوصل إلى تسوية . كل ذلك فى الوقت الذى كانت فيه إيران هى الملجأ الوحيد الذى تستطيع الطائرات العراقية أن تلجأ إليه . ([1]) ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة لجوء الطيران العراقى إلى إيران كانت مثار حيرة وتساؤلات عديدة من جانب العراقيين .

وكان هناك من يعتقد بوجود ترتيبات وإتفاقيات عراقية إيرانية كما كان هناك من رأى فى هذه الظاهرة دليلا على بداية تمرد سلاح الطيران العراقى ، لكن يبدو أن التفسير المنطقى والمعقول والأرجح هو أن القيادة العراقية تركت للطيارين حرية التصرف بعد أن تبين لها أن السيطرة الجوية لقوات الحلفاء كاملة على الأجواء العراقية ,ان الدشم الخفية لم تعد كافيه لحماية هذه الطائرات بعد استخدام قوات الحلفاء لنوع من القنابل القادرة على اختراق الدشم وفتح الثغرات فيها ثم الدوران داخلها والانفجار فيها ، ويقال أن بعض الطائرات بدأت تصل إلى مطار إيران قبل إخطار الحكومة الإيرانية بقرار بغداد . ثم وصل الطلب الرسمى بعد ذلك يرجو إيران الاحتفاظ بهذه الطائرات وديعة عندها حتى تنتهى المعارك وكانت هذه الطائرات منحة جديدة هبطت عليها من السماء . ([2])

وفى هذا الإطار استقبلت إيران ما يجاوز المائة طائرة عراقية حربية ومدنية ، وفرت لها الملجأ الآمن بعيدا عن القذف الجوى من جانب قوات الحلفاء للمطارات العراقية ، ومن المعتقد عن البعض أن هذه العملية قد تمت بإتفاق مسبق بين العراق وإيران وأيا كان الاعتقاد فإن موقف إيران إمتداد لموقف إنسانى لإيران منذ بداية الأزمة ([3]) حيث كانت تقدم للعراق المواد الغذائية والإسعافات الطبية مؤكدة أن ذلك لايعتبر خروجا على قرار مجلس الأمن الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق . يضاف إلى ما سبق أن إيران سعت وقامت فعلا بعمل دبلوماسى نشط ، محاولة بذلك أن توفى بالتزاماتها نحو الشعب العراقى الذى قدم لها رئيسه صدام حسين ما اصرت عليه من شروط لإنهاء حالة الحرب بين البلدين ، وفى نفس الوقت تقطع إيران ، بالعمل الدبلوماسى النشط ، الطريق على محاولات الضغط الرامية إلى الزج بإيران فى الحرب من جانب الجناح الإيرانى المتشدد ، مع الإهتمام بالمزايا السياسية الدولية التى تستطيع إيران الحصول عليها ، خاصة ترتيبات ما بعد الحرب . ([4])

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1991 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 1992 ، ص 133 .

([2]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 346 .

([3]) أحمد مهابه ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

([4]) المرجع السابق ، ص 98 .

كما كان من مظاهر الدبلوماسية النشطة إتهام إيران لقوات التحالف بأنها تجاوزت قرارات مجلس الأمن وأنها تعدت مرحلة تحرير الكويت إلى مرحلة تدمير العراق ، كما حذرت من المساس بوحدة العراق الترابية وتجزئتها . ولقد خاطبت إيران العالم الإسلامى فى محاولة لعقد مؤتمر إسلامى كان من شأنه أن يظهر إيران بأنها القيادة المركزية للعالم الإسلامى ، الأمر الذى لم يتحقق ، وكانت القيادة الإيرانية من الذكاء حين أظهرت إنفتاحها على الجميع دون أن تعطى وعدا قاطعا لأحد وفى الوقت الذى ظلت عيونها مركزة على مزايا ما بعد الحرب .

ولقد جنت إيران أولى ثمرات دبلوماسيتها النشطة ، حيث أصبح الغرب على استعداد هو ودول الخليج العربية للإعتراف بثقل متميز لإيران فى ترتيبات الأمن المقبلة فى المنطقة وضمان المصالح الإيرانية فى آية تسوية ، ولذلك لتحقيق عنصر التوازن فى منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وإذا كان لم يطرأ حتى الآن أى تحسن على علاقات إيران مع الولايات المتحدة ، إلا أن المجموعة الأوروبية قد ألغت العقوبات الاقتصادية التى كانت مفروضة على إيران كما أعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ، وعادت فرنسا استثماراتها فى إيران وتوجد الآن شركات فرنسية تعمل فى إصلاح ميناء البترول فى جزيرة (خرج) الإيرانية . ([1])

وأثناء إنعقاد القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجى بالدوحة فى الفترة ما بين 22 إلى 25 ديسمبر 1990 ، رحب المجلس برغبة إيران فى تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة وأكد على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات ما بين إيران والدول الأعضاء لكى تتمكن دول المنطقة من الشروع فى تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد أكد المجلس رغبته فى إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط دول المنطقة ، كذلك أكد المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى فى دورته التاسعة والثلاثين والذى انعقد فى المملكة العربية السعودية فى الثانى عشر من شهر يونيو الماضى ، أكد المجلس الوزارى على مواصلة المشاورات المتعلقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وإيران وذلك لبدء مرحلة من

([1]) أحمد مهابه ، " إيران وأمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

التعـــاون تحتـــرم المصالـــح المشتركـــة لشعبيهمـــا وسبل تعزيـز الرخـاء والاســـتقرار فـــى المنطقة . ([1])

نستخلص من ذلك بأنه عقب فترة طويلة من العزلة ، تضافرت مجموعة متزامنة من التحولات الإقليمية والعالمية فى إتجاه إحياء دور إقليمى نشط لإيران . فقد أدى تدمـير القـوة العسكرية العراقية فى حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتى إلى خلـق فرصـة مثاليـة أمـام السياسـة الإيرانيـة لمعـاودة الاستحواذ علـى مكانـة متمـيزة علـى السـاحة الإقليميـة ، وتنطـوى هـذه المكانـة علـى أدوار عديـدة يمكـن للسياسـة الإيرانيـة أن تقـوم عليهـا تبـدأ بالمشاركة فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليـج وتحقيق الاستقرار فـى منطقـة شـمال غـرب آسـيا وتصـل الـرؤى الرسـمية الإيرانيـة إلـى تصـور إمكانيـة الإفـادة مـن التحـولات الهيكليـة الجاريـة فـى المنظومـة الدوليـة فـى وضـع إسـتراتيجية استقطابية هدفهـا الأول مـلء الفـراغ الأيديولوجـى فـى العـالم الثـالث عقب سـقوط الأيديولوجيـا الماركسـية ، والثـانى اسـتمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على اساس نظام قيمى مستمد من الإسلام ويستوعب الطاقـات والخبرات والتجارب التى أفرزتها حقبة الثمانينات . ([2])

لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية المذكورة إلى نشوء إختلال جسيم فـى التـوازن الإستراتيجى فى منطقـة الخليـج والإطـار الجيوبولتيكـى الأسـيوى المحيـط بهـا لصـالح إيـران وتذهب بعض الدراسات إلىأن إيران خرجت من تلك التطورات لتلعب دورا يعيد إلـى الأذهـان ذلك الدور الذى لعبته إيران الشاه ، وهو شرطى الخليج مستفيدة فى ذلك من الحصار الدولى والإقليمى على العراق والخلل فى توازن القوى على الصعيد الإقليمـى . ([3]) وتعمـل السياسـة الإيرانية على الترويج لهذا لدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسى والاقتصادى والعسـكرى والأيديولوجى فى ثلاثة إتجاهات رئيسية : ([4])

الأول : فى منطقة الخليج ويشتمل على القيام بدورها فى تأمين المنطقـة ، وذلـك عـن طريـق إحتواء العراق من ناحية ، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعاون

([1]) المرجع السابق ، ص 99 .

([2]) أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

([3]) د. حسن حمدان العلكيم ، " إيران وأمن الخليج " ، سيناريوهات الأمن وصراع الإستراتيجيات ، مجلة شئون دولية ، واشنطن ، المعهد العربى للدراسات الدولية ، العدد الأول صيف 1992 ، ص 20 .

([4]) احمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

الخليجى من ناحية أخرى . وتقوم إيران بتنفيذ أعمال إحتواء العراق عن طريق الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم بين الدولتين على الرغم من التنازلات الضخمة التى قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الغزو العراقى للكويت ، ومازالت إيران تمارس أعمالا عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق ، وفى نفس الوقت بدأت إيران فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجى فى إطار أزمة الخليج ، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئى فى هذا الصدد فى بادئ الأمر إلا أن العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والإمارات ما لبثت أن تدهورت مع إتضاح النوايا العدوانية الإيرانية فى إصرارها على الإستيلاء بشكل كامل على جزر أبو موسى .

الثانى : فى منطقة شمال غرب آسيا . وينطلق الدور الإيرانى فى تلك المنطقة من القناعة بأن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمى نشط فى تلك المنطقة مستفيدة فى ذلك من المكانة الخاصة التى تتمتع بها فى آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية . ([1])

المرتكزات الرئيسية لموقف إيران من كارثة الخليج الثانية :

فالمنطلقات الأساسية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات من المحددات : ([2])

داخلية وإقليمية ودولية .

هذا وإن واقع الحال يوضح أن أهم تلك المحددات إنما تبرز على الصعيد الإستراتيجى الإقليمى ، وفى المحيط الأمنى الخليجى المباشر للدولة الإيرانية ذاتها ، كما تتداخل وتتفاعل المحددات الداخلية مع المحددات الدولية .

ذلك انه قبل مأساة الغزو العراقى للكويت بعامين بالضبط كانت قد توقفت حرب الحدود والنفوذ ما بين العراق وإيران ، التى دامت ثمانى سنوات كاملة ، توقف الصراع العسكرى بين القوتين الخليجيتين بموجب قرار دولى من مجلس الأمن رقم 598 فى يوليو 1988 بايقاف إطلاق النار بين المتحاربين ، ولكن لم يتم التوصل حتى يوم 2 أغسطس 1990 ما بين الطرفين العراقى والإيرانى إلى أى إتفاق سلام حقيقى كفيل بإنهاء مقومات

---

cit. , p. 23 .

([2]) أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

العداء المصيرى التاريخى بينهما حول شط العرب ، أو بالأحرى حول السيطرة على " القيمة الإستراتيجية " لمنطقة الخليج برمتها ، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك " القيمة " عمليا وواقعيا . وبالتالى كان من الطبيعى ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمى العراقى فى أراضى الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية ، أو التكييف الإيرانى العقلى السياسى لطبيعة الأزمة حول اعتبار إستراتيجى أمنى غالب ، وتهديدى الطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها ، ولوحدة أراضيها ولسلامتها الإقليمية . ([1])

فلقد رأت إيران فى مأساة الغزو العراقى للكويت تمهيدا جديدا قويا لاندفاع عراقى إلى إعادة الكرة ، ومعاودة الهجوم على الأراضى الإيرانية ، وتهديد أمنها الذاتى مرة ثانية كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية فى أراضى الكويت مسوغ ضمنى للاعتراف اللاحق الوشيك حتما بمطالب العراق الإقليمية فى المناطق الحدودية الإيرانية ، وفى شط العرب وبالإضافة إلى هذه المخاطر الإحتمالية المذكورة سلفا رأت إيران فى آثار استمرارية الإحتلال العراقى لأراضى الكويت خطورة حالة ، وواقعة فعليا . ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطى العراق ميزة إستراتيجية هائلة وتفوقا ساحقا على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة به ويتمثل ذلك فى الإمتداد الساحلى للقوة العراقية بطول سواحل الكويت علىالخليج ، مما يعنى وفقا للتعبير السياسى الإيرانى تحويل " الخليج الفارسى " إلى خليج عربى وبما يؤدى إلى القضاء علىالسيطرة الإيرانية على مياه الخليج. ([2])

وجدير بالذكر فى هذا الموضوع من التحليل إن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج ، لاسيما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلا بحريا ، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج ، وهكذا تتغلب وتتفوق " القيمة الخليجية " على ما عداها من قيم الفكر الإستراتيجى والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة . هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الإستراتيجى الحاسم فى تشكيله

([1]) د. نازلى معوض أحمد ، " تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية "، (مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول صيف 1991) ،(9 – 44) ، ص 17 .

([2]) أحمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب ، مكاسب الواقع وأزمة الإختيار " ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

لمنطلقات الموقف الإيرانى من كارثة الخليج الثانية إشكالية التصور الإيرانى ذى الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجى الصميم .

ذلك ان إيران تنطلق فى جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية ، الإقليمية والدولية بشأن موضوع الأمن الخليجى ، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة الحال ومن " دوجماعقيدية " من وجهة نظر البلاد العربية ، وقوامها الإدعاء الدائم بالأحقية الإيرانية المطلقة ، دون منازع أو منافس فى الهيمنة الدفاعية ، أو فى تقرير المصير الأمنى لمياة ولمنطقة الخليج ، وتستند إيران فى هذا الإدعاء إلى معطيات التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا ومؤشرات القدرة العسكرية النسبية ، ودلالات الطاقة الاقتصادية والنفطية ، وموروثات الحضارة والثقافة الإسلامية ، والتى تميز جميعها الكيان الإيرانى من وجهة النظر طهران بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة . ([1]) ولكن هذه النظرة " العلوية " التى ترى بها إيران مسألة الأمن الخليجى لاتعنى انفراد القوة الإيرانية وحدها بالحفاظ على الخليج والدفاع عنه ، بل أن فحواها هو هيمنة إيران على النظام الدفاعى والترتيبات الأمنية المستقبلية فى المنطقة والتى ينبغى ألا تشارك فيها سوى وحدات سياسية خليجية صرفة ، وخالصة من أية مشاركة أمنية خارجية فى هويتها عن منطقة الخليج ، وفقا للمنظور الإيرانى سابق الذكر .

إلا أن أهم ما يميز منطلقات الموقف الإيرانى من كارثة الخليج الثانية هى ظاهرة التشابك التفاعلى الوثيق فى المقدمات والدوافع والنتائج ، ما بين المحددات الداخلية الوطنية ، والمحددات الدولية الخارجية ، والتى شكلت معا وفى تفاعلاتها الواقعية فيما بينها ، المرتكز الرئيسى الثانى ، بعد اعتبار الإستراتيجى الأول سالف الذكر ، الذى انطلقت منه طهران فى تحركها إزاء الكارثة ، مما يقتضى بعض التفصيل التوضيحى . ([2])

إن المحدد الداخلى الوطنى لموقف إيران محل التحليل هنا إنما نشأ وتطور وتصاعد فى أثره وفى خطورته إبان العامين الحاسمين الفاصلين ما بين صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 بضغط أمريكى شديد على إيران ، وفى يوليو 1988 ، ووقوع مأساة الغزو العراقى للكويت فى أغسطس 1990 ، وبعبارة أخرى إن الدولة الإيرانية بعد الخبرة العسكرية الطاحنة لحربها ضد العراق قد اكتسبت رؤية مختلفة تماما " للذات وللغير " فقد

([1]) د. نازلى معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

([2]) المرجع السابق ، ص 19 .

تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيرانى الحاكم بعد زوال شخصية الخومينى من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بوفاته فى يونيو 1989 إلى مقومات الأهداف العامة للحكم الإسلامى فى الواقع الإجتماعى للبلاد بعد إنتهاء الحرب ، وتراجع النظام الحاكم الإيرانى بزعامة هاشمى رافسنجانى عن العداء العقيدى المطلق للعالم الغربى ، والذى رفع لواءه النظام الإيرانى تحت زعامة الخومينى ضد " الإستكبار " و " المستكبرين " وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيرانى الحاكم منذ يوليو 1989 ، تتميز بسمات الاعتدال والواقعية ، والعقلانية المصلحية ، إذ قام العقل السياسى الإيرانى العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلاميا ، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطنى الإيرانى من الداخل ، محل قيمة عقيدية محضة وهى قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية الشيعية بالقوة المادية فى المحيط الإقليمى لإيران ، وأرسيت مبادئ إصلاح ما دمرته " المثالية الثورية " من خلال آليات " الواقعية الإنمائية " . ([1])

وتكمن التفسيرات الواقعية المساوية لهذه التحولات الفكرية المذكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالى فى ايران فى خصائص " الحقيقة الاقتصادية الإيرانية العامة " والقائمة فى البلاد فلقد خرجت ايران من حرب الثمانى سنوات وهى ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها فى ارتفاع معدلات التضخم ما بين 49٪ إلى 50٪ ، كما زادت أسعار السلع الاساسية زيادة تعجيزية ، وإجمالاً قدرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 379 مليار جنيه استرلينى . ومن ثم أصبح التوجه الاول والهدف الأعلى للنظام الايرانى الحاكم ما بعد الخمينى هو بعث الانتعاش الاقتصادى فى البلاد وإحياء جميع مجالات الانتاج بها وخاصة الصناعات الوطنية ، والقطاعات الزراعية التى أصابها الاهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة ، مما يستلزم بالضرورة تعاملاً تعاونياً إنمائياً مع قوى إقتصادية خارجية تملك التقدم التكنولوجى لوسائل الانتاج ، وفى مقدورها توفير تيارات استثمارية رأسمالية ، وتقديم القروض فضلاً عن المنح والمساعدات بشتى نوعيتها المالية والمادية والفنية ([2]).

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلى الوثيق ما بين المحدد الداخلى الوطنى لمنطلق الموقف الايرانى من أزمة الخليج الثانية ، وجوهرة المعضلة اللاقتصادية العامة فى إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الخومينى ، وما بين المحدد الدولى الخارجى

([1]) المرجع السابق ، ص 19 .

([2]) المرجع السابق ، ص 20 .

لذلك الموقف ألا وهو السياسة الايرانية الإنفتاحية الجديدة على القوى الغربية أو بصفة أخص على الولايات المتحدة الامريكية ، فالمحدد الدولى الخارجى للموقف الايرانى من كارثة الخليج الثانية يعبر عن ذاته فى تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الايرانية لدى القوى الغربية ، وفى نظر الرأى العام الغربى والسعى الإيرانى الرسمى المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمعاملات الإئتمانية والاستثمارية ما بين طهران والقوى الغربية العملاقة .

وأيضاً السعى المبذول من جانب الحكومة الايرانية للانضمام إلى النظام السياسى الدولى القائم حالياً فى ظل إرهاصات الأحادية القطبية . وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب نظام الخومينى السابق ، لمنظمة الأمم المتحدة واعتبارها " أداة فى يد القوى العظمى" ضد الدول الضعيفة كذلك كان الخومينى رافضاً للشرعية الدولية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية . وفى سبيل إنجاح هذا المسعى الإيرانى الجديد فى ظل الجمهورية الاسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرر بالالتزام بالشرعية الدولية أى بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الامم المتحدة والمعبرة عن الرأى العام العالمى ، بل وأن إيران – رافسنجانى قد استثمر مفهوم الشرعية الدولية فى طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة فى إطار مفاوضات السلام العراقية الايرانية عام 1989 ، إذ أن الجانب الايرانى فى المفاوضات استند فى طرحها المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الامن الدولى والخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، والذى جاء ضمن بنود النص التالى: " يطلب مجلس الامن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع ايران والعراق ومع الدول الاخرى فى المنطقة إجراءات تعزيز الامن والاستقرار فى هذه المنطقة([1]).

السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حربا)

اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارتها تلك الكارثة ، بحيث نجحت إيران فى عدم الخلط فى الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق ، وإدانة الإحتلال العراقى للكويت ، وفرض العقوبات على العراق ، ومسألة الوجود الأمنى الأجنبى فى الخليج

([1]) على ابراهيم ، "مفاوضات السلام العراقية الايرانية ومستقبل السلام فى منطقة الخليج" ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 99 ، يناير 1990 ، (32 – 61) ، ص 37 .

بعد إنتهـاء الأزمـة ، ودور إيـران فـى الترتيبـات الأمنيـة المسـتقبلية ، واسـتطاعت إيـران أن تفصل فى سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشـائكة لأزمـة الخليـج الثانيـة . وفيمـا يتعلـق بقضية السلام بين إيـران والعـراق ، ولـو المؤقـت ، فقد أحـرزت نجاحـا سـاحقا بإتفـاق 15 أغسطس 1990 .

أما بصدد واقعة الغزو العراقـى للكويـت وتداعياتـه الإحتلاليـة المباشـرة فقد اتخـذت الحكومة الإيرانية موقفا صارمـا وثابتـا فـى المعارضـة الكاملـة ، بـل فـى المطالبـة بضـرورة معاقبة المعتدى العراقى وإجباره على الانسحاب الكامل ، بـل وعـارضت أى تسـوية إحتماليـة للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتى بوبيان وربة الكويتيين ، أو الحصـول الحصول العراقى على آية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجى فـى منطقة الخليج ، ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على إحتـلال آية أراضى يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت ذاتها . ([1]) أمـا الموقـف الرسـمى للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافسنجانى إبان إشتداد الأزمة فيما قبل الحرب ، وجوهـر هذا الموقف أن إيران لاتمـانع فـى وجـود قـوات أجنبيـة لإخـراج العراق مـن الكويـت مـا دام وجودها مؤقتاً بإنهـاء الأزمـة ومـادامت ستغادر المنطقـة بعد ذلـك ، أى أن القبـول الإيرانـى للوجود الأجنبى ظل مرهونا بإطار إنهاء الإحتلال العراقى للكويت وعلى أساس رحيل القـوات الأجنبية بعد قضائها لهذه المهمة المحددة .

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء حرب الخليج الثانية نجد أن طهـران قد أكـدت علنـا ورسـميا يـوم 31 ديسـمبر 1990أى قبـل أسـبوعين فقـط مـن انتهـاء المهلـة الزمنيـة المحددة فى قرار 678 بشأن الانسحاب العراقى من أراضى الكويت ، أكدت أنها ستبقى علـى الحياد إذا ما اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولى والعراق وأنها لن تتدخـل لمسـاندة أى من طرفى القتال ولـن تسمح لأحد طرفـى القتـال باسـتخدام أراضيهـا أو مجالهـا الجـوى لأى غرض من الأغراض العسكرية . ([2]) أو المدنية طوال زمن الحرب ، إلا إنه عند اندلاع حـرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية فى بيانـات متتاليـة للإعـلام المحلـى والإقليمـى والدولـى أن إيـران ملتزمـة بصـورة صارمـة بسياسـة الحيـاد الكـامل بيـن

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام ن 1991 ، ص 147 .

([2]) R . K . Ramazani , Iran's foreign policy : Both North and South , op . cit. , p. 402 .

الفرقاء المتحاربين ، كما حذرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها ، كما أكدت أنها سوف ترعى من جانبها سيادة أراضى الدول المحيطة بها ، ، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر فى التزامها بهذا الحياد المعلن فى حالة قيام طائرات التحالف الدولى بمهاجمة " العتبات الشيعية المقدسة " فى مدينتى النجف وكربلاء أو فى حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق . ([1])

نستخلص مما سبق عرضه عن وقائع السلوك الإيرانى إزاء أزمة وحرب الخليج الثانية أن القيادة الإيرانية فى الأيام الأولى التالية لحدوث الغزو العراقى لأراضى الكويت وقبل وصول قوات الحشد العسكرى الدولى إلى المنطقة استعدادا لردع العراق عن عدوانه التوسعى ، أدركت فداحة الخطر الأمنى المتمثل فى واقعة الغزو وآثارها على إيران ، ولذا كان رد الفعل الإيرانى يعبر عن استعداد حقيقى للتحرك العسكرى ضد العراق منعا لأى تغيرات جيوستراتيجية فى المنطقة إلا أن السلوك الإيرانى عاد إلى الاعتدال الهادئ بعد أن اتضحت الرؤية بوصول قوات التحالف الدولى إلى المنطقة فى أواسط شهر أغسطس 1990 ، فعمدت طهران إلى تطبيق العقوبات الدولية المقررة على العراق ، وإن كانت حرصت حرصا شديدا على عدم التورط العسكرى إطلاقا ، ومع اندلاع حرب عاصفة الصحراء انتهجت إيران ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية النشطة ، والتى تمثلت فى المساعدات الغذائية والطبية المقدمة إلى شعب العراق ، والمطالبة الإيرانية الرسمية المتكررة بعدم تقسيم الوحدة الإقليمية للعراق ، وعدم تدمير منشآته المدنية ، مما اعتبرته إيران خروجا على مضمون قرار 687 الذى يؤسس الشرعية الدولية لحرب الخليج الثانية ، هذا بالإضافة إلى حادثة الطائرات العراقية . ([2])

مكاسب إيران من أزمة الخليج الثانية :

لقد تحققت لإيران مكاسب عريضة وجذرية ومستحدثة بل وغيرمتوقعة ، نتيجة لإدارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربى المأثور " مصائب قوم عند قوم فوائد " ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث ، حيث يمكن اعتبار إيران هى القوة الإقليمية الفائزة الأولى فى الشرق الأوسط فى تطورات الصراع

([1]) د. نازلى معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

([2]) المرجع السابق ، ص 30 .

العربى – العربى المأسوى الذى دار ما بين أغسطس 1990 وفبراير 1991([1] . كان المكسب الإيرانى الأول بعد واقعة الغزو وبأقل من أسبوعين ، هائلا بكل المقاييس ، فقد حصلت إيران دون عناء ، على " انتصار سياسى ساحق " فى مواجهة العراق ، وقدمته لإيران القيادة العراقية ([2]) نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أغسطس 1990، الذى بعث برسالة إلى الرئيس الإيرانى رافسنجانى اختتمها بالعبارة التالية : " لقد اصبح كل شئ واضحا ، وبذلك تحقق كل ما أرادته إيران وما كانت تركز عليه " وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد إتفاقية الجزائر فى عام 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب ، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الإتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين ، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فورى وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين فى كل من العراق وإيران . ([3])

وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألفى كيلو متر مربع كان يحتلها بالفعل فى أراضى إيران ، فضلا عن أن الاعتراف الرسمى بوجوب سريان أحكام إتفاقية الجزائر 1975 على تسوية مشكلات الحدود بمثابة تسليم عراقى كامل للمطالب الإيرانية التى تصارعت بغداد وطهران حولها فى حرب ضروس دامت ثمانى سنوات . وبطبيعة الحال لاقت مبادرة الرئيس العراقى قبولا عارما من القيادة الإيرانية التى وجدت فى المبادرة إذعانا عراقيا كاملا ، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة ، بل إن انسحاب القوات العراقية جرى فى بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة . والموجودين على طول الحدود بين البلدين . كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران تم بشكل جماعى وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يوميا بين البلدين . ثم أستأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما فى منتصف أكتوبر 1990 ([4]).

([1]) أيمن السيد عبد الوهاب ، " العلاقات السورية الإيرانية : محدد التسوية السلمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 ، (97-102) ، ص 99 .

([2]) مدحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومى العربى ، (القاهرة : دار صوت العرب ، ط1 ، 1993) ، ص 5 .

([3]) د. نازلى معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

([4]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1991 ، ص 142 .

إن واقع المبادرة العراقية المذكورة التى سجلت علنا ورسميا انتصار إيران فى حرب الثمانى سنوات ، جاءت نتاجا مباشراً لتداعيات أزمة الخليج الثانية ، ووصول الحشود العسكرية الدولية ، وتجمعها فى منطقة الخليج بعد أيام معدودة من الغزو العراقى لأراضى الكويت ومن ثم استهدفت القيادة العراقية تحييد جبهتها الشرقية وذلك بتحييد إيران ، ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الرامية إلى إحكام الخطر الاقتصادى الدولى على العراق .

كذلك سعت هذه المبادرة إلى تمكين العراق من سحب قواته الموجودة على الحدود مع إيران ، وإرسالها إلى منطقة الكويت ، والحدود الجنوبية للعراق . هذا وقد كانت الغاية النهائية أو المرمى البعيد لهذه المبادرة ، أن تقبل إيران بأن تتورط عسكريا إلى جانب العراق ضد قوات التحالف الدولى ، ، ولم يتحقق للعراق أى من تلك الأهداف ، بل إن إيران استثمرت هذه المبادرة إلى أقصى مداها دون أن تتنازل للعراق عن أى جزئية ولو بسيطة من جزئيات موقفها العام من أزمة الخليج الثانية ، باستثناء مساعدات غذائية وطبية محدودة قدمتها لجنة الهلال الأحمر الإيرانية للشعب العراقى إبان إشتداد حرب عاصفة الصحراء وكان هذا هو المكسب الأول والأضخم الذى تحقق لإيران فى مواجهة العراق نتيجة للأزمة ، وهو مكسب سياسى عسكرى وطنى صميم بالنسبة للدولة الإيرانية وللأمن القومى والسلامة الإقليمية الإيرانية . ([1])

وعلى صعيد المكاسب الوطنية المحققة لإيران فى سياق الأزمة ، شرعت فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية وبصفة خاصة تنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية . تمهيدا لأن تشغل إيران فراغ القوة فى الخليج بعد انهيار العراق، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأهيل لايزال فى حوزة سلاح الجو الإيرانى من طائرات مقاتلة أمريكية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها فى عهد الشاه ، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقية التى لجأت إلى إيران خلال الحرب .

وعلى المستوى الاقتصادى الوطنى تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التى استفادت من الأزمة بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام ، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحيانا عن 40 دولارا للبرميل الواحد ، ويقدر الدخل الإضافى الذى حققته

([1]) د. نازلى معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة ، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار ، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار فى اليوم . ([1])

وهنا ينتقل التحليل إلى المكاسب الإيرانية على المستوى الإقليمى الخليجى والتى تولدت عن الموقف الإيرانى من الأزمة . إن غزو العراق لأراضى الكويت قد استخدمته الدبلوماسية والأجهزة الدعائية الإيرانية ببراعة شديدة ، حيث ركزت على أن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسى لتهديد دول المنطقة ، وأن تأييد دول الخليج العربية للعراق فى حربه ضد إيران قد أغرى العراق بتكرار التجربة التوسعية الإقليمية بالقوة العسكرية فى إتجاه الجنوب وأراضى الكويت . ([2])

وعلى الصعيد الدولى او فى مجال علاقات إيران بالعالم الغربى ، قدمت أزمة الخليج الثانية ، وموقف إيران بملامحه سابقة الذكر ، فرصة ذهبية لطهران حتى تحقق مكسبا كبيرا وغير متوقع ، فقد أخرجت هذه الأزمة إيران من حلقات العزلة الدولية المحكمة التى فرضها عليها إعتباران رئيسيان :

أولهما : المعاداة العقيدية الشديدة للقيادة الإسلامية الإيرانية فى عهد الخومينى لكل ما هو غربى .

ثانيهما : مساندة القوى الغربية للعراق عسكريا واقتصاديا ودعائيا فى حرب الثمانى سنوات ضد إيران . وكانت الولايات المتحدة هى الركيزة الأساسية لإنهاء القتال بين الجانبين فى تلك الحرب ، بما فسر مضمونه ، وبقدر يعتد به من الموضوعية أنه لصالح العراق ضد إيران ، وكذا جاء الغزو العراقى لأراضى الكويت ، بمثابة " هدية تاريخية " لإيران حتى تعلن عن نفسها أنها كانت معتدى عليها من قبل العراق ، وأنها لم تكن قوة عدوانية تنشر " الإرهاب الدولى " كما زعمت أجهزة الإعلام الغربية طوال حرب الخليج الأولى ، بل هى ضحية للعدوان العراقى ، ولظلم غربى تاريخى هائل تمثل فى الحصار الغربى المالى والاقتصادى والتجارى ضد إيران ، إبان سنوات تلك الحرب العراقية الإيرانية . ونتيجة للموقف الإيرانى من أزمة الخليج الثانية تسارعت الاستجابات الإيجابية من جانب القوى الغربية فقامت دول الجماعة الأوربية بإجراء حاسم يصب فى صميم المصالح الإيرانية ،

([1]) المرجع السابق ، ص 37 .

([2]) بدر أحمد عبد العاطى ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

ألا وهو إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية التى فرضت على إيران من جانب دول الجماعة ما بين عامى 1980 -1988 ، وتم هذا الإلغاء بعد شهرين فحسب من وقوع الغزو العراقى ، وأعادت بريطانيا فى نفس السياق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعادت فرنسا استثماراتها فى إيران فأعادت الشركات الفرنسية بناء محطة التكرير الرئيسية ، وإصلاح ميناء البترول فى جزيرة خرج الإيرانية . (1)

المبحث الثانى

السلوك الأمريكى خلال أزمة الخليج الثانية

لايمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقى إلا فى سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل . وكان للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الأزمة ثلاث أهداف رئيسية تجاه المنطقة :-
محاربة النفوذ السوفيتى ، حماية إسرائيل وضمان أمنها ، المحافظة على مصالحها البترولية والتى تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التى تناسب الاقتصاد الأمريكى . (2) بصفة خاصة ورغم اختلاف وتغير أساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام ولم تخضع لأى مراجعة جوهرية طوال ما يقرب من نصف القرن الماضى أو تأثرت بتغير وتعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة فى الحكم طوال تلك الفترة. (3)

وكان العراق يصنف تقليديا ومنذ ثورة يوليو 1958 ، على أنه دولة معادية للغرب عموما وللولايات المتحدة على وجه الخصوص : فنظامه السياسى والاقتصادى والإجتماعى

---

(1) احمد ثابت . " إيران ا بعد الحرب ، مكاسب الواقع وأزمة الإختيار ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

(2) برهان غليون ، "حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية فى المنطقة العربية " فى أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى تحرير : خير الدين حسيب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991 ، (17-37) ، ص 21 .

(3) Noom Chomsky , After the Cold War : us. Middle East Policy , New york in Bennis & Mou - Shabeck 1992 , pp. (75 - 87) , p. 78

هو نظام راديكالى ذو توجه قومى عربى ، فضلا عن أنه نظام يتسم بالتسلط والعنف ، ويرتبط بصداقة قوية وعميقة مع الإتحاد السوفيتى الذى يعتبر المصدر الرئيسى لتوريد السلاح له وهو نظام معاد لإسرائيل " على مستوى الخطاب السياسى على الأقل " فضلا عن أن العراق هو الذى كان قد قاد حملة الرفض العربية المناهضة لإتفاقيتى كامب ديفيد والمطالبة بعزل مصر عالميا وعربيا ، وتعرضت أراضيه للعدوان الإسرائيلى المسلح حين قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى " أوزيراك " فى يناير 1981 .

وأخيرا كان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة ولاتوجد للشركات الأمريكية الكبرى مصالح نفطية تذكر فى العراق . وأخيرا وربما بسبب تفاعل هذه العوامل جميعا ، ظلت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام 1967 وحتى منتصف الثمانينات . وفجأة تغير سياق العلاقات الأمريكية العراقية مع الانهيار المفاجئ لحكم الشاه فى إيران ، والذى كان إحدى الركائز السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ووصول التيار الإسلامى الراديكالى بقيادة الخومينى إلى السلطة عام 1979 . وبصرف النظر عن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى استدراج العراق لشن الحرب على إيران ، إلا أنه من المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية قد خلقت مساحة واسعة لتعاون أمريكى – عراقى من منطلق أن الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أصبح مجسدا فى الثورة الإيرانية وإحتمالات تصديرها إلى دول المنطقة .

لكن الولايات المتحدة سرعان ما اكتشفت أنها تستطيع أن تضرب العصافير الطائرة كلها بحجر واحد إذا ما نجحت فى سكب الزيت باستمرار على النيران المشتعلة فى الخليج وتحجيم الثورة الإيرانية والحيلولة دون تصديرها ، واجهاض أى محاولة لإحياء جبهة شرقية قادرة على الصمود فى وجه إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع العسكرى مع إسرائيل ومن ثم إفساح الطريق أمام إنجاح عملية التسوية السلمية التى بدأت باتفاقيتى كامب دافيد وكسر طوق العزلة المفروض على مصر ، وتخفيف الضغط السياسى والعسكرى على دول الخليج ، وإفساح المجال أمامها لكى تلعب دوراً إقليمياً فى المنطقة ، من خلال مجلس التعاون الخليجى . كل ذلك كان من الصعب تصوره دون صدام مباشر بين الدولتين الإقليميتين الأكبر والأقوى تأثيرا وهما إيران والعراق .

وفى هذا السياق الجديد الذى خلقته الحرب العراقية الإيرانية راحت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية وانتهت بإعادة

التمثيل الدبلوماسى بين البلدين عام 1984 . ([1]) لكن الانهيار المفاجئ للجيش الإيرانى واضطرار الخمينى لقبول وقف إطلاق النار أدى إلى تغيير سياق التفاعلات فى المنطقة وأدخل معطيات جديدة تماما تعين على الولايات المتحدة أن تأخذها فى الاعتبار للمحافظة على مصالحها فيها . ففى إيران لم تؤد الحرب الطويلة مع العراق إلى إسقاط النظام الإسلامى هناك والذى ظل عداؤه للولايات المتحدة على ما هو إن لم يكن قد ازداد حرارة وتصميما . وبعد توقف إطلاق النار أصبح بإمكان إيران أن تسرع فى إعادة بناء جيشها واقتصادها المنهارين وتتفرغ لشئونها الداخلية من ناحية ولدعم نفوذها الخارجى من خلال التأثير الأيديولوجى والسياسى من ناحية أخرى . أما العراق فقد خرج من الحرب منتصراً ولديه الآن جيش ضخم صقلته الحرب الطويلة واصبح على درجة عالية من الكفاءة القتالية ويمتلك ترسانة كبيرة جدا من الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ متوسطة المدى فضلا عن استمرار البرنامج النووى العراقى رغم تدمير مفاعل أوزيراك . وكان العراق قد استطاع خلال سنوات الحرب أن يقيم شبكة هائلة من العلاقات مع مصادر السلاح والتكنولوجيا فى الغرب مكنته من تطوير صناعاته العسكرية بطريقة ملحوظة .

ولاشك أن هذا الوضع الجديد بدأ يثير قلق الولايات المتحدة التى راحت تتساءل عن طبيعة الدور الإقليمى الذى يطمع العراق فىأن يلعبه ، ونمط التحالفات التى يمكن أن يدخل فيها بعد أن تخفف من عبء الحرب وأثقالها . وعلى الرغم من أن الشعب العراقى كان قد قاسى كثيرا خلال سنوات الحرب الطويلة وبدأ يتطلع إلى فترة لالتقاط الأنفاس ويأمل فى عودة الانتعاش الاقتصادى الذى لمس ثماره خلال الفترة 1973 -1980 ، وهو ما كان يفرض على الحكومة العراقية أن تتفرغ للبناء الداخلى ، إلا ان الطموحات الشخصية لنظام صدام حسين لم تكن خافيه علىأحد . ولم يكن هناك ما يحول دون أن يعمل صدام حسين على جبهتين متوازيتين : تعويض الشعب العراقى عن فترة الحرمان الطويلة خلال الحرب ، والتطلع نحو دور إن لم يكن زعامة عراقية للعالم العربى .

وبدأت الولايات المتحدة تحس بالقلق فالقوة العسكرية العراقية المتنامية أصبحت مصدر تهديد محتمل لدول الخليج العربى من ناحية وأيضا لإسرائيل من ناحية أخرى ، كما أن زيادة نفوذ العراق فى النظام العربى لايمكن أن يؤدى إلا إلى مزيد من تعزيز التوجه

([1]) د. حسن نافعة ، أنماط التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

الراديكالى فى المنطقة . ([1]) ولذلك شهدت الفترة من 1988-1990 توترا متصاعدا فى العلاقات الأمريكية - العراقية بصفة خاصة ، والغربية - العراقية بصفة عامة . ([2]) وقد حاول الرئيس العراقى خلال هذه الفترة أن يتبنى سياسة عربية معتدلة بالتركيز على التقارب مع مصر والسعودية ومحاولة عزل سوريا([3]) فقد كثف من مساعداته لميشيل عون فى لبنان وتحمس لإقامة مجلس التعاون العربى مع مصر والأردن واليمن ، ثم بادر هو بعرض إبرام معاهدة عدم إعتداء مع المملكة العربية السعودية كما شهدت هذه الفترة محاولات أكثر لتقارب مع الولايات المتحدة أملا فى تهدئة مخاوفها .

وفى اكتوبر 1989 زار طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق الولايات المتحدة والتقى خلال زيارته بكلا من جيمس بيكر وزير الخارجية والرئيس بوش وفى 11 فبراير 1990قام جون كيلى مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لبغداد والتقى خلالها بصدام حسين . وحصلت الشركات الأمريكية خلال الفترة على عقود ضخمة فى العراق . لكن ذلك كله لم يهدئ من مخاوف بعض الأوساط الأمريكية . وكان أكثر ما يثيره قلقها هو سياسة التسليح العراقية وخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل . وقد رأت الولايات المتحدة فى هذه السياسة ، وخصوصا بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية تهديداً محتملاً لأمن الدول العربية الخليجية وكذلك لأمن إسرائيل . وعندما بدأ العراق يثير قضية النفط ، ويتهم الكويت والإمارات بمحاولة خنقه اقتصاديا بتعمد تجاوز حصصهما لإنتاج النفط وتأثير ذلك على اسعاره ، اكتملت الدائرة وأصبحت السياسة العراقية تهدد كل أركان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط : النفط وأمن الخليج وأمن إسرائيل . ([4])

([1]) جون كوولبى ، الحصاد حرب أمريكا الطويلة فى الشرق الأوسط ، ترجمة عاشور الشامس ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط3 ، 1992) ، ص 25 .

([2]) د. محمود عزمى ، " الحمية الجوية الأمريكية فى جنوب العراق ، الدوافع والأهداف " ، مجلة الفكر الإستراتيجى ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 ، (5 - 11) ، ص 11 .

([3]) **Dilip Hiro, the Gulf war, desert shield to desert storm , London : Harber colnis published, 1992 , pp. 49-55.**

([4]) د . عبد العظيم رمضان الإجتياح العراقى للكويت فىالميزان التاريخى (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط1 ، 1991 "، ص 23 .

وهنا يتعين أن تنوقف قليلا لاستجلاء حقيقة المقولة التى ترددت أصداؤها كثيرا أثناء وبعد الأزمة والتى تؤكد أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له فخا ([1]) وقع فيه([2]) . وتعتمد هذه المقولة أساسا على محضر المقابلة الشهيرة التى تمت بين صدام حسين وسفيرة الولايات المتحدة لدى العراق ، إبريل جلاسبى ، يوم 25 يوليو 1990 ، بعد أن راحت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد بطريقة خطرة وقد نسب إلى السيدة / جلاسبى قولها :

" إن الذى لا يتوافر لدينا رأى محدد هو الخلافات العربية ، ومنها مثلا خلافكم الحدودى مع الكويت . وأنا خدمت فى أواخر الستينات فى سفارة أمريكا بالكويت ، وكانت التوجيهات لنا فى تلك الفترة هى أننا ينبغى ألا نبدى رأيا حول هذه القضية ، وأنه لاعلاقة لأمريكا بهذه القضية . وقد وجه جيمس بيكر متحدثنا الرسمى لأن يعيد التأكيد على هذا التوجه ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأى طريقة مناسبة عن طريق القليبى أو الرئيس مبارك " . ([3])

وقد رتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هى فى الواقع الطرف المثير للأزمة والمتسبب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل فى الأزمة . وفى تقديرى أنه يتعين وضع هذه القضية فى إطارها الصحيح وذلك على النحو التالى :

أولا : أن الأطراف المتصارعة فى العلاقات الدولية تحاول إستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها ، بما فى ذلك استدراج الخصم للوقوع فى أخطاء قاتلة : ومن ثم فليس من المفيد على أى نحو إجهاد النفس فى محاولة نفى هذه التهم عن الولايات المتحدة أواثباتها لكن المسئولية تقع على من ارتكب الجريمة وليس على من أغراه بارتكابها .

ثانيا : إن الرئيس صدام حسين هو الذى كان استدعى جلاسبى وبالتالى فإن ما يتعين أن يعتد به فى هذا اللقاء هو ماقاله الرئيس وليس ما قالته السفيرة ، وكان صدام يريد أن يقول للولايات المتحدة ، إن مصالح العراق لاتتعارض بالضرورة مع مصالح الولايات

([1]) بيار سالنجر وإريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع العد العكسى للأزمة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1 ، 1991) ، ص 17 .

([2]) بيار سالنجر وإريك لوران ، حرب الخليج : الملفات السرية ، ترجمة عزمى مخلوف ، (القاهرة : دار سفنكس للطباعة والنشر ، ط1 ، 1991) ، ص 85 .

([3]) أحمد يوسف أحمد ، " النظام العربى وأزمة الخليج " ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 19 العدد الثالث / الرابع ، 1991) ، (7 – 28) ، ص 9 .

المتحدة وإن العراق يتفهم مطالب الولايات المتحدة وحرصها على تدفق النفط وعلى السلام فى المنطقة ، ولكنه أراد أيضا أن يحذرها من محاولة تحقيق هذه المصالح بالضغط والإكراه والقوة .

وأشار إلى استعداد العراق لمواجهة خطر ضربة عسكرية . وقال بالنص : " نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا ونحن لانستخدم التهديد ضدكم . ولكن نحن أيضا قادرون على إلحاق أذى بكم ، نحن لانطلب منكم أن تحلوا مشاكلنا ولكن لاتشجعوا بعض الناس على أن يتصرفوا بأكبر من أحجامهم وعلى الباطل . " ([1]) ويفهم من هذا الكلام ، بوضوح وصراحة تامة أن صدام حسين كان يعتقد أن الولايات المتحدة تستفزه وتشجع الكويت على اتخاذ موقف وانتهاج سياسة تتعمد إلحاق الضرر بالعراق ، وأنه لم يستبعد إحتمال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ، وبصرف النظر عن صحة هذا الاعتقاد من عدمه ، إلا أن إقدامه على غزو الكويت ، فى ظل وجود مثل هذا الإدراك لديه كان معناه ببساطة أن صدام قرر أن يتحدى الولايات المتحدة والتى راى فيها خصمه الأساسى . بعبارة أخرى ، فإنه حتى إذا نحينا جانبا أحلام العراق فى ضم الكويت واعتبرنا أن قرار غزو العراق جاء كرد فعل على استفزاز أمريكى كانت الكويت أداته كما يدعى الرئيس صدام فبان هذا القرار جاء إذن فى سياق إدراك عراقى كامل بأن المواجهة الفعلية هى مع الولايات المتحدة أساسا وليس مع أى طرف آخر وبالتالى أصبحت القضية هى كيف يدير كل طرف هذه الأزمة وما هى الأوراق التى يملكها ؟

الإدارة الأمريكية للازمة :

بمجرد إقدام العراق على غزو الكويت وبصرف النظر عن دوافع واهدافه الحقيقية أو الحسابات التى بنى عليها قراره ، فقد تحولت المخاوف من الترسانة العسكرية العراقية من كونها تشكل مجرد مخاطر أو تهديدات محتملة إلى واقع فعلى تعين التعامل معه ومواجهة ما يمثلة من تحد سواء وفقاً لمعطيات الحاضر أو توقعات المستقبل ([2]).

وعلى ضوء ما كتب حتى الأن عن موقف الولايات المتحدة الأمركية و إدارتها للازمة

([1]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

([2]) د. محمد السيد سعيد ، "مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج" ، عالم المعرفة ، العدد 158 ، فبراير 1992 ، ص 113 .

وما كشفت عن تطورات الأحداث اللاحقة، يمكن تحديد اتجاهات التفكير الامريكى والعناصر التى استندت إليها الحسابات الأمريكية وكذلك الأهداف التى حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال إدارتها للأزمة على النحو التالى :

أولاً : إنه يتعين أن يخرج العراق بأى وسيلة ودون قيد أوشرط من الكويت ودون أن يحصل على أى مكافأة أو أى ميزة من وراء عدوانه فإذا ما تم تحقيق ذلك الهدف بوسائل سلمية فسوف يبدو النظام العراقى وكأنه أقدم على إرتكاب جريمة شنعاء وطائشة لم يحقق ورائها أى شىء ومن ثم يمكن بعد ذلك محاصرته وعزله وبحث وسائل تقليم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقاً لمعطيات الموقف ([1]).

ثانياً : إنه يجب عدم إستبعاد العمل العسكرى ومن ثم التصرف على أساس أن مواجهة عسكرية واقعة لا محالة فإذا ما حدث الصدام العسكرى فإنه الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العراقية حتى لا يتكرر ما حدث ([2]).

ثالثاً : إنه فى ظل التحولات الدولية الجارية ، والتى اندلعت الازمة فى ذروة تفاعلاتها ، فإن الإدارة الأمريكية للازمة يجب أن تتم على النحو الذى يحقق إنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ، وفى هذا السياق أضيف إلى أهداف الولايات المتحدة والمرتبطة بموضوع الازمة مباشرة (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكرياً) ، وأهداف أخرى تتعلق بالنظام العالمى ، وفى مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفيتى على أمل التعجيل بانهياره ، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة ودورها فى منطقة الخليج.([3])

رابعاً : أن تتم إدارة الأزمة على النحو الذى يمهد الطريق أمام وضع أسس نظام شرق أوسطى جديد تصبح إسرائيل طرفاً رئيسياً وفعالاً فيه من خلال تصميم التسوية السلمية وفقاً لمنهج كامب ديفيد على بقية الأطراف العربية .

([1]) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 ، (80 – 86) ، ص 82 .

([2]) محمد عبد السلام ، "السلوك العسكرى ومحدداته" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 ، (122 – 131) ، ص 128

([3]) Michael Mond el boum , The Bush , foreign policy , foreign affairs , vol 70 , No. 1 , 1990 /1991 , pp (20-41) , p. 12 .

والواقع أن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة فى إدارة هذه الأزمة سرعان ما يكشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الأخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع الأصدقاء الأعداء ، لكى تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها هى ومصالحها أولاً وقبل كل شىء . وقد نجحت فى ذلك نجاحاً فاق كل تصور ([1]).

كان أول قرار اتخذه الرئيس بوش فور سماعه بأنباء الغزو ، فى نفس لحظة وقوعه تقريباً هو إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط وإرسال مجموعة من طائرات ف-15 إلى السعودية ، وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية فى البنوك ، وإنشاء لجان دائمة لمتابعة تطورات الأزمة . وكان تقديره أنه ليس هناك أصلاً ما يمكن التفاوض بشأنه ، فإما أن ينسحب العراق دون قيد أو شرط وإما أن يجبر على الانسحاب بأى وسيلة . وشرع على الفور فى إعداد خططه على هذا الأساس ([2]).

وكان أهم إنجاز حققه التعاون الكويتى – الأمريكى فى الساعات الاولى للأزمة هو النجاح فى تنفيذ خطة الطوارىء التى أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وجميع الأعضاء الرئيسيين فى الاسرة الحاكمة ([3]).

وكان ذلك النجاح هو أول ضربة وجهت للخطة التى بنت عليها القيادة العراقية حساباتها الاولى الرئيسية . ذلك أنه أصبح من الممكن التحدث مع حكومة شرعية للكويت هى وحدها صاحب الحق فى أن تتقبل أو ترفض أى حل للازمة بعد ذلك ، بصرف النظر عن إحتلال الكويت نفسها وبصرف النظر عن أى ترتيبات تتم من قبل سلطة الاحتلال ، وطلبت حكومة الكويت الشرعية من الولايات المتحدة رسمياً ، بمجرد وقوع الغزو ، مساعدتها بكل الوسائل الممكنة لدحر العدوان وتحرير الكويت ([4]).

وكانت الخطوة التالية والبالغة الأهمية من وجهة نظر الولايات المتحدة ، هى الحصول على موافقة السعودية على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسبا

([1]) سمير أمين ، "بعد حرب الخليج والهيمنه الامريكية إلى أين" ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 170 أبريل 1993 (4 – 21) ، ص 14 .

([2]) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

([3]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 360 .

([4]) **Dilip Hiro, the Gulf war, Desert shield to desert to desert storm, op. cit., p. 103 .**

لإحتمال مواجهة عسكرية . ورغم أن السعودية كانت تشعر بالقلق البالغ على أمنها وبأن الخطر بدأ يقترب منها ، إلا أنها لم تقبل إلا بعد أن تأكدت بما لايدع مجالا للشك من أن القوة التى تنوى أمريكا حشدها وكذلك الخطط الأمريكية المصاحبة لها كفيلة بحسم الموقف وأن أمريكا جادة تماما فى مواجهة التحدى ومصرة على إجبار صدام على التراجع أو تجرع الهزيمة . وجاء قبول السعودية يوم 6 أغسطس وهو نفس اليوم الذى أصدر فيه مجلس الأمن القرار 661 والذى تم بمقتضاه فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة هى المتحكم الرئيسى فى الخطوات التالية وفى مسار الأزمة ولم يبق إلا وضع الخطط والتفاصيل وتهيئة المسرح السياسى والعسكرى للمواجهة الفاصلة .([1])

وراحت الولايات المتحدة تزيح كل العقبات التى بدأت تعترض طريقها الواحدة بعد الأخرى وكانت أهم هذه العقبات على الإطلاق تتمثل فى إحتمالات ردود الفعل السلبية من جراء وجود هذا العدد الضخم من القوات الأجنبية فى الأراضى المقدسة وما يمكن أن تثيره من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين . ومن ثم هناك ضرورة قصوى لها لتجنب المواجهة العسكرية بشكل المواجهة بين العراق من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ولتفويت الفرصة علىالعراق لكسب الرأى العام العربى والإسلامى فى صفه . ([2]) وهنا تتضح أهمية الدور المحورى الذى لعبته مصر ، وإلى حد ما سوريا ، حين وافقتا فى وقت مبكر جدا على بدء إرسال قوات إلى السعودية . وعلى أى حال فلم تكن هذه عقبة يستحيل تخطيها . فالمعتدى دولة عربية مسلمة والمعتدى عليه دوله عربية مسلمة . ([3])

ولم يكن الغزو مبررا سواء من الناحية الأخلاقية أو القانونية كما كان يمثل إنتهاكا صارخا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك إلى ذلك أن الرئيس مبارك كان مستاء جدا لأن الرئيس صدام حسين قد وعده بعدم استخدام القوة لحل خلافه مع الكويت , وتولد إحساس قوى فى مصر بأن النية لدى العراق كانت مبيته لغزو الكويت وأن دوافع العراق فى تأسيس مجلس التعاون العربى كان عزل سوريا وتجميد مصر . وبدت مصر وكأنها فى وضع تحتم معه أن تختار فيه بين دول الخليج العربى مجتمعة وبين العراق وكانت

([1]) أحمد يوسف القرعى ، "مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 91 ، (99-103) ، ص 100 .

([2]) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، ص 472 .

([3]) محمد عبد السلام ، " إدارة أزمة الخليج : المباراة التى إنقلبت إلى حرب " (أغسطس 1990/ يناير 1990) ، مجلة الفكر الإستراتيجى ، العدد 43 ، يناير 1993 ، (173-194) ، ص 180 .

مشكلات مصر الاقتصادية وطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة لاتسمح لها بهامش كبير من حرية الحركة والمناورة .

أما سوريا فبالإضافة إلى خلافاتها المزمنة مع القيادة العراقية فإن إنهاء المعسكر الإشتراكى فرض عليها إعادة تقييم سياستها الخارجية وأتاحت لها الأزمة فرصة كسر عزلتها السياسية وإنهاء مشكلة عون فى لبنان ومد جسر للحوار مع الولايات المتحدة ، وفى هذا السياق وحده امكن لمؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة أن يتخذ قرارا بأغلبية ضئيلة " إحدى عشر صوتا " قرر فيه " الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لنقل قوات عربية لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى " . ([1])

وما يعنينا هنا هو أن حالة التمزق والانشطار العربى بين الرغبة فى وضع نهاية للعدوان العراقى وتحرير الكويت ، وبين الخوف من العواقب غير المأمونة لوجود عسكرى أمريكى كثيف على الأراضى العربية قد أوجد حالة من الشلل العربى سهلت تماما تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية فى تجميع كل الخيوط وعناصر إدارة الأزمة فى يدها . ([2]) ولم يكن العالم العربى وقتها ، ولأسباب كثيرة فى وضع يسمح له بالتحرك بفاعلية سواء لإيجاد تسوية سياسية للأزمة أو لإجبار العراق عسكريا علىالتخلى عن إحتلاله للكويت . ولذلك بدا العالم العربى بعد مؤتمر القمة وكأن نصفه يؤيد الإحتلال العراقى للكويت ونصفه الآخر يؤيد المخطط الأمريكى لضرب وتصفية القدرات العسكرى العراقية . وإن لم يكن ذلك التقييم صحيحا على الإطلاق ولكنه أدى إلى نتيجة واحدة وهى فقدان العالم العربى لزمام المبادرة فى السيطرة على مسار الأزمة .

والولايات المتحدة تحتاج إلى وقت لتحشد فيه قواتها وقوات الدول الحليفة وتنهى استعداداتها العسكرية بأقل الخسائر الممكنة ، إن أصبحت هذه الحرب حتمية ، وبدات على الفور فى وضع الخطة 1002-90 للتنفيذ والتى استغرقت ثلاث مراحل : ([3])
مرحلة أولى مدتها شهر لحشد قوات كافية لردع العراق عن مهاجمة السعودية ، ومرحلة ثانية تطلبت تطلبت من ثلاثة إلى أربعة أشهر ، لحشد قوات تكفى لتحرير الكويت كهدف

([1]) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 473 .

([2]) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

([3]) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 475 .

محدود ، ومرحلة ثالثة احتاجت من 6 - 8 شهور لحشد قوات تكفى للدخول فى حرب مفتوحة مع العراق . وقبل اندلاع الحرب كانت الولايات المتحدة قد حشدت قوات بحرية وجوية وبرية لم يشهد العالم لها مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية . ([1])

كانت هناك أربع حاملات طائرات فى الجزء الشمالى من البحر الأحمر تحمل فوق ظهرها مائتى طائرة ، وحاملتان فى الخليج تحملان مائة طائرة بالإضافة إلى البوارج المزودة بتجهيزات لإطلاق صواريخ " كروز " و " توماهوك " وفى السعودية كانت هناك ثلاث قواعد جوية فى حفر الباطن والرياض والظهران ترابض فيها 800 طائرة ، وفى تركيا هناك قاعدة أنسرليك تربض فيها 400 طائرة وفى مواجهة الخطوط العراقية كان هناك أكثر من 350000 جندى معظمهم من الأمريكيين مزودين بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الحرب فى العالم وعلىأتم استعداد لخوض الحرب . ([2])

وخلال تلك الفترة الطويلة التى استغرقتها عملية الحشد والاستعداد العسكرى كانت الدبلوماسية الأمريكية مشغولة باستكمال مهام أخرى لاتقل أهمية . وكان فى مقدمة هذه المهام توفير غطاء محكم من الشرعية الدولية يطبق الحصار علىالعراق ويجيز العمل العسكرى ، وفى الوقت نفسه يبقى على قرار الحرب والسلام فى يد الولايات المتحدة . وأصبح مجلس الأمن المسرح الرئيسى لاستكمال وإنجاز هذه المهمة والتى نجحت فيها الولايات لمتحدة نجاحا باهرا على النحو الذى أشرنا إليه .([3]) وكان يتعين على الدبلوماسية الأمريكية أن تعمل على المحافظة على تماسك التحالف المناهض للعراق بأى وسيلة . وفى سياق العمل الدءوب لتحقيق هذا الهدف الرئيسى برزت قضيتان على جانب كبير من الأهمية.

القضية الأولى :

ضرورة التعامل بحنكة مع عوامل القلق والتردد وأيضا مع كل المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة أيا كان مصدر هذه المبادرة سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها . فقد كانت الولايات المتحدة تدرك أن أهدافها وغاياتها النهائية قد لاتتفق بالكامل مع أهداف وغايات حلفائها جميعا . ولذلك كان عليها أن تستخدم تكتيكا مرنا

([1]) أحمد السيد النجار ، " تمويل الحشد العسكرى فى الخليج :دلالاته وآثاره " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 ، (118-121) ، ص 119 .

([2]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 389 .

([3]) د. حسن بكر ، الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 يوليو 1991 ، (102-108) ، ص 107 .

يقوم على أساس وضع كل الأطراف أمام الأمر الواقع من خلال سياسة مرحلية مرنة تغلق باب التراجع على من شارك منهم ، فى مراحلها الأولى وتضييق فرص الخيار أمامهم بحيث يضطرون إلى المشاركة فى المراحل التالية ، ووضع الأطراف المترددة فى موقف تصبح فيه تكلفة عدم المشاركة الفاعلة فى التحالف أكبر بكثير من المشاركة فيه . ([1]) فمصر وسوريا تحمستا لإرسال القوات للدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرى ولممارسة ضغوط على العراق للانسحاب من الكويت ، لكن لم يصبح أمامهما خيار إلا المشاركة الفعلية فى القتال حتى النهاية على الرغم من أن الهدف أصبح فى مراحل متتالية أكبر من تحرير الكويت . ([2]) وفرنسا التى ترددت كثيرا واتسمت سياستها بالغموض حول مشاركتها فى مرحلة الحسم العسكرى ، وصلت إلى نقطة لم تجد معها خيار آخر إلا أن تصبح حليفا عسكريا وشريكا كاملا.

فى الوقت نفسه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأى ثمن وأن تتعامل بذكاء مع كل المبادرات الدبلوماسية المطروحة وكانت الدول الأكثر نشاطا وحركة وإهتماما وإتصالا بكل الأطراف هى الأردن وفرنسا والإتحاد السوفيتى ، وقد تكفل عناد الرئيس صدام حسين القاتل بتسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير وإجهاض كل المبادرات الصادرة عن هذه الدول وغيرها . فعلى الرغم من أن الملك حسين والمبعوث السوفيتى بريماكوف وغيرهما أكدا أن الرئيس صدام حسين كان مستعدا للانسحاب والتسوية السلمية إلا أنه كان من الواضح أن هذا الانسحاب مشروط بشروط أظهرته وكأنه نوع من الرفض المستتر للانسحاب والتمسك بضم الكويت مثل (انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، وسوريا من لبنان) . ([3]) وعندما بدأت تخف حدة هذه الشروط تدريجيا لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقى من الكويت كان الوقت قد تأخر كثيراً .

ولم يتمكن صدام حسين من استغلال بعض الفرص التى أتيحت له لكى يعلن استعداده لكى يعلن إستعداده للانسحاب الكامل وغير المشروط ، غير أن للأمانة أيضا يتعين أن نقول أن الولايات المتحدة حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه جميع منافذ الهرب ، ولم تتح

([1]) William J . Perry , Desert Storm and Deterrence , Foreign Affairs , Fall 1991 , vol 70 No. 4 (pp 66-82) p. 64 .

([2]) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء لغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 477 .

([3]) د. حسين شعبان ، " السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط الأهداف والنتائج " ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد 43 ، يناير 1993 (111-132) ، ص 113 .

له فى أى لحظة من اللحظات أى مخرج " كريم " أو أى مخرج يتيح له حتى أن " ينفذ بجلده" وقد جسد هذا الموقف تصريح الرئيس بوش فى 21 ديسمبر بعد قرار الإفراج عن الرهائن حين اعتبر أن هذا الإفراج " يصحح جريمة ارتكبها العراق حين احتجز هؤلاء الرهائن " . ([1])
أما فيما يتعلق بجوهر الأزمة فقد قال بوش " إن انسحاب العراق من الكويت ليس كافيا لحل الأزمة ، وإنما يجب لحلها أن يتم نزع قوة العراق العسكرية ، وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية ، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التى لحقت بجميع الأطراف فى المنطقة . " ([2]) كما جسده أيضا لقاء عزيز - بيكر فى جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل فى حقيقته بحثا عن مخرج سلمى ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكى تضمنته رسالة بوش والتى رفض عزيز تسلمها (بعد أن قرأها) والتى مضمونها " إما أن تخرج الآن وبلا شروط من الكويت . . . . وإما سيتم تدمير قواتك تماما ".

ثم جسد هذا الموقف الرفض الأمريكى للمبادرة الفرنسية التى حاولت قبل إنتهاء المهلة التى حددها مجلس الأمن بساعات إصدار بيان مجلس الأمن يتضمن ست نقاط لحل الأزمة (وهى مبادرة تردد أن العراق رفضها أيضا) . وأخيرا جسد هذا الموقف رفض الولايات المتحدة للوساطة السوفيتية ، حتى بعد إندلاع الحرب نفسها لمحاولة تجنب الحرب البرية على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط طبقا لقرارات الأمم المتحدة . ([3])

القضية الثانية :

ضرورة إبعاد إسرائيل تماما عن أن تصبح طرفا مباشرا فى الأزمة حتى لو تعرضت للهجوم . وكانت هذه المسألة بالغة الحساسية . ذلك أن اشتراك إسرائيل فى الأزمة سوف يترتب عليه حتما فك التحالف المناهض للعراق وإحتمال تحول كامل فى موقف الدول العربية والرأى العام العربى لصالح العراق . ويبدو أن الرئيس صدام عول كثيرا على هذه النقطة فى حساباته . فهو يعرف أن إسرائيل لم تعتد أبدا أن تصمت وخصوصا إذا هوجمت ومن ثم فلن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تمنع إسرائيل من الدخول طرفا مباشراً فى المعركة مع أول صاروخ يسقط عليها . وشكل ذلك تحديا ومعضلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ،

([1])حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 480 .

([2]) المرجع السابق ، ص 481 .

([3]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، ص 507 .

لكن الولايات المتحدة نجحت فعلا فى مواجهة هذا التحدى ، صحيح أن إسرائيل استغلت هذا الوضع أفضل استغلال وقبضت ثمنا باهظا لهذه " التضحية الكبرى " ، لكن النتيجة فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة تجميع سائر خيوط الأزمة فى يدها كانت واحدة .

ولم يكن هناك قوة أخرى تستطيع شراء صمت إسرائيل أو فرضه إلا الولايات المتحدة ، وربما كانت مهمة الولايات المتحدة أهون نسبيا قبل بداية الحرب فقد كانت المساعدات المالية والعسكرية والتلويح بمفاهيم سياسية إسرائيلية كبيرة بعد إنتهاء الأزمة تكفى لإقناع إسرائيل بمزايا العمل خلف الكواليس دون الظهور على خشبة المسرح ، لكنه مع بداية الحرب وإحتمال تعرض إسرائيل للهجمات الصاروخية العراقية ، فقد استلزم الأمر حضورا أمريكيا على أعلى المستويات فى إسرائيل نفسها طول فترة الحرب .

وقبل بدء العمليات العسكرية سافر إلى إسرائيل سرا كل من لورانس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية والجنرال روبرت وولفوتيز من رئاسة أركان الحرب المشتركة وظلا هناك حتى إنتهاء المعارك ، وكان الهدف من هذاالحضور هو ضمان ألا تفقد إسرائيل أعصابها خلال الحرب وتتخلى عن تعهدها بعدم التدخل فى المعركة . ([1]) وأخيرا كان على بوش أن يواجه أهم التحديات على الإطلاق وهى إقناع الرأى العام الأمريكى والكونجرس بحتمية مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب وقيادتها للأزمة حتى نهايتها المحتومة . ([2])

والواقع أن نجاح بوش فى بناء التحالف المناهض للعراق وفى الحصول على غطاء قوى من الشرعية الدولية كانت كلها عوامل هيأت ومهدت لتعبئة الرأى العام الأمريكى والتغلب على مخاوفه من " فيتنام " أخرى . ورغم أن المعارضة داخل الكونجرس لم تكن هينة إلا أن الرئيس بوش استطاع فى نهاية الأمر أن يحصل من الكونجرس فى 12يناير 1991 على تصريح باستخدام القوة إذا لزم الأمر وبأغلبية ضئيلة نسبيا (52 صوتا ضد 47 فى مجلس الشيوخ) ، و 250 صوتا ضد 183 فى مجلس النواب) ، بعد ذلك كان بوش هو وحده الذى يستطيع أن يقول متى يبدأ القتال ومتى ينتهى . ([3]) ومن هنا تبين لنا

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة 1991 ، ص 66 .

([2]) ابراهيم نافع ، الفتنة الكبرى : عاصفة الخليج ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993 ، ص 25 .

([3]) Diliphero , the Gulf War Desert Shield to Desert Storm , op cit pp. 140 - 208 .

ماهية الدور الأمريكى فى عالم ما بعد الحرب الباردة فهى فى سبيل سياسة جديدة تركز على مصلحتها تركيزا مطلقا وتضع الولايات المتحدة أولا وليس فقط أولا بل كذلك ثانيا وثالثا.([1])

وكذلك وضع أمريكا الآن كقوة أعظم يؤثر على تشكيل حدود العلاقة بينها وبعض الدول الطامحة إلى لعب دور أكبر فى محيطها الإقليمى مثل كوريا الشمالية وإيران ، فى واقع الأمر فإن هناك جملة من الموضوعات الخلافية فى العلاقة الأمريكية الإيرانية تزيد فى حساسيتها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التى ترتبها هيمنة دولة إسلامية ثورية مثل إيران عليها . وأحد تلك الموضوعات هو الموقف من الإرهاب ، وتعبير الإرهاب يستخدم فى هذا الشأن للدلالة على دعم حركات الإسلام السياسى ، ورفض النهج السلفى لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى . كذلك فإن من الموضوعات الخلافية بين البلدين التسلح الإيرانى (لاسيما التقليدى) على نحو تراه الولايات المتحدة يخرج من حيز الحدود القومية إلى نطاق تهديد حدود دول الجوار العربى . وأخيرا فإن هناك قضية حقوق الإنسان الإيرانى التى تكتسب أهمية مضافة فى عالم يتخذ له واجهة ديمقراطية .

ولقد عبرت العديد من الوثائق الصادرة فى عهد جورج بوش عن الإستراتيجية الأمريكية المرشحة للتعامل مع التهديد الإيرانى المحتمل لمنطقة الخليج ، سواء من خلال تسميته صراحة أو بالإشارة إليه من طرف خفى . وفى هذا الخصوص صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية فى عام 1992 وثيقتان مهمتان ، عددت أولهما مناطق التوتر الراهنة والمحتملة وجعلت منطقة الخليج والشرق الأوسط منها بمنزلة القلب ، وأكدت على حق الولايات المتحدة فى منع أى تحد من قبل " أى قوة عدوانية " كما أيدت حقها فى إتخاذ الوسائل المناسبة لحماية مصادر النفط والممرات المائية . ([2]) أما الوثيقة الثانية فقد تضمنت " سيناريوهين " لأزمتين إقليميتين ربما تعرضت لهما الولايات المتحدة ، ووضعت تصورها لكيفية التصرف حيالهما ، كانت إحدى الأزمتين هى إجتياح كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية فى عام 1993 ، وكانت الثانية هى محاولة قوة معادية لم تحدد للسيطرة على منابع النفط

([1]) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 485 .

أنظر أيضا محمد عصفور ، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى ، (القاهرة : القارئ العربى ، ط1 ، 1991) ، ص 120 .

([2]) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، ص 540 .

وموانئ الخليج فى عام 1999 . وفى هذه الحالة الأخيرة اقترب الحل الأمريكى لفض الأزمة من نظيره المتبع فى " عاصفة الصحراء " . (1)

وعندما تولت إدارة كلينتون السلطة فى الولايات لمتحدة كان ذلك إيذانا بإضافة المزيد من أسباب التوتر للعلاقة الأمريكية الإيرانية ، فالديمقراطيون ذوو خبره سيئة فى التعامل مع إيران منذ اندلعت أزمة الرهائن الأمريكيين واطاحت بإدارة الرئيس جيمى كارتر ، وفى هذا السياق أتت التصريحات والتقارير الصادرة عن المسئولين الرسميين لتعبر عن شدة الخصومة الأمريكية تجاه إيران ، وتعاود الإلحاح على محاور الخلاف الثلاثة : الإرهاب والتسلح وحقوق الإنسان ، فبعد أقل من شهرين من تسليم بيل كلينتون لمقاليد السلطة ، صرح توماس مكنمارا منسق مكافحة الإرهاب فى وزارة الخارجية الأمريكية بأن إيران هى أخطر " الدول الداعمة للإرهاب " . (2) وانعكس ذلك فى التقرير السنوى الصادر عن وزارة الخارجية حول الإرهاب فى العالم حيث ورد أن " إيران كانت الدولة الراعية للإرهاب الأكثر خطورة خلال عام " . (3)

كذلك أدان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية إيران ووصفها بأنها " دولة خارجة على القانون الدولى " نسبة إلى علاقاتها بحركات الإسلام السياسى المتطرفة وتصميمها على حيازة أسلحة الدمار الشامل . (4) تزامن مع ذلك ورافقه التهديد الأمريكى بفرض عقوبات تجارية على إيران ، (5) وتجميد 22مليون دولار قيمة ممتلكاتها العقارية (6) فضلا عن كيل الإتهامات لأعوانها بتدبير أعمال تخريبية داخل الولايات المتحدة أهمها تفجير مركز التجارة العالمى بنيويورك . (7) وبطبيعة الحال فإن تماس المصالح الإسرائيلية مع

---

(1) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص 507 – 463 .

(2) التقرير الإستراتيجى العربى 1990، مرجع سبق ذكره ، ص57 .

(3) Dilip hero , op cit ., 140 - 208 .

(4) د. حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية 1991 ، ص 107 .

(5) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 490 .

(6) H . H Tickin : The Political Economy of Soviet - Us Relation over the invesion of Kuwait in the period August 1991 to March 1991 , in Haim Bresheeth and Nira guval Devis , Zed Books , 1991 , pp. 30-39 .

(7) مارسيل مير ، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمات الخليج ، دار سعاد الصباح ، ط1 ، 1992 ،ص 89 .

تضييق الخناق على حركة المقاومة الإسلامية فى الأراضى العربية المحتلة قد حدا بالمسئوليين الإسرائيلين إلى إذكاء الحملة الأمريكية ضد إيران وأصوليتها الإسلامية الداعمة للإرهاب فى الشرق الأوسط . ([1])

رغم أن التحليل السابق يفضى إلى نتيجة منطقية مؤداها إخضاع السلوك الإيرانى لنوع من المراقبة الأمريكية الدقيقة فى مناطق متعددة ، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجه أو جانب آخر من الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، يتمثل فى تخويل إيران قدرا محسوبا من حرية الحركة للتعبير عن طموحاتها الإقليمية وإيهامها القدرة على التحدى الجزئى للإدارة الأمريكية ، وهذا مبرر كاف لتكثيف وتحديد الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج . ([2])

إن تغيير الطبيعة القانونية لجزيرة أبو موسى الإماراتية ، والسكوت على الانتهاك الإيرانى للسيادة العراقية المرة تلو الأخرى ، يدخل فى باب تشجيع إيران على عرض القوة وتوظيفه أمريكيا لإبتزاز الدول الخليجية . بقول آخر إذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران تحدو حكامها إلى إتباع سياسة عقلانية فى مجالها الحيوى ، فإنها فى ذات الوقت تستثير حماسهم للتمدد الجغرافى وإعادة بناء القوة الإقليمية لدولتهم ، أكثر من ذلك يوجد ثمة إتجاه آخر فى التحليل يشير إلى بواكير تبلور تنسيق أمريكى إيرانى مشترك يفسره كل من الطرفين حسب هواه ويوظفه لما يخدم صالحه فى منطقة الخليج . سند هذا المنطق فى التحليل وجود سابقة لمثل هذا التنسيق الثنائى بعد الثورة من خلال ما عرف باسم " إيران جيت " فضلا عن أن هناك خطأ فى القيادة الدينية السياسية المزدوجة لإيران (على خامينى المرشد العام وهاشمى رافسنجانى رئيس الجمهورية) لايمانع فى استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة رغم هجومه بين حين وآخر على " الاستبداد الدولى " . ([3]) مثل هذا الخط أو الإتجاه يقف فى وجه التيار المتصلب المضاد الذى يتزعمه بعض منفذى عملية إحتلال السفارة الأمريكية ، والذى لايعارض فقط استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة بل هو يحرص على العودة مجددا لأسلوب إختطاف الرهائن الأمريكيين . ([4]) .

([1])التقرير الإستراتيجى العربى 1990، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

([2]) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العلاقات السياسية بين العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، القاهرة ، 1993 ، ص 374 .

([3]) المرجع السابق ، ص 375 .

([4]) لطفى الخولى ، الإتحاد السوفيتى وكومنولث الجمهوريات : عوامل الوحدة وعوامل التفكيك ، الفرسان ، عدد 726 ، 1992/1/13 ، ص 36 – 37 .

الفصل الثالث

السلوك السوفيتى تجاه إيران خلال أزمة الخليج الأولى

ننتقل إلى علاقات إيران بالاتحاد السوفيتى فنجد أن تطور هذه العلاقات يعد نموذجا لانعدام الثقة بين قوتين واحدة عظمى والأخرى إقليمية . وأن الثورة الإيرانية فاجأت النظام السوفيتى بنفس القدر الذى فاجأت به الولايات المتحدة . ولكن السوفييت لم يكن لديهم الكثير ليفقدوه واستطاعوا بسرعة وضع استراتيجية جديدة عندما أيقنوا أن نظام الشاه قد قضى عليه نهائيا ، فعاد زعماء الحزب الشيوعى الإيرانى " تودة من منفاهم وبدأو يعيدون بناء الحزب وتحالفوا مع الخومينى بإيعاز من الإتحاد السوفيتى ، ولكن سرعان ما انفجرت الخلافات ووضحت أهداف الحزب الحقيقية وأضطر الحزب إلى العودة مرة أخرى إلى العمل السرى عام1981 واحتل حزب الله مقعده فى البرلمان . وعندما قامت حرب الخليج الأولى حاول السوفييت إقناع الإيرانيين بقبول مبدأ التفاوض بشأن تسوية للحرب ، والمحوا إلى اضطرارهم إرسال أسلحة إلى العراق فى حالة هجوم إيران على الأراضى العراقية ، وتجاهلت طهران الإنذار السوفيتى واستأنف الإتحاد السوفيتى شحن الأسلحة للعراق وسقطت الصواريخ الروسية على المدن الإيرانية . ([1])

وهذا الفصل يتكون من ثلاث مباحث :-

المبحث الأول :- سلوك الإتحاد السوفيتى خلال أزمة الخليج الأولى .

المبحث الثانى :- الإتحاد السوفيتى والحرب .

المبحث الثالث :- الجهود الدولية لتحقيق السلام .

([1]) جارى سيك ، مرجع سبق ذكره ، ص 309.

المبحث الأول

سلوك الإتحاد السوفيتى خلال أزمة الخليج الأولى .

قبل أن تندلع الحرب العراقية – الإيرانية اظهر الإتحاد السوفيتى عدم ارتياحه لتصاعد التوتر فى علاقات الدولتين لخوفه من أن ينتهى به الأمر بالتورط إلى جانب أى منهما ، مما كان سيتسبب فى إحراج بالغ لسياساته . ودفعا لهذا الإحتمال غير المرغوب ، حاول السوفييت أن ينتهجوا مسلكا حياديا من طرفى النزاع ، وإن كانت توجهات أجهزة الأعلام السوفيتية قد أظهرت ميلا أكثر تعاطفا مع إيران . ([1]) فلقد كانت وجهة النظر السوفيتية هى أن تفاقم هذا النزاع العراقى الإيرانى سيؤدى إلى شق جبهة القوى المعادية للإمبريالية فى الشرق الأوسط . وبالتالى فقد شجع الإتحاد السوفيتى جهود الوساطة الدولية المبذولة لاحتواء هذا النزاع وإنهائه ، وهى الجهود التى كانت منظمة التحرير الفلسطينية أبرز الأطراف القائمين بها فى ذلك الوقت .

ولعل من الأمور الجديرة بالتنويه ، أنه عندما اشتكت إيران من استمرار السوفييت فى تزويد العراق بالأسلحة ، وهددت بسحب سفيرها فى موسكو كبادرة إحتجاج على ما أسمته بالمسلك السوفيتى المعادى لها ، عرض السوفييت على الحكومة الإيرانية استعدادهم لبيعها بعض ما تحتاج إليه من الأسلحة السوفيتية حتى يستمر فى توريد أسلحته للعراق تنفيذا للعقود المبرمة بينهماوالتى يرجع بعضها إلى تواريخ سابقة على وقوع الثورة الإيرانية نفسها ، ولكن إيران ادارت ظهرها للعرض السوفيتى تحت مبرر أنها تخلت عن دورها السابق كشرطى للخليج ، وإنها لم تكن راغبة فى أن تبعثر أموالها على شراء الأسلحة ، وكان ذلك قبل اندلاع حربها ضد العراق فى سبتمبر 1980 .([2])

وبنشوب الحرب وجد السوفييت أنفسهم فى موقف بالغ الصعوبة والحرج بسبب المعاهدة التى تربطهم بالعراق من جهة ، ولأن الإتحاد السوفيتى ظل ولسنوات طويلة المورد الرئيسى للعراق بالسلاح ، وذلك بالإضافة إلى المعارضة المتشددة التى أظهرها العراق

([1]) Robert O. Freed man, soviet policy towards the Middle Eest since the invasion of Afghenistan, Jowrnel of Internetionel affairs , summer 1981,p.298 .

([2]) I bid, p. 299 .

لإتفاقات كامب ديفيد ، وإمكاناته التى كانت تؤهله لدور قيادى ضخم فى المنطقة العربية ، كما أن التعاون العراقى السعودى الذى أخذه يتوثق بينهما قبل نشوب الحرب كان يرفع من احتمال أن يتمكن العـراق مـن جذب السعـودية بعيدا بعض الشئ عن ارتباطها القوى بالولايات المتحدة . ([1]) وفوق ذلك كله ، فإن دعم العراق عسكريا فى حرب ضد إيران كان يبرهن للعرب وبالدليل العلمى على إمكانية التعامل مع الإتحاد السوفيتى حليف موثـوق فيه بعد فترة من الشكوك التى لحقت بسمعته فـى هذا الصدد وبخاصة بعد حرب أكتوبر 1973 . ([2]) كما أن تأييد العراق بوسيلة إمدادات السلاح كان يضمن للسوفيت ولحلفائهم فى أوربا الشرقية حاجتهم من النفط العراقى دون انقطاع .

فكان الإتجاه داخل القيادة العليا السوفيتية موزعا بين من عارضوا تأييد العـراق عسكريا فى هذه الحرب ، وبين من عارضوا بالمقابل أن يلقى الإتحاد السوفيتى ثقله وراء إيران . فالذين عارضوا دعم العراق عسكريا أسسوا معارضتهم على جملة من الأسباب كان من أهمها اضطهاد الحكومة البعث للشيوعيين العراقيين ، وتحرك العراق بعيدا عن روح معاهدة الصداقة والتعاون التى تربطه بالاتحاد السوفيتى منذ عام 1972 . والذى وصل إلى حد التنديد بالتدخل العسكرى السوفيتى فى أفغانستان ، وبالإضافة فقد كانت هناك عدة أسباب أخرى منها : ([3])

1- إن إنحياز الإتحاد السوفيتى الصريح إلى جانب الطرف العراقى سواء عبر ذلك عن نفسه فى صورة الدعم العسكرى أو التأييد السياسى لأهداف العراقيين فـى حـرب الخليج ، كان لابد وأن يضعف من عداء النظام الإيرانى الحاكم للولايات المتحدة ولسياساتها فى المنطقة. لذا فإن السوفييت أرادوا أن يظل عداء الحكم الإيرانى منصبا بكامله على الولايات المتحدة لأن ذلك كان يسهل نسبياً من مهمة القوى اليسارية فى إيران ، وهى القوى التى كانت قد دخلت مرحلة التحالف التكتيكى أو المرحلى مع نظام خمينى المتطرف ضد خصومه الموروثين من عهد الشاه . ولذلك فقد حرص السوفييت على تجنب استفزاز النظام الإيرانى بدعم مفتوح يقدمونه للعراق ، حتى لا يتحول اليساريون الإيرانيون فى نظر هذا النظام إلى خصوم بالتبعية ، وإنما أرادوا على العكس أن يثبتوا الإيرانيين عمليا أنه رغم معاهدتهم مع العراق ، فقد أمتنعوا عن تزويده

([1]) I bid, p. 300.

([2]) I bid, p. 301 .

([3]) I bid, p. 302 .

بالسلاح حتى لايكون أداته فى غزو إيران وإحتلال أراضيها وتفكيك كيانها . كذلك فقد أراد السوفييت أن يثبتوا للنظام الإيرانى إنه لم يكن ثمة خوف منهم على إيران ، وانهم لا يشكلون تهديدا لأنها بوجودهم فى أفغانستان كما حاولت الولايات المتحدة أن تصور الأمور لهم ، وإنه إذا كان للإيرانيين عدو يتآمر عليهم ويتحرك ضدهم ، فهو الولايات المتحدة وليس الإتحاد السوفيتى .

2- تخوف الإتحاد السوفيتى من ردود الفعل الإقليمية ضد أى إجراء عسكرى جديد من جانبه خاصة وأن علاقاته بدول المنطقتين الخليجية والعربية كانت تتميز عموما بدرجة عالية جدا من الحساسية المتبادلة . وكمثال فإن تدخل السوفييت بوسيلة امدادات السلاح إلى جانب العراق كان لابد وأن يستثير معارضة النظام البعثى الحاكم فى سوريا والذى كان أقرب حلفاء الإتحاد السوفيتى فى المنطقة العربية ، كما كان مؤيدا قويا لثورة الخمينى الإسلامية فى إيران ، فضلا عن علاقته الوثيقة بنظام القذافى فى ليبيا بارتباطاته العسكرية القوية مع الإتحاد السوفيتى . ([1]) يضيف إلى ذلك أن النظام السورى الحاكم كان يتمتع بنفوذ قوى على منظمة التحرير الفلسطينية ، وبتأثير كبير على مجريات الحرب الداخلية فى لبنان من خلال التواجد العسكرى السورى المكثف فى تلك الدولة العربية المجاورة ، كما أن هذا النظام كان ينتهج سياسات العداء المكشوف للغرب وللولايات المتحدة بالذات ، كما كان من أقوى خصوم تسويات كامب ديفيد ومن الداعين البارزين إلى اشراك السوفييت فى أية تسوية سليمة شاملة فى الشرق الأوسط ، كذلك كانت سوريا تشكل ضلعا رئيسيا فيما أسمى بجبهة الصمود والتصدى فى الوطن العربى ضد مبدأ التسوية السلمية والتعايش السلمى مع إسرائيل . ([2]) ومن هنا فإن دعم السوفييت للعراقيين فى هذه الحرب كان يعنى عمليا تقوية مركز البعث العراقى الحاكم والذى كانت علاقته بالبعثيين السوريين قد ساءت إلى النقطة التى انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين منذ أواخر عام 1979 بعد أن اتهمت العراق حكومة الأسد بتدبير مؤامرة للإطاحة بنظام الحكم فى بغداد ، وهى المؤامرة التى قيل أنها اعتمدت فى تنفيذها على مجموعة من العناصر القيادية . البارزة فى حزب البعث العراقى نفسه .

([1]) د. إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 212 .

([2]) المرجع السابق ، ص 213 .

ولهذا وجد السوفييت أنفسهم واقعين فى مأزق إذ كان عليهم أن يختاروا بين جناحى البعث الحاكمين فى بغداد ودمشق بخلافاتهما المستحكمة وعلاقاتهما العدائية المتطرفة ، وللتخلص من تلك الورطة السياسية ، لم يكن أمامهم سوى أن ينهجوا خطا متحفظا من موضوع دعمهم العسكرى للعراق فى حربها ضد إيران على اعتبار أن ذلك التحفظ كان أنسب المواقف العملية التى يستطيعون بها أن يحفظوا توازنهم فى مثل هذه الظروف الصعبة ، ويحافظوا على مصالحهم الحيوية فى هذين البلدين العربيين الرئيسيين ، خاصة وأن كفة الميزان فى الشرق الأوسط بدأت ترجح لصالح الولايات المتحدة بعد أن اقامت مصر علاقات قوية معها وقادت حملة معادية للإتحاد السوفيتى فى عهد الرئيس أنور السادات ، مما زاد الأمور بالنسبة للسوفييت سوءا على سوء ودفعهم إلى التشبث بمواقعهم الباقية لهم فى المنطقة العربية فى مواجهة كل تلك التحولات السلبية . ([1])

3 - علاوة على ما سبق ، فإن تدخل السوفييت بالأسلحة إلى جانب العراقيين ، وبالتالى تمكينهم من أن يصبحوا القوة الإقليمية الأولى فى الخليج بعد تجزئة الكيان الإيرانى أو الإجهاز على قوته العسكرية ، كان لابد وأن يحرك حساسيات الدول الأخرى فى الخليج ويدفع بهم فى مسارات سياسية ودولية معادية للسوفييت ، وذلك فيما اذا حسوا بأن وراء هذا الدعم العسكرى الكامل للعراق مخططاً استراتيجياً سوفيتياً بعيد المدى . ([2]) فالسعودية مثلا ستكون أكثر الأطراف المتضررة من ذلك التحول ، وذلك لأن أى زيادة فى قوة العراق العسكرية أو فى نفوذه السياسى فى الخليج أبعد من حدود معينة ، لابد وأن يترتب عليها انحسار مماثل فى قوة السعودية ونفوذها وهى التى تطمح فى أن يكون لها الثقل الأكبر فى توجيه السياسات وتحريكها فى هذه المنطقة الخليجية التى تشكل المجال الحيوى الأول لأمنها وإستقرارها.

وعلى الجانب الاخر ، فإن وجود عراق قوى مدعم بالنفوذ السوفيتى على حدود السعودية كان من المحتمل أن ينتهى إلى أحد نتيجتين :

فإما أنه سيشكل عامل ردع وضغط قويين على السعودية فى إتجاه عدم التقارب أكثر مع الولايات المتحدة ، أو دفع السعودية كرد فعل دفاعى أكثروأكثر فى إتجاهها وهو ما لم يكن

---

(1) Georgee w. Breslauer, Soviet stsategy in the Middle east, Boston, 1990, p. 123

(2) I bid, p. 125.

السوفييت راغبين فى حدوثه ، فالسوفييت كانو يتطلعون دائمـاً إلـى إحداث تحـول فـى الموقـف السعودى يجعله أقل ارتباطاً بالولايات المتحدة ، وليس دفعهم إلى الارتماء فى أحضانها بسبب الخـوف مـن الإتحـاد السـوفيتى والعراق بآرائـه ومفاهيمـه وممارسـاته الراديكاليـة فـى أمـور السياسة والحكم .

وبالمثل فان رد فعل الكويت من قبل ذلك تغير ، كان من المحتمل أن يدفعها هى الاخرى إلى زيادة اعتمادها على الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات المماثلة على أمنها والقريبة منها ، وهو أيضاً ما لم يكن يحبـذه الإتحـاد السـوفيتى نظـراً لأن الكويـت كـانت مـن الـدول الخليجيـة القليلة التى تحتفظ بعلاقات ودية مع الإتحاد السوفيتى بل وتحصل على بعض أسلحته .

وباختصار فقد أراد الإتحاد السوفيتى إحتواء رد فعل خليجى عنيف من هذا النوع الـذى أشـرنا إليه والذى قد تساعد عليـه أو تعجل بـه مسـاندته عسكـرياً للعـراق فـى حربهـا ضـد إيران ([1]). فالإتحاد السوفيتى كان يتفهم جيداً من موقعه كقوة عالمية ، لعبة الصراع والتنـافس على القوة فى الخليج بكل أبعادها وتشابكاتها وبالتالى مضاعفاتها ، كما كان مدركاً تمامـاً لتلـك الدرجة العالية من الحساسية التى سيخلقها أى تغيير جديد فى معادلات القوة العراقية الإيرانيـة على مستوى المنطقة الخليجية بأسرها ، فهـذه المعـادلات هـى التـى تتحكـم وإلـى أبعـد حـد فـى تقرير السياسات وردود الأفعال الخارجية لهذه الـدول الخليجيـة كلهـا ودون استثناء ولعـل تلـك الاعتبارات مجتمعة هى التى جعلت الإتحاد السوفيتى يحـاول أن يتجنـب الضـرر الـذى يمكـن أن يؤذى مركزه ومصالحه فى هذه المنطقة إذا ما أصبح مشتبكاً فيها إلى جانب طرف ضد طـرف آخر ([2]).

فـى نفـس الوقـت فقـد أراد السـوفييت مـن وراء موقفهـم الحيـادى هـذا أن يلتفـوا حـول اسـتراتيجية الولايـات المتحـدة فـى الخليـج ، اسـتراتيجية التدخـل العسـكرى النشـط والانتشـار السـريع ، بالاسـلوب غـير المباشـر وذلـك لإحراجهـا واضعـاف المـبررات التـى اسـتخدمها فـى الاقتراب من دول المنطقة ، وبالتالى التقليل من جاذبيتها السياسـية والأمنيـة لهـذه الـدول التـى كانت الولايات المتحدة تتسـابق فـى الحصـول علـى دعمهـا لخططهـا ومشـاريعها . فالسـوفييت

([1]) Ibid, p. 131.

([2]) Ibid, p. 131.

أرادوا أن يقولوا لهذه الدول أننا بدعوتنا إلى تحييد منطقة الخليج فى صراعات القوة الدولية ، وبوقوفنا موقف الحياد عملياً فى هذه الحرب الخليجية .([1])فإننا نريد أن نبعد عن أنفسنا هذا التهديد العسكرى الذى تواجهنا به أمريكا من منطقة الخليج ، أى أننا مهددون أيضاً فى أمننا بهذه الخطط والاجراءات فى وقت لاينهض فيه شاهد عملى واحد على وجود تهديد من جانبنا لأى دولة من دول المنطقة ، فلا النفط مهدد ، ولا طرق نقله عبر المضايق والممرات المائية التى يمر فيها الغرب مهددة ، إذن ما هو معنى تحويل المنطقة الخليجية إلى بؤرة صراع عسكرى بين القوى الكبرى بلا أساس من حاجة أو مبرر؟

وإذا كانت تلك هى الاسباب التى جعلت الإتحاد السوفيتى يسلك فى النهاية مسلكاً حيادياً من أطراف حرب الخليج ، فما هى بالمقابل الحجج التى ساقها أنصار دعم إيران على حساب العراق داخل القيادة العليا السوفيتية ([2])؟ من ضمن الحجج التى قيلت أن ثورة الخمينى قد جذبت إيران بعيداً عن النفوذ الأمريكى وفصمت عرى التحالف العسكرى والسياسى الوثيق الذى كان قائماً بين إيران والولايات المتحدة ، وأن هذه الثورة وجهت لطمة عنيفة للمصالح الأمريكية فى الخليج والشرق الأوسط ، كما أن مسلك إيران المتصلب خلال أزمة الرهائن الامريكيين المحتجزين فى طهران قد أذل كبرياء أمريكا والحق أضراراً بالغة بسمعتها فى المنطقة .

ثم أن شعب إيران الذى يبلغ تعداده ثلاثة أضعاف الشعب العراقى وبموقع إيران الإستراتيجى فى الخليج وقربها من مضيق هرمز ، كانت كلها عوامل أكثر إيجابية بالنسبة للمصالح السوفيتية يضيف إلى ذلك الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفيتى وبين إيران وأفغانستان التى أصبح للاتحاد السوفيتى تواجد عسكرى مباشر فيها ([3])، ومن هنا فإن تزويد السوفييت للعراق بالسلاح كان سيدفع بإيران إلى مساندة الثوار الأفغان وتحريضهم على مقاومة الوجود السوفيتى فى بلادهم .

أيضاً كان من بين الأسباب التى ذكرها أصحاب هذا الإتجاه أن تزويد إيران بالسلاح كان من الممكن أن يغرى إيران باستئناف تصدير شحناتها من الغاز الطبيعى إلى الإتحاد

([1]) جمال على زهران " الدور الروسى فى توازن أمن الخليج (مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995)، (48 – 59) ، ص 52

([2]) R. K. RAMAZANI, Iran's revolution the search for consensus, op. cit., p. 89.

([3]) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

السوفيتى والتى كانت إيران قد قطعتها قبل فترة وجيزة من اندلاع الحرب . ولكن يبدو أن هذا الإتجاه قوبل بمعارضة الفريق الاخر الذى أكد على المضمون المعادى للشيوعية الذى يحمله تيار الثورة الإسلامية فى إيران ، وكذلك على الحاجة إلى الإبقاء على العراق وإيران لتوجهاتهما المعادية للسياسة الأمريكية ، ضمن ذلك الإطار وعدم إجبار أى منهما على الخروج منه بسبب المساعدات العسكرية التى يمكن أن يقدمها الإتحاد السوفيتى لأحد الطرفين على حساب الاخر ([1]). ومن هذا المنطلق أخذ الإتحاد السوفيتى يتبنى التفسير الذى يقول أن الحرب العراقية الإيرانية تعمل على إضعاف الدولتين كما أنها تخلق الظروف التى تشجع على التدخل العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج لاستعادة المواقع ورؤس الجسور التى فقدتها الولايات المتحدة فى مرحلة سابقة .

وفيما يتعلق بمدى إلزام المعاهدة العراقية السوفيتية الإتحاد السوفيتى بالتدخل عسكرياً إلى جانب العراق فى هذه الحرب ، حاولت الحكومة السوفيتية أن تبحث لنفسها عن مخرج من هذا الاشكال عندما زعمت أن المعاهدة هى معاهدة سلام وليست معاهدة حرب ، وبالتالى فأن إحتمال التدخل فيها غير وارد ولا مطروح ، وأكدت أن السبيل السليم الوحيد المؤدى إلى وقف النزاع المسلح لن يكون إلا بالتسوية السياسية للمسائل المتنازع عليها بين الطرفين بما فى ذلك مسألة الأراضى والحدود ([2]) ولعله مما يلفت الانتباه أن السوفييت ظلوا يدافعون ، منذ اللحظة الأولى لإندلاع حرب الخليج عن وحدة الاراضى الإيرانية وسلامتها ويعربون عن معارضتهم لأية محاولة تهدف إلى المساس بالكيان الإقليمى لإيران ، وكان من ضمن ما قالوه أن الإتحاد السوفيتى الذى نجح فى أن يقيم علاقات تقليدية من حسن الجوار مع إيران سيقف بحزم ضد التدخل الخارجى فى شئون إيران الداخلية من أى جانب كان ، وأياً ما كان شكل ذلك التدخل أو المبرر الذى يرتكز عليه بل أنه سيعتبر أى تدخل عسكرى فى شئون إيران عملاً يمس مصالحه الأمنية وهو ما لن يقبله أو يسمح به .

وجدير بالذكر أن هذه الرسالة التحذيرية السوفيتية كانت موجهة بالأساس إلى العراق الذى أخذ يتكلم فى بداية هذه الحرب عن إمكانية تقسيم إيران ودعم المطالب الإنفصالية لبعض الأقليات العرقية فيها ، وهو إتجاه لم يشأ الإتحاد السوفيتى أن يسايره حتى لا يسجل عليه

([1]) المرجع السابق ، ص 216 .

([2]) المرجع السابق ، ص 218 .

موقفه فيما بعد ، وبالاخص إذا تطورت مجريات حرب الخليج لصالح إيران ضد العراق ([1]).

وفى هذا المقام يصبح من الضرورى أن نشير إلى هذا الموقف السوفيتى المحايد أو المتوازن من طرفى حرب الخليج ، كما قيل فى وصفه أثار بطبيعة الحال الشعور بالضيق والامتعاض لدى العراق ([2])وان كانت دبلوماسية العراق الهادئة حتى فى ظروف الحرب والتهديد الخارجى ، حاولت على قدر الامكان عدم التحول بهذا الموقف السوفيتى السلبى منها إلى قطيعة فى علاقات الدولتين ، بل وتجنب الإشارة إليه بعبارة النقد الصريح حتى وإن كانت الزيارات المتعددة التى قام بها كبار المسئوليين العراقيين إلى موسكو لشرح أبعاد الموقف العراقى ودوافعه من هذه الحرب ، وتذكير السوفييت بتعهداتهم الرسمية المكتوبة حيال العراق ، ولم تثمر النتيجة المرجوة ، وبكل ما كان يعنيه ذلك من انعكاسات أليمة على مجهود العراق فى حربها ضد إيران ، وحيث وجدت نفسها أمام ضرورة توفير بديل فورى يستطيع أن يعوضها عن نقص إمدادات الأسلحة السوفيتية وقطع الغيار ، وهو خيار لم يكن سهلاً أبداً فى مثل ظروفه ، وانما استلزم من العراق بذل جهود دبلوماسية مكثفة ومتواصلة حتى استطاع أن يتجاوز التحدى الذى وجد نفسه أمامه وحيث طالت الحرب ولا تبدو نهاية واضحة لها فى الافق المنظور ([3]).

وإذا كانت قد حدثت منذ منتصف عام **1983** بعض التحولات السلبية فى مجرى العلاقات السوفيتية الإيرانية أثر الحملة العنيفة التى شنتها حكومة الثورة الإسلامية فى طهران ضد حزب تودة الشيوعى الذى اتهمته بالخيانة وبعمالته للإتحاد السوفيتى ، وما تلى ذلك من اعتقال قادة الحزب وتقديمهم إلى المحاكمات مع طرد عدد من الدبلوماسيين السوفييت العاملين فى إيران واتساع حجم التأييد الإيرانى للثوار المسلمين الأفغان فإنها قضت على كل أمل كان يراود السوفييت حول امكانية تقدمهم بمبادرة تستطيع إقناع إيران بإنهاء حرب الخليج .

وللحقيقة ، فإن كل ما تمخض عنه هذا التحول السلبى من تأثير على الموقف السوفيتى من الحرب العراقية الإيرانية ، لم يتجاوز القرار الذى اتخذته الحكومة السوفيتية برفع الحظر الذى سبق وأن فرضته على إرسال الأسلحة إلى العراق ، وإن كانت قد حرصت على أن تبقى

([1]) عبد المجيد تراب زمزمى ، الحرب العراقية الإيرانية – الاسلام والقوميات ، الوكالة العالمية للتوزيع 1985 ، ص 259 .

([2]) بير بيلو ، إعداد سوسن حسين ، بغداد – طهران لعبة – الاثنين الكبار ، مجلة السياسة الدولية (8) العدد 85 يوليو 1986 (265–266) ، ص 266 .

([3]) **Dil.ip Hiro,Iran under the ayat allahs, op., cit., p. 292.**

الامدادات العسكرية السوفيتية ضمن الاطار الذى لا يخرج بمجهود العراق فى تلك الحرب عن الهدف الدفاعى البحت ([1]).

وتجدر الملاحظة إلى أنه على الرغم من تدهور العلاقات السوفيتية الإيرانية واستئناف علاقات التعاون العسكرى مع العراق ، فإن الإتحاد السوفيتى لم يضغط على حليفه الكورى الشمالى لكى يوقف إمداداته العسكرية لإيران ، وهو الدور الذى قاموا به منذ بداية حرب الخليج حتى أصبحوا المورد الرئيسى الاول للسلاح الذى استخدمته إيران فى هذه الحرب ، ودلالة هذا الامتناع غاية الوضوح ، فهى تعنى أن الإتحاد السوفيتى لم يتخلى عن حرصه فى أن تستمر هذه الحرب دون أن تتسبب فى إحداث تبديل جذرى فى موازين القوة العراقية الإيرانية ، وذلك حتى يقطع الطريق أمام أية إتهامات أو إدعاءات يمكن أن يوجهها أحد الطرفين إليه فيما حول مسئوليته عن النتائج العسكرية التى انتهت إليها الحرب ، وهذه الحساسية السوفيتية نابعة من سلسلة التجارب الأليمة التى مر بها فى الشرق الأوسط منذ حرب يونيو 1967 والتى وضعته دائماً فى موقف الإتهام حتى من قبل أقرب الاطراف الذين تحالفوا معه ([2]).

التحدى السوفيتى للسياسة الأمريكية :

سعى السوفييت للحصول على فرص جديدة فى منطقة الخليج الفارسى وفى كل أنحاء الشرق الأوسط . فقد أصبح السوفييت بعد أكثر من عشر سنوات من الانتكاسات السياسية التى كان أبرزها طردهم من مصر فى وضع مكنهم من تحدى النفوذ الأمريكى فى المنطقة .
وكان مفتاح هذا التغيير هو تكثيف استثماراتهم فى سوريا من خلال صفقات الأسلحة والوجود العسكرى المباشر (الذى يقدر بـ8000 من القوات والمستشارين) وبعد هزيمة سوريا فى صيف 1982 ، زودها السوفييت بشبكتين من الصواريخ سطح/جو طراز أس أيه 5 ومعها أطقم سوفيتية لتشغيلها وأسلحة متطورة إضافية قيمتها 2.5 بليون دولار بينها طائرات طراز ميج 23 وميج 25 ، وصواريخ أس أس 21 وقد وفر هذا الدعم بالقوة العسكرية لسوريا القوة والصلابة لتحدى الولايات المتحدة واسرائيل فى لبنان ، وقد عزز الانسحاب الأمريكى من لبنان النفوذ السورى فى المنطقة وقوى بشكل غير مباشر من موقف مؤيديهم السوفييت .

([1]) اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

([2]) المرجع السابق ، ص 218 .

وحاول السوفييت مد نفوذهم فـي ربيـع 1982 عندمـا قـرروا التخلـي عـن حيـادهم فـي الحرب الإيرانية العراقية ليؤيدوا العـراق فقـد قـدروا أن حيـادهم ينطـوى علـى المخـاطرة بعـزل العراق بصورة دائمة دون تعويضه فى إيران ([1]).

وقـد اتخـذت إيـران خـلال السـنوات الاولـى مـن الثمانينـات ، وبصفـة مسـتمرة مواقـف مناوئة للسوفيت وقمعت حزب "تودة" الموالى لموسكو ، ورد السـوفييت ببيـع معدات عسـكرية للعراق تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات ، وهو ما يؤدى إلى تغيير التوازن العسكرى فـى المنطقة ، ومع ذلك يظل هناك قدر كبير من عدم الثقة بين العراق والإتحاد السـوفيتى أو يشـعر السوفييت بالقلق إزاء تحسـن العلاقـات العراقيـة الأمريكيـة فـى ذلـك الوقـت فـى حيـن لا ينسـى العراقيون أن الإتحاد السوفيتى قد فرض حظراً على تقديم الأسلحة إليهم وأنه إنحاز إلـى إيـران فى المراحل الاولى من الحرب .

وفى الوقت الذى أختار فيه السوفييت على الاقل مؤقتاً الإنحياز إلى أحد طرفى الحرب ، فأن موسكو لا تزال تخامرها الآمال فى أن تتفتح السبل أمامها فـى إيـران فـى المـدى الطويـل ، والعراقيون ليسوا غافلين عن هذا ، ومـا زال السـوفييت يعتـبرون الجـزء الشـمالى مـن إيـران داخل نطاق نفوذهم ، وقد حاولوا مرتين فى هذا القـرن إقامـة دولـة تابعـة لهـم هنـاك ، وهنـاك أكثر من عشرين فرقة سوفيتية تنتشر على الجانب السوفيتى من حدودهم المشتركة ([2]). وعلى الرغم من ميل السوفييت إلى جانب العراق فأنهم سعوا إلى أن يكونوا فى وضع الدولة صاحبـة النفوذ الأكبر فى كل من العراق وايران وهم كـانوا علـى حـذر مـن حـدوث أى تصعيد فـى هـذه الحرب قد يضطر القوات الأمريكية إلى التدخل للابقاء على مضيق هرمز مفتوحاً .

وعلـى الجـانب الآخـر فـأن أى اسـتخدام كهـذا للقـوات الأمريكيـة ضـد إيـران قـد يوفـر للسوفييت فرصة سياسية فى طهران ، أو أن يتيح لهم فرصة عسكرية لغزو الشـمال الإيرانـى فى ذلك الوقت ، ومع ذلك فإن السوفييت فضلوا التوصل إلى تسوية للصراع تسـهل فـى الوقـت ذاته سعى السوفييت إلى بسط نفوذهم فى كل من العراق وايران . ومن ثم فإن السوفييت سعوا

([1]) عبده مباشر ، "الحرب العراقية الإيرانية" ، (القاهرة ، كتاب اليوم ،ط1، 1986) ،ص 150 .

([2]) المرجع السابق ، ص 151 .

إلى التوسط بين إيران والعراق وهم أصحاب مصلحة فى القيام بذلك ، لأن ذلك يعنى وضع السوفييت موضع ثقة فى كل أنحاء المنطقة ([1]).

وبقى التنافس الأمريكى السوفيتى فى المنطقة أمراً واضحاً فالسوفييت نشروا 25 سفينة تقريباً فى المحيط الهندى واحتفظوا بوجود عسكرى فى اليمن الجنوبى (قبل الوحدة) قوامه 2500 خبير عسكرى وهم يستفيدون أيضاً من الاحتياجات العسكرية للكويت فوقعوا معها مؤخراً اتفاقية بصفقات أسلحة ، ومن ثم وسعوا مدخلهم إلى دول مجلس التعاون الخليجى ، وحاول السوفييت بذل المزيد من المحاولات لإقامة علاقات مع الدول العربية المحافظة فى الخليج ، ولكن دول مجلس التعاون الخليجى لا تزال فى الظروف الراهنة تعتقد أن أمنها ومستقبلها يعتمدان على الولايات المتحدة والغرب .

وفى حرب الخليج الأولى اشتركت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى فى بعض الأهداف فى الخليج كلاهما أيد العراق فى حدود معينه فى الحرب كما فضل كلاهما التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات للصراع ([2]).

([1]) حسن أبو طالب ، "المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة" مجلة السياسة الدولية العدد 155 أبريل 1990 (182 – 185) ، ص 184 .

([2])عبده مباشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

المبحث الثاني

الإتحاد السوفيتي والحرب

مع نهاية عام 1974 بدأت مرحلة جديده من مراحل الصراع الدولى فى العالم الثالث ، وعلى الرغم من أنه ليس من اليسير ولامن المسوغ الإعتداد بأحداث عام واحد أو عامين لإستقراء مجريات الشئون الدولية ، إلا أن هذه الفترة المحصورة بين نهاية عام ومطلع عام آخر كان لها تأثير حاسم . وعلى أقل تقدير فإن الأحداث التى شهدتها كانت بمثابة " المفجر " لسلسلة أخرى لا تزال ممتدة من التطورات والتغيرات فى خريطة القوى والتوازنات السياسية الدولية ، وتكفى هنا الإشارة إلى تأثيرات " حرب أكتوبر " فى نهاية عام 1973 من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وإلى ما ترتب على انهيار الدكتاتورية البرتغالية فى مطلع عام 1974 ، من تصفية بقايا الاستعمار التقليدى فى أفريقيا خاصة وقد ترافق مع ذلك سقوط الإمبراطور هيلاسلاسى فى أثيوبيا ، وصعود مجموعة من العسكريين إلى الحكم ، ساعت فى محيط التوجهات اليسارية . ([1])

ولقد تميزت هذه المرحلة الجديدة بسمات خاصة من حيث السلوك الأجنبى تجاه صراعات دول العالم الثالث ، ومن حيث درجات الإهتمام الدولى بها ، كما انتهت إلى تغييرات أساسية فى توازنات القوى الإقليمية والعالمية . فمع توالى الأعوام ، صح ما توقعه الكثيرون من انتقال محور الصراعات الدولية بما يرافقها من حرب باردة - ساخنة إلى العالم الثالث ، وبصفة خاصة إلى أفريقيا و الشرق الأوسط ، كميادين للمواجهة والصراع ، حيث يوجد البترول وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المعادن الحيوية فضلا عن الممرات البحرية الإستراتيجية . و أساس ذلك أن الصراعات العالمية تتركز فى هذه المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية . ([2]) وبالتالى فإن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية ، التى تتحكم أيضا فى طرق الملاحة الدولية ، يمكنه أن يلعب دورا أساسيا فى صياغة جانب هام من التطورات السياسية فى العالم . وفى داخل هذا الإطار العام ، يمكن إدراج وتحليل السلوك السوفيتى تجاه الحرب العراقية - الإيرانية ، فى محاولة لتقدير الموقف

([1]) د. مجدى حماد ، " الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية 63 (يناير 1981 م) . 92 - 88 ، ص 89 .

([2]) المرجع السابق ، ص 89 .

وتحديد مجموعة الاختيارات المتاحة أمام الإتحاد السوفيتى . وهو ما يقتضى البدء بالإشارة إلى محددات السلوك السياسى للإتحاد السوفيتى تجاه هذه الحرب ، فضلا عن علاقات الإتحاد السوفيتى على المستويين الإقليمى والعالمى .

أولا :- محددات السلوك السوفيتى .

إذا حاولنا تحديد أهم محددات ومداخل السلوك السوفيتى فى منطقى الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه الحرب العراقية والإيرانية بشكل خاص ، لأمكن الإشارة إلى عدد من المحددات الأساسية . ([1])

أولا :- أن الإتحاد السوفيتى يسعى ، مثل غيره من دول العالم ، نحو تحقيق المصالح القومية وصيانة الأمن القومى للدولة السوفيتية ، ويلجأ الإتحاد السوفيتى فى سبيل ذلك إلى استخدام نفس الأدوات وسلوك نفس الطرق التى تواضعت عليها مجموعة الدول ، كأساس للتعامل الدولى فى مرحلة معينة ، وإن اختلف " الإطار الأيديولوجى " فى هذا السباق .

وثانيا :- إن الدور السوفيتيى يدخل فى حساباته أنه يواجه قوتين أساسيتين على المستوى العالمى للصراع: فهو يتحرك ضد الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ، كما أنه يتحرك ضد الصين من ناحية أخرى . وفى الناحية الأولى ، تتضح أهمية المكون الأيديولوجى أما فى الناحية الثانية ، فقد تبدو المصلحة القومية أكثر وضوحا ، وتمثل الصين بالذات ، مأزقا حقيقيا للإتحاد السوفيتى . ظاهرة " الحرب الإقليمية المحدودة " من نحو الحرب أكتوبر أو حرب الأوجادين لأنها يمكن أن تمثل " بدلا فوريا" لمشكلات التسليح السوفيتى بالنسبة للبلدان التى اعتمدت فى تسليحها طويلا على الإتحاد السوفيتى . ([2])

وثالثا :- إن هناك مجموعة من المتغيرات البارزة فى منطقة الشرق الأوسط ، هى التى تعطى للخطوط الإستراتيجية صبغة خاصة أو مميزة ، فى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المنطقة سواء بالنسبة للإتحاد السوفيتى أو بالنسبة للمعسكر الغربى وللولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن الإشارة أساسا إلى ثلاثة متغيرات :

([1]) سليمان محمد فرحات ، الحرب العراقية الإيرانية – صورة من قريب ، الأمل للطباعة ط1 ، 1986 ، ص 62 .

([2]) المرجع السابق ، ص 63 .

1- البترول ، حيث توجد بالمنطقة ، المصـادر البترولية لدول المعسكر الغربى ، ولذلك فإن وجود الإتحاد السوفيتى بالقرب من هذه المصادر ، يمثل استنزافا استراتيجيا للمجهود الغربى .

2 - الممرات الإستراتيجية ، وهى تمثل عصب الحياة بالنسبة للنشاط الاقتصادى الغربى حيث تمر منها إلى الغرب ، مجموعات الموارد الاقتصادية الإستراتيجية ، وفى مقدمتها البترول ، وحيث تمر منها إلى الشرق مجموعات المنتجات الصناعية الغربية .

3 - الإسلام ، فمن الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لحدود الإتحاد السوفيتى ، تعتبر منطقة إسلامية أساسا ، كما أنها تعيش فى هذه الأزمة مرحلة جديدة من " الإحياء الإسلامى " بلغ مرتبة " الثورة الإسلامية " فى إيران على حدود الإتحاد السوفيتى مباشرة . ([1]) وينظر القادة السوفييت إلى الإسلام بشكل عام ، على أنه قوة سياسية ودولية حالية معادية للإتحاد السوفيتى وللتيار الإشتراكى ، وخاصة إذا اتخذت ذلك المنهج الصارم ، كما عبرت عنه الثورة الإيرانية حتى الآن . ومن ناحية أخرى ينظر الإتحاد السوفيتى إلى الإسلام ، على أنه قوة سياسية معارضة محتملة فى داخل الإتحاد نفسه . ويلاحظ أن الإدراك السوفيتى لهذه التغيرات الثلاثة ، يختلف بطبيعة الحال عن الإدراك الأمريكى لنفس المتغيرات التى تحدد أيضا السلوك الأمريكى . ([2])

هذه المتغيرات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية تتحكم إلى حد بعيد فى التوجهات السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وإيران على وجه خاص ، ويقتضى التطبيق على التوجه والسلوك السوفيتى تجاه الحرب العراقية الإيرانية مزيدا من التركيز على طبيعة العلاقات الخارجية للإتحاد السوفيتى على المستويين الإقليمى والعالمى .

ثانيا :- العلاقات السوفيتية الإقليمية

لاشك أن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، قد واجهت موقفا "حرجا " للغاية ، لدى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، ومع استمرارها بهذا الشكل . ويرجع ذلك الحرج الأولى إلى أن الإتحاد السوفيتى يعتبر كلا النظامين القائمين فى بغداد وطهران من النظم التى يطلق عليها اصطلاح " النظم الوطنية " باعتبارها على أقل تقدير معادية للعالم الرأسمالى الغربى

([1]) عبد المجيد زمزمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 258 .

([2]) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

وللولايات المتحدة الأمريكية بالذات . ومع ذلك فإن عملية صنع القرار بطبيعتها ، لا تأخذ فى حساباتها بعدا واحدا أو ظرفا طارئا وإنما هى تحاول أن تنظر إلى جميع الأبعاد مع وضع الظروف المتغيرة فى الاعتبار من أجل تحقيق المصالح القومية للدولة ، وفق أفضل الشروط الممكنة ، ومن هذه الناحية فإن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، وجدت أمامها مجموعة أساسية من التحفظات على وجود وسلوك نظام صدام حسين فى العراق ، ونظام آية الله الخمينى فى إيران . ([1])

فبالنسبة للعراق ، هناك تحفظات سوفيتية على موقف النظام العراقى من العناصر الشيوعية داخل العراق ، إذا لم يتوقف الأمر عند حد إبعاد العناصر الشيوعية العراقية من المشاركة فى السلطة طبقا لمفهوم " الجبهة الوطنية " الذى جرى تبنيه منذ وصول حزب البعث إلى الحكم عام 1968 وإنما امتد الأمر إلى حد التنكيل بهذه العناصر وتعقبها ، فى محاولة لتصفيتها جسديا ، وتكفى هذا الإشارة إلى أن القوانين العراقية تتضمن نصوصا بالحكم بالإعدام على أى جندى بالقوات المسلحة العراقية تضبط لديه آية نشرة للحزب الشيوعى العراقى . يضاف إلى ذلك أن النمو المتزايد للعلاقات السوفيتية السورية ، كان له تأثيره على العلاقات السوفيتية العراقية. ([2])

ويلاحظ هنا أن معاهدة الصداقة والتعاون التى وقعها الرئيس السورى حافظ الأسد مؤخرا مع الإتحاد السوفيتى ، جاءت فى أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التى أعلنت سوريا أن العراق قد دبرها للإطاحة بالرئيس الأسد من ناحية ، وفى ظل التأييد العلنى من النظام السورى لموقف إيران فى حربها ضد العراق ، حيث تلتقى الدعاية السورية والإيرانية على اعتبار العملية العراقية جزءامن " مخطط أمريكى " من ناحية أخرى .أما بالنسبة لإيران ، فإن الحسابات والتحفظات السوفيتية ، تعتبر أكثر تعقيدا ، فلاشك أن الإتحاد السوفيتى ، قد خلص إلى أن سقوط شاه إيران ، يمثل إضافة حاسمة وهامة لقوى التحرير الوطنى فى العالم الثالث بأسره .ومع ذلك فحسابات " المصلحة القومية " تحرص دائما على تحديد محصلة الخسائر والمكاسب أو على الأقل السلبيات والإيجابيات فيما يجد من تطورات دولية .

ومن الناحية الإيجابية ، يمكن القول أن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، قد انتهت إلى أن سقوط شاه إيران ، يمثل مكسبا هاما لموسكو على أساس قاعدة "عدو العدو

([1]) د. مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

([2]) المرجع السابق ، ص 91 .

صديق " فنظام آية الله الخمينى فى عداء مستحكم منذ البداية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها المسئولة عن الاستنزاف المادى والفساد المعنوى الذى حل بايران فى عهد الشاه . ولذلك عن النظام الجديد إلى إلغاء القواعد الأمريكية التى كانت قائمة على الحدود ، لتحصى كل التحركات السوفيتية التى كان الإتحاد السوفيتى يبذل جهده لإخفائها . ([1]) كذلك فقد أعلنت القيادة الإيرانية الجديدة ، فك ارتباطها بسلسلة الأحلاف الغربية ، وانضمامها إلى عالم عدم الإنحياز والحياد الإيجابى بل أكثر من ذلك ، لقد استشعرت القيادة السوفيتية نوعا من الرضا إزاء استيلاء الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية فى طهران ، واحتجازهم الرهائن بداخلها ، باعتباره نوعا من الاستنزاف والإرهاق الإستراتيجى للمجهود الأمريكى ، خاصة وقد استتبعه قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية . ([2])

ومن الناحية السلبية هناك تحفظات سوفيتية شديدة على الثورة الإسلامية ، وعلى إشتداد قبضة رجال الدين فى إيران على السلطة ، ولقد ضاعف من هذه الآثار السلبية ، أن آية الله الخمينى ، قد ناصب الإتحاد السوفيتى العداء ، على أساس عقائدى دينى مع ملاحظة أن هذا العداء ، يتسم عادة لكونه عداء عقائديا دينيا بالتطرف وربما الاستمرار.

وخلاصة ما تقدم من الناحيتين السلبية والإيجابية ، يمكن صياغتهما على النحو الآتى من وجهة نظر صانع القرار السوفيتى : أن آية خسارة تخسرها الولايات التحدة الأمريكية على يد النظام الإيرانى ، يعتبر مكسبا للإتحاد السوفيتى . لذلك فإن الموقف السوفيتى تمثل فى التزام التحفظ الشديد ، وعدم إبراز أى إنحياز علنى تجاه أى من الدولتين المتحاربتين ، بل أن سعى الإتحاد السوفيتى إلى إيهام كل من الطرفين على حدة بتفهم موقفه بشكل غير علنى ، بل أن الإتحاد السوفيتى قد تقدم للتوسط بين الطرفين ، والتزام موقف " الحكم " بينهما ، فالجوار الجغرافى لطرفى الصراع ، جعل موقف الإتحاد السوفيتى ، أشد حساسية من موقف الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك كان الشغل الشاغل لاجهزة صنع القرار السوفيتى ، طوال استمرار الصراع المسلح هو الحرص على ألا تؤثر هذه الحرب على المصالح السوفيتية فى كل من العراق وإيران . ([3])

([1]) Dilip Hiro, op, cit, p. 243

([2]) I bid, p. 294 .

([3]) د. مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

التقارب الإيرانى السوفيتى :

خلال الحرب العراقية الإيرانية كنا نلاحظ أن موسكو وطهران كانتا تتحركا نحو مزيد من التقارب بينهما ، وفى ذات الوقت كانت موسكو وبغداد تتحرك نحو مزيد من التباعد بينهما إلى حد أن العلاقات وصلت إلى أدنى مستوى لها ، وتعطى موسكو أولوية لسحب القوات الأمريكية من منطقة الخليج . ([1])

وجديرا بالذكر فإن تحقيق التقارب بين البلدين كان له أهداف هامة كل منهما :
فبالنسبة لإيران فإن تقاربها مع موسكو حال دون تحالف الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن ، بسبب رفضها وقف حرب الخليج ، وجعل من موسكو وحلفائها بدلا يمكن الجوء إليه فى حالة إحكام الحصار الاقتصادى والعسكرى لإيران من الدول الغربية . ([2])

ومن جهة أخرى ساعدت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على تحقيق هذا التقارب ، بالإضافة إلى ما تردد عن وصول أسلحة سوفيتية لإيران عن طريق دول أخرى ، فضلاً عن الإستعانة بالمستشارين السوفييت فى المشروعات الصناعية الإيرانية .
وحقق التقارب أهدافاً هامة للإتحاد السوفيتى منها :([3])

1 - تعهد إيران بوقف دعمها للمجاهدين الأفغان الذين يحاربون القوات السوفيتية وحلفاءها فى أفغانستان .
2 - إيقاف دعمها للمسلمين فى الجمهوريات السوفيتية على الحدود معها ومطالبتها بعودة هذه الأراضى التى اغتصبها على حد قولها - القياصرة الروس منها .

([1]) د. يحيى حلمى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .
([2]) أيمن السيد عبد الوهاب ، حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لإيران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 93 يوليو 1988 ، (132 -135) ، ص 134 .
([3]) د. يحيى حلمى رجب ، مرجع سبق ، ص 183 .
* أعلن فى طهران يوم 20 نوفمبر 1987 أن إيران والاتحاد السوفيتى أبرما اتفاقاً أولياً يسمح للسفن الإيرانية باستخدام الممرات المائية داخل الارضى السوفيتية ، وصرح نائب وزير الطرق والنقل الإيرانى بأن هذا الاتفاق الذى وقعه نائب وزير السكك الحديدية السوفيتى من شأنه تمكين السفن الإيرانية من دخول بحر قزوين ومغادرته عن طريق الممرات المائية داخل الإتحاد السوفيتى وأشار إلى أن الجانبين إتفقا على إنشاء خطوط ملاحية مشتركة فى بحر قزوين بين ميناء باكوالسوفيتى وبوشهر وانزالى الايرانيين ، كما أن الجانبين بحثا شق طرق من خلال الإتحاد السوفيتى وبلغاريا . واتفق الجانبان على تصدير البترول الإيرانى إلى الإتحاد السوفيتى مقابل آلات ومعدات , كما دارت مناقشات حول تصدير الغاز الطبيعى الإيرانى عن طريق الإتحاد السوفيتى

3 – الحصول على معلومات عن التحركات الأمريكية فى الخليج بواسطة محطات التصنت التى أقيمت فى إيران .

4 – الحصول على بترول إيرانى يستطيع به الإتحاد السوفيتى دعم حلفائه فى أوربا الشرقية بحاجاتهم المتفق عليها .

5 – قيام الإتحاد السوفيتى بجهود سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية بحكم علاقات موسكو مع طرفى النزاع لتعويض السوفييت عن ابتعادهم عن أداء دور مؤثر فى التسوية السلمية للنزاع العربى الاسرائيلى والتى تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية .

لذا فإن الإتحاد السوفيتى كان يهدف فى سياسته إلى الربط بين قضية أفغانستان التى تحتل المقام الاول فى الإهتمامات السوفيتية وتطورات حرب الخليج وتسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، وذلك فى مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية . فعمل الإتحاد السوفيتى على الانسحاب من أفغانستان بصورة مشرفة ، وتكوين حكومة أفغانية حليفة أو صديقة له ، وفى مقابل ذلك يستطيع التعاون مع الغرب فى فرض عقوبات محدودة على إيران لرفضها تطبيق قرار مجلس الأمن الداعى لوقف الحرب .

إلا أنه فى ذلك الوقت رفضت الولايات المتحدة المقترحات السوفيتية فكان تصورها أن من مصلحتها استمرار النزيف السوفيتى فى أفغانستان ، وإبعاد الدور السوفيتى عن النزاع العربى الاسرائيلى . وكان أثر ذلك قيام الإتحاد السوفيتى بتغيير موقفه من حرب الخليج ، وأجرى التفاوض مع إيران حول عقد معاهدة للصداقة بينهما ، وأخرى خاصة بتنظيم العلاقات والتعاون فى مجالات إستراتيجية ، ووقف الإتحاد السوفيتى ضد تطبيق عقوبات حظر تصدير السلاح لإيران ، وبالتالى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598 الذى شارك فى صياغته ، وحقق بذلك ميزة إستراتيجية وسياسية له فى إيران فى مواجهة الغرب ، ومكنه من خلالها التفاوض من منطلق القوة مع الولايات المتحدة فى مختلف المنازعات الإقليمية وذلك خلال حرب الخليج الاولى ([1]).

([1]) د. يحيى حلمى رجب ، مرجع سبق ذكره .ص 184 .

الحذر الأمريكى من التدخل السوفيتى

لقد كان الموقف الأمريكى منذ اندلاع الصراع فى 23 نوفمبر 1980 بالغ الحذر ، وناشدت واشنطن جميع الدول وخاصة الإتحاد السوفيتى عدم التدخل ، وقد رأت واشنطن فى ا اشتعال الحرب على الجبهة الإيرانية العراقية فرصة لمحاولة التقارب مرة أخرى من طهران . وقد رأى بعض الاستراتيجيين فى البنتاجون أن مصلحة إيران بعد انفجار هذا الصراع أن تعاود الإتصال بالولايات المتحدة وقد ألمحت واشنطن إلى استعدادها لإرسال قطع الغيار اللازمة التى تحتاج إليها إيران إحتياجاً شديداً لتشغيل معداتها الحربية الأمريكية الصنع ، وهذا فى حالة الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ([1]).

وكما هو الحال مع موسكو حاولت واشنطن إمساك العصى من المنتصف ، حاولت مساعدة إيران سراً وفى نفس الوقت شجعت دول الخليج على تمويل العراق ومساعدته لكى يستطيع مواصلة الحرب كما تدفقت شحنات السلاح على بغداد من الحلفاء الغربيين . وفى البداية كان الإستراتيجيون فى البنتاجون يتوقعون انهيار القوات الإيرانية أمام الهجمات العراقية ولكن إيران استطاعت الصمود والحقت بالجيش العراقى الذى كان يعتبر نفسه فى نزهة عسكرية خسائر فادحة لم يكن يتصورها .

بل أن فرضية الهزيمة العراقية التى لم يكن يفكر فيها أحد أصبحت أمراً وارداً وممكناً. وقد أدى هذا الإحتمال إلى قلق الأجهزة الأمريكية ، حقاً أن مصلحة الولايات المتحدة فى المدى البعيد هو التصالح مع إيران ، ولكن مصلحتها فى المدى القصير تحاشى انهيار عراقى بأى ثمن لذلك بدأت واشنطن فى تحسين علاقاتها مع بغداد ، وساعد على هذا التقارب تفشى العمليات الإرهابية التى دبرها النظام الإيرانى ([2]). بل أن واشنطن شطبت العراق من قائمة الدول التى تساند الإرهاب وأتاحت بذلك فرصة التبادل التجارى النشط بين البلدين وفى 26 نوفمبر 1981 استؤنفت العلاقات رسمياً بين واشنطن وبغداد .

وفى الختام نقول أن واشنطن وموسكو تمسكان بميزان دقيق قد جعلتا كفته تميل أحياناً لصالح بغداد وأحياناً أخرى لصالح طهران فى محاولة لاستنزاف قدراتهما وعدم تحقيق نصر لأى طرف منهما .

([1]) د. يحيى حلمى رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

([2]) المرجع السابق ، ص 269

المبحث الثالث

الجهود الدولية لتحقيق السلام

(1) جهود الأمم المتحدة .

سارت جهود الأمم المتحدة بشأن الحرب العراقية الإيرانية على ثلاثة محاور :([1])

أ :- تنفيذ قرار مجلس الأمن 598 الصادر فى 20 يوليو 1987 والذى يقضى بوقف إطلاق النار والإفراج عن أسرى الحرب والتحقيق بواسطة هيئة محايدة فى المسئولية عن النزاع وبذل الجهود للتعمير بمساعدات دولية مناسبة .

ب :- وقف حرب المدن .

ج :- إدانة استخدام الأسلحة الكيماوية فى الحرب .

ومع فشل الأمم المتحدة فى تنفيذ القرار 598 بسبب الرفض الإيرانى تحرك مجلس الأمن فى إتجاه أخر يعتبر جديداً منذ بداية عام 1988 وهو محاولة فرض حظر على تصدير السلاح إلى إيران وهو الأمر الذى بحثه فى إجتماع للخبراء التابعين للدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن فى 1/13 ولكن لم يحدث أى تقدم فى هذا الإتجاه بسبب موقف كل من الصين والإتحاد السوفيتى .

ومع استئناف حرب المدن فى 27 فبراير 1988 تحرك السكرتير العام للأمم المتحدة فقام باستدعاء رئيس بعثتى العراق وإيران فى الأمم المتحدة وطالبهما بضبط النفس ، وفى 3/16 من نفس العام أصدر مجلس الأمن قرار يطالب إيران والعراق بوقف حرب المدن فوراً وأكد تأييده ودعمه للجهود التى يقوم بها السكرتير العام للآمم المتحدة لإجراء مفاوضات سلام بين الجانبين ، وعلى أثرهذا القرار اقترح دى كويلار أن يوفد البلدان مبعوثين خاصين إلى نيويورك على أن يكون يومى 30 ، 31 مارس موعداً لإجراء المباحثات مع العراق ويومى 4 ، 5 أبريل موعداً لإجراء المباحثات مع إيران .

وقد أجرى السكرتير العام بالفعل مباحثات مع مبعوثى البلدان حول تطبيق القرار 598 ، وأعلن بيريز دىكويلار أن إيران اقترحت عليه تشكيل قوة عمل أو مجموعة عمل دولية لمواصلة المفاوضات الرامية إلى إنهاء حرب الخليج .

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1988 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1989، الاهرام ، ص 158 .

أما المباحثات مع المبعوث العراقى فقد اتخذت منحى أخر ، حيث أرسل طارق عزيز فى 3/30 رسالة إلى بيريز دى كويلار أكد فيها أن السكرتير العام يتجاهل الغزو الإيرانى للأراضى العراقية والفظائع التى ترتكبها واستهتارها بالمواثيق والأعراف الدولية . وجاءت هذه الرسالة بعد قيام دى كويلار بإدانة العراق فيما نسب إليه باستخدام أسلحة كيماوية وذلك قبل أن يقرر إيفاد بعثة لتقصى الحقائق إلى طهران ، وهى البعثة التى وصلت إلى العراق وايران فى 3/18 للتحقيق فى استخدام الأسلحة الكيماوية المحظور استخدامها بمقتضى برتوكول جينيف عام 1925 ([1]).

وقد اتخذ مجلس الأمن 1988/5/9 قراراً بالإجماع طالب فيه كافة الحكومات بإيجاد أو الاستمرار فى تطبيق إشراف متشدد على المواد الداخلة فى تركيب أسلحة كيماوية والتى تصدر إلى العراق وايران ، كما أعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم الشديدة لمواصلة إستخدام أسلحة كيماوية فى الحرب .

(2) جهود منظمة المؤتمر الإسلامى .

رغم ان الحرب العراقية الإيرانية كانت احد الموضوعات التى بحثها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في عمان 1988/3/12 فان الإجتماع لم يسفر عن قرار حاسم بشان الحرب رغم ان وفدا إيرانيا برئاسة تشكيرى رئيس إحدى دوائر وزارة الإرشاد الإسلامى قد حضر وكانت إيران قد قاطعت القمة الإسلامية السابعة التي عقدت في الكويت يناير 1987 ([2])

وخلال المؤتمر لم يصدر من إيران ما يشير إلى تغيير موقفها إذا استمرت فى مطالبتها بأن يعلن العراق أنه معتد ويدفع تعويضات حربية ، كما انسحب الوفد الإيرانى من المؤتمر على أثر الخلافات بين إيران وغالبية البلاد العربية التى تؤيد العراق . وثمة مشروعان قد طرحا أثناء المؤتمر يدعو أحدهما إلى الموافقة على إطلاق النار تنفيذاً لقرار مجلس الأمن أما المشروع الثانى فدعا المجتمعين إلى الموافقة على اقتراحات السعودية بتوفير الأمن أثناء تأدية مناسك الحج .

([1]) المرجع السابق ، ص 159

([2]) المرجع السابق ، ص 160

وفى إشارة إلى نتائج أعمال المؤتمر بالنسبة للحرب صرح طاهر المصرى وزير خارجية الأردن حينذاك أن المنظمة ترى أنه لا مجال للقيام بمحاولة للوساطة بين العراق وإيران وليست هناك نية لقيام اللجنة السباعية بالوساطة بين البلدين .

التطورات السياسية بعد قبول إيران القرار الدولى 598

على أثر توالى العمليات العسكرية العراقية الناجحة خلال شهرى يونيه ويولية والتى تم خلالها تحرير عدة قطاعات عراقية من القوات الإيرانية ، فضلاً عن السيطرة الكاملة على الجزء الجنوبى من شط العرب وإجبار القوات الإيرانية على الانسحاب من منطقة حلابجة فى الشمال ومنطقة حاج عمران ([1]).

ففى حركة مفاجئة أعلنت إيران فى 1988/7/18 قبولها القرار الدولى رقم 598 وذلك بعد مرور عام كامل على صدوره ؟ إذا أصدر فى 1987/7/20 وخلال هذا العام تبلور الموقف الإيرانى على نحو اشتراط أولاً أن يسبق قبول القرار الدولى تشكيل لحنة تعلن تحميل العراق مسئولية بدء الحرب وكل الآثار المترتبة على الحرب ودفع تعويضات مالية لإيران على أن يتم هذا فى ظل وقف إطلاق النار بصورة عملية ولكن غير رسمية . ورغم قبول إيران للقرار 598 فى 1988/7/18 فقد أكد العراق أن الحرب ضد إيران ستستمر حتى تتضح نوايا الحكم الإيرانى وقد تبادل العراق وايران الغارات الجوية على الأهداف المدنية كما واصل كل طرف جهوده التكتيكية ليتيح ذلك موقفاً تفاوضياً أفضل ، ويرغم الطرف الاخر على الجدية فى التفاوض . وعندما تم الإتفاق على وقف إطلاق النار فى 9/20 تبادل كل من العراق وايران الإتهامات بشأن اختراق وقف إطلاق النار وهى الإتهامات التى استمرت حتى أثناء مفاوضات جينيف التى بدأت بين الطرفين فى 8/25 ([2]).

دواعى قبول إيران للقرار 598

لقد اتضح مما سبق أن القرار كان مفاجئاً بمعنى أن مسار الامور فى إيران لم يكن يوحى باتجاه إلى قبول قرار مجلس الأمن بدون شروط حتى أيام قليلة قبل إتخاذ القرار ، وأنه

([1]) المرجع السابق ، ص 161 .

([2]) د. على ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

حتى 1988/7/13 كان الحديث الرسمى على لسان رئيس مجلس الشورى الإيرانى كان عن صراع ممتد وخوض الحرب على المدى الطويل وأنه قبل ذلك بأيام وبالتحديد فى الخامس من يوليو (نفس الشهر) اتخذ مجلس الشورى الذى هو بمثابة المجلس التشريعى الإيرانى بالتصديق على قانون يقضى بمواصلة الحرب ضد العراق حتى تحقيق النصر النهائى . ولذا فإنه عند دراسة دوافع إيران لاتخاذ القرار لابد من التركيز على التغيرات التى حدثت فى الموقف خلال النصف الأول من شهر يوليو والأيام الأخيرة السابقة لاتخاذ القرار بشكل خاص ولا يعنى هذا إغفال العوامل المتراكمة التى كان لها أثرها على الموقف الإيرانى والتى هيأت مسرح الصراع بالدرجة التى جعلت للعوامل الاخيرة أثرها الحاسم ([1]).

فإذا كانت هناك عوامل متراكمة قد هيأت القيادة الإيرانية لاتخاذ هذا القرار ، فقد ظلت القيادة الإيرانية مع تراكم هذه العومل لا تقبل قرار مجلس الأمن ، وتضع شروطاً وقيوداً لتنفيذه كانت تعنى فى النهاية عدم تنفيذ القرار دون الإعلان الصريح عن رفضه ، بما يعنى أن هذه العوامل وأن كانت قد شكلت ضغطاً على القيادة الإيرانية إلا أن الضغط لم يكن كافياً إلى الدرجة التى تدفعها إلى التخلى عن شروطها السابقة ، وبالتالى فان التغييرات التى حدثت فى الأيام الأخيرة التى سبقت اتخاذ القرار كانت العامل الحاسم الذى أرغم هذه القيادة على الإذعان للإرادة الدولية ورغبة المجتمع الدولى ، وأنه لولا هذه التغييرات بل وربما بعض هذه التغييرات فقط ، لما أرغمت القيادة الإيرانية على قبول ذلك القرار الذى أعتبرته القيادة السياسية الدينية الإيرانية "أكثر صعوبة من تجرع السم".

وإذا تصورنا الإحتمالات المختلفة للضغوط التى كان يمكن أن تتعرض لها القيادة الإيرانية فهى إما أن تكون سياسية دبلوماسية خارجية بمعنى أن تتعرض القيادة الإيرانية لضغوط من دول أخرى تحثها على قبول قرار مجلس الأمن ، وأن تشتمل هذه الضغوط على نوع من التهديد بآثار سلبية يمكن أن تتعرض بها إيران فى حالة عدم قبولها ، أو على إغراءات يمكن أن تتحقق لإيران فى حالة قبولها ، وأن تكون هذه التهديدات أو الإغراءات مختلفة عما سبق أن وجه إلى القيادة الإيرانية ، أى لابد أن تكون أشد تهديدا ، أو أقوى إغراء ، أو الاثنين معا . ([2])

([1]) طلعت مسلم ، "الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الامن" ،السياسة الدولية العدد 94 ، أكتوبر 1988(248-267) ، ص 252 .

([2]) المرجع السابق ، ص 252 .

والإحتمال الثانى أن تكون هذه الضغوط اقتصادية بمعنى أن تحدث تغيرات اقتصادية فى إيران لم تسبق أن تعرضت لها فى فترة سابق تجعل القيادة الإيرانية تقتنع بأنها لن تكون قادرة على استمرار إدارة الصراع المسلح وتحمل تكاليف الحرب فى الفترة المقبلة ، وليس من المتوقع أن تكون هذه التغيرات ذات طابع إغرانى ، أى تزيد القدرة أو الظروف الاقتصادية الإيرانية وتتحسن بشكل يغرى إيران بإيقاف الصراع ، فتحسن الظروف والقدرة الاقتصادية كان غالبا يغرى القيادة الإيرانية باستمرار فى الحرب وليس إيقافها ، أما إذا كان هذا التحسن مرتبطا بإيقاف الصراع فهو أولا أمر طبيعى ، وهو ثانيا لم يكن ليكون مؤثر على القيادة الإيرانية التى ظلت ترفض الحلول لمدة حوالى ثمانى سنوات مهما كان الإغراء شديد .

الإحتمال الثالث أن تكون القيادة الإيرانية قد تعرضت لضغوط داخلية إيرانية تدفعها إلى قبول قرار مجلس الأمن وإيقاف الصراع ، ولابد أن تكون هذه الضغوط قد زادت بدرجة ملموسة خلال الصنف الأول من شهر يوليو 1988 بحيث تضطر القيادة الإيرانية للاستجابة لها ، لابد أن تكون مجرد زيادة تدريجية فى عدد الراغبين فى إنهاء الصراع ، أو انخفاض تدريجىفى عدد المؤيدين لاستمراره .

ولا مجال هنا لتصور أن تكون هناك اغراءات داخلية لإيقاف الصراع ، بمعنى أن القيادة الإيرانية تستطيع أن تحقق مكسب داخليا فى مواجهة الرأى العام وجماعات المصالح والضغط بقبولها إيقاف الصراع بعد عنادها الطويل ، فالمجال هنا هو تقليل الخسائر والحد منها ، وليس الحصول على مكاسب جديدة . ([1])

أما الإحتمال الرابع والأخير ، فهو الضغوط العسكرية التى يمكن أن تهدد أمن وسلامة إيران وتهدد بقاء النظام الحاكم فى إيران ما لم تقبل قرار مجلس الأمن وتستجيب لنداء السلام ، وتتوقف عن الأعمال العسكرية . ولما كان الصراع المسلح هو أكثر العوامل حسما فى الصراع بين الدول ، فأن أعمال القتال التى يمكن أن تكون دارت بين الدولتين فى هذه الفترة لابد وأن تكون قد لعبت دورا هاما فى الضغوط على القيادة الإيرانية ، ولا يعنى هذا بالضرورة أن كل أعمال القتال التى دارت فى هذه الفترة كان لها دور حاسم وإنما تختلف درجات تأثيرها ، وخاصة إذا كانت كلها أو بعضها قد اتخذ طابعا أو اتسم بسمة تختلف عما سبقه من أعمال القتال .

([1]) المرجع السابق ، ص 253 .

وطبيعى أن يكون الصراع المسلح ذا طابع تهديدى بالنسبة للدول المتحاربة ، وأنه إذا كانت إيران قد إتخذت قرارا صعبا وغير متوقع ، فإن الدوافع العسكرية لاتخاذ هذا القرار لابد وأن تكون تهدد أو تنذر بتهديد أمن وسلامة إيران ، أو تهدد بقاء النظام الحاكم فيها أو الاثنين معا ، فأى انتصار إيرانى فى الصراع المسلح لم يكن ليدفع القيادة الإيرانية باتخاذ قرارها المذكور ، بل أنه كان على العكس من ذلك سيدفع بها إلى مزيد من الإصرار على استمرار الصراع المسلح والحرب عموما . وإذا حاولنا تطبيق ما سبق على الحالة الإيرانية وخاصة فى الفترة التى مرت من شهر يوليو حتى إعلان قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598 ، أى منذ الأول من يوليو حتى اليوم الثامن عشر منه فإننا نستطيع أن نلحظ فتور أو تجمد الجهود الدبلوماسية الخارجية للوساطة بين البلدين والسعى بقبول إيران لقرار مجلس الأمن .([1])

فالسكرتير العام للأمم المتحدة كان قد استنفد كل جهوده فى هذا السبيل دون نجاح يذكر ، والولايات المتحدة الأمريكية فشلت فى إقناع الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن باتخاذ قرار يقضى بحظر تصدير إلى إيران باعتبارها الطرف الذى لا يوافق تنفيذ القرار رقم 598 . ومنظمة المؤتمر الإسلامى نفضت يدها بعد انسحاب مندوب إيران من إجتماع مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية فى مارس من نفس العام ، وجامعة الدول العربية اوقفت جهودها بعد رفض إيران الاستجابة إلى دعوتها لنداء السلام والقبول بحل النزاع بينها وبين العراق بالطرق السلمية ، وأدانت رفض إيران لوقف القتال فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى نوفمبر 1987 ، ومجلس التعاون الخليجى توقفت جهوده بعد أن وصل الحوار مع دول المجلس إلى طريق مسدود واضطرار المملكة العربية السعودية ، وهى أحد أعضائه وأكبرهم إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إزاء التهديدات الإيرانية وعزمها على إثارة المظاهرات خلال موسم الحج . ([2])

وحتى المبادرات العراقية المتكررة خفت بعد عقد المؤتمر العالمى الشعبى للسلام فى بغداد من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من شهر مايو 1988 ، حتى خطاب الرئيس العراقى فى السادس عشر من يوليو بمناسبة عيد الثورة العراقية والذى كرر فيه رغبته للسلام ، إلا أن لهجته اتصفت بالتشدد بالنسبة لمستقبل السلام بين البلدين .

---

(1) George, w. Breslaer, op. cit., p. 136.

(2) I bid, p. 134.

بل أن بعض الدول كانت قد انشغلت عن الوساطة فى أمور أخرى ، فمثلا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شغلت فى هذا الوقت بحادث إسقاط فى طائرة الركاب المدنية الإيرانية فى الفترة السابقة ، وبشكوى إيران لها فى مجلس الأمن ، الأمر الذى دعا الولايات المتحدة لتوجيه نشاطها الدبلوماسى إلى تجنب إدانتها توقى احتمالات الأعمال الثأرية الإيرانية ضد الأفراد والمنشآت الأمريكية . ورغم أن هذا الظروف كان لابد وأن يوفر وسيلة للاتصال الدبلوماسى غير الرسمى بين الدولتين ، إلا أنه ليس من المتوقع أن تكون قد استغلته الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمل وساطة بين إيران والعراق ، خاصة وإنها لا تملك الكثير من وسائل الضغط و الإغراء لإيران ، وأن وسائلها المتيسرة كانت قد استهلكت فى محاولاتها السابقة ، بحيث لم يكن لديها جديد تضيفه إلى ما سبق . ([1])

كما كشفت بعض مصادر غربية عن صفقة أمريكية إيرانية فى مايو من نفس العام إلا أن الملاحظ :-

أولا :- أن قبول قرار مجلس الأمن كان مخالفا لما ذكر عن الصفقة , حيث ذكر أن الصفقة تستند إلى إعلان من لجنة تحقيق للأمم المتحدة بأن العراق كان المعتدى البادى فى الحرب وهو مالم يحدث ، بالنسبة للصفقة .

ثانيا :- أن الصفقة قد تمت فى شهر مايو . ولم تقبل إيران القرار حتى الثامن عشر من يوليو . يمكن تصور أو افتراض أن جهودا للوساطة قد تمت فى النصف الأول من يوليو ، أو فى الأيام الأخيرة السابقة لقرار إيران المذكور ، وأن هذه الجهود لم يعلن عنها وأنها أدت إلى هذا القرار . ([2]) ورغم أن مثل هذا الافتراض لا يمكن استبعاده كلية من حيث إمكان حدوث وساطة سرية أو غير معلن عنها إلا أنه من المشكوك فيه بشدة ، وبل يمكن القطع بأن أى إحتمال لوساطة سرية فى تلك الفترة لم يكن ليوصل إلى اتخاذ القرار فى هذا الوقت ، أو أن تظل هذه الجهود غير معروفة بعد مرور أكثر من شهر عليه ويزيد من تأكيد ذلك أن الأطراف التى قامت بالوساطة لم تكن تملك من وسائل الضغط أو الإغراء ما يزيد عما سبق أن قدمته بحيث يدفع القيادة الإيرانية إلى اتخاذ هذا القرار الصعب ، خاصة وأن أكثر الدول التى كانت لديها فرصة الوساطة

---

(1) I bid, p. 138 .

(2) I bid, p. 139 .

هى الإتحاد السوفيتى الذى كان يملك وسائل ضغط وإغراء لكلا جانبى الحرب ولم يبد له أى نشاط فى تلك الفترة .

أما التنظيمات الدولية التى تملك فرصة الوساطة فكان أكثرها فرصة منظمة المؤتمر الإسلامى التى سبق أن فشلت فى مارس من نفس العام وبدت أعجز من أن تملك وسائل أكبر للضغط على إيران أو إغرائها ، وهكذا يمكن القول أنه لم تكن هناك ضغوط سياسية دبلوماسية خارجية قادرة على الضغط أو الاغراء أو الاثنين معاً بالنسبة للقيادة الإيرانية بحيث كان من شأنها أن تؤدى إلى قرار القيادة السياسية الدينية الإيرانية إلى قبول قرار الأمن رقم 598 بدون شروط فى الثامن عشر من يوليو عام 1988 .

لا يزيد إحتمال تأثير الضغوط الاقتصادية على القيادة الإيرانية لقبول القرار عن إحتمال تأثير الضغوط السياسية الدبلوماسية بل أنه غالباً يقل عنها ، ويرجع السبب فى ذلك أولاً إلى أن الضغوط الاقتصادية عادة مالا تظهر بشكل فورى وسريع بحيث يختلف التصور أو القرار من النقيض إلى نقيض فى الفترة ما بين الخامس من يوليو تاريخ تصديق مجلس الشورى الإيرانى على القانون القاضى بمواصلة الحرب ضد العراق حتى الانتصار النهائى ، والثامن عشر من يوليو تاريخ إعلان قرار قبول إيران لمجلس الأمن بدون شروط ، فضلاً عن الفترة بين خطاب على أكبر هاشمى رافسنجانى وحديثه عن النزاع الممتد فى الثالث عشر من يوليو والتاريخ السابق . ولا يعنى هذا أن إيران لم تكن تعانى من ضغوط اقتصادية إلا أن هذه الضغوط قد تحملتها إيران فى الفترة الماضية ولم يكن من الممكن أن تزيد إلا تدريجياً نتيجة لتراكم هذه الضغوط ، كما لا يعنى بالضرورة عدم دخول مؤثرات جديدة على الحالة الاقتصادية ، إذ أن هذه المؤثرات كانت تنحصر فى ضرب القوات الجوية العراقية لبعض ناقلات النفط فى مناطق تصدره الإيرانية وهو أمر تعودت عليه إيران ([1]).

جهود وقف إطلاق النار

بعد قبول إيران لقرار مجلس الأمن 598 فى الثامن عشر من يوليو بذل السكرتير العام للامم المتحدة بيريز دى كويلار جهوده من أجل التوصل إلى موعد لوقف إطلاق النار بين البلدين . وطرح فى 7/26 مشروعاً لتقوم المفاوضات على أساسه يتضمن النقاط التالية ([2]):

---

(1) I Bid, p, 66

(2) التقرير الإستراتيجى العربى 1988 ، مرجع سبق ذكره ، ص 160

1 – جدول زمنى لإقرار وقف إطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية .

2 – جدول أعمال لبحث القضايا السياسية المتنازع عليها .

3 – عقد مؤتمر إقليمى يضم دول الخليج الست العراق وايران .

4 – تحديد موعد لبدء تنفيذ القرار 598 وفقاً لتسلسل بنوده .

5 – تحديد موعد انسحاب قوات البلدين إلى الحدود الدولية وفقاً لجدول زمنى .

كما تعلقت جهود السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذه الفترة بارسال مراقبين تابعة للأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة الالتزام به وارساله فى 6/12 فريق التحقيق بشأن أسرى الحرب .

إلا أن هذه الجهود قد واجهتها صعوبات جمة بسبب تباعد وجهات نظر كل من العراق وايران ، فالجانب أصر على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين وحينئذ يمكن تحديد موعد لوقف إطلاق النار فى حين أصر الجانب الإيرانى على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور تطبيق المراحل الثلاث الاولى من مشروع السلام الذى قدمه دىكويلار .

وقد جاء الموقف العراقى بإصراره على إجراء مفاوضات مباشرة تسبق تنفيذ مشروع السكرتير العام للأمم المتحدة معبراً عن شكوكه فى النوايا الحقيقية لإيران بقبولها قرار مجلس الأمن . فمن وجهة النظر العراقية لم يكن قبول إيران معبراً عن قناعة عميقة بأفضلية السلام بقدر ما كان عجزاً عن مواصلة الحرب ([1]).

وقد حاول السكرتير العام للأمم المتحدة التقريب بين وجهات النظر ، كما دارت محاولات داخل مجلس الأمن للضغط على العراق لتغير موقفه إلا أن العراق رفض ذلك كما حذر من أى محاولة لفرض وقف إطلاق النار دون موافقته لأنه سيرفض ذلك مهما كانت الجهة التى ستعلن عنه ذلك رداً على البيان الذى أصدره مجلس الأمن فى 8/3 بتأييد دور السكرتير العام للأمم المتحدة وقراره بوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات مباشرة ودعوة الطرفين للالتزام ببنود القرار .

وأخيراً أعلن الرئيس العراقى صدام حسين فى 8/6 أن بلاده مستعدة لوقف إطلاق النار مع إيران قبل إجراء مفاوضات مباشرة ولكن اشترط أن تعلن طهران صراحة ورسمياً قبولها اجراء مفاوضات مباشرة فور تطبيق وقف إطلاق النار وعلى أثر هذا الإعلان العراقى

([1]) حسن ابو طالب ، " المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 100 ابريل 1990 (182–185) ص 185 .

قبلت إيران اجراء المفاوضات المباشرة مع العراق فى 8/7 وقام السكرتير العام للأمم المتحدة بتحديد الخطوات التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن فى عدد من النقاط هى :

1 – وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ فى 1988/8/20 .

2 – نشر قوات خاصة من الأمم المتحدة قوامها 350 جندياً قبل ثلاثة أيام من وقف إطلاق النار .

3 – إفتتاح مفاوضات مباشرة بين البلدين فى جينيف فى 1988/8/25 لبدء العمل حول تعيين لجنة للتحقيق بناء على طلب إيران لتقرير أى البلدين يجب أن يتحمل مسئولية اندلاع الحرب .

4 – عند بدء وقف إطلاق النار يتم سحب القوات من الاراضى المحتلة وتبادل الأسرى .

5 – صياغة أقتراح لاكتتاب التبرعات والمساعدات لإعادة البناء فى البلدين .

6 – توقيع معاهدة سلام بين الدولتين .

وفى 8/9 وافق مجلس الأمن بالاجماع على تشكيل قوة خاصة من المراقبين العسكريين الدوليين للإشراف على وقف إطلاق النار تخضع لسلطة مجلس الأمن لمدة 6 شهور وقد تم إرسالها بالفعل فى الوقت الذى حدده السكرتير العام للأمم المتحدة ([1]).

المواقف الدولية .

بقبول إيران القرار الدولى 598 تغيرت الكثير من ملامح الصورة الإقليمية والدولية المحيطة بطرفى الصراع ، فمن ناحية بدأ حرص العديد من القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، فضلاً عن الدول الخليجية العربية خاصة الكويت والسعودية ، على إنهاء التوتر الذى ساد فى العلاقات مع إيران فى المراحل السابقة وهكذا ساعد القرار الإيرانى على إنهاء حالة العزلة التى أحاطت بها طوال العامين السابقين . فى نفس الوقت الذى بدا فيه أن العراق لم يعد يحظى بحالة التعاطف الدولى التى أحاطت به من قبل ، وساعد على ذلك التكتيك السياسى الإيرانى الذى قام على أساس الظهور بموقف الدولة التى تحترم المعاهدات الدولية ،

(1) Shireen T. hunter , Iran and the world, op, cit p 95 .

فى حين كان العراق يطالب بالبحث وتوقيع معاهدة جديدة تراعى المتغيرات الناشئة عن الحرب فيما اعتبرته بعض القوى الدولية غير ملتزم بالمعاهدات الدولية ([1]).

وفى ضوء هذا الإتجاه العام تغيرت الكثير من المواقف الدولية ، فمن ناحية سعت الولايات المتحدة إلى إنهاء التوتر فى العلاقات مع إيران فى نفس الوقت الذى مارست فيه عدداً من التصرفات العدائية تجاه العراق ، وذلك بتوجيه المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية فى 8/2 انتقادات حادة للعراق باستخدام الأسلحة الكيماوية مما دعا طارق عزيز إلى التصريح بأنه ربما قد لا يكون لإيران أصدقاء ولكن لديها العديد من يطلبون ودها ، وفى 9/10 أتخذ الكونجرس على مزاعم تقول باستخدام أسلحة كيماوية ضد إيران من جانب العراق . وعلى أثر ذلك ندد المسئولون العراقيون بإدعاءات مجلس الشيوخ الأمريكى وذكرت أن هذا القرار يستهدف التقليل من حجم الانتصار العراقى ، ومغازلة إيران ومد الجسور الجديدة من التفاهم السياسى المشترك فى إطار مشروع سياسى لمرحلة ما بعد الحرب كما أن الإدارة الأمريكية سعت فى وقت مبكر من مرحلة الانتخابات الأمريكية لضمان أصوات الناخبيين من الأوساط اليهودية التى ساءها وقف الحرب وبالتى ازدياد الخطر العراقى على إسرائيل .

ورغم أن انسحاب القوات الأمريكية من الخليج من المسائل التى سترضى إيران تماما إذا قامت الولايات المتحدة بتنفيذها بعد حرب الخليج الأولى فإن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت وحفاظا على علاقاتها مع دول الخليج اتخذت حلا وسطا باتخاذ قرار بالتخفيض التدريجى بجزء من قواتها فى الخليج فى ضوء ما سبق أن اتخذته الإدارة الأمريكية من إنها ستخفف وضعها العسكرى فى الخليج عند تضاؤل التوتر وبدء سريان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران كما أعلنت الولايات المتحدة أن القوات البحرية الأمريكية لن تصاحب السفن التى تحمل العلم الأمريكى وإنما ستكتفى بمراقبتها من بعد . وبالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها فى الخليج فإنها بهذا الإجراء تحاول إبعاد الإتحاد السوفيتى عن الخليج أيضا . ([2])

أما الموقف السوفيتى فقد ظل على حالته تقريبا ، والتى قامت فى إطارها العام على اتخاذ عدد من التحركات تجاه كل من العراق وإيران وفق صيغة توازنية حساسة ، كما استمر اصرار الإتحاد السوفيتى على سحب القوات الأجنبية من الخليج معلنا مبادرته بسحب قواته من

([1]) I Bid, p. 96 .

([2]) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1988 ص 164 .

المنطقة إذا ما فعلت الدول الأخرى ذلك مشيرا إلى استعداده للاشتراك فى قوة بحرية دولية تغنى عن وجود الأساطيل فى منطقة الخليج .

مواقف دول الخليج

من بين دول الخليج يبرز الدور السعودى الذى مارس ضغطا على إيران فى مجال البترول وذلك بإنتاج حصتها كاملة من البترول ، مما أدى إلى تدهور الأسعار العالمية للبترول بسبب رفض إيران التزام بإنتاج حجم ما خصص بها من خلال منظمة الأوبك وكانت السعودية تخفض من إنتاجها للمحافظة على التوازن المطلوب بين العرض والطلب ، ولذا نجد أن الخمينى عند قبوله لقرار مجلس الأمن 598 خص السعودية من بين دول الخليج ووصفها بأنها عميلة لإسرائيل وروسيا وأمريكا وهدد بتحرير الكعبة .

وقد لعبت السعودية دورا بارزا أيضا خلال المفاوضات بين العراق وإيران ، إذ قادت السعودية التحركات الخليجية والعربية الهادفة إلى تحقيق وقف إطلاق النار مقابل الحصول على الضمانات اللازمة للعراق ، كما لعبت السعودية دورا من وراء الستار لتسهيل إجراء المفاوضات وتسهيل مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة ، فقد سافر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل إلى نيويورك فى 8/8 واجتمع دى كويلار مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى جون وايتهيد ، كما دارت اتصالات بين السفير السعودى فى الولايات المتحدة وبين مندوبى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وقد ترددت أن السعودية لعبت دورا فى الضغط على العراق لقبول وقف إطلاق النار وهو الأمر الذى نفته السعودية كما تردد أيضا أن سفير السعودية فى واشنطن التقى مع وزير خارجية إيران .

وقد عبرت السعودية عن رغبتها فى إقامة علاقات طيبة مع إيران وإصدار الملك فهد أوامر بوقف الحملات الإعلامية فى الصحف ووسائل الإعلام ضد إيران . وكان بهذا التطور مردوده الإيجابى حيث صرح وزير خارجية إيران أن بلاده سوف ترد إيجابيا على أية خطوة إيجابية حقيقية من جانب السعودية بشأن إنهاء المشاكل . وقد إجتمع وزير النفط فى كل من السعودية والكويت فى أكتوبر مع وزير النفط الإيرانى فى مدريد لأول مرة منذ ما يزيد عن سنة. بالنسبة لبقية دول الخليج فقد سعت بشكل صريح إلى تحسين علاقاتها مع إيران حيث قام وزيرخارجية إيران بجولة فى الأسبوع الأول من أغسطس فى بعض دول الخليج هى أبو ظبى ثم قطر ثم سلطنة عمان كما بعث أمير الكويت برسالة إلى الرئيس الإيرانى هنأه فيها بوقف

إطلاق النار ، كما قام يوسف العلوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية بزيارة طهران فى 8/7 ، أما الكويت فقد سارت العلاقات بينهـا وبين إيران خطوات أبعد عن طريق التحسن . وذلك بإيفاد الحكومة الكويتية أحد دبلوماسيها إلى طهران فى 9/29 لإعادة فتح سفارتها هنـاك كما وافقت البحرين وإيران من حيث المبدأ على رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما . (1)

---

(1) المرجع السابق ، ص 165 .

الفصل الرابع

السلوك السوفيتى تجاه إيران خلال أزمة الخليج الثانية

باندلاع أزمة الخليج الثانية فى النصف الثانى من عام1990 ، تغيرت كثير من المعطيات الدولية والإقليمية ، وساهمت الأزمة / الحرب فى خلق وقائع جديدة سواء على الصعيدين السياسى أو الإستراتيجى ، ومن ثم فى منظومة العلاقات الدولية ذاتها وخاصة العلاقات السوفيتية الإيرانية وكيفية إدارة الإتحاد السوفيتى للأزمة . وإذا كانت الأزمة قد تم احتواؤها مع مطلع عام 1991 ، وأستعيدت سيادة الكويت كدولة مستقلة ، فإن كثيرا من النتائج الأخرى والمرتبطة بتداعيات ما بعد احتواء الأزمة ، لم تستقر بعد على نحو واضح وخاصة تلك المتعلقة بحالة النظام الدولى فى العقد القادم على الأقل . ونظرا لأهمية الحدث ، الأزمة ، الحرب ولانعكاساتها الهامة على مستقبل النظام الدولى فى العقد القادم فقد تم تخصيص هذا الفصل بكامله لتوضيح موقف الإتحاد السوفيتى للأزمة ودوره فى مجلس الأمن خلال الأزمة .

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول :- التعامل السوفيتى مع ايران من خلال الأزمة .

المبحث الثانى :-تطور الموقف السوفيتى بعد اعلان الحرب فى منطقة الخليج .

المبحث الأول

التعامل السوفيتي مع ايران من خلال الأزمة

بات من الشائع القول أن أزمة الخليج قد ارتبطت بمراحل أولى لبناء نظام دولى جديد ، وبدور سوفيتى حريص على علاقاته المتنامية مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك ساهم فى تطور الموقفين السوفيتى والأمريكى تجاه الأزمة ، وتجاه كيفية احتواء تداعياتها . ولقد ظهر من الأيام الأولى مدى حرص القوتين العظميين على إيجاد القواسم المشتركة بينهما والبناء عليها ، وتجسيد حالة من التحرك المشترك قدر الإمكان . ومن وجهة النظر السوفيتية فإن الغزو العراقى للكويت هو " عملية استخدام مكثف للقوة العسكرية " ، وإن تلك السياسات التى عبر عنها واستخدمها النظام العراقى انطلقت من عقلية تنتمى إلى زمن الحرب الباردة التى ولى أوانها .

فما أن وقع الغزو العراقى حتى أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا أدان فيه العدوان العراقى ، واعتبر البيان أنه مهما كانت درجة تعقد المشكلة بين الكويت والعراق فإنه ليس هناك ما يبرر استخدام القوة ، وإن اقتحام القوات العراقية للكويت يتناقض تماما مع الإتجاهات الإيجابية لتنقية الحياة الدولية .(1) ودعا البيان إلى استعادة وحدة واستقلال أراضى دولة الكويت ، وفى نفس اليوم أيد الإتحاد السوفيتى قرار مجلس الأمن رقم 660 الذى صدر فى الثانى من أغسطس وتضمن إدانة للغزو العراقى ومطالبة العراق بالانسحاب الفورى (2) ، ولإظهار قوة الموقف السوفيتى الرافض للغزو العراقى تم وقف شحن أية أسلحة سوفيتية إلى العراق ، وفى السادس من أغسطس أيد السوفييت القرار رقم 661 الذى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق . (3)

إلا أنه من جانب آخر حرص الإتحاد السوفيتى على عدم قطع الإتصالات تماما مع الجانب العراقى ، وبدا ذلك فى أمرين ، أولهما هو نفى الخارجية السوفيتية أى إحتمال للقيام

---

(1) التقرير الاستراتيجى العربى 1991 ، الأهرام ، 1992 ، ص 51 .

(2) فتحى حسن عطوة ، " الموقف السوفيتى وتأثير الوفاق الجديد "، السياسة الدولية ،العدد 102 ،يوليو 1991 ، (109 – 112)، ص 109 .

(3) التقرير الاستراتيجى العربى 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعه مع العراق عام 1972 ([1]) ، وتم تجديدها عام 1978 .

والأمر الثانى هو استمرار الإتصالات مع الجانب العراقى سواء عبر رسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين ، واستقبال موسكو لعدد من كبار المسئولين العراقيين مثل سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء الذى أجرى مباحثات مع شيفرنادزة وزير الخارجية فى 8/20 كما تبادل الرسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين فى 8/24 وقبل يوم واحد من موافقة الإتحاد السوفيتى على القرار 665 الذى أباح ما يلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، حيث طالبت الرسالة السوفيتية بانسحاب العراق الفورى من الكويت والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، وإلا أضطر الإتحاد السوفيتى إلى التصويت إلى جانب القرار ، إلا أن العراق لم يتجاوب مع الدعوة السوفيتية مما دفع موسكو إلى الموافقة على القرار 665 ولكن بعد تعديل فقرة فى مشروع القرار ، وهى الخاصة باستخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادى إلى " اللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف " . ([2])

وبالرغم من أن العبارة المضافة لم تشر صراحة إلى استخدام القوة العسكرية إلا إنها فى سياق تطورات الأزمة عنت هذا الأمر بطريقة غير مباشرة . ويعبر هذا عن محاولة الإتحاد السوفيتى استخدام مشروع القرار قبل إقراره فى تحقيق تغيير كيفى فى طبيعة الأزمة عبر تغيير الموقف العراقى ذاته ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح بسبب تمسك العراق بموقفه واهدافه ، الأمر الذى أقنع السوفييت بالسير خطوة أخرى فى عملية الحشد السياسى والعسكرى فى مواجهة العراق والتى كانت جارية على قدم وساق بقوة الدفع الأمريكية والبريطانية ، ومن ثم كانت موافقة السوفييت على القرار 665 . ([3])

ويمكن إرجاع الإصدار السوفيتى على عدم الإشارة الصريحة إلى استخدام القوة العسكرية إلى عدد من الأسباب ، أبرزها أن توافد القوات الغربية والأمريكية إلى منطقة الخليج قد آثار معارضة حادة داخل بعض المؤسسات السوفيتية خاصة المؤسسة

([1]) المرجع السابق ، ص 53 .

([2]) George W Breslaure , op. cit., p. 123.

([3]) I Bid , p. 124 .

العسكرية ([1]) التى اعتبرت أن التواجد العسكرى المكثف للغرب والولايات المتحدة فى منطقة الخليج القريبة ([2]) من الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يعرض المصالح الأمنية للإتحاد السوفيتى للخطر ، وثانيا أن الإتحاد السوفيتى كان يرغب فى تقرير مصير المسائل العسكرية الخاصة بالأزمة من خلال الأمم المتحدة وتحديدا عبر اللجنة العسكرية التى تتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وثالثا رغبة القيادة السوفيتية فى مواصلة منهج سلمى لحل الأزمة ، وهناك سبب رابع معنوى يتصل باللغة السياسية الجديدة التى يحرص عليها الرئيس جورباتشوف والتى ترفض استخدام القوة فى حل المنازعات الدولية . ([3])

إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن الإشارة إلى رغبة القيادة السوفيتية فى إتاحة قدر من المناورة السياسية يمكن إستغلاله لاحقا ، ففى تلك الفترة المبكرة من الأزمة وبالرغم من توافق الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فى رفض الغزو العراقى وما ترتب عليه من نتائج ، إلا أن الإتحاد السوفيتى حرص على إبراز تمايزه السلوكى فى معالجة الأزمة ومن المواقف التى أبرزت التمايز السوفيتى ما يلى :- ([4])

التفسير الخاص للقرار رقم 661 الذى فرض الحظر الاقتصادى على العراق ، فبينما ذهبت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا إلى حد استخدام القوة فى فرض الحظر الاقتصادى لايجب أن يرتبط بإجراء عسكرى ، بل هو راجع إلى امتناع الدول بإراداتها الذاتية بالامتناع عن الدخول فى معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفييت بكافة السوابق الدولية فى هذا الصدد . كذلك حدد السوفييت موقفهم من الحظر الاقتصادى على أنه لايتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية ، فى الوقت الذى اصرت فيه الولايات المتحدة على أن مفهومها للخطر هو مفهوم شامل يتضمن كل أنواع الإتصالات مع العراق ، وأدت مثل هذه الخلافات إلى تأخير صدور القرار 665 (8/25) . عدة ايام ([5])

([1]) وحيد عبد المجيد ، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة : نوفمبر 1990 (29-60) ص 37.

([2]) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، مرجع سبق ذكره ن ص 84 .

([3]) المرجع السابق ، ص 85 .

([4]) Dilip hiro , op cit , p. 292 .

([5]) I Bid , p. 239 .

أما بالنسبة للموقف من استخدام القوة العسكرية ، قد بدا الخلاف بين القوتين العظميين منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة ، فحين أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوات لها إلى المنطقة تحت مبرر حماية المملكة العربية السعودية ، ومع بداية تكون حشد غربي فى منطقة الخليج ، وخليج عمان إلى جانب البحر المتوسط والبحر الأحمر حدد الإتحاد السوفيتي موقفه من إرسال قوة على نحو مغاير للآمال الأمريكية التى رحبت بمشاركة عسكرية سوفيتية ولو محدودة ، وجاء الموقف السوفيتى رافضا لفكرة إرسال قوات عسكرية إلا إذا صدر قرار بذلك من مجلس الأمن ، وعلى أن تخضع هذه القوات لسلطة مجلس الأمن ، وربط السوفييت موقفهم بإحياء دور لجنة الأركان التابعة للمجلس ، وفى نفس الوقت حذر السوفييت من تشكيل قوة متعددة الجنسيات خارج إطار وسلطة مجلس الأمن الدولى .

أيضا بالنسبة لموقف القرار العراقى بإغلاق السفارات العاملة فى الكويت ، ففى حين أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب دبلوماسييها من الكويت ، واعتبار أى محاولة عراقية لاستخدام القوة من قبل السلطات العراقية ضد الدبلوماسيين الأمريكيين بمثابة تجاوز يستدعى استخدام القوة المسلحة ، اتخذ السوفييت موقفا وسطا ، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله لنتائج هذا الضم إلا أنه وافق على سحب بعثته الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الإحتلال لاتساعد البعثة على القيام بمهامها . ([1])

وفى الوقت الذى أصر فيه الإتحاد السوفيتى على مشاركة عربية فى حل الأزمة وضرورة التركيز على تفادى الانفجار الشامل فى المنطقة إذا ما تم استخدام أسلوب القوة العسكرية كانت وجهة النظر الأمريكية تضع الخيار العسكرى فى مرتبة أعلى من الخيارات السلمية والدبلوماسية الأخرى ، وحتى على الرغم من أنها لم تستبعد تلك الخيارات تماما ([2]) فى ظل هذه الخلافات بين القوتين العظميين ، عقدت قمة هلسنكى غير الرسمية فى التاسع من سبتمبر بناء على مبادرة الرئيس الأمريكى بوش وقد سبق القمة تحركان هامان أولهما هو محاولة سكرتير عام الأمم المتحدة بيريز ديكويلار إقناع العراق بالتجاوب مع قرارات المنظمة الدولية ، حيث التقى مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقية فى العاصمة الأردنية عمان يومى 30 أغسطس والأول من سبتمبر وقد طغت على المباحثات مسألة الإفراج عن الرعاياالغربيين الذين احتجزهم العراق ، ولم تثمر تلك المحاولة أى جديد ، وحمل ديكويلار

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

([2]) المرجع السابق ، ص 56 .

العراق مسئولية فشل مباحثات عمان ، أمـا التطـور الثـانى فهـو قيـام طـارق عزيـز فـى 9/5 بزيارة وصفت بأنها " مفاجئة " ويبدو أن الرسالة كانت محاولة من العراق لإقناع السوفييت بتفهم الموقف العراقى بعدم الانسحاب مـن الكويـت ، فـى نفس الوقت الـذى اصـر فيهـا السوفييت على موقفهم بالانسحاب الكامل وعودة الكويت دولـة ذات سيادة فـى الوقت الـذى ذكرت فيه وكالة تاس السوفيتية أن موسكو لاتفكر بقطع العلاقات مع بغداد .

لـم تكـن التطـورات السـابقة مباشـرة علـى قمـة هلسـنكى إيجابيـة بالنسـبة للإتحـاد السوفيتى وللدور الذى رسمه لنفسه من حيث تشجيع الحل السلمى بسبب عدم تجاوب العراق مع الجهود الدولية بما فيها الجهود السوفيتية ذاتها ، فضلا عن المناخ الدولى المعبأ كراهيـة ضد العراق بسبب مسألة احتجاز الرعايا الأجانب والإعلان عن اسـتخدامهم كـدروع بشـرية ، ومع ذلك فقد حاول الإتحاد السوفيتى استثمار حاجة الولايات المتحدة للتنسيق السياسى معـه فى الخروج بنتائج تدعم أسلوبه الداعى إلـى الاسـتمرار فـى الجهـود السـلمية وإرجـاء البت الفورى فى مسألة استخدام القـوة العسـكرية ضـد العـراق ، فضـلا عـن محاولـة ا لربـط غير المباشر بين قضيتى إحتلال العراق للكويت وتسوية القضية الفلسطينية . (1)

ولقد جاءت نتائج القمـة المعبر عنهـا فىالبيـان المشـترك لتـدل علـى رغبـة القوتيـن العظميين فى التوصل إلى أكبر مساحة ممكنة من الإتفاق إزاء سـبل إنهـاء الإحتـلال العراقـى للكويت وقد تضمن البيان المشترك العناصر التالية :

1- دعـوة العـراق إلـى التنفيـذ الكـامل للقـرارات الدوليـة ، والانسـحاب غـير المشـروط مـن الكويـت وعودةا لحكومـة الشرعية وإطـلاق سـراح جميـع الرهـائن المحتجزيـن فىالعـراق والكويـت .

2- دعوة الجماعة الدولية إلى الالتزام بالعقوبـات التـى قررتهـا الأمـم المتحـدة والعمـل علـى تطبيقها .

---

(1) Graham E. Fuller , " Moscow and the Gulf War " , Foreign affairs , Vol 70 , (Summer 1991) , (55-76), p. 56 .

3- أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى يقران بأن القرار 661 سمح فى إطار الظروف الإنسانية بإدخال الطعام والأدوية إلى العراق والكويت على أن تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مراقبة هذه الواردات للتأكد من أن الطعام يصل إلى من يستحقه . ([1])

4- أن البلدين يفضلان أن تحل الأزمة سلمياً ، وأنهما متحدان فى مواقفهما إزاء العدوان ، وإذا عجزت الخطوات المتخذة عن إنهاء العدوان ، فإن البلدين على استعداد للنظر فى خطوات إضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة .

5- بمجرد أن ينتهى العدوان العراقى ، وتتحقق الأهداف التى قررتها قرارات الأمم المتحدة ، فإن وزيرى خارجية البلدين سيوجهان عملهما لتطوير بنيان أمن إقليمى وإجراءات لإحلال السلام والاستقرار فى المنطقة ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقية فى الشرق الأوسط والخليج ، واستمرار التشاور فيما بينهما والمبادرة بإجراءات لمتابعة هذه الأهداف فى الوقت المناسب .

ويمكن القول أن بيان هلسنكى قد أكد مساحة كبيرة من الإتفاق بين القوتين العظميين فى تلك الفترة ، ليس فقط إزاء أزمة العدوان العراقى على الكويت ، وإنما ايضا إزاء قضايا أخرى جوهرية فى المنطقة . ([2]) وفيما يتعلق بالعدوان العراقى فقد أظهر البيان ما يمكن وصفه بالتأكيد على مبدأ عدم مكافأة العدوان ، وعدم السماح بقيام دولة كبيرة بابتلاع دولة صغيرة جارة لها ، وفى نفس الوقت العمل على حل الأزمة سلميا ، إلا أنه فى حالة الفشل فإن الطرفين سيجدان نفسيهما فى حالة تضطرهما للنظر فيما وصفاه بأنه إجراءات أخرى وهى عبارة عنت ضمناً اللجوء إلى حل عسكرى وإباحة استخدام القوة المسلحة لإنهاء العدوان العراقى .

وعدت هذه الصيغة بمثابة انتصار للرؤية السوفيتية فى ذلك الوقت التى نادت بضرورة استخدام كافة وسائل التسوية السياسية والعمل على استنفاذها قبل التفكير فى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية . ولقد وضح البيان نوع من الربط بين إنهاء العدوان العراقى والعمل على حل القضايا الأخرى فى المنطقة ، وهو نوع من الربط المتعاقب

([1]) I bid ., p. 57 .

([2]) I bid . , p. 58 .

زمنيا . ([1]) وهو أمر يختلف من حيث المضمون مع ما دعا إليه العراق آنذاك من ضرورة حل القضايا فى المنطقة بطريقة الحل المتزامن مع إعطاء أولوية للأقدم زمنيا من المشاكل والقضايا . وقد جاء هذا الربط المتعاقب حتى على الرغم من التفسير الأمريكى الخاص الذى نفى أى علاقة بماورد فى بيان هلسنكى وأى توجهات مستقبلية لحل القضايا الشائكة فى المنطقة ومن بينها القضية الفلسطينية .

وبصفة عامة فإن المبادئ التى وردت فى البيان على النحو سالف الذكر ، عربت عن حاجة القوتين إلى إيجاد القواسم المشتركة فى مواقفهما إزاء الأزمة فىالخليج وسياستهما المستقبلية فىالمنطقة العربية . ومن جهة ثانية كشفت عن الرغبة الأمريكية فى استمرار التشاور والتنسيق مع الإتحاد السوفيتى باعتباره حجر الزاوية فى عملية الحشد الدولى / العسكرى ضد العراق . كذلك يمكن اعتبار قمة هلسنكى واحدة من الرموز الدالة على التغيرات الأساسية التى أسفرت عنها إنتهاء الحرب الباردة ، واختفاء المظاهر التقليدية للصراع بين القوتين العظميين ([2])

ومن الضرورى الإشارة إلىأن قمة هلسنكى وإن كانت قد ركزت على عملية إحتواء العدوان العراقى علىالكويت فإنها قد تضمنت موضوعات أخرى من بينها كيفية التغلب على المصاعب التى يواجهها الإتحاد السوفيتى اقتصاديا ، وثمة تحليلات ربطت بين حاجة الإتحاد السوفيتى إلى الدعم الاقتصادى الغربى والأمريكى بالأساس وبين استمراره فى تأييد الموقف الأمريكى والتعاون المشترك لإنهاء حالة الإحتلال للكويت . لم تكد قمة هلسنكى تنهى أعمالها ، وإذا بلجنة الشئون الدولية فى البرلمان السوفيتى تدعو فى 9/11 إلى سحب الخبراء السوفييت من العراق وإنهاء العمل بمعاهدة التعاون والصداقة الموقعة معه عام 1972 وقد إبرزت تلك الدعوة أمرين أولهما محاولة الضغط على العراق من خلال التلويح بسحب الخبراء العسكريين ، والأمر الثانى أن هناك فريقا داخل الإتحاد السوفيتى يتجه إلى اتخاذ خطوات جادة فى مواجهة العراق فى محاولة للتعبير عن خيبة الأمل من عدم تجاوب العراق مع التوجهات السلمية السوفيتية لحل الأزمة بعيدا عن استخدام الحل العسكرى . ([3])

([1]) I bid ., p. 60 .

([2]) التقرير الإستراتيجى العربى 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

([3]) المرجع السابق ، ص 55 .

وترجمة للمواقف المشتركة السوفيتية الأمريكية تمت الموافقة على أربعة قرارات دولية فى الفترة من منتصف سبتمبر وحتى نهاية وهى القرارات 66 (9/14) وهو والخاص بمدى توفر الأغذية فى كل من الكويت والعراق . والقرار 667 (9/16) والذى تضمن إدانة العراق بسبب انتهاكه للمقار الدبلوماسية فى الكويت فى الكويت ، والمطالبة بالإفراج الفورى عن الموظفين الدبلوماسيين الذين احتجزوا وكذلك باقى الرعايا من الجنسيات الدولية والقرار 669 (9/24) والخاص بفحص طلبات المعونة من الدول التى تضررت من العدوان العراقى على الكويت ومن الحظر الاقتصادى المفروض على العراق . والقرار رقم 760 (9/25) والخاص بمد الحظر الاقتصادى على العراق إلى حركة الملاحة الجوية من وإلى العراق ، ويلاحظ أن هذه القرارات إما عالجت موضوعات إنسانية كتوفير الغذاء ، أو خاصة بدول تضررت اقتصاديا من العدوان ، أو أنها تدين العراق لانتهاكاته لبعض القوانين والأعراف الدولية ، وأخيرا تعلقت بمد الحظر إلى حركة الملاحة الجوية والتى كانت من الناحية العملية متوقفة بالفعل . وبالتالى لم تشكل خروجا عن الموقف العام للإتحاد السوفيتى الذى يدين العراق ويسعى فى نفس الوقت إلى ممارسة ضغوط متنوعة سياسية ومعنوية قد تفضى إلى إقناع قيادته السياسية لتقبل فكرة الحل السلمى للأزمة . (1)

ومع بداية شهر أكتوبر وتداعى جوانب سلبية عديدة لإحتلال العراق للكويت ، خاصة الانقسام العربى وفشل محاولات الوساطة العربية ، وتدهور أحوال الرعايا الإجانب فى كل من العراق والكويت معا ، ولجوء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى تدعيم تواجدهم العسكرى فى المنطقة ، وتصاعد اللهجة الدولية باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وجد الإتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق خاص وأن العراق بدا مصرا على موقفه بعدم الانسحاب من الكويت . (2) وفى ظل كل تلك المدخلات جاءت محاولة الإتحاد السوفيتى فى 10/3 وعبر المبعوث الخاص للرئيس جورباتشوف يفغينى بريماكوف لإقناع العراق بالتجاوب مع حل سلمى يقوم فى جوهره على الانسحاب التام من الكويت ثم حل باقى القضايا الأخرى من تعويضات ورسم حدود وإنهاء التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج أو حل للقضايا الأخرى فى

---

(1) Carl E . Vuono , " Desert Storm and the Future of Conventional Forces Foriegn affairs" Vol. 70 , (Spring 1991), (44-68), p. 52 .

(2) I Bid , p. 53 .

المنطقة وفق مراحل زمنية متتالية . وقد حدد بريماكوف أهداف جولته ([1]) والتى شملت العراق والولايات لمتحدة وإيطاليا وفرنسا ومصر والأردن والسعودية فى هدفين أساسيين هما العمل على إبقاء الحل السياسى كأساس للتسوية مع التأكيد على لموقف السوفيتى الرافض لإحتلال الكويت والثانى هو بحث مشاكل الرعايا السوفييت الذين وصل عددهم إلى خمسة آلاف يعملون فى العراق . ([2]) ولم تسفر الجولة عن أى تغيير معلن فى الموقف العراقى اللهم فيما يتعلق بالرعايا السوفييت الذين سمح لهم بمغادرة العراق لمن يريد ، أما باقى الرعايا الأجانب فقد ربط العراق الإفراج عنهم بما أسماه وزير الخارجية طارق عزيز فى 10/7 " بتعهد الرئيس الأمريكى بعدم مهاجمة العراق " . ([3])

وترافق ذلك مع تقارير صحفية ذكرت أن الرئيس صدام أبلغ المبعوث السوفيتى بأنه قد يقرر الانسحاب من الكويت إذا ما تلاشى التهديد بهجوم أمريكى على العراق ، وأنه يحتاج إلى صفقة تحفظ له ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه . وهو ما لم تؤيده المصادر السوفيتية صراحة ، الأمر الذى عنى أن الجولة الأولى للمبعوث السوفيتى لم تنجح فى إقناع العراق بالحل السلمى والانسحاب من الكويت . وبالرغم من ذلك لم يفقد الإتحاد السوفيتى حماسه للحل السلمى ولضرورة استنفاذ كافة الطرق قبل الإقدام على اتخاذ قرار يتيح الحل العسكرى ،وهو ماأكده بريماكوف فى واشنطن فى 10/19 . وقد حاول الإتحاد السوفيتى فى 10/28 وللمرة الثانية استغلال عملية التصويت على القرار 677 الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحميله أية خسائر قد تنشب فى الكويت أو آية دول أخرى – والذى تمت الموافقة المبدئية على مشروعه من الدول الخمس الكبرى فى 10/18 لإقناع العراق بالتجاوب مع الحلول السلمية ، وهكذا كانت رحلة بريماكوف الثانية إلى بغداد ومحادثاته المكثفة مع الرئيس صدام حسين ، وكسابقتها لم تثمر هذه المحاولة عن تغيير فى الموقف العراقى . ([4]) وهكذا أثبتت فشل المباحثات أن الظروف ليست مهيأة لحل سلمى يقوم فى جوهره على انسحاب العراق من الكويت بإرادته الحره . الأمر الذى تلاه مباشرة التصويت على القرار الدولى 677 بعد تأجيل لمدة 48 ساعة .

([1]) جمال على زهران ، " الدور الروسى فى توازن أمن الخليج العربى " ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

([2]) أيمن السيد عبد الوهاب ، " المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها " ، (القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، العدد 103 ، يناير 1991) ، (69-75) ، ص 71.

([3]) د. محمد السيد السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 224 .

([4]) المرجع السبق ، ص 225 .

إن فشل المحاولة السوفيتية الثانية لم تكن تعنى من وجهة النظر السوفيتية أن الحل السلمى لم يعد ممكناً ، بل عنت فى الواقع ضرورة البحث عن صيغ أخرى للحل السلمى ، وفى هذا الإطار يمكن فهم عدم إشارة السوفييت صراحة إلى فشل زيارة بريماكوف الثانية ودعوة الرئيس جورباتشوف الدول العربية للقيام بدور فاعل لحل الازمة ، وهى الدعوة التى صرح بها أثناء زيارته لفرنسا 10/29 ، وقد ارتبطت الدعوة السوفيتية زمنياً بمسعى الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمة عربية لإيجاد مخرج سياسى ، ويمكن النظر إليها لحث الدول العربية للتجاوب مع الدعوة المغربية والقيام بدور سياسى جاد . وكانت جولة نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف والتى بدأت فى 11/14 وشملت اليمن ومصر والسعودية والإمارات العربية ، إضافة إلى جولة أخرى لمبعوث أخر هو فلاديمير بتروفسكى والتى ركزت على دول شمال افريقيا العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتونس جهداً كبيراً فى نفس الإتجاه ولم تنجح تلك المساعى ليس بسبب قصور الدور السوفيتى ، وانما بسبب الانقسام العربى وعدم التجاوب مع الدعوة المغربية سواء من العراق أو من الأطراف العربية الاخرى المناوئة له ولذا وجد الإتحاد السوفيتى نفسه مضطراً إلى التلويح باستخدام أساليب أخرى . فى ظل هذه التطورات جاء الاتفاق بين الرئيسين جورباتشوف وبوش أثناء إنعقاد مؤتمر التعاون والامن الاوربى الذى عقد فى باريس فى 11/30 ، على دعوة مجلس الامن للانعقاد كدراسة الوضع فى الخليج فى الوقت الذى عبر شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى عن أن الحاجة إلى إنهاء العدوان العراقى قد تقتضى استصدار قرارات جديدة .

وقد ارتبطت تلك المواقف بجهود أمريكية بريطانية فرنسية مكثفة كان عنوانها الرئيسى هو استصدار قرار جديد من مجلس الامن يبيح استخدام القوة المسلحة صراحة ضد العراق ([1]). الامر الذى شكل مأزقاً كبيراً للسياسة السوفيتية ، فمن ناحية فان محاولات التسوية السياسية لم تثمر ، ولم يكن هناك ما يدل على توافر حد أدنى من المرونة سواء من العراق أو من الأطراف العربية المناوئة له ، ومن ناحية أخرة كانت ثمة ضغوط مكثفة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار قرار يبيح استخدام القوة .

وفى تلك الفترة حاول الإتحاد السوفيتى السير فى اتجاهين معاً الاول هو ممارسة قدر من الضغوط المعنوية السياسية على القيادة العراقية من خلال مناشدتها التجاوب مع الحل

([1]) د. حسن بكر ، "دور القوتين الأعظم فى إدارة أزمة الخليج" فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير د. أحمد الرشيدى ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، ص 89 .

السلمى ، وفى نفس الوقت التجاوب مع الضغوط الأمريكية الخاصة بإجتماع مجلس الأمن فيما شكل محاولة لاستخدام اجتماع مجلس الامن للضغط على القيادة العراقية . وتطبيقاً لهذه السياسة وجه الرئيس جورباتشوف نداءاً إلى الرئيس صدام حسين فى 11/26 دعاه إلى الانسحاب من الكويت وحماية مصير بلده ، فى نفس الوقت الذى وافق عليه على المشاركة فى اجتماعات مجلس الامن للنظر فى قرار يبيح استخدام القوة العسكرية . وإذ ذاك ظهر فى السياسة السوفيتية تعبير الفرصة الأخيرة لبغداد ، وهو التعبير الذى عنى أن الإتحاد السوفيتى يرى أن المشاركة فى استصدار قرار جديد لمجلس الامن لا يعنى بالضرورة أن كل المساعى السياسية قد انتهت فعلاً ، بل أن هناك فرصة مازالت قائمة .

ظهر تعبير " الفرصة الأخيرة لبغداد " للمرة الاولى أثناء زيارة نائب وزير الخارجية السوفيتى بتروفسكى إلى طهران فى 11/28 وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقم 678 الذى تضمن عبارة "جميع الوسائل الضرورية" والتى عنت ضمناً إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتى فى طهران أن موسكو ترى أنه لكى نجد تسوية سياسية للأزمة يجب إعطاء بغداد فرصة أخيرة وكان السوفييت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى 11/26 قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار 678 . وفى ظل تلك الملابسات جاء الموقف السوفيتى رابطاً موافقته على القرار 678 بشرطين : أولهما عدم النص صراحة على تعبير استخدام القوة العسكرية واستبداله بتعبير أخر أكثر عمومية وهو تعبير "جميع الوسائل الضرورية" والذى عنى ضمناً كما سبق القول – إباحة الحل العسكرى ، أما الشرط الثانى فهو إعطاء فرصة زمنية معقولة – تحددت فى القرار بخمسة واربعين يوماً لتطبيق الفرصة الأخيرة مع بغداد ([1]).

وبالنظر إلى جملة المواقف الدولية خاصة مواقف الدول الاعضاء الخمس الكبرى الدائمين فى مجلس الأمن التى سبقت مباشرة استصدار القرار 678 ، يمكن القول أن نجاح المسعى السوفيتى لم يكن مرتبطاً بوجود بوادر تشير إلى امكانية نجاح حل سلمى وانما كان راجعاً إلى حاجة الولايات المتحدة إلى استصدار هذا القرار دون ان يصطدم بعقبة حق الاعتراض من أى من القوى الخمس الدائمة فى الوقت الذى بدا فيه بوضوح تردد الموقف الفرنسى وتجنيده لممارسة ضغوط سياسية مكثفة على بغداد لفترة زمنية أخرى وهو ما توافقه من حيث الجوهر مع السياسة السوفيتية كذلك كان الموقف الصينى غامضاً إلى حد

([1]) التقرير الاستراتيجى العربى ، 1991 الاهرام ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

ما وغير محبذ لاستخدام القوة ، وبتأثير الضغوط الأمريكية امتنعت الصين عن استخدام حق الاعتراض وابقت موقفها فى خانة الامتناع عن التصويت ومجمل القول أن تلك الملابسات - ساهمت فى خروج القرار رقم 678 وكأنه تطبيق لمنهج الفرصة الاخيرة لبغداد حيث أتاح شهراً ونصف الشهر لممارسة تطبيق ذلك الاسلوب .

إن ذلك يفسر بدوره حرص السوفييت حتى بعد إصدار القرار 678 على القول أن تعبير جميع الوسائل الضرورية الوارد فى القرار لا يعنى بالضرورة استخدام القوة العسكرية ، ولكن أيضاً ستظل القوة العسكرية هى الملاذ الأخير ، مثلما أشار إلى ذلك شيفرنادزة والذى أوضح فى 11/30 أن الإتحاد السوفيتى قد يجبر على استخدام القوة العسكرية فى حالة واحدة فقط وهى تهديد أمن وسلامة المواطنين السوفييت فى العراق للخطر .

وهو التصريح الذى أثار انتقادات عدة داخل الإتحاد السوفيتى على الرغم من أن اللجوء السوفيتى إلى استخدام القوة حسب قول شيفرنادزة كان مرتبطاً بشروط خاصة بحماية المواطنين السوفييت وليس للمشاركة فى تحرير الكويت أو مشاركة الولايات المتحدة فى حملتها العسكرية ضد العراق .

أما العراق فقد اعتبر أن الإتحاد السوفيتى يبحث عن ذريعة لإرسال قوات إلى المنطقة . وقد ترافق هذا الحذر فى العلاقات السوفيتية العراقية مع مبادرة الرئيس الامريكى بوش التى أعلنت بعد يوم واحد من صدور القرار 878 فى 11/30 بالحوار المباشر مع العراق عبر وزيرى خارجية البلدين . وهى المبادرة التى أيدها الإتحاد السوفيتى فى حينه باعتبارها تطبيقاً لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد .([1])

ومع قرار بغداد بالإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق ومن بينهم الرعايا السوفييت انفرجت نسبياً العلاقات السوفيتية العراقية غير أن ذلك لم يعنى أن العراق فى طريقه إلى التجاوب مع المساعى السوفيتية ، وظل الإتحاد السوفيتى فى تلك الفترة محكوماً بتوجهاته الاساسية وهى ضرورة الحل السلمى وطرق كافة الابواب لبلوغ هذا

([1]) المرجع السابق ، ص 56

الهدف وفى نفس الوقت عدم التهاون مع مبدأ إنهاء الإحتلال العراقى للكويت ، وقد اعتبرت مدة المهلة الزمنية حتى الخامس عشر من يناير 91 مهلة مناسبة للسير فى هذا الطريق .

إلا أن التطورات الداخلية فى الإتحاد السوفيتى ولا سيما الخاصة بالتوتر فى جمهوريات البلطيق الثلاث واتجاهها ناحية الانفصال والاستقلال عن الإتحاد السوفيتى . إلى جانب المصاعب على الصعيد الاقتصادى ، فضلاً عن الصراعات بين الأجنحة المختلفة فى السلطة السوفيتية والتى كانت وراء إستقالة شيفرنادزة دون التشاور المسبق مع الرئيس جورباتشوف قد استهلك مساحة من الجهد السوفيتى الذى تصور نظرياً إمكانية توجيهه ناحية أزمة الخليج ، خاصة وأن تلك الاحداث الداخلية قد أثارت بعض التوترات فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم ولاسيما فى الولايات التى إستخدم فيها الجيش السوفيتى لقمع حركة الانفصال فى ليتوانيا مع مطلع عام 1991 . ومع إتجاه العراق للتجاوب المشروط مع مبادرة الرئيس بوش 11/30 والتى قامت على أساس إجراء حوار أمريكى عراقى عبر وزيرى خارجية البلدين ، ركز السوفييت من جانبهم على أمرين أولهما الترحيب بالرد العراقى ، والثانى التأكيد كما قال بذلك بيان الخارجية السوفيتية فى 91/1/5 على أن الإتحاد السوفيتى كان وراء هذا الحوار وأنه رتب له خلال إتصالات سابقة عديدة([1]).

فى حين عبر مندوب الإتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة أن المطلوب فقط انسحاب العراق ، وأنه إذا ما انسحب فإنه لن يتعرض للعدوان ، وقد تحولت موسكو مثلما تحولت عواصم دولية وعربية كثيرة على نتائج اللقاء بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة والذى تم بالفعل فى 91/1/9 فى جنيف بعد مماطلات عديدة حول الموعد والمكان ، ولم يأت الاجتماع الذى حرص الامريكيون على وصفه بأنه لقاء إتصالات وليس لقاء تفاوض بجديد سواء فى موقف العراق أو موقف الولايات المتحدة . وأعتبر الاجتماع فاشلاً إذ لم يحرك موقف أى من الطرفين ناحية موقف الطرف الاخر ، وتلى هذا الاجتماع اجتماع أخر فى 91/1/4 بين ديكويلار الأمين العام للأمم المتحدة والقيادة السياسية فى بغداد ، ولم يثمر بدوره شيئاً([2]) .

([1]) Graham E. fuller, op, cit., p. 65 .

([2]) I Bid, p, 66.

فيما يتعلق بتطبيق القرارات الدولية . الأمر الذى جعل احتمالات اندلاع العمليات العسكرية حتمية خاصة وأن الكونجرس الأمريكى قد أجاز فى 91/1/12 للرئيس بوش إتخاذ قرار بدخول الحرب مع العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت .

ومن التطورات البارزة فى الموقف السوفيتى أنه قبل ثلاثة أيام من إنتهاء المهلة ، تبنى مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) قرار بأكثرية 312 صوتاً وامتناع 36 عن التصويت ، وأوصى القرار الرئيس جورباتشوف بالقيام بمبادرة لدى قادة العراق والولايات المتحدة ودول أخرى فى المنطقة بهدف القضاء على مصدر التوتر فى الخليج ، وتضمن القرار دعوة كل الأطراف إلى معارضة نشوب حرب عسكرية قد تكون لها نتائج مفجعة فى الشرق الأوسط والعالم أجمع ، وأكد القرار أن أى قرار مرتبط بأى شكل من أشكال المشاركة العسكرية للإتحاد السوفيتى فى النزاع لا يمكن أن يتخذ إلا بموافقة مجلس السوفييت الأعلى. والمهم هنا هو ذلك التأكيد على عدم المشاركة فى أية عمليات ، وقد جاء هذا القرار فى ذلك التوقيت المشحون بتوتر دولى وإقليمى غير مسبوق ليؤكد على الثوابت السوفيتية المعروفة منذ بداية الأزمة ([1]) .

([1]) Ibid , p. 67.

المبحث الثانى

تطور الموقف السوفيتى بعد اعلان الحرب

فى منطقة الخليج

التحرك السوفيتى بعد اندلاع العمليات العسكرية ودوره فى مجلس الأمن :

عندما جاء تعيين بسمرتنيخ كوزير للخارجية السوفيتية خلفا لشيفرنادزة فى الخامس عشر من يناير ، وهو نفس اليوم الذى انتهت فيه مهلة قرار مجلس الأمن 678 ، فقد وجد هذا التعيين ترحيبا أمريكيا وغربيا واسعا ، نظرا للدور الذى قام به بسمرتنيخ حين كان سفيراً لبلاده لدى واشنطن ولكونه أحد مهندسى إنهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، ولتفهمه حدود دور الإتحاد السوفيتى فى أزمة الخليج وطبيعة التعاون مع الولايات المتحدة فى هذا المجال . وإذا كان شيفرنادزة قد حمل عبئ السياسة الخارجية السوفيتية منذ اندلاع الأزمة وحتى إنتهاء المهلة المقررة للعراق ، فإن بسمرتنيخ حمل هذا العبء فى مرحلة أكثر توترا وشهدت بدورها أكبر عملية قصف جوى فى التاريخ المعاصر ضد بلد واحد . ومن الصحيح القول أن هذا التعيين لم يكن يعنى خروجا عن ثوابت السياسة السوفيتية على النحو المشارإليه أنفا . ولكن مع التأكيد علىأن الحل السلمى ما زال قائماً إذا ما استجابت القيادة العراقية للقرارات الدولية([1]) .

بعد بداية الحلفاء للقصف الجوى ضد العراق حمل الرئيس جوربا تشوف العراق مسئولية ما أسماه " هذا الانعطاف المأساوى " ، وأخذ السوفييت فى عمل إتصالات مكثفة مع قادة عديدة من الدول الكبرى ودول المنطقة ، ومع قيام العراق بقصف إسرائيل بصواريخ سكود فى اليوم التالى لبدء الحملة الجوية حدد السوفييت موقفهم فى بيان لوزارة الخارجية

على النحو التالى :

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

1 - أن القصف الصاروخى العراقى لإسرائيل محاولة لتحويل مشكلة الكويت إلى مواجهة على نطاق المنطقة كلها . وأن الإتحاد السوفيتى يعارض هذا المسعى معارضة تامة . ([1])

2 - دعوة العراق إلى التحلى بالواقعية وإدراك أن تصرفاته لا تعود إلا بالضحايا والدمار على الشعب العراقى .

3- دعوة إسرائيل إلى الحذر وضبط النفس وعدم جرها إلى الاستفزازات .

ونظرا لخطورة الموقف وجه الرئيس جوربا تشوف رسائل عدة إلى القادة العرب أحتوت فى مجملها على التحذير من الدفع إلى مواجهة عربية إسرائيلية شاملة . وفى ظل هذه الملابسات أعلن عن مبادرة سليمة للرئيس جوربا تشوف فى 91/1/22 كان قوامها إعلان العراق الانسحاب من الكويت على أن يتم بعد ذلك البحث عن إمكانية وقف العمليات العسكرية.

وقد أثارت الحملة الجوية للحلفاء انتقادات عدة داخل الإتحاد السوفيتى . وبدأ فريق من السلطة السوفيتية يرى فى الحملة عملاً عدوانيـاً يهدد الأمن الدولى والسوفيتى خاصة وإنها ركزت منذ اللحظات الأولى على تدمير منشآت وأهداف مدينة عراقية ، وقد تركزت تلك الانتقادات فى أن الحلفاء قد تجاوزوا حدود القرارات الدولية التى نصت فقط على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق ، وقد أشار إلى ذلك صراحة بسمرتنيخ موضحا أن القصف الجوى للحلفاء بات يهدد حياة المدينين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير .

وقد أثارت هذة التصريحات المبكرة لبسمرتنيخ إضافة إلى الانتقادات الغربية والأمريكية حول استخدام الإتحاد السوفيتى للقوة فى جمهوريات البلطيق شكوكا حول مدى التنسيق السوفيتى الأمريكى إزاء أزمة الخليج فى تلك المرحلة الحرجة ، فضلا عن تصريحات العدد من المسئولين السوفييت حول إمكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى ، وبدأ رذاذ الشك يتناثر حول إمكانية إنعقاد القمة الأمريكية السوفيتية التى كان مقررا عقدها فى موسكو فى 11، 12 فبراير 91 . ([2])

([1]) المرجع السابق ، ص 58 .

([2]) المرجع السابق ، ص 59 .

وفى ظل المواقف المتعارضة عقد أول لقاء بين بيسمرتنيخ ونظيره بيكر فى واشنطن فى الفترة من 26 – 29 يناير ، حيث خرج الطرفان ببيان تضمن النقاط التالية:

1 – إن هناك إمكانية لوقف إطلاق النار إذا ما التزم العراق بالانسحاب على أن يعقب ذلك خطوات فورية ومحددة تؤدى إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

2 – اتفق الوزيران على أن قيام استقرار وسلام فى المنطقة بعد انتهاء نزاع الخليج وعلى أساس ترتيبات أمنية فعالة سيكون أولوية كبيرة لحكومتى البلدين . ([1])

3 – إن الطرفين متفقان على العمل من أجل خفض أخطار الحرب ووقف تصعيد سباق التسلح فى المنطقة.

4 – إن الوزيرين إتفقا على أهمية العمل بعد انتهاء أزمة الخليج لإزالة أسباب عدم الاستقرار والنزاع بما فى ذلك النزاع العربى الإسرائيلى ، وأنه بدون عملية سلام ذات معنى تهتم بالعمل من أجل السلام والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل والفلسطينيين لن يكون ممكنا معالجة أسباب النزاع وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط والبيان على النحو السابق لم يخرج فى عمومياته وتفصيلاته أيضا عن الإطار العام الذى أتفق عليه فى قمة هلسنكى 91/9/9 ، حيث تم التأكيد على الحل السلمى إذا ما التزم العراق وقرارات الأمم المتحدة وبالاستقرار فى المنطقة ، والعمل المشترك على تسوية النزاع العربى الإسرائيلى .

ويمكن القول أن هذا البيان المشترك قد عبر عن ثلاث دلالات هامة ، القوتين العظمتين أكدتا ما يمكن تسميته بالرؤية المشتركة مجددا إزاء أزمة الخليج حتى على الرغم من بروز بعض خلافات أو انتقادات متبادلة . ثانيا : أنه أكد على الربط المتعاقب بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وثالثا : أنه أبرز فى ذلك الوقت حدود الرؤية الأمريكية السوفيتية المشتركة فيما يتعلق بأهداف الحملة العسكرية على العراق ، وهى إجباره على الانسحاب وتحرير الكويت وليس تدمير

([1]) المرجع السابق ، ص 60 .

العراق . وأخيرا محاولة إزالة الانتقادات السوفيتية التى ركزت على تجاوز الحملة العسكرية لحدود قرارات المنظمة الدولية . ([1])

ومع استمرار الحملة الجوية وتزايد احتمالات نشوب الحرب البرية وما قد يرافقها من مخاطر أمنية إلى جانب إتساع مساحة المخاطر البينية التى كانت قد بدأت فى الظهور ، نشطت أطراف دولية وإقليمية عدة استهدفت وقف الحملة الجوية شريطة التزام العراق بالانسحاب الكامل من الكويت ، ومن بين ابرز تلك المحاولات محاولة إيران التى بدأ الحديث عنها فى مطلع الأسبوع الرابع لبدء الحملة الجوية ، وقد تحددت ملامح تلك المحاولة الإيرانية فى استعداد إيران للقيام بدور قناة إتصال بين الأمريكيين والعراقيين وقد أيدها السوفييت من منطلق دعم كل الوسائل السياسية لإنهاء الأزمة فى الخليج ، وفى مرحلة تالية بدا فيها الغموض يحيط بمصير المبادرة الإيرانية ، أعلن فى 91/2/13 ([2]) عن قيام بريماكوف بزيارة للعراق لنقل أفكار وتصورات عن الضمانات التى يمكن أن تقدم فى حال التوصل إلى إتفاق على وقف إطلاق النار فى الخليج فيما بدا أن ذلك إمتداد للجهود الإيرانية التى انطوت على لقاءات إيرانية عراقية فى طهران تناولت مثل هذه القضايا ، فى الوقت الذى تبادل فيه الإيرانيون والسوفيت التشاور المكثف حول إنهاء القتال . إلا أن العراق على الصعيد المعلن وقبل وصول المبعوث السوفيتى إلى بغداد بيوم واحد ، رفض أى محاولة لوقت القتال مما أضفى بعض الشك على نجاح المحاولة السوفيتية حتى قبل أن تبدأ عملياً .

وترافق ذلك زمنيا مع قيام الطائرات الأمريكية بقصف ملجأ عراقى ، اختلفت الآراء حول هويتين (هل مدنى خالص أم أنه مدنى استخدم فى أغراض عسكرية) ومقتل ما يقرب من ألف من المدنيين العراقيين الذين كانوا يحتمون به ، الأمر الذى أثار ضجة سياسية على الصعيد الدولى فيما يتعلق بحماية المدنيين العراقيين وأبرز مدى الحاجة لإنهاء الحملة الجوية ووقف القتال والبدء بتسوية سياسيته سريعة . وعلى الرغم من أن الخارجية السوفيتية أشارت إلى بصيص من الأمل ، والذى على إمكانية تفادى الحرب البرية فأنه على الصعيد العملى لم تكن هناك نتائج ملموسة لمباحثات بريماكوف مع الرئيس صدام حسين ،

([1]) د. محمود وهيب السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 381 .

([2]) المرجع السابق ، ص 382 .

اللهم إلا الإتفاق على مواصلة المشاورات المشتركة وقيام وزير الخارجية العراقى بزيارة لموسكو لمقابلة الرئيس جوربا تشوف . ([1])

وقبل يوم واحد من توجه طارق عزيز إلى موسكو أعلن مجلس قيادة الثورة العراقى بيانا تضمن الإشارة إلى تقدير مبادرة الإتحاد السوفيتى التى حملها بريماكوف ، والتأكيد على أنه انسجاما مع مبادئ المبادرة العراقية فى 90/8/2 فإن العراق على استعداد للتعامل مع القرار رقم 660 ، والتوصل إلى حل سياسى مشرف ومقبول شريطة أن يكون الانسحاب العراقى مرتبطا بوقف إطلاق النار وقفا تاما وشاملا ، وإلغاء كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد العراق ، وأن تسحب القوات الدولية من الخليج ، وأن تنسحب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، وأن تضمن حقوق العراق التاريخية فى الأرض والبحر ، وأن تشطب ديون العراق ، ويدفع للعراق تعويضات عن خسائر الحرب . ([2])

وبالرغم من أن البيان العراقى أتى على ذكر التعامل مع القرار رقم 660 ، إلا أن الشروط الملحقة بهذا " التعامل " لم توفر له من الناحية العملية أية قاعدة تأييد دولية . ومن هنا جاء رد الفعل الأمريكى والفرنسى والبريطانى رافضا بشدة البيان العراقى ، الذى اعتبر غير جدير بالاعتبار لكونه لا ينطوى صراحة على التزام العراق الكامل بكل قرارات الأمم المتحدة . وقد شكل ذلك بالفعل مأزقا للجهود السوفيتية ، فمن ناحية هناك استعداد عراقى محدود بالانسحاب ، ولكنه مشروط بشروط تعجيزية ، وفى نفس الوقت فأن الاستعداد العراقى المحدود والمشروط مرفوض تماما من قوى التحالف الدولى . ومن هنا اتسم رد الفعل السوفيتى بالحذر وبالأمل فى أن تعيد القيادة العراقية النظر فى شروطها . وفى هذا الإطار تحددت مهمة المباحثات بين الرئيس جوربا تشوف ووزير الخارجية العراقى ، على أن يكون تغيير الموقف العراقى مقدمة لوقف الحملة الجوية وبالتالى إنهاء إحتمال اندلاع المعارك البرية.

وفى المباحثات التى تمت فى 91/2/18 بموسكو قدم الإتحاد السوفيتى خطة تقوم على مبدأ من أساسيين هما الانسحاب العراقى الغير مشروط ، والثانى توفير ضمانات معنية بمستقبل النظام فى العراق ووحدة أراضيه إضافة إلى رفع العقوبات الدولية عنه . ووفقا لصحيفة كسمولسكايا برافدا السوفيتية 91/2/20 فإن الخطة السوفيتية ، حددت موعدا

([1]) التقرير الإستراتيجى العرب ، 1991 ، ص 59 .

([2]) المرجع السابق ، ص 60 .

للانسحاب العراقى من الكويت ، وفى حال قبول التحالف الدولى به سيتخذ قرارا مؤقتا لوقف إطلاق النار ، وأن الخطة افترضت أن تبدأ بعد انسحاب العراق وعودة الحكومة الشرعية الكويتية مفاوضات بين البلدين فى شأن القضايا المختلفة ، وأن تبدأ فى فترة لاحقة محادثات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى . ([1])

وأن الخطة ربما نصت على انسحاب تدريجى للقوات الأمريكية والدولية من الخليج ، وأن تحل مكانها قوات من الأمم المتحدة وقوات عربية ، إضافة إلى وعود بإلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق . وقد ذكرت الصحيفة السوفيتية أن الخطة قد وجدت رفضا من الولايات المتحدة وحلفائها وليس من بغداد . وهو ما حدث بالفعل إذ طلبت واشنطن إضافة نقاط أخرى إلى المبادرة السوفيتية قوامها ضرورة الانسحاب العراقى فى حيز زمنى لا يزيد عن أربعة أيام ، وإطلاق سراح جميع الأسرى والكشف عن حقول الألغام . ([2]) فى الوقت الذى رفضت فيه تقديم أى بادرة على إمكانية تأخير اندلاع المعارك البرية والتى استمرت الإعدادات العسكرية لها بمعدلات أسرع من ذى قبل ، وعد ذلك رفضا غير مباشر للتحرك السوفيتى السلمى ، وتأكد ذلك مع إعلان الرئيس بوش لما سمى بالإنذار الأخير للعراق بضرورة الانسحاب من الكويت قبل ظهر 2/23 ، فى حين أن السوفييت من جانبهم قد أعلنوا فى 91/2/22 عن قبول العراق لخطة سوفيتية تضمنت ما يلى :

1 – ينفذ العراق القرار رقم 660 الداعى إلى انسحاب فورى من الكويت دون تأخير ومن دون شروط.

2 – يبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف النار .

3 – يكمل الانسحاب فى غضون 21 يوما .

4 – بعد الانسحاب يزول مبرر وجود كل القرارات الأخرى بمجلس الأمن وتفقد معناها وتصبح فى حكم الملغاة .

5 – يطلق أسرى الحرب بعد 72 ساعة من وقف إطلاق النار .

6 – تشرف على الانسحاب قوة للمحافظة على السلام يحددها مجلس الأمن .

إلا ان الولايات المتحدة اعتبرت أن الخطة السوفيتية لاترقى إلى مطالب الحلفاء . وانه على الصعيد العملى ليس هناك مايجبر التحالف الدولى على قبول الخطة السوفيتية التى

([1]) المرجع السابق ، ص 61 .

([2]) المرجع السابق ، ص 61 .

حاولت إيجاد صيغة تواز فيه بين مطالب التحالف الدولى وبعض المطالب العراقية . ومن جانبها إضافة إلى بريطانيا وفرنسا لم يكن ما يمنع من الاستمرار فى القتال والبدء بالحرب البرية وإنهاء الإحتلال العراقى بالقوة . بعبارة أخرى إنهاء مهمة تحرير الكويت دون أن يكون للإتحاد السوفيتى أى دور سياسى إلى جانب إنه لم يكن له أى دور عسكرى أصلا . ([1])

والواقع أن الموقف الأمريكى المدعم بتأييد بريطانى / فرنسى كان متوقعا لأسباب موضوعية ، منها انهيار القوة العسكرية العراقية تماما وبالتالى عدم القدرة على إحداث خسائر فى قوات التحالف إذا ما قررت البدء بالحرب البرية وهذا ما حدث بالفعل ، وأيضا إنتفاء أى قدرة سوفيتية حقيقية للضغط سواء على التحالف الدولى أو العراق وبدرجة أكبر على التحالف الدولى لقبول الخطة السوفيتية والعمل بها ، وثالثا أن الخطة السوفيتية قد اعتبرت بمثابة غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماما بكافة المقاييس العسكرية والسياسية . وأن قبول التحالف الدولى للخطة السوفيتية من شأنه أن يعطل أحراز انتصار عسكرى بات قريبا جدا ، وأخيرا أن خطط الحلفاء الحقيقية وغير المعلنة تضمنت ما هو أكثر من إنهاء الإحتلال العراقى للكويت ، والخطة السوفيتية فى حال قبول التحالف بها من شأنها أن تعطل إمكانية تنفيذ هذه الأهداف خاصة على المدى البعيد . وفى التحليل الأخير يمكن القول أن المحاولات السوفيتية بالرغم من كثرتها لم توفق فى إنهاء الأزمة الخليجية سلميا([2])

دور الإتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن خلال الأزمة :-

منذ وصول جورباتشوف للسلطة فى الإتحاد السوفيتى عام 1985 وشروعه فى إحداث تغييرات جوهرية فى هيكل وسياسات النظام السوفيتى وفقا لرؤيته هو لضرورات المكاشفة " الجلاسنوست " وإعادة البناء " البيروسترويكا " كان من الواضح أن النظام العالمى بدأ يدخل مرحلة جديدة . وكانت أهم سمات تلك المرحلة الممتدة منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة وحتى اندلاع أزمة الكويت ، تتمثل فى قرار الإتحاد السوفيتى تقصير خطوط علاقاته الخارجية والبحث عن أسلوب جديد لمعالجة وحل المشكلات الدولية

([1]) المرجع السابق ، ص 59 .

([2]) المرجع السابق ، ص 60 .

يقوم على اساس " توازن المصالح " بدلا من " توازن القوى " ونبذ محاولات السيطرة والهيمنة والصراع الأيديولوجى وتلمس صيغ جديدة للتعاون الدولى تضمن الحد من سباق التسلح والتفرغ لمعالجة المشكلات الكونية .

وكانت النتيجة الأساسية لهذا التوجه الجديد ، بصرف النظر عن دوافعه أو أسلوب تطبيقه ، هى الانحسار التدريجى للنفوذ السوفيتى من مواقع عديدة ثم الانسحاب ، والذى بدا منتظما فى البداية ثم راح يتغير مهرولا بعد ذلك ، من المسرح العالمى للتركيز على مشكلات الإتحاد السوفيتية الداخلية . وقبل أن تندلع أزمة الخليج كان موقف الإتحاد السوفيتى من العديد من المشكلات الإقليمية فى العالم قد تغير كلية بعد أن أبدى استعداده للذهاب إلى أبعد مدى ممكن لإيجاد حل مشرف ومعقول يأخذ فى إعتباره مصالح جميع الأطراف . ثم بدأ موقفه يتغير من قضايا ومشكلات أوروبا الشرقية نفسها ، وهى منطقة نفوذه المباشر وخط دفاعه الأمنى الأول ، إلى حد أنه تخلى نهائيا عن أنظمة الحكم الشيوعية الموالية له وتركها وحيدة تحت رحمة جماهيرها الغاضبة . ([1])

ولم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يشكك فى عمق التغير الذى طرأ على سياسة الإتحاد السوفيتى حيث بدا وكأنه غير راغب فى ان يحرك ساكنا عندما اندفعت الجماهير الثائرة فى ألمانيا الشرقية تحطم سور برلين فى يوم 9 نوفمبر 1989 ، وهو اليوم الذى جسد عمليا نهاية الحرب الباردة ، وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه التطورات نفسها على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدى فى معالجة الأزمات الدولية . ([2]) فبالرغم من أنه لم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يتنبأ ، حتى بعد انهيار المعسكر الشرقى وتفسخ حلف وارسو ، بقرب تفكك الإتحاد السوفيتى نفسه ، فقد كان بوسع أى مراقب خبير أن يدرك أن تغيراً جوهرياً قد طرأ بالفعل على قواعد إدارة الأزمات الدولية . وتلك حقيقة لم يدركها النظام العراقى على ما يبدو وكانت أحد الأخطاء الأساسية فى حساباته رغم أن هذا التغير كما يبدو ظاهرياً جلياً للعيان .

لذلك كان من السهل توقع أن تلعب الأمم المتحدة فى أزمة الكويت دورا يختلف جذريا عن أدوارها التقليدية فى إدارة الأزمات الدولية ، لكن هذا الدور فى الواقع فاق كل

([1]) د. حسن نافعة ، " الغزو العراقى للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 445 .

([2]) المرجع السابق ، ص 445 .

تصور إذ بدت الأمم المتحدة كعملاق خرج من القمقم فجأة ، وخلال الشهور الأولى راحت الأمم المتحدة تبدو وكانها هى المسرح الرئيسى لإدارة الأزمة . ويتضح ذلك مما يلى :-

1- أصبح مجلس الأمن منذ اللحظات الأولى للغزو فى 2 أغسطس وحتى يوم 9 نوفمبر (حين صدر القرار الخاص بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة ، فى حالة إنعقاد شبه دائم وأصدر خلال تلك الفترة القصيرة نسبيا إثنى عشر قرارا جميعها ملزمة تشير صراحة إلى مواد الفصل السابع من الميثاق وهو ما لم يحدث مطلقا فىأى أزمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل .

2- انعقد مجلس الأمن من خلال تلك الفترة مرتين على مستوى وزراء الخارجية ، إحداهما برئاسة وزير الخارجية الأمريكى والأخرى برئاسة وزير الخارجية السوفيتى ، وهو ما لم يحدث أيضا فى تاريخ مجلس الأمن . ولكى تتضح أهمية هذه المسألة يكفى أن نشير إلى أن مجلس الأمن لم يكن قد اجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء طوال تاريخ الأمم المتحدة ، وحتى اندلاع أزمة الكويت إلا مرتين فقط . ([1])

وأن النظرة العامة للمحصلة النهائية للموقف السوفيتى داخل مجلس الأمن توحى بالتطابق التام مع موقف الدول الغربية حول الدور الذى يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به فى إدارة الأزمة . فقد صوت الإتحاد السوفيتى بالإيجاب على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال فترة الأزمة ، ولم يعترض أو حتى يمتنع عن التصويت على أى منها ، بعكس الصين مثلا التى امتنعت عن التصويت على القرار 678 . وإن كان الموقف السوفيتى قد تميز فى مرحلة ما قبل صياغة هذه القرارات أو أثناءها أو بعدها من عدة وجوه :

1- حاول الإتحاد السوفيتى أن يستخدم حق الفيتو وقناة الإتصال المفتوحة على القيادة العراقية للضغط على العراق فى كل مرة كان مجلس الأمن ، تحت ضغط القوى الغربية ، يقوم بعملية تصعيد فى الموقف ، ويلاحظ أن الإتحاد السوفيتى كان يقوم دائما بإجراء إتصال بشكل أو بأخر مع القيادة العراقية . قبل التصويت على قرارات مجلس الأمن ، وعلى أن يحصل منها على تنازلات كافية تتيح له عرقلة عملية التصعيد , كان هذا التكتيك مناسبا للإتحاد السوفيتى لأنه يسمح له بتبرير موقفه التصويتى اللاحق ، بالنسبة

([1]) د. حسن نافعة . "الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة فى نظام الأمن الجماعى" ، فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، ص 157 .

لقطاعات معينه داخل النخبه السوفيتية ولقطاعات أخرى واسعة من الرأى العام وفى مواجهة العراق نفسه ، على أن السبب هو تصلب الموقف العراقى ، وفى الوقت يستجيب للضغوط الغربية الواقعة عليه فى نهاية المطاف . وكثيرا ما نجح الإتحاد السوفيتى فى تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلىأن تتم إتصالاته بالقيادة العراقية ، وتستنفد أغراضها . ([1]) .

2- تمكن الإتحاد السوفيتى من إدخال بعض التعديلات الطفيفة فى كثير من الأحيان علىالمشروعات المقترحة نفسها ، وعلى سبيل المثال فقد كان مشروع القرار 665 ينص فى إحدى فقراته على إمكانية " استخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادى ' إلا أن الإتحاد السوفيتى رفض هذه الصيغة واستطاع تعديلها لتصبح " اللجوء إلى الإجراءات المناسبة التى يتطلبها كل ظرف من الظروف " . كذلك فعند التصويت على القرار 678 رفض الإتحاد السوفيتى أن يتضمن القرار نصا صريحا يبيح استخدام القوة العسكرية وتم استبداله بنص أخر أكثر عمومية يبيح " استخدام الوسائل الضرورية " كما أصر على أن تكون هناك فترة زمنية مقبولة ، تم تحديدها بخمسة وأربعين يوما ، قبل اللجوء إلى هذه الوسائل ، ويعكس هذا الموقف تفضيل الإتحاد السوفيتى للحل السلمى ، بعكس الولايات المتحدة التى كانت ترى أن الحل العسكرى حتمى . ([2])

3- كان الإتحاد السوفيتى يلجأ أحيانا إلى إعطاء تفسيرات مختلفة عن التفسيرات الغربية لبعض القرارات بعد صدورها ، وعلى سبيل المثال فقد ذهبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى تفسير القرار 661 الذى فرض الحظر الاقتصادى على العراق إلى أنه يبيح استخدام القوة للتأكد من التزام الدول له ، بينما رأى الإتحاد السوفيتى أن الحظر الاقتصادى يجب ألا يرتبط بأى إجراء عسكرى ، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بإراداتها الذاتية بالامتناع عن الدخول فى معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفييت بكافة السوابق الدولية فى هذا الصدد ، كذلك حدد السوفييت موقفهم من الحظر الاقتصادى على أنه لايتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية ، فى الوقت الذى أصرت فيه الولايات

([1]) د. حسن نافعة ، الغزو العراقى للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 485 .

([2]) المرجع السابق ، ص 486 .

المتحدة وبريطانيا علىأن مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل انواع الإتصالات مع العراق ، وقد أدت هذه الخلافات إلى تأخر صدور القرار 665 عدة أيام . ([1]) من ناحية أخرى يلاحظ أن الإتحاد السوفيتى كان يشعر بالقلق من الوجود العسكرى الكثيف وخاصة للدول الغربية فى المنطقة وقد رفض أن يرسل أى قوات ، وليس معنى ذلك أن الإتحاد السوفيتى كان يستبعد بالضرورة العمل العسكرى ، ولكنه حاول قدر إمكانه ألا يتم هذا العمل إلا بعد استنفاد كل وسائل التسوية السلمية ، من ناحية ، وأن يتم العمل العسكرى تحت سلطة وإشراف وسيطرة مجلس الأمن الكاملة ، من ناحية أخرى ، ولذلك كان الإتحاد السوفيتى متحمسا لإحياء سلطة أركان الحرب التابعة للمجلس وإرسال قوات إلى الخليج ولكن بموجب إتفاقات دائمة يبرمها مجلس الأمن فى إطار الترتيبات المنصوص عليها فى المادة 43 . ([2])

ويتعين أن نلاحظ أن تقوية ودعم الأمم المتحدة كانا هدفا حقيقيا للإتحاد السوفيتى وجزءا من رؤية جورباتشوف لإصلاح النظام العالمى وإقامة نظام عالمى جديد ، لكن ذلك كان أملا أو طموحا أفرزته مصالح الإتحاد السوفيتى ولكن واقع موازين القوى لم يستطع فرضه . وكما سبقت الإشارة لم يكن الحديث عن " النظام العالمى الجديد " الذى تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسى لحفظ السلم والأمن الدوليين ، بالنسبة للولايات المتحدة ، إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولى ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه .

بذل الإتحاد السوفيتى أقصى الجهود الممكنة :

لم تكن رغبة الإتحاد السوفيتى فى حل وإحتواء الأزمة سلميا نابعة من مجرد اعتبارات تكتيكية ، ولكن أملتها أيضا ربما فى المقام الأول ، اعتبارات استراتيجية ، فقد كان للاتحاد السوفيتى مصالح ضخمة فى العراق قبل الأزمة ، وكان العراق من بين الدول العربية القليلة الراديكالية التوجه التى أصبح الإتحاد السوفيتى هو المصدر الرئيسى لاحتياجاتها من التسليح والتصنيع ، وهو فى الوقت نفسه دولة غنية لاتشكل احتياجاتها عبئا على الإقتصاد السوفيتى وإنما ميزة له ، ولذلك كان الإتحاد السوفيتى حريصا علىأن تظل سوق العراق

([1]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

([2]) مارسيل ميرل ، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد ، ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمات الخليج (القاهرة : دار الصباح ، 1992) ، ص 89-92 .

مفتوحة له . وعند ما بدأ الإتحاد السوفيتى يدرك على نحو متزايد ، وفى ضوء موقفه الرافض للمشاركة فى عمل عسكرى ضد العراق وعجزه عن إحياء نظام الأمن الجماعى وفقا للترتيبات الواردة فى الميثاق ، أن الحسم العسكرى سوف يحقق مصالح الدول الغربية أساسا على حساب مصالحه ، ولأن المنتصر هو الذى يفرض شروطه وهيمنته فلم يكن الإتحاد السوفيتى معرضا لأن يفقد فقط سوق العراق ولكن أيضا سوق الخليج ككل ، والذى كان جورباتشوف يأمل فى تطوير علاقته به ، لذلك ممكن لنا أن ندرك أن الإتحاد السوفيتى كانت له مصلحة حقيقية فى التوصل إلى تسوية سياسية أو على الأقل الحيلولة دون إنفجار عسكرى شامل ([1]) .

والواقع أن الإتحاد السوفيتى تحرك ، لتحقيق الهدف ، فى عدة إتجاهات وعلى عدة محاور فبالإضافة إلى قنوات إتصاله المباشرة والمفتوحة مع العراق ، والتى سبقت الإشارة إليها ، فقد حاول الإتحاد السوفيتى فى بعض المراحل حث العالم العربى على التوصل إلى صيغة تسمح بانسحاب العراق ، وتحمس لحل عربى ، وبذل جهدا لمساعدة الدول العربية على تنسيق موقفها ، وفى هذا السياق جاءت جولتا المبعوثين السوفيتيين إلكسندر بيلونوجوف وفلادمير بتروفسكى إلى الدول العربية ، وأيضا زيارة بريماكوف إلى بعض العواصم العربية فى مراحل مختلفة . كذلك حاول الإتحاد السوفيتى فى مراحل أخرى ، وعندما بدا له أن الحل العربى غير وارد ، أن يستفيد ايضا من تردد الموقف الفرنسى وتجنيده هو الأخر لحل سلمى ودعم النشاط الفرنسى فى مجال البحث عن تسوية سلمية وأيضا لعرقلة الحل العسكرى بعض الشئ . وعندما تعثرت كل جهود التسوية التى بذلها الإتحاد السوفيتى واندلعت الحرب بدأت أوساط عديدة داخل مراكز صنع القرار السوفيتى توجه انتقادات للولايات المتحدة وحلفائها على أساس أن الحلفاء تجاوزوا حدود القرارات الدولية التى نصت على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق([2]) . وقد أشار بسمر تنيخ وزير الخارجية السوفيتى الذى حل محل سلفه شفرنادزه أثناء الأزمة صراحة إلى أن القصف الجوى اصبح يهدد المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير([3]) .

([1]) د. حسن نافعة ، الغزو العراقى للكويت ، ردود الفعل الدولية لإزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 487 .

([2]) المرجع السابق ، ص 488 .

([3]) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

ولم ييأس الإتحاد السوفيتى حتى بعد اندلاع الحرب الجوية ، وحاول الحيلولة دون وقوع الحرب البرية وكادت جهوده تنجح بعد أن بدأ الموقف العراقى يتغير بشكل ملموس وفى إتجاه الاقتناع بحتمية الانسحاب من الكويت وأصبحت مشكلة العراق الرئيسية أن يحصل على ضمانات لتأمين هذا الانسحاب وحتى لايتعرض الجيش المنسحب للتدمير . وبدا أن الإتحاد السوفيتى كان على استعداد لتقديم مثل هذه الضمانات . وفى المباحثات التى تمت بين طارق عزيز والقيادة السوفيتية فى موسكو فى 18 فبراير قدم الإتحاد السوفيتى خطة تقوم على مبدأين أساسيين هما : الانسحاب العراقى غير المشروط وتوفير ضمانات معينة سواء لتأمين الانسحاب أو لتأمين العراق بعد هذا الانسحاب . ثم أعلن الإتحاد السوفيتى رسميا فى 22 فبراير 1991 قبول العراق لخطة سوفيتية من خمس نقاط تتضمن :-
تنفيذ القرار 660 القاضى بالإنسحاب دون شرط ، ويبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار ، ويكتمل بعد 21 يوما ، تصبح قرارات الأمم المتحدة الأخرى فى حكم الملغاة فور اكتمال الانسحاب ، ويتم إطلاق أسرى الحرب بعد 72 ساعة من وقف إطلاق النار . غير أن الولايات المتحدة رفضت هذه الخطة وأعلنت بدء الحرب البرية بعد يوم واحد لأنها كانت فى وضع عسكرى يسمح لها بفرض شروطها بالكامل . وهو ما قد تم بالفعل . ([1])
وهكذا فشلت كل جهود الإتحاد السوفيتى للتأثير فى مسار الأزمة فى الإتجاه الذى يريده . ولكن يبدو أن بريماكوف له رأى آخر إذ يقول :
" إننى على ثقه من أن التاريخ سيقدر فى جميع الأحوال تلك الجهود التى بذلها الإتحاد السوفيتى والرامية لتحقيق أو تسهيل انتصار العدل والسلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، فمن دون التحرك السوفيتى ربما كانت الحرب قد امتدت لتشمل الأراضى العراقية نفسها وهو ما يمكن أن يؤدى إلى إتساع وزيادة الضحايا وهذا التحرك هو وحده الذى سمح بالامساك بالخيط الذى حاول بطريقة أو بأخرى أن يربط الحكومة العراقية بالعالم المتحضر . فمن دون هذا الخيط كان يمكن لصدام حسين ، مع كل العقد المصاب بها ، أن يظل معزولا عزلة تامة . ومن يدرى مدى تأثير هذا الإحساس بالعزلة والذى كان يمكن أن يدفعه إلى استخدام كل ما فى حوزته من وسائل وفى مقدمتها الأسلحة الكيماوية " . ([2])

([1]) د. حسن نافعة ، الغزو العراقى للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 489 .

([2]) المرجع السابق ، ص 489 .

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التقييم صحيحا من عدمه ، إلا أنه لاشك فيه أن الإتحاد السوفيتى كان هو الدولة الوحيدة فى العالم التى ظلت حتى آخر لحظة قادرة على الحركة الدبلوماسية والإتصال مع كل الأطراف ، وكانت النوايا الحسنة متوافرة لكن القدرة كانت غائبة.

خـــاتـــمة البـــحث

الخاتمة

لاشك إن إيران دولة لها ثقلها ومركزها فى المنطقة فى الماضى وفى الحاضر ، ولها علاقاتها ومصالحها مع الدول العربية ، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربى على وجه الخصوص ، ولإيران علاقاتها الإقليمية والدولية وعلى مستوى العالم الإسلامى . وأن هذه الرسالة استهدفت الإجابة على تساؤلين رئيسين للدراسة هما : ما الذى يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى ، هل هى مصالح سياسية أم اقتصادية ، أم عسكرية ، أو كلها مجتمعة ، وهذا يقود إلى طبيعة الدور الإقليمى لإيران والذى يحكم طبيعة العلاقة مع الدولتين العظيمين ؟ هل للتوجه الإسلامى الإيرانى (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير فى تحديد مسار علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الكبرى ؟ وأمكن تقسيم الرسالة إلى ثلاث أبواب :

الباب الأول : محددات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبيرتين .

الباب الثانى : تصورات التوجه الإيرانى نحو الدولتين الكبيرتين .

الباب الثالث : السلوك الإيرانى فى عهد الثورة .

ومن خلال ذلك خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن بلورتها فيما يأتى :

أولا : بالنسبة للمستوى الإقليمى :

أدى تدمير القوة العسكرية العراقية فى حرب الخليج الثانية ، وانهيار الإتحاد سوفيتى إلى خلق فرصة مثالية أمام السياسة الإيرانية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية ، وتنطوى هذه المكانة على أدوار عديدة يمكن للسياسة الإيرانية أن تقوم عليها ، تبدأ بالمشاركة فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وتحقيق الاستقرار فى منطقة شمال غرب آسيا ، وإمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية فى المنظومة الدولية فى وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجى فى العالم الثالث عقب سقوط الأيديولوجيا الماركسية ، والثانى استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمى مستمد من الإسلام ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التى أفرزتها حقبة الثمانيات . لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية إلى نشوء إختلال جسيم فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج ، والإطار الجيوبولتيكى الآسيوى المحيط بها لصالح إيران ، فإيران خرجت من

تلك التطورات لتلعب دورا يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذى لعبتـه إيران الشاه ، وهو شرطى الخليج مستفيدة فى ذلك من الحصار الدولى والإقليمى علـى العراق والخلل فـى تـوازن القـوى على الصعيد الإقليمى .وتعمل السياسة الإيرانيـة على الترويج لهذا الـدور عن طريـق تكثيـف نشاطها السياسى والاقتصادى والعسكرى والأيديولوجى فى ثلاثة إتجاهات رئيسية :

الأول : فى منطقة الخليج ، ويشتمل على القيام بدورها فى تأمين المنطقة ، وذلـك عن طريـق احتواء العراق من ناحية ، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعـاون الخليجى من ناحيـة أخـرى ، وتقـوم إيـران بتنفيذ أعمـال احتـواء العـراق عـن طريـق الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم بين الدولتين على الرغـم مـن التنـازلات الضخمـة التى قدمهـا العـراق إلـى إيـران إبـان أزمـة الغـزو العراقـى للكويـت ، ومـازالت إيـران تمارس أعمالا عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق ، وفى نفس الوقت بدأت إيران فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجى فى إطار أزمة الخليج ، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئى فى هذا الصدد فى بادئ الأمـر ، إلا أن العلاقـات الإيرانيـة مـع كـل من السعودية والإمارات ما لبثت أن تدهورت مع إتضاح النوايا العدونية الإيرانية كمـا تكشفت فى استيلاء إيران بشكل كامل على جزر أبو موسى .

الثانى : فى منطقة شمال غرب آسيا ، فينطلق الدور الإيرانى فى تلك المنطقة من القناعة بـأن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة يمنح إيران فرصة للإضطلاع بدور إقليمى نشط فى تلك المنطقة مستفيدة فى ذلك من المكانة الخاصة التى تتمتع بها فـى آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية ، علاوة على الإفادة من العوامـل الضاغطـة للجغرافيا السياسية الإيرانية ، ومنها التفوق الطبيعـى للبـلاد باعتبارهـا حلقـة الوصـل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها . ويحقق هذا الـدور لإيـران مصـالح عديدة أبرزها الحيلولة دون معاودة احياء الإمبراطورية الروسية واحتواء الصراعـات العرقيـة المتناميـة فـى تلـك المنـاطق ، عـلاوة علـى وجـود إمكانـات قويـة للتعـاون الاقتصادى مع تلك الدول ، بما يعود بـالنفع علـى الجـانبين ، وأخـيرا فـإن ذلـك الـدور ينطوى على ترويج النموذج السياسى الإيرانى ، والذى أصبح يقوم علـى المـزج بين الاعتبارات العملية والأيديولوجية فى آن واحد ، وقـد جرى تطبيـق هـذا الـدور عمليـا عن طريق تقوية العلاقات الثنائية مع تلك الدول ، وضم جمهوريات آسيا الوسطى إلى

منظمة التعاون الاقتصادى ، وإقامة تجمع لدول بحر قزوين ، والتوسط فى النزعات الإقليمية بين دول المنطقة مثل القيام بالوساطة فى النزاع بين أرمنيا وأذربيجان .

الثالث : ويجمع بين المنطقتين السابقتين بأن إيران تقوم على السعى إلى تكوين كتلة إقليمية قوية فى القطاع الأوسط من العالم الإسلامى ، تكون إيران فى القلب منها ، وتشمل هذه الكتلة كلا من الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى والخليج ، بحيث تترابط معا على قاعدة إقليمية مشتركة ، ومن الممكن تنفيذ هذا التطور والتوازن بين كتلة دول آسيا الوسطى وأفغانستان من ناحية وبين العالم العربى من ناحية أخرى ، بحيث يمكن لإيران أن تجد من خلال هذا التوازن متنفسا فى وسط آسيا الإسلامية ، كما تمكنها أيضا أن تقيم تحالفا إقليميا فى منطقة الخليج بعد أن تكون قد نجحت فى فرض رؤيتها الأمنية القائمة على جعل عملية الحفاظ على الأمن فى الخليج قاصرة على على بنية إقليمية قوامها الدول المطلة على الخليج فقط ، مما قد يجعل من الممكن عقب ذلك الجمع بين المنطقتين فى كتلة إقليمية واحدة تقودها إيران ، لذا فتبين لنا من نتائج الدراسة أيضا :-

1- على مستوى الإستراتيجى الجيو سياسى يلاحظ أن هناك استمرارية ما فى ملامح الأمن القومى الإيرانى كما ورثتها الثورة الإيرانية منذ فبراير 1979 ، أضيف إليها البعد العقيدى الذى دخل كمحدد رئيسى ثم أساسى للسياسة الخارجية الإيرانية ، وهذا يعنى أن العمق الحضارى والثقل السكانى والأهمية الإستراتيجية جعلت إيران وما تزال تتصرف فى سياستها الخارجية بمنطق التمدد الذى لا ينكفئ على ذاته ، وإنما يمتد إلى العمق الآسيوى فى الشمال أو الشرق ، أو إلى المحيط العربى فى الجنوب أو الغرب .

2- على هذا الأساس يمكن القول أننا نستطيع أن نتحدث عن محددات ومنطلقات شبه منتظمة ومستمرة للأمن القومى الإيرانى ، وخاصة تجاه العالم العربى ، بينما أن أى قطر عربى لم يحدد بهذه المثابة معالم أمنه الوطنى أو القومى إزاء إيران وذلك منذ بداية السبعينات . وإنما طرأ التغير والتبدل فى هذه المعالم تبعا لحالة الاستقرار السياسى أو عدمه للنظام الحاكم ولتحالفاته العربية والإقليمية والدولية ، ولتفاوت أولويات السياسة الخارجية بين البعد الأمنى (خارجياً وداخلياً) وبعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تفرضه من تحركات خارجية .

3 - مازالت لإيران إستراتيجية ترمى إلى أن تكون قوة إقليمية يعمل لها حساب ، عند التخطيط لتأمين المنطقة ، وهذا جعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى سواء على مستوى العالم العربى أو من خارج العالم العربى ، وذلك من خلال الاستمرار فى بسط نفوذها وهيبتها على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى ، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من التوتر فى المنطقة ويسمح بمزيد من التدخل الأجنبى فيها ، ويؤدى إلى حالة عدم الاستقرار الذى به يؤثر على التنمية الشاملة لدول المنطقة .

4 - النظام الحاكم فى إيران ، وبغض النظر عن شكل النظام شاهنشاهى كان أم إسلامى معتدل ، يؤمن بان لايران مصالح استراتيجية واقتصادية وعسكرية فى منطقة الخليج ، ولايمكن توفير ذلك الا من خلال نظام أمن إقليمى تضطلع فيه إيران بدور قيادى مهيمن يطرد التواجد القوى والمؤثر لأية قوة أخرى من المنطقة .

5 - لدى إيران من المؤهلات الاستراتيجية والجيوبوليتكية المتعددة ، ما يؤهلها للتاثير الايجابى فى موازين القوى فى منطقة الخليج ، لذا فان إيران سواء فى عهد الشاه أو الثورة مازالت تحاول الهيمنة والسيطرة على المنطقة .

6 - أن العلاقات العربية - الإيرانية يحكمها فى السنوات القادمة أوضاع ومتغيرات قلقة ، تجعل الهيمنة الإقليمية لإيران أمرا محتملا بدرجة عالية فى ضوء التدمير الشديد للعراق ، والانكشاف الاستراتيجى الأمنى الخطير لبلدان الخليج ، وتراجع القوة الإقليمية لمصر وسوريا بسبب أزمات الداخل وتوتر العلاقات مع بلدان الخليج التى قصر معظمها على الحماية الخارجية ، وعلى الدور الرئيسى للولايات المتحدة فى ترتيبات الأمن ، وبحيث تؤدى إيران دور التهديد للنظام الأمنى ذى الصياغة الأمريكية إذا استبعدت من ترتيبات الأمن.

7- من الخطأ النظر إلى إيران على إعتبار أنها دولة أيديولوجية فقط أى أنها دوله دينية ، تسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية أو إنشاء الدولة الإسلامية فقط ، ولكنها تخفى وراء ذلك مصالح براجماتية . فإيران مازالت تؤمن بفكرة تصدير الثورة الإسلامية ، وذلك طبقا لأساسها الفكرى والنظرى أو العقائدى ، فالثورة أعطت أهميه كبرى فى الالتزام بتصدير الثورة وإعطائها دورا حيويا فى ربط تصدير الثورة بمسألة بقاء استمرار الثورة ذاتها .

فيرون أن مبدأ الالتزام بتصدير الثورة من خلال :-

أ - نشر الإسلام والرسالة الإسلامية بشكل عام .

ب- أهمية مبدأ تصدير الثورة للأمن واستقرار الثورة وحفظ الدولة والخروج من العزلة .

فتصدير الثورة مازال واحدا من الأدوات التى تعتد عليها السياسة الإيرانية على الرغم من المحاولات الإيرانية الواضحة لنفى ذلك ، حيث تعتبر هذه الأداة عاملا حيويا لتوفير العمق الاستراتيجى للثورة الإيرانية وإخراجها من إسار العزلة الدولية والإقليمية المحيطة بها والحيلولة دون تعريضها لمخاطر السقوط تحت وطأة الضغط الخارجى ، علاوة على أن تصدير الثورة يوفر للسياسة الإيرانية مكسبا مزدوجا ، فهو يتيح لها قدرا كبيرا من النفوذ لدى الدول التى أمكن تصدير الثورة جزئيا أو كليا إليها من ناحية ، فضلا عن أن ذلك يقدم للسياسة الإيرانية أداة للضغط والتهديد على الدول المجاورة ، مع إمكانية استثمار هذا الوضع تحت أشكال عديدة من ناحية أخرى ، على أن التطور الذى طرأ على هذه الأداة يتمثل فى طابع السرية والكتمان الذى أصبح يحيط بمجالات استخدامها ، على عكس الوضع خلال عقد الثمانيات ، والثابت أن أعمال تصدير الثورة الإسلامية مازالت تجرى من خلال أطر تنظيمية ومؤسسية مستمرة من جانب القيادة الإيرانية ، ويخصص لها قيادة عسكرية مستقلة تسيطر على قوات نظامية ومعسكرات تدريب ، كما تتولى وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى ووزارة الاستخبارات تنفيذ مهام عديدة تندرج فى إطار نفس هذا الهدف ، وذلك وفق إستراتيجية موحدة وتوزيع دقيق للأعمال بين الجهات المعنية فى إيران . وكان تصدير الثورة هو أحد وسائل إدارة إيران لصراعها مع العراق . فمسألة تصدير الثورة كانت موجودة أيام الخومينى ولا تزال موجودة ، وستظل مابقيت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ولكن تصدير الثورة فى عهد رافسنجانى اختلف عنه فى أيام الخومينى .

فنرى أسلوب تصدير الثورة أيام الخومينى كان قائما فى الأساس على القوة والتهيج والإثارة ، أما أسلوب رافسنجانى هو أسلوب لتصدير الثورة بالقدوة كنظام منفتح على العالم الخارجى ، يستقطب الاستثمارات أو يكف يده عن الإرهاب ولذا فهو يحاول تصدير الثورة ولكن بأسلوب أخر وهو أسلوب القدوة أو النموذج وليس القوة . ومازال هناك داخل النظام الإيرانى متشددون كآية الله محتشمى وزير الداخلية السابق وأتباعه يرون تفضيل التصدير العسكرى للثورة فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى . ولكن رافسنجانى منذ توليه الرئاسة عمل على استبعاد تلك العناصر المتشددة ، والمعارضة لسياساته من مؤسسات الدولة وجعل النموذج والقدوة هو النموذج للسلوك الإسلامى السليم للإيرانيين ، وبالتالى العمل على تشجيع الذهاب إلى الخارج لتصدير الثورة .

8- الجناح المتشدد فى إيران كاية الله محتشمى وحجة الإسلام صادق خلخالى الموالى لمحتشمى يشكل أداة ضغط قوية على القرار السياسى الإيرانى ، أو على موقف القيادة الإيرانية تجاه العالم الخارجى ، سواء خلال أزمة الخليج الأولى أو الثانية ، ومن مفاوضات السلام مع العراق ، والإفراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان ، إلا إن قيادة رافسنجانى نجحت فى مواجهة هذه الضغوط وعدم الإذعان لها ، وهو مابدا واضحا فى اتخاذ موقف حيادى مرن من تطورات أزمة الخليج الثانية بالرغم من كثافة الضغوط التى تعد إلى التعاون مع العراق لمواجهة القوات الأجنبية فى الخليج ، ونظم الحكم الفاسدة فى المنطقة ، كما نجح الرئيس رفسنجانى فى توظيف الضغوط الداخلية فى الحصول على بعض مكاسب سياسية وفى كسر طوق العزلة الدولية والإقليمية .

بالنسبة للمستوى الخارجى :

1- أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لم تتغير على مدى الفترات الثلاث ، فترة الشاه التى كان يتكلم عن قوة إقليمية عظمى وعن دور شرطى المنطقة ، وكان يرتبط بالغرب والولايات المتحدة ، وسعى إلى أن تصبح إيران دولة أو قوة إقليمية عظمى فى المنطقة ، إضافة إلى أن تصبح رجل الخليج . وفترة الخمينى الذى كان يتكلم عن بناء الدولة الإسلامية وقوة الدولة الإسلامية وعن تصدير الثورة إلى الخارج ، وكان يهدف من ذلك أن تصبح الدولة الإسلامية قوة إقليمية عظمى فى المنطقة ، إضافة إلى الإمتداد الخارجى لتأمين هذه الثورة

وفترة رافسنجانى وهو أكثر اعتدالا من الخمينى وبالتالى عاد إلى مفهوم الدولة الوطنية ، وبدأ يتعامل من منطلق الدولة مع القوى الأخرى ، ولكن أيضا من دون أن يحيد عن الأهداف الاستراتيجية فى أن تصل إيران إلى مستوى القوى العظمى وتمتد فى منطقة الخليج نفسها ، ولكن الخطر هنا هو عملية التوازن بين أمن الدولة فى منطقة ما من دولة أخرى . ويتبع رافسنجانى المبادئ الرئيسية الثلاثة التى حددها خامينى فى السياسة الخارجية ، وهى العزة وإتباع الحكمة والمصلحة ، أى أن يترك الطريق مفتوحا أمام الوزارة الخارجية الإيرانية لإتباع الأساليب والوسائل المناسبة بالحكمة لتحقيق مصالح إيران بالعزة ومن دون التذلل للأخرين .

2- التوجه الإيرانى الثورى فى علاقته بالدول الكبرى برفض التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات . فالخطاب الإيرانى للثورة له شعار (لا شرقية ولا غربية) فى التعامل مع القوى الفاعلة فى النظام الدولى . ويرتكز بشكل أساسى على الاستقلالية الثقافية والمعنوية كجوهر لعملية التحرر ، وفك لإسار التبعية للدول الإسلامية والعالم الثالث ، وإن كان استمرار إيران فى الالتزام بمفاهيم الاستقلالية ، وتصدير الثورة ومتابعتها أصبح فوق طاقة أهداف الثورة الإيرانية وزيادة حجم الضغوط على الأوضاع الداخلية ولاسيما خلال حرب الخليج الأولى . وأيضا نرى دعوة الخطاب الإيرانى لمفهوم الجهاد فى مواجهة إسرائيل والصهيونية ، باعتبارها بؤرة المساندة الحقيقية للمشروع الاستعمارى تجاه المنطقة العربية والإسلامية .

3- مما لاشك فيه بأن الذى يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى هى مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية فى المقام الأول ، ولاسيما لدى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى لحاجة الطرفين لكليهما . فايران فى حاجة إلى الأسلحة الأمريكية المتطورة ، وأمريكا فى حاجة إلى بترول ونفط إيران وتأمين مروره من منطقة الخليج ، وكذا الإتحاد السوفيتى مع إيران نظرا للجوار الجغرافى بينهما ولاحتياج الإتحاد السوفيتى لنفط إيران لاحتواءه على رصيد من الإحتياطى الهائل . لذا فإن رافسنجانى يتحرك بواقعية، فهو مقتنع تماما بأن المصالحة الكبرى والكاملة مع الولايات المتحدة تحتاج إلى وقت طويل ، وإلى تغييرات جذرية فى إيران وأيضا فى السياسة الأمريكية نفسها ، وعلى هذا الأساس يعتبر رافسنجانى أنه من الواقعى التفكير بصيغة تنهى القطيعة ، وتوفر " حد أدنى " من التقارب مع الولايات لمتحدة ، فيكفى أن يكون هناك (تفاهم ما) أو مصالح مشتركة حول قضية أساسية ومهمة للجانبين لإيجاد تنسيق وتعاون بينهما ، وفى إطار هذا الحد الأدنى من التقارب يمكن معالجة وحل المشاكل العالقة بين البلدين ، سواء ما يتعلق منها بتوجهات السياسة الإيرانية أو ما يتعلق بالإفراج عن الأموال والممتلكات الإيرانية المحتجزة فى امريكا منذ سقوط الشاه ، والبالغة قيمتها أكثر من 15 مليار دولار ، أو ما يتعلق بإلغاء العقوبات الاقتصادية على إيران التى تحول دون وجود علاقات تجارية واقتصادية مع الولايات المتحدة ، وإنطلاقا من هذا الحد الأدنى يمكن حدوث تقارب تدريجى خطوة خطوة بين واشنطن وطهران .

4- يحاول رافسنجانى أيضا تطبيع علاقة إيران مع الولايات المتحدة ، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين وتقوية إيران مع دول العالم الأخرى وعلى رأسها الدول الأوروبية . وذلك لتحسين وضعها الاقتصادى وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية ليبرالية منفتحة إلى حد ما على العالم الخارجى ، وسعى إيران لتطوير سبل التعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى مع الدول الصناعية الكبرى بما فى ذلك الدول الغربية ، وتعمل إيران على تقوية دور القطاع الخاص وتخفيف القيود والإجراءات التى تجمد الوضع الاقتصادى والحصول على قروض دولية وتسهيلات مالية من المؤسسات الدولية الكبرى ، وبذل جهودا لإقناع المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم أو تمويل مشروعات فى إيران .

5- أيضا قضية العلاقات مع أمريكا تدخل فى موضوع الدور الإيرانى فى الخليج فى الدائرة الأولى من إهتمامات القيادة الإيرانية الحالية ، فالتقارب مع أمريكا يساعد على تقوية العلاقات الإيرانية مع دول غربية وشرق أوسطية عدة ، ويفتح الكثير من الأبواب المغلقة فى الغرب ، ويسهل جذب الاستثمارات الأجنبية وحتى العربية إلى الساحة الإيرانية .

6- بالرغم من محاولة إيران رافسنجانى تطبيع العلاقة مع أمريكا إلا أنه يشعر بأن دول الغرب والولايات المتحدة اصبحت تعامله مثلما كانت تعامل الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، فرافسنجانى أغلق للغرب ملف الرهائن الذين كانوا محتجزين فى لبنان ، لكن وجد نفسه رهينة عند الغرب لاتعطيه هذه الدول مايريد لتطوير برامجه الإصلاحية . لذا فإن النخبة السياسية فى إيران تشعر بعدم الأمن فى ظل المتغيرات التى تتابعت بعد حرب الخليج ، ووصولا إلى انهيار الإتحاد السوفيتى ولديهم شعور حقيقى بأنه بعد العراق سيأتى دورها .

وذلك لشعور إيران أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تنظر إلى إيران على أنها:-

أ- فى طليعة البلدان الراعية للإرهاب والإغتيالات فى العالم واعتبارها من الدول التى تنتهك حقوق الإنسان .

ب- تسعى إيران إلى تقويض الحكومات الصديقة من خلال صلاتها بالسودان .

جـ- إيران تعمل على إحباط عملية السلام فى الشرق الأوسط من خلال مساندتها لحركة حماس وحزب الله .

ء- إيران تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة على الخليج بوسائل عسكرية من خلال جهودها الرامية إلى حيازة الأسلحة النووية ، وإيران تنفى ذلك وتؤكد على استخدامه للأغراض السلمية وإنتاج الكهرباء .

هـ- سيطرة عقدة " احتجاز رهائن السفارة الأمريكية " فى طهران على توجهات السياسة الأمريكية حيال طهران طوال هذه السنوات ووضع المسئولون الأمريكيون مجموعة شروط لإنهاء القطيعة مع طهران ، أبرزها ضرورة إقدام القيادة الإيرانية على إحداث تغييرات جذرية وعميقة فى مواقفها وخططها السياسية ، خصوصا فى ما يتعلق بضرورة وقف تصدير الثورة وأعمال الإرهاب والعنف والامتناع عن العمل على زعزعة الاستقرار فى دول المنطقة .

ومن الواضح أن أمريكا لاتسعى إلى المواجهة مع إيران ، بل العمل على احتواء الخطر الإيرانى وتقوم سياسة الاحتواء هذه وفقا إلى :-

أ- الولايات المتحدة لاتعارض وجود حكومة إسلامية فى إيران ، لكنها تعارض توجهات هذه الحكومة ، وهى لذلك لن تطبع علاقاتها مع إيران ، إلا إذا غيرت هذه الدولة سياستها بصورة شاملة .

ب- تحاول أمريكا دائما إقناع حلفائها الأوروبين واليابان وكذلك روسيا والصين بوقف تزويد إيران بأسلحة تقليدية أو نووية لكى لاتصبح خطرا على المنطقة .

جـ- تسعى أمريكا على إقناع الدول الحليفة بالإمتناع عن تقديم مساعدات أو دعم لإيران لتحسين أوضاعها الاقتصادية ، وبتقليص علاقاتها التجارية معها ، خصوصا أن إيران تشكل استثمارا سيئا من الناحية التجارية والاستراتيجية ، بسبب أوضاعها وظروفها الراهنة . ولكن فشلت فى تأييد الدول الأوروبية لها فى عزل إيران بالانضمام إلى إجراءات الحصار الاقتصادى وفرض حظر على الاستثمارات البترولية منها ، مثال ذلك ما يسمى بقانون (داماتو) الذى يجرم التعامل مع إيران وليبيا فى مجال الغاز والبترول حيث يفرض عقوبات على الشركات التى تستثمر فى هذين البلدين بمبلغ يفوق 400 مليون دولار ، الأمر الذى يمثل تهديدا أكبر لمصالح أوروبا فى هذين البلدين ، من حيث تمثل هاتان الدولتان أكثر من 20٪ من الواردات الأوروبية فى مجالى البترول والغاز ، وردت عليه تركيا باتفاق يتضمن تصدير غاز طبيعى من إيران لتركيا لمدة 22 سنة بقيمة 20مليون دولار .

النتائج بالنسبة لحرب الخليج الأولى :

1- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى ازدياد النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم العربى عموما ، وفى منطقة الخليج على وجه الخصوص ، كما أدت إلى دعم الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج بدرجة كبيرة . وقد دفعت تطورات الحرب والتحسب لتداعياتها ، دول الخليج إلى المسارعة بإنشاء تجمع إقليمى يعمل على تنسيق سياساتها الأمنية بالدرجة الأولى ، فكان أن تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجى ، وذلك بغية صياغة سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمن الخليج .

2- كان من تأثيرات الصراع العراقى الإيرانى أن أكد على مصادر عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى الخليج ، وإلى دعم علاقات التبعية للدول الخليجية بالنظام الغربى ، من خلال التحالفات الغربية مع النظم الموالية سواء عن طريق التسهيلات العسكرية ولاسيما الولايات المتحدة أو عبر إتفاقات التحالف الأمر الذى سوف يؤدى إلى رفع معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن فى الخليج .

وهكذا فقد قادت تداعيات الحرب إلى زيادة ارتباط دول الخليج بالنظام الغربى وبداية انسلاخها عن منظومة الأمن فى سياق النظام العربى . وأخيرا أدت الحرب إلى استنزاف موارد ومقدرات التنمية العربية فى جهد لاطائل منه ، فقد كانت الحرب بمجملها وفى تواصلها لثمانى سنوات متتالية فى أطول حرب استنزاف عربية ، أسهمت بشكل ملموس فى إهدار حيز ضخم من الإمكانات المادية والعسكرية والاقتصادية والبشرية العربية فى خضم صراع مفتعل كان من الممكن التعامل معه واحتوائه بما يخدم المصلحة العربية .

3- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى التدمير المتبادل لكل من العراق وإيران وهما دولتان إسلاميتان المفروض أنهما تمثلان رصيدا ضخما فى المواجهة مع إسرائيل كما أدت فى الوقت إلى إهدار جزء كبير من طاقة الأمة العربية المشتركة فى الصراع بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادى أو العسكرى لهذا الطرف وذاك .

بالنسبة لحرب الخليج الثانية :

1 - دول التحالف الثلاث أمريكا وفرنسا وبريطانيا لا تعترف بأن لإيران "مصالح حيوية" ومشروعة فى العراق ولا تريد أن تعترف بوجود هذه المصالح كما اعترفت بأن لسوريا

مصالح حيوية ومشروعة فى لبنان . فدول التحالف الثلاث لا تريد أن يكون العراق "إمتدادا سياسيا وأمنياً واستراتيجيا لإيران بل تعتبر أن العراق هو جزء من المنطقة العربية .

2 - دول التحالف الثلاث مستعدة للتحاور مع القيادة الايرانية حول "عملية الجنوب" والوضع العراقى عموماً ، لكن من دون أن يؤدى مثل هذا الحوار إلى إعطاء دور إيرانى مباشر فى العراق أو إلى تكبير دور إيران فى المنطقة فليس وارداً لدى هذه الدول الثلاث ولدى الدول العربية الأخرى المعنية بالأمر الإخلال بتوازن القوى فى منطقة الخليج لمصلحة إيران .

3 - دول التحالف الثلاث لا تريد الدخول فى أى نوع من أنواع المواجهة مع إيران بسبب "عملية الجنوب" أو نتيجة هذه العملية ، لكنها أيضاً لا ترغب فى عقد "أية صفقة" من أى نوع كان مع القيادة الايرانية فى إطار "عملية الجنوب" .

4 - لا ترغب الإدارة الامريكية فى إعطاء إيران أى دور فى عملية إختيار لنظام جديد فى العراق ، لكنها مستعدة للأخذ فى الاعتبار بوجهة النظر الايرانية الداعية إلى إقامة تحالف واسع جديد يحكم هذه البلد وإلى إعطاء الشيعة فى العراق دوراً أكبر من الدور الذى أعطاهم إياه صدام حسين .

بالنسبة لإيران وتصورها بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية :-

1 - إيران لا ترحب بتقسيم العراق إلى مجموعة من الدويلات الطائفية المتنازعة على حدودها الجنوبية لأن تأمين تلك الحدود شرط لتمتع إيران بمزيد من حرية الحركة فى مناطق أخرى من العالم ، أكثر من ذلك فإن إيران لا تثق فى قدرتها على دعم "الدولة الشيعية الجنوبية" لو سمح لها جدلاً بالإنفصال عن العراق فى الوقت الذى تعانى إيران من مشاكل اقتصادية وسياسية جمة .

2 - رفسنجانى يدرك على سبيل اليقين ، أن تأييد التحالف الدولى الضاغط على العراق ، يضمن له مزيداً من المساعدات الاقتصادية لكن فى نفس الوقت لا يستطيع أن يؤمن لإنضمامه لهذا التحالف التأييد الذى يحتاج إليه فى الداخل .

3 - مهما بلغت درجة القطيعة بين إيران وبين الغرب بخصوص شيعة جنوب العراق فإن إيران لن تستفز الدول الغربية إلى الحد الذى يسمح لتلك الدول بإثارة عاصفة أخرى فى الخليج ، كما لن تغامر إيران بسياسة تجعلها موقف العراق فى كانون الثانى (يناير 1991) ، السبب فى ذلك هو أن إيران لا قبل لها بمواجهة الولايات المتحدة ، كما أنها غير قادرة على الاستغناء عن الاستثمارات الاجنبية اللازمة لإنعاش اقتصادها .

4 - هناك عنصر هام يصعب التأكد منه لكنه وارد ، هذا العنصر هو أن رافسنجانى ونظامه لا يصنعان تصوراً متكاملا لطبيعة الدور الذى يمكن لإيران أن تلعبه فى جنوب العراق فى حدود الأمد المنظور ، وإن كان هذا لا يمنع أنهما يملكان تصوراً أو طموحاً بمعنى أدق يحدد هذا الدور فى الأمد البعيد وفى تلك الحدود ، قد يكون من السهل الآن على حكام طهران أن يحددوا مالايريدون فى جنوب العراق ، جمهورية إسلامية على النمط الايرانى أو دولة شيعية ملحقة بإيران ، يكن من الصعب عليهم أن يعينوا على وجه الدقة ما الذى يريدون لأنفسهم هناك : نفوذ دينى فقط أم دينى سياسى مزدوج .

وفى النهاية يجب على إيران من خلال علاقتها مع أمريكا حتى تأمن وتتفادى الاصطدام بها :-

1 - أن على إيران أن تدرك أهمية التغيير الذى حدث بعد إنتهاء الحرب الباردة وتقليد الولايات المتحدة زعامة العالم لتفتح بداية جديدة لإيجاد تغيير مطلوب فى العلاقات بين البلدين .

2 - على إيران أن تحد من أجواء التوتر التى تخيم على العلاقات بين البلدين ، كإطلاق الشعارات الثورية ، وتواصل مفاوضات طويلة بعيدة عن الطحن الاعلامى .

3 - على البلدين استثمار النقاط المشتركة وأوجه التشابه لإجراء محادثات مبسطة يتسم توسيعها إلى المواضع الصعبة والمعقدة .

4 - تكمن الخطوة الأولى لاستئناف العلاقات فى أن يترك المسئولون الإيرانيون شعاراتهم المعادية للولايات المتحدة .

5 - على إيران أن ترضخ للأمر الواقع وتقبل بأن الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى وتتعايش مع هذا الواقع .

6 - عليها أن تواصل سياسة الاعتدال والتخلى عن التطرف ومساندة الحركات الاصولية والراديكالية .

7 - عليها مراعاة حقوق الانسان باعتباره موضوعاً بالغ الحساسية بالنسبة لأمريكا .

8 - فى حال إيجاد تعارض بين القوانين الدولية والقوانين السائدة فى إيران تقدم إيران القوانين الدولية على تلك .

9 - ومن شأن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة ورفع الحظر التجارى المفروض من أمريكا ، توسيع دائرة الاتجاه الواقعى الحاكم فى إيران .

قائمة المراجع

قائمـة المـراجـع

أولا باللغة العربية :

أ : الكتب

1- د. إبراهيم الدسوقى شتا ، الثورة الإيرانية ، الصراع الملحمة النصر (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط 2، 1986) .

2- د. إبراهيم الدسوقى شتا ، الثورة الإيرانية ، الجذور الإيديولوجية (القاهرة : دار الزهراء للإعلام ، ط 2، 1989) .

3- إبراهيم نافع ، الفتنة الكبرى : عاصفة الخليج (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1، 1993) .

4- إحسان الهى ظهير ، الشيعة وأهل البيت (القاهرة : دار الإعتصام ، ط 1، 1986) .

5- د. أحمد كمال شعت ، مع الخومينى فى كشف أسراره (القاهرة : الأهرام ، ط1، 1989) .

6- أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة : دار الحرية ، ط1 ، 1989) .

7- أحمد مطلوب ، نهج الخومينى فى ميزان الفكر الإسلامى (القاهرة : دار عمار للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1985) .

8- إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط1، 1984) .

9- السيد زهرة ، الثورة الإيرانية ، الأبعاد الاجتماعية والسياسية (القاهرة : الأهرام ، ط 1، 1986) .

10- أنتونى هـ . كوردسمان ، بعد العاصفة ، التفسيرات فى التوازن العسكرى بالشرق الأوسط ، ترجمة عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة دار الهلال ، ط 1، 1994) .

11- بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ط 1، 1986) .

12- بيار سالنجر . إريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على العد العكسى للأزمة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 1، 1991) .

13- بيار سالنجر ، إريك لوران ، حرب الخليج : الملفات السرية ، ترجمة عـزت مخلـوف (القاهرة : دار سفنكس للطباعة والنشر ، ط 1، 1991) .

14- تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية (عمان : دار الفكر ، ط 1، 1987) .

15- جرهارد كونسلمان ، سطوع نجم الشيعة ، ترجمة محمد أبو رحمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط 1، 1993) .

16- جون كوولبى ، الحصاد حرب أمريكا الطويلة فى الشرق الأوسط ، ترجمة عاشور الشامس (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط3 ، 1992) .

17- د. حسن حنفى ، الحكومة الإسلامية للخومينى (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1983) .

18- حسين فوزى النجار ، السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط (القاهرة : النهضة المصرية ، ط 1، 1953) .

19- حسن محمد طوالبة ، مناقشات فى النزاع العراقى الإيرانى (بيروت : مكتبة مدبولى ، ط 1، 1984) .

20- دولت أحمد صادق وآخرون ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2، 1961) .

21- د. رفعت سيد أحمد ، وصية الخومينى ، إيران ما بعد الإمام (القاهرة : الدار الشرقية ، ط 1، 1989)

22- زهير كتبى ، حرب الخليج : تهشيم معادلات القوة (القاهرة : الأهرام ، ط1 ، 1993)

23- زهير مارديني ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة (بيروت : دار أقرأ ، ط 1، 1986) .

24- ستيفين جرين ، بالسيف ، أمريكا وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، ترجمه د. محمود زيدان (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 2، 1989) .

25- سليمان محمد فرحات ، الحرب العراقية الإيرانية ، صورة من قريب (القاهرة : الأمل للطباعة ، ط 1، 1986) .

26- صباح محمود أحمد ، الصراع الجيوبولتيكى فى الخليج العربى (بغداد : الجامعة المستنصرية للنشر ، ط 2، 1986) .

27- د. عاطف غلبى ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1، 1989) .

28- عباس الطرابيلى ، أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربى (القاهرة : الزهراء للإعلام العربى ، ط1 ، 1991) .

29- عبد المجيد الرافعى ، العدوان الإيرانى والأمن القوى العربى (بغداد : دار الشئون للثقافة ، ط 1، 1986) .

30- عبد المجيد تراب زمزمى ، الحرب العراقية الإيرانية ، الإسلام والقوميات (القاهرة : الوكالة العالمية للتوزيع ، ط 1، 1985) .

31- عبد العظيم رمضان ، الإجتياج العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط 1، 1990) .

32- د. عبد المنعم النمر ، الشيعة ، المهدى ، الدروز ، تاريخ ووثائق (القاهرة : دار الحرية ، ط 2، 1988) .

33- عبد الله الأشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ط 1، 1978) .

34- عبده مباشر ، الحرب العراقية الإيرانية (القاهرة : كتاب اليوم ، ط 1، 1986) .

35- د. عبد المنعم حسنين ، إيران فى ظل الإسلام فى العصور السنية والشيعة (القاهرة : الوفاء للطباعة والنشر ، ط2 ، 1989) .

36- د. فاروق عبد السلام ، ولاية الفقيه فى ميزان الإسلام (القاهرة : ط 1، 1987) .

37- فاضل رسول ، إيران أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوى للسياسة الدولية ، كتب مترجمة من الهيئة العامة للإستعلامات ، 1990) .

38- فهمى هويدى ، إيران من الداخل (القاهرة : الأهرام ، ط 3، 1988) .

39- فيليب جلاب ، الرأى الآخر فى كارثة الخليج (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط 1، 1991) .

40- د. كمال عبد الحميد ، الوحدة الاستراتيجية للخليج العربى ، مركز درسات الخليج العربى والجزيرة ، 1975 .

41- محمد السنوسى مغنى ، أوجه الصراع فى الخليج العربى (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ط 1، 1989) .

42- مارسيل مير ، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد ، ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمة الخليج (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ط 1، 1992) .

43- محمد حرب ، المسلمون فى آسيا الصغرى والبلقان (القاهرة : المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى ، ط 1، 1993) .

44- محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (القاهرة : دار الشروق ، ط 1، 1988) .

45- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر (القاهرة : الأهرام ، ط 1، 1992) .

46- د. محمد رضا فودة ، الأمن القومى للخليج العربى (القاهرة : المكتب العربى للمعارف ، ط 1، 1991) .

47- د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية (القاهرة : المكتب العربى للمعارف ، ط 1، 1994) .

48- محمد رشيد الفيل ، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى (الكويت : ذات السلاسل ، ط 1، 1988) .

49- محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية فى الإتحاد السوفيتى بين الماضى والحاضر (القاهرة : النهضة المصرية ، ط 1، 1992) .

50- محمد عبد القادر آزاد ، الفتنة الخومينية ، حقيقة الثورة الإيرانية (القاهرة : عبير للكتاب ، ط 1، 1986) .

51- محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات الدولية (بيروت : دار النهضة العربية ، ط 1، 1968) .

52- محمد عبد الغنى سعودى ، الوطن العربى (القاهرة : المكتبة النموذجية ، ط 1، 1978) .

53- محمد عصفور ، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى (القاهرة : القارئ المصرى ، ط 1، 1991) .

54- د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط 1، 1978) .

55- د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط 1، 1977) .

56- مدحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومى العربى (القاهرة : دار صوت العرب ، ط 1، 1993) .

57- موسى الموسوى ، الشيعة والتصحيح : الصراع بين الشيعة والتشيع (بيروت ، ط 1، 1988) .

58- موسى الموسوى ، الثورة البائسة (بيروت ، ط 1، 1988) .

59- يحيى حلمى رجب ، الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر (الكويت : دار العروبة للبشر والتوزيع ، ط 1، 1989) .

60- وليم ساليفان ، أمريكا وإيران ، ترجمة نجدة الشواف (قبرص : دار الملتقى للنشر ، ط 1، 1991) .

61- د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران صعود وهبوط التيار التقدمى الإسلامى (بيروت : دار المستقبل العربى ، ط 1، 1993) .

ب : الدوريات

1- إبراهيم شكيب " الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج " مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث / الرابع ، خريف / شتاء / 1991 .

2- أحمد مهابة ، " إيران وأمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 .

3- أحمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب " : مكاسب الواقع وأزمة الإختيار ، مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد رقم 2 ربيع 1991 .

4- أحمد إبراهيم محمود ، " السياسة العسكرية الإيرانية فى التسعنيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 ، يناير 1993 .

5- أحمد يوسف القرعى ، " مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج " ، مجلة السياسة الدولية العدد 103 ، يناير 1991 .

6- أحمد يوسف أحمد " النظام العربى وأزمة الخليج " مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 19 ، العدد الثالث 1991 .

7- أحمد السيد النجار ، " تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته وآثاره " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .

8- أسامة الغزالى حرب ، " البعد الإسلامى للثورة الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 61 ، يوليو 1980 .

9- أيمن السيد عبد الوهاب ، " العلاقات السورية ـ الإيرانية : محددات التسوية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 .

10- أيمن السيد عبد الوهاب ، " حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لإيران " مجلة السياسة الدولية ، العدد 93 ، يوليو 1988 .

11- أيمن السيد عبد الوهاب ، " المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103، يناير 1991 .

12- إيهاب الشريف ، "الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلى" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 89 ، يوليو 1987 .

13- السيد ياسين ، " ملف الحرب العراقية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير 1981 .

14- بدر أحمد أبو المعاطى ، " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 104 ، إبريل 1991 .

15- بيروز مجتهد زادة ، " الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر إيرانية " ، مجلة الباحث العربى ، العدد 32 ، مارس 1993 .

16- بييربيلو ، "طهران ــ بغداد : لعبة الأثنين الكبار "، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

17- جمال على زهران ، " الصراع العراقى الإيرانى والتوازن الإقليمى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 71 ، يناير 1983 .

18- جمال على زهران ، " أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .

19- جمال على زهران ، " الدور الروس فى توازن أمن الخليج العربى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 .

20- جارى سيك ، " الثورة الإيرانية و القوى العظمى " ، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 91 ، يناير 1988 .

21- حسن نافعة ، " التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى " ، شئون فلسطينية ، العدد 168 ، ابريل 1987 .

22- د. حسن نافعة ، "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" ، عالم المعرفة ، العدد 195 مارس 1995 .

23- د. حسن حمدان العلكيم ، " إيران وأمن الخليج ، سيناريوهات الأمن وصراع الإستراتيجيات" ، مجلة شئون دولية ، والعدد الأول ، صيف 1992 .

24- د. حسن حمدان العلكيم ، " الغزو الإيرانى يكشف عن نوايا الهيمنة على المنطقة "، مجلة الباحث العربى ، العدد 32 ، مارس 1993 .

25- حسن أبو طالب ، " المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 100، إبريل 1990 .

26- حسن أبو طالب ، "إيران وإنعكاسات الغزو العراقى للكويت : الأبعاد ونتائج التسوية مع العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، أكتوبر 1990 .

27- د. حسن بكر ، "الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، يوليو 1991 .

28- د. حسين شعبان ، " السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط ، الأهداف والنتائج " ، مجلة الفكر الاستراتيجى ، العدد 43 ، يناير 1991 .

29- خالد زكريا السرجانى ، " وفاة الخومينى والصراع على السلطة فى إيران " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 97 ، يوليو 1989 .

30- د. درية شفيق بسيونى ، "الاستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى " ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 41 ، يوليو 1992 .

31- ر. ك راما زانى ، "إيران وعقد الصلح "، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

32- سعد ناجى جواد ، د. منعم صاحى العمار ، " الخليج العربى فى عالم متغير " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 .

33- سمير أمين ، " بعد حرب الخليج : الهيمنة الأمريكية إلى أين " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 170 ، إبريل 1993 .

34- سيار الجميل ، " التكوينات التاريخية بجمهوريات آسيا الوسطى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 181 ، مارس 1994 .

25- شهريات ، مجلة السياسة الدولية ، شهر مارس ، العدد 105 ، يوليو 1991 .

36- صفاء جمال الدين ، " التطورات الاقتصادية للحرب العراقية ـ الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية العدد 83 ، يناير 1986 .

37- طلعت مسلم ، " الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94 ، أكتوبر 1988 .

38- عمر الشافعى ، " أثار حرب الخليج الأولى على إيران" ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 .

39 - عمر عزالرجال ، "عملية صنع قرار الحرب العراقية الإيرانية من جانب العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

40 - عبدالمحسن ناصر الجيعان ،"حرب الخليج وجهات نظر "، عالم الكتب ، العدد 33 ، مارس 1992 .

41 - عطية حسين أفندى ، "الجامعة العربية وأزمة الخليج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 104 ، أبريل 1991 .

42 - علاء سالم ، "السلوك العراقى وعملية التصعيد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، أكتوبر 1990 .

43 - عماد جاد ، دور الجوار الجغرافى ،"حسابات المكسب والخسارة - ملف أزمة الخليج : التطورات والاحتمالات" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .

44 - على إبراهيم ، "مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام فى منطقة الخليج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 99 ، يناير 1990 .

45 - فتحى حسن عطوة ، "الموقف السوفيتى وتأثير الوفاق الجديد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، يوليو 1991 .

46 - فهمى هويدى ، "العرب وإيران" ، مجلة مستقبل العالم الاسلامى ، العدد رقم 2 ربيع 1991 .

47 - محمد السعيد إدريس ، "القدرات الذاتية للعراق وإيران ومستقبل الحرب" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

48 - محمد عبد السلام ، "السلوك العسكرى ومحدداته" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .

49 - محمد عبد السلام ، "إدارة أزمة الخليج : المبارة التى انقلبت إلى حرب أغسطس" 1990 / يناير 1991 ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 43 ، يناير 1993 .

50 - محمد السعيد إبراهيم ، "تركيا والإختيار الصعب بعد أحداث إيران" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، إبريل 1979 .

51 - محمد عبده رسلان ، "عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 .

52 - د. محمد السيد سعيد ، "مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج" ، عالم المعرفة ، العدد 158 ، فبراير 1992 .

53 - محمود سريع القلم ، "مستقبل العلاقات العربية الإيرانية" ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 177 ، نوفمبر 1993 .

54 - محمود عزمى ، "المحمية الأمريكية فى جنوب العراق" : الدوافع والأهداف ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 .

55 - مدحت الزاهد ، "إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

56 - د. مجدى حماد ، "الحرب العراقية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير 1981 .

57 - د. مصطفى علوى ، "الانعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز" ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 40 ، أبريل 1992 .

58 - د. نازلىمعوض أحمد ، "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية" ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول ، صيف 1991 .

59 – وحيد عبد المجيد ، "أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج" ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، نوفمبر 1990 .

60 – وحيد عبد المجيد ، "العلاقات العراقية الإيرانية" ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، مارس 1991 .

61 – د. وليد محمد عبد الناصر ، "إيران نحو الحسم والتصعيد أم الإستقرار" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117 ، يوليو 1994 .

62 – د. وليد محمد عبد الناصر ، "الدور الإيران فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، أبريل 1995 .

63 – د. وليد محمد عبد الناصر ، "إيران وجماعات العنف السياسى فى الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ، يوليو 1993 .

جـ : *البحوث والدراسات .*

1 – أحمد ثابت ، "العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة" ، فى حتى لا تنشب حرب عربية-عربية أخرى، تحرير:د. مصطفى كامل السيد، القاهرة، مركز البحوث والدرسات السياسية ، 1991 .

2 – برهان غليون ، "حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية فى المنطقة العربية" ، فى أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى ، تحرير : خير الدين حسيب ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 .

3 – باكينام الشرقاوى ، "تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية" ، فى العلاقات العربية الايرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .

4 – د. جمال زكريا قاسم ، "العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية 1925 – 1979" ، فى العلاقات العربية الايرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .

5 – د. حسن نافعة ، "الأولويات الدولية المتغيرة فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية" ، بحث مقدم الى معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991 .

6 – حسن بكر ، "دور القوتين الأعظم فى إدارة أزمة الخليج " ، فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدرسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .

7 – علا عبد العزيز أبوزيد ، "التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية" ، فى مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 .

8 – د. مصطفى عبد القادر ، "دراسات فى الخليج العربى المعاصر" ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1987 .

9 – د. مصطفى علوى ، "القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة" فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدرسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .

10 – د. نيفين عبد المنعم مسعد ، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر 1979 – 1988 : سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير" ، تحرير : د. احمد يوسف احمد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1990 .

11 – د. نيفين عبد المنعم ، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 1989 – 1993" ، فى العلاقات العربية الايرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .

12 – وحيد عبد المجيد ، "التصور الأمريكى لأمن الخليج بعد الحرب " ، فى مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 .

13 – هالة سعودى ، "أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وإيران" ، فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدرسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .

د : الرسائل العلمية .

1 – أمية أبو السعود ، "دور المعارضة الدينية فى السياسة الإيرانية 1924 – 1979" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1987 .

2 – باكينام رشاد الشرقاوى ، "الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1993 .

3 – خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1992 .

4 – عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، "دور مجلس التعاون الخليجى فى أزمة الخليج" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، مقدمة لكلية التجارة ، 1993 .

5 – محمود وهيب السيد عوض ، "أزمة الخليج العربى الثانية وانعكاساتها العالمية والمحلية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، 1993 .

6 – مبارك كليفنج الهاجرى ، "التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج العربى" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، 1990 .

هـ : صحف ومجلات .

1 – أمين هويدى	الأهرام	1994/12/9
2 – فهمى هويدى	مجلة المجلة ، العدد 13558 ، 1990/10/13	
3 –	الأهرام	1991/1/24
4 –	الحياة	1991/1/21
5 –	الحياة	1991/1/22
6 –	الأهالى	1991/2/20
7 –	الحياة	1990/8/13
8 –	الحياة	1990/8/11
9 –	الحياة	1991/5/16

10 - الحياة 1991/6/26

11 - الحياة 1991/9/25

12 - الشرق الأوسط 1991/11/24

13 - الحياة 1991/2/10

14 - الشرق الأوسط 1991/12/16

15 - الأهرام 1991/12/18

16 - الأهرام 1992/2/31

17 - الحياة 1992/2/17

18 - الشرق الأوسط 1992/1/27

19 - مجلة الفرسان 1992/1/13

20 - الأهرام 1989/2/22

21 - الأهرام 1989/2/21

22 - محمد عبدالسلام أوهام القوة فى منطقة الخليج الأهرام 1992/11/6

23 - الأهرام 1980/4/18

24 - الأهرام 1989/6/25

25 - الوفد 1992/2/10

26 - الوفد 1992/11/10

27 - الأهرام 1991/9/10

28 - الشرق الأوسط 1991/11/11

29 - الحياة اللبنانية 1991/9/16

30 - الشرق الأوسط 1991/11/11

31 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، رفسنجانى يبقى حاكم إيران القوى سواء ربح الإنتخابات أم فاز خصومه ، الوسط ، العدد 10 ، 6/أبريل/1992

32 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران ، ما هى جبهات الصراع والتنافس مع الإيرانيين وقت تمكن مواجهة موقف عربى موحد من طهران ، مجلة الوسط ، العدد 38 ، 14/أكتوبر/1992

33 – د. نيفين عبد المنعم مسعد ، تركيا وإيران لعبة الصراع والتنافس والتفاهم فى الشرق الأوسط وجهود سلام آسيا الوسطى ، مجلة الوسط ، العدد 43 ، 23/نوفمبر/1992 ، ص 18 .

34 – د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران : العلاقة الصعبة ، مجلة الوسط ، العدد 47 ، 21/ديسمبر/1992

35 – د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران العلاقة الصعبة ، مجلة الوسط ، العدد 49 ، 4/يناير/1993

و : *التقارير* .

1 – التقرير الاستراتيجى العربى 1985 ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، 1986 .

2 – التقرير الاستراتيجى العربى 1986 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1987 .

3 – التقرير الاستراتيجى العربى 1987 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1988 .

4 – التقرير الاستراتيجى العربى 1988 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1989 .

5 – التقرير الاستراتيجى العربى 1989 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1990 .

6 – التقرير الاستراتيجى العربى 1990 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1991 .

7 – التقرير الاستراتيجى العربى 1991 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1992 .

ثانيا باللغة الاجنبية:

First : Books

1- Ali Muhammed Nagoir , Islam nationalism , Irans By Alaedin rozargdi , Tehran : Islamic propagation organization , 1984 .

2- AL -Baharama Hussain , The legal status of the arabian gulf states (university of manchester)1968 .

3- Ali Rahahnema, The Secular miracle reigion . Politics & Economic in Iran (London : Zed Books LTD 1990) .

4- B.R.P Ridham , The Arab Gulf and the west (London : croom helen , 1985) .

5- Chery Bendard , The Government of God , Iran's Islamic Republic (Newyork : Colombia University , 1984) .

6- Dilip Hiro , Iran under the ayat allahs (London : Kegan Paul , Lted , 1985) .

7- Dilip Hiro , The Gulf War , Desert Shield Desert Storm (London : Harben Colins , 1992) .

8- David Menashri , The Iranian Revolution and the Muslim World , (Telaviv University , The Moshe Dayan Center for Middle Eastern , 1990).

9- George W. Breslauer , Soviet Strategy in the Middle East , (Poston : Unwin hyman , 1990) .

10- Gordan Murray , Conflict in the persion gulf , Newyork Dover , 1981 .

11- Hans W-moull and at to pick pinter , The Gulf war regional and international dimensions (London , 1989).

12- H. H Tick , The Political Economy of Soviet us Relation over the invasion of Kuwait in the period August 1990 to March 1991 (London : Haim Bresheeth , 1991) .

13- Hooshang Amirahmadi and Nader Enterssor , iran and Arab World (Newyork , st Martins 1993).

14- Hechehabi , Iranian Politics and religious Modernism the liberation Movement of Iran Under the Shah and Khomeini (London , 1990) .

15- Hamid Algar , Imam Khomeini - Islam and revolution (London : KPI Limited 1985).

16- Haleh Afshar , Iran : A revolution in Turmoil , Micmillan 1985).

17-Michoel peciome , Progress in Political Geography , (London : Croom helen , 1985).

18- M.S Elazhary , The Iran Iraq War (London : Croom helen , 1984).

19- Nicola Firzli , The Iraq - Iran Conflict (Paris : schiffer , 1981).

20- Noom Chomsky , After The Cold War : Us Middle East Policy (Newyork : Mou Shabech , 1992).

21- Nikki Keddie Iran and the Muslim World : Resistance and Revolution (Hamshire : MecMillian , 1985).

22- Raymond Nhaby and farboy Ghavidel , Hkumany's Islamic republic Religions and politics (West View press , 1990) .

23- Robert Graham , Iran the illusion of power (London , Croom helen , 1978) .

24- R.K Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , (Washinton 1990) .

25- R.K Ramazani , Revolutionary Iran , Challange reponse in the Middle East (London : The Johas Hopkins , 1988).

26- R.D Mclaurim , Middle East , Foreign Policy issues process , USA , proeger , 1982 .

27 - Sharhram chubin, security in the Persion Gulf : The role of outside powers (London : The international istitute for strategic stuties, 1982 .

28 - Sharhram chubin, soviet policy towards Iran and the Gulf (London : The international institute for strategic studies, 1979).

29 - Shireen Hunter, Iran and The world, continity in a revolutionary (Indiania university, 1990).

30 - Susson sivoshi, Liberal nationlism in Iran the failure of a movement (London : west view special studies on the Midedle East 1990).

31- Tareq Ismael , Iraq and Iran roots of Conflict , (Syeracuse University 1982 .)

Second : Periodicals.

1- Alexander Knysh , Iran Revisited : khomeini and the legacy of Islamic mystieal philosophy , Middle East Journal , Vol 46 , Autumn 1992 .

2- Bundy M. " Neuclear Weapons and the Gulf " , foreign affairs (fall) 1993 .

3- Carle Vouono " Desert Storm and the future of conventional forces " Vol 70 , no 2 , Spring 1991.

4- Fred halliday , " Islam and Soviet foreign policy " , Arab Studies Quarterly , Vol 9 , No 3 , Summer 1987 .

5- Fred Halliday , " The Gulf War and its aftermath , first reflections , international affairs Vol 67 , No 2 Apr , 1991 .

6- Farhang Jahanpour , " New Order for the Middle East " World Today , Vol 47 , no 5 , May 1991 .

7- Graham E. Fuller " Moscow and the Gulf War " Foreign affairs , Vol 70 , No 3 , Summer 1991 .

8- Hadar , L " The United States Europe and the Middle East " World Policy Journal , 8 (Summer) 1993 .

9- Karen Dawish , " Moscowls Moves in the direction of the Gulf , so near and yet so far " (Journal of international affairs , Vol 34 , No2 , 1980).

10- Mehardad Haghayeghi , " Politics and Ideology in the Islamic republic of Iran " Middle Eastern Studies , Vol 29 No.1 January 1993 .

11- Michael Mandebaum , " The Bush foreign policy " foreign affairs , Vol 70 , No 1 , 1990 .

12- Mangold Peter , " Security : New Ideas old ambiguities " The World today , Vol 47 , No 2 February 1991 .

13- R.K Ramazani , " Iran's foreign Policy : Both north and South " , Middle East Journal . volume 46, no. 3 , Autumn 1992 .

14- Robert Remo Bission , " Third World Guide " (Newyork 1987 .)

15- Roberto Freedman , " Soviet Policy Twords the Middle East Since the invasion of Afghanistan " , journal of international affairs , Summer 1981 .

16- Shireen T. Hunter , " Post Khomeni Iran " foriegn affairs , Vol 68 , No 5 , Winter 1989/1990 .

17- Shreen Hunter , " After the Ayat allah " , foriegn policy , Spring 17 , No 66 .

18- William J. Perry , Desert Storm and Deterrence , foriegn affairs , Vol 70 , No 4 1991 .

Time Limitations of the Study :

The time range : The period from January 1979 the year of the Islamic revolution " to the end of the year 1991 , the end of the second Gulf War " .

The subject range : The attitudes of Iran's foreign policy in connection with its relations with big countries through the first and the second Gulf crisis .

Tools of Research :

The research will employ :

1) The analytic method .

2) The crisis management method .

Parts of the Study :

The study includes three parts , each part includes four sections in addition to the introduction .

First part : detrminants of Iranian attitudes toward the two super powers .

Second part : Iranian perception toward the two super powers .

Third part : Iran's behavier during the revolutins era .

Questions and Assumptions :

The main question of the study is :

1) What controls the nature of Iran foreign relations with big countries , is it economic , military , political interests or may it be all of these factors together ?

This leads to the realization of the nature of Iran's regional role during the era of the Shah then during that of the Iranian revolution , a factor that controls the relations with the tub big powers .

There are many other sub question , we refere to some of them hereunder .

A) How does the religious authority for mulates the foreign policy toward big countries from 1979 till 1991, and which religious stream has the decisive role in drawing the foreign policy toward big countries : the moderates or the extremists ?

B) The way the Iranian authority comprehends the new international changes and its effects on the region .

C) Does the Iranian interior policy still controls its foreign policy in order to maintain the legitimacy of the Islamic revolutionary systems ?

D) Has the Iranian leadership managed to achieve its revolutionary and national ambitions through its war with Iraq , or has it managed to export the Islamic revolution to the neighbouring countries ?

E) Will Iran , under the leadership of Rafsanjani , after Khomeini , be an extention to the conceptions and the Ideologies of the religious authority just as in Khomeini time ? or will there be a development in the revolutions conceptions so that it becoms more moderate and acquires better understanding or international and regional game of

The Aim of the study :

The study has main aims in addition to other sub aims :

First : The main aims of the study :

1) Attempting to uncover the nature of the Iranian political system and its varied inclinations through its relations with the great powers " USA and the ex. USSR, the row called new commonwealth " .

2) Studiying the distingushed Iranian regional role due to its imortant geo-stratigic location , together with regional struggles it faced , specially the war with Iraq and its role in the second Gulf crisis .

There are other aims related closely to the above mentioned and can not be ignored :

A) Testing the Islamic dimension of the Iranian revolution's relations with big countries .

B) Uncovering the military , political strategic and economical interests of the USA and the ex. USSR .

C) Uncovering the roles played by the USA and USSR during the two gulf crisis .

D) Studying the American and the Soviet motivations through their relations with Iran .

E) Studying the latest developments in the USSR and their effects on Iran .

F) Attempting to foresee the new Iranian bolicy and its pragmatic performance .

inclination of the Iranian political system toward the two great powers in order to enjoy opportunity to play a regional key role in the Gulf region for many reasons:

1) The Iranian national security .

That actually includes three complex and interlaced levels :

- a : The direct national security .
- b : The vital national security .
- c : The strategic national security .

2) The perception of the Iranian leadership for its effective role in the Arab Gulg region .

3) The great Islamic mission shouldered by Iran as it considered itself a great Islamic nation .

4) The international new system and its perpetuations .

The Importance of the Subject :

In general the importance of the subject itemmed from the following:

1) Discussing the Iranian foreign policy of the dynamic nature that centers around the national security and national interests , a subject of geauine and vitality .

2) The study is focused on a very important region of the world , the Arab Gulf region either for straregic reasons or for petroleum huge importance

3) Studying and important period : as the period between 1979 and 1991 is full of international changes and the eruption of regional struggles such as the Iraq - Iran war 1980 - 1988 , and the second Gulf war 1990 - 1991 .

IRAN AND THE GREAT POWERS
IN VIEW OF
THE FIRST AND THE SECOND
GULF CRISIS
1991 - 1979

---

1) The subject of the study :

This study explains and analyses the relations of Iran with the great powers, since the eruption of the revolution in the year 1979 up to the year 1991 , the period that whitnessed international changes and regional struggles of great importance to Iran . Since the take ever by shiiee under the leadership of Imam Khomeini a vital change took place in the attitudes of the political Iranian system toward the United States of America and the ex USSR which dissolved to fifteen independent Republics called the " New Commonwealth "

So it was very great importance to study the Iranian relations with the great powers after the revolution specially the one with the USA referring to the special relationship which for a long period related the Shah of Iran to the successive american presidents .

Also , it was necessary to explain and analyses Iran foreign policy toward the USSR because of the joint borders in addition to the existance of the Islamic republics of (Azrabegan , Ozpakistan , Khazakhastan , Tagakestan , Turkmanstan , and Kurgezia) with expected inclination toward Iran .

there is not secret that Iran attempts to polarise these republics on Geographical and Historical reasons that great racial religious and national ties , Some of them share in their roots and someothers speak the same language . The follower to that period will realise new

SUEZ CANAL UNIVERSITY
FACULTY OF COMMRCE
POLITICAL SCIENCE DEPARTMENT

IRAN AND THE GREAT POWERS IN VIEW OF THE FIRST AND THE SECOND GULF CRISIS 1991 - 1979

BY

MOHAMED ELSAYED MOHAMED FAYED

FOR MASTER DEGREE
IN POLITICAL SCIENCE

SUPERVISED BY

PROF. AHMED A. AMER **A. PROF. GAMAL A. ZAHRAN**

1996